

مكتبة
دار
المسرح

الكتاب

دار

دار
المسرح

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
القاهرة



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

الفقهاء الإسلاميين

من

دار الافتاء المصرية

المجلد السابع

٢٠

أعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الدولة للأوقاف
فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة مفتي جمهورية مصر العربية
المرتكزة جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية

القاهرة

١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م

الموضوع

(١٠١٠) الهبة بعوض مجهول فاسدة

المبادئ

١- تنازل الأم عما ورثته من ابنها لأولاده في أرض زراعية بشرط إعطائها الريع مدى حياتها هبة فاسدة، ويكون الموهوب ملكاً للواهب ويورث عنه بعد وفاته

٢- إذا كان في الأرض الموهوبة كرم وأشجار تجوز الهبة ويبطل الشرط ، لأن الواهب في الثمر اشترط رد بعض الموهوب على من وهب فتجوز ويبطل الشرط لأنها لا تبطل بالشروط الفاسدة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٦٧ سنة ١٩٦٦ المتضمن أن جدة السائل توفيت بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٥ عن ورثتها وهم ولدان وأنثى ، وكان لها ابن توفي قبلها عن أولاده ، والمتوفاة المذكورة قد كتبت في حياتها تنازلاً عن ميراثها في ابنها المتوفى المذكور لأولاده وأنها تنازلت عن ميراثها من عقار وأطيان وأموال . ويقدر ذلك بمبلغ ١٠٢ جنياً وقالت أقر وأعترف أني تنازلت عن جميع ذلك لأولاد ابني ، وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في تقسيم تركة هذه المتوفاة ، ونصيب كل وارث، وهل التنازل صحيح أولاً . وهل ما تنازلت عنه لأولاد ابنها يعتبر ملكاً لهم ، وإذا كان ملكاً لهم هل يؤثر في القدر الذى يستحقونه بطريق الوصية الواجبة . وإذا لم يكن ملكاً لهم فما هو القدر الذى يستحقونه بطريق الوصية الواجبة ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٠ - م ٥٢ - ٢٩ يونية ١٩٦٦ م .

أجاب :

الظاهر من عبارة التنازل الواردة بالسند الكتابي أن السيدة المذكورة قد تنازلت عما ورثته من ابنها المتوفى لأولاده مع احتفاظها بربع الأرض والأموال التي تنازلت عنها لنفسها مدى حياتها لا يأخذها غيرها إلا بإذنها وهذا تمليك منجز للأعيان لأولاد ابنها مع اشتراط أن يعطوها الربع الذي ينتج منها مدى حياتها ، فتكون هبة بعوض مجهول ، لأن ما تنتجه الأعيان الموهوبة غير معلوم ولا مقدر . وقد جاء في الفتاوى الخانية جزء ثالث صفحة ٣٦٦ ما نصه (رجل وهب لآخر أرضاً على أن ما يخرج منها من زرع ينتق الموهوب له ذلك على الواهب وقال أبو القاسم إن كان في الأرض كرم وأشجار جازت الهبة وبطل الشرط ، وإن كانت الأرض قراحاً فالهبة فاسدة . قال الفقيه أبو الليث لأن في الثمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على الواهب فتجوز الهبة ويبطل الشرط ، لأن الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة . وفي الأرض القراح شرط على الموهوب له عوضاً مجهولاً ، لأن الخارج من الأرض تمام ملكه فيكون له فكان مفسداً للهبة ، فيكون هذا التنازل هبة فاسدة طبقاً لهذا النص ، ويكون القدر المتنازل عنه بمقتضى ذلك باقياً على ملك هذه السيدة ، ويكون تركة تورث عنها بعد وفاتها لورثتها الشرعيين . ويكون لأصحاب الوصية الواجبة حق فيه بمقتضى أحكام قانون الوصية ، وبوفاة هذه المتوفاة المذكورة بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ عن المذكورين يكون لأولاد ابنها الذي توفي قبلها في تركتها وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والدهم ميراثاً لو كان موجوداً وقت وفاة والدته في حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور ، ولما كان ذلك أكثر من الثلث يرد إلى الثلث فتقسم تركة هذه المتوفاة إلى أربعة وعشرين سهماً لأولاد ابنها منها ثمانية أسهم وصية واجبة ، تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى والباقي هو التركة وقدره ستة عشر سهماً تقسم بين ولديها زكي وبور للذكر منهما ضعف الأنثى تعصياً . وهذا إذا لم يكن للمتوفاة المذكورة وارث آخر ، ولم تكن أوصت لأولاد ابنها بشئ ولا أعطتهم شيئاً بغير عوض عن طريق تصرف آخر غير ما ذكر . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٠١١) هبة العين مع حبس منفعتها وقف

المبدأ

العقد الصادر بهبة الأرض وما بنى عليها للطائفة الإسرائيلية بغرض جعلها معبداً دون حق التصرف ببيع وغيره ليس عقد هبة ، وإنما هو من قبيل الوقف الذى هو حبس العين والتصدق بمنفعتها .

سئل :

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / . . . المقيد برقم ٣٩٤ لسنة ١٩٧٢ وعلى الترجمة الرسمية للعقد المرافق له ، وتضمنت صورة العقد أن نائب رئيس الطائفة الإسرائيلية بالاسكندرية تعاقده بصفته وكيلًا للطائفة مع السادة :

١ - إيرمينو روسانو إيزاك

٢ - فينا كاسترو سالمون

٣ - موزدى بوتون يعقوب

٤ - جوزيف إبراهيم .

واتفقوا على أنه بموجب عقد مسجل في ٣ مايو ١٩١١ اشترى السادة الأربعة قطعة أرض مساحتها ٢٥٠٥ ذراعاً مربعاً كائنة بالرمل بمحطة باكوس مبنية الحدود بالعقد المخرور بقلم العقود بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٢٦-٤-١٩١١ بثمن إجمالى قدره خمسة وعشرون ألف قرش صاغ ، وقد نص في العقد على أنه قد تم شراء قطعة الأرض المذكورة

(*) الفنى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٨ - م ٢٢٩ - ٩ مايو ١٩٧٢ م .

بغرض أن يقيم عليها المشترون من مالهم الخاص وبالإشتراك مع آخرين مبنى يخصص لاستعماله معبداً إسرائيلياً تحت اسم معبد يعقوب ساسون على أن يتشاور المشترون فيما بينهم ، وأثناء إنشاء المعبد قرر المشترون ومن اشتركوا معهم أن يقوموا عند الاقتضاء بهتة إلى الطائفة الإسرائيلية بالاسكندرية على أن تقوم الأخيرة بصيانته للغرض المذكور. وقد تم بناء وتأثيث معبد يعقوب ساسون بتاريخ ٢١ فبراير ١٩١٦ بتكاليف قدرها ألفان وخمسمائة جنيه مصرى تقريباً ، وأن هذا المبلغ مصدره مال المشتريين ومال بعض المكتتبين الآخرين ، واتفق الطرفان على أن وهب الأربعة المذكورون على سبيل التبرع إلى الطائفة الإسرائيلية القابل عنها وكيلها قطعة الأرض المذكورة ، وكذا مباني معبد يعقوب ساسون المقام على هذه القطعة وجميع أثاثه . وتعهدت الطائفة الإسرائيلية بالاسكندرية بأن تخصص معبد يعقوب ساسون المذكور لممارسة الطقوس وضمان إقامة الشعائر الدينية به بصفة علنية أسوة بباقي المعابد ، كما تحتفظ الطائفة الإسرائيلية بكامل حريتها في تعيين مديري المعهد المذكور ، وبأن تتحمل مصاريف الصيانة وتستفيد من جميع الإيرادات ، وقد تمت ممارسة الشعائر بالمعبد من تاريخ حيازته بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ ، وطلب السائل الإفادة عما إذا كان العقد المذكور عقده أم يعتبر وفقاً ؟

أجاب :

ظاهر من العقد المذكور أن غرض الواهبين هو جعل الأرض المملوكة لهم معبداً عاماً للطائفة الإسرائيلية لممارسة الطقوس الدينية الخاصة بهم فيه ، على أن تقوم الطائفة بضمان إقامة الشعائر الدينية فيه بصفة علنية أسوة بباقي المعابد ، وأن تتحمل صيانته ومصاريف الصيانة والاستفادة من جميع الإيرادات وظاهر أيضاً أنه قد تم بناء المعبد من مال المشتريين ومن بعض المكتتبين ، ومقتضى هذا الظاهر أن انقصود من هذا العقد ليس هو تملك الأرض وما بنى عليها ، وإنما الغرض جعلها معبداً تقام فيه الشعائر الدينية للطائفة الإسرائيلية ، على أن تتولى الطائفة الإشراف

عليه وصيانتة ، وبهذا يخرج هذا العقد عن كونه عقد هبة ، لأن الهبة تمليك عين بغير عوض ، ومن آثارها أنه يحق للموهوب له أن يتصرف في الموهوب بكل التصرفات من بيع وغيره ، والصيغة الواردة بالعقد المذكور لا تحتل هذا المعنى ، إذ أنه لم يكن يحق للطائفة أو متلوها التصرف في المبدع بالبيع . فيكون من قبيل الوقف الذي هو حبس العين والتصدق بمنفعتها ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . وأن هذا العقد ليس عقد هبة ، وإنما هو عقد وقف ، إذ أن الواهين قد حبسوا العين لتكون مبدعاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الرهن

الموضوع

(١٠١٢) الانتفاع بالرهن

المبادئ

١ - لا يجوز الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن باتفاق ، فإن أذن الراهن به ، فيرى الحنفية جواز الانتفاع به مطلقاً . ويرى محمد بن أسلم السمرقندي عدم جوازه ولو مع الإذن

٢ - إذا كان الانتفاع مشروطاً لا يحل ، وإلا فهو جائز شرعاً ، ومثل الانتفاع المشروط ما إذا كان معروفاً بين الناس أنهم لا يقرضون أموالهم إلا في مقابل الانتفاع بالرهن .

٣ - مذهب الحنابلة : أن الدين إذا كان قرضاً فلا يجوز الانتفاع بالرهن مطلقاً ولو مع إذن الراهن به ، فإن كان غير قرض أو كان الرهن بشئ مبيع أو بأجر دار فإن الانتفاع بالرهن يجوز بإذن الراهن ، أما إذا كان الرهن حيواناً مما يركب ويحلب وله مؤنة فإنه يجوز الانتفاع بركوبه وغيره ولو بغير الإذن ولكن بشرط الإنفاق على الرهن ، ويرى المالكية أن الدين إذا كان قرضاً واشتراط الانتفاع لا يجوز ذلك أما إن كان ثمن مبيع ونحوه واشتراط الانتفاع فلا بأس به في الدور والأراضي بشرط تحديد مدة الانتفاع .

٤ - مذهب الشافعية : أن اشتراط الانتفاع بالرهن مدة غير محددة مبطل للعقد ، فإن حددت المدة وكان الرهن ثمن مبيع صح العقد والانتفاع .

٥ - خلاصة الفتوى أنه لا يجوز الانتفاع بدون إذن الراهن ، ويجوز بإذنه مطلقاً متى كان الإذن بالانتفاع لمدة محدودة شرط ذلك الممنه

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - ص ٨٢ - م ٧٠ - ١ ذو الحجة ١٣٦٧ هـ -
٢٦ يونية ١٩٥٧ م .

في العقد أم لا ، لأن الرهن مالك للعين والمنفعة ، والإذن للمرتهن بالانتفاع
تملك له لبعض ما يملك هو ، ولا حرج شرعاً في ذلك .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١١٠٤ سنة ١٩٥٧ المتضمن أنه قد كثر
الجدل واختلفت الآراء بين العلماء والناس حول حل انتفاع المرتهن
بالعين المرهونة وعدم حله ، مما ترتب عليه اضطراب أفكار الناس
تسلك من يقول بالحل برأيه ، ومن يقول بالحرمة برأيه ، ولكل فريق
من يؤيده . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في الانتفاع بالرهن حتى تقطع
داير الفتنة . ويسر الناس على هداه ؟

أجاب :

إنه سبق أن أصدرنا فتاوى عدة متصلة بهذا الموضوع ، منها الفتوى
الصادرة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ رقم ٤٦٣ متتابعة سجل رقم ٧٤
متنوع - وخلاصة إجابتنا في ذلك - هي أنه لا نزاع في أنه لا يحل للمرتهن
الانتفاع بالرهن بدون إذن الرهن ، فقد اتفق الفقهاء على ذلك ، واختلفت
كلماتهم في حل انتفاعه بإذنه . ويتلخص رأى الحنفية فيما يأتي :

أولاً - لا يجوز أن ينتفع المرتهن بالرهن بدون إذن الرهن سواء أكان
سبيه قرضاً أو ثمن مبيع أم غيرهما .

ثانياً - يحل للمرتهن أن ينتفع بالرهن بإذن الرهن بكافة الانتفاعات
سواء أكان عقاراً أو غيره وعليه عامة المعتربات .

ثالثاً - لا يحل للمرتهن أن ينتفع منه بشئ بأى وجه من الوجوه
ولو أذن له الرهن ، وذهب إلى هذا الرأي محمد بن أسلم السمرقندي .

رابعاً - إذا كان الانتفاع مشروطاً لا يحل ، وإن لم يكن مشروطاً يحل
روى ذلك في جواهر الفتاوى .

خامساً - قال ابن عابدين في حاشيته رد المختار إن هذا الرأي الأخير
يصلح للتوفيق بين الرأيين السابقين ، وهو يشير بهذا إلى ترجيحه له

وعليه فإذا كان الانتفاع مشروطاً لم يحل ولو أذن الراهن ، وإذا لم يكن مشروطاً يحل بإذن الراهن ، ومثل الانتفاع المشروط في هذا الحكم ما إذا كان معروفاً بين الناس أنهم لا يقرضون أموالهم إلا في مقابلة منفعتهم بالرهن ، فإنه يحرم الانتفاع بالرهن في هذه الحالة ، كما يحرم انتفاعه به إذا اشترط ذلك في العقد ، وعلى ذلك يحل للمرتهن الانتفاع بالرهن بإذن الراهن إذا كان الانتفاع غير مشروط ، ولم يكن متعارفاً بين الناس ويحرم فيما عدا ذلك على ما استظهره العلامة ابن عابدين .

ويتلخص رأى الحنابلة فيما يأتي :

أولاً — إذا كان دين الرهن قرضاً لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن مطلقاً ولو أذن له الراهن .

ثانياً — إذا كان الرهن بدين غير القرض أو بضمن مبيع أو بأجر دار فإنه يجوز للمرتهن الانتفاع به بإذن الراهن .

ثالثاً — إذا كان الرهن حيواناً مما يركب ويحلب وله مؤنة فإنه يجوز للمرتهن إذا أنفق عليه أن ينتفع به فيركبه ويشرب لبنه ولو لم يأذن له الراهن ، ويتحرى العدل في ذلك ، فينتفع بقدر إنفاقه عليه ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، واختاره بعض فقهاء الحنابلة ، وفي الرواية الأخرى عن الإمام أحمد أن المرتهن لا ينتفع به بغير إذن الراهن ، وهو متبرع بما أنفق ، وإليه ذهب الحنفية والشافعية والمالكية .

ويتلخص رأى المالكية فيما يأتي :

أولاً — إذا كان دين الرهن قرضاً واشترط المرتهن الانتفاع به لم يجز .

ثانياً — إذا كان دين الرهن ثمن مبيع أو نحوه واشترط المرتهن الانتفاع به فلا بأس به في النور والأرضين وغيرها إن حدد مدة الانتفاع وإلا لا يجوز .

ويتلخص رأى الشافعية فيما يأتى :

أولاً - يبطل الرهن إذا اشترط المرتهن منفعة الرهن بدون تحديد أجل الانتفاع .

ثانياً - يصح الرهن المشروط فى بيع ويجوز انتفاع المرتهن به إذا كانت مدته محددة . هذه هى آراء فقهاء المذاهب المختلفة فى حكم انتفاع المرتهن . (صاحب الدين) بالرهن . ونحن نرى أنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن ، ويجوز انتفاعه به مطلقاً سواء أكان حيواناً أم عقاراً أم أرضاً أم غيرها ، متى أذن له الراهن بالانتفاع بالعين المرهونة إلى أجل محدد معين ، سواء شرط ذلك فى عقد الرهن أم لم يشترطه ، وذلك لأن الراهن يملك العين المرهونة ويملك منفعتها ، فإذا أذن للمرتهن فى الانتفاع فقد ملكه بعض ما يملك ولا حرج فى ذلك شرعاً ، وهذا موافق لما ذهب إليه الحنفية ، مع الأخذ بما ذهب إليه الشافعية والمالكية فى تحديد مدة الانتفاع ، ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٠١٣) الانتفاع بالرهن والبيع بضمن مؤجل مع الزيادة في الثمن

المبادئ

١ - لا يحل الانتفاع بالرهن بكون إذن الراهن ، ويجوز الانتفاع مطلقاً بإذنه سواء كان الرهن حيواناً أو عقاراً أو أرضاً أو غير ذلك بشرط أن يكون الإذن بذلك إلى أجل محدد ، وسواء شرط ذلك في العقد أم لا .

٢ - البيع بضمن حال أو مؤجل إلى أجل معلوم بزيادة في الثمن صحيح وجائز شرعاً ، فإن كان الأجل مجهولاً فسد البيع .

٣ - اشتمال عقد البيع على الربا بنوعيه يبطل له شرعاً .

٤ - بيع الدين بضمن معجل مع التفاوت بينهما قدرأ غير جائز شرعاً إذا كان الدين والضمن من الأموال الربوية .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ع. ١ اللاذقي ببيروت بالآتي :

١ - هل يجوز للإنسان أن يرهن أرضاً أو بيتاً أو دكاناً بقيمة معلومة على أجل معلوم ، بشرط أن ينتفع المرتهن بالأرض أو البيت أو الدكان من سكنى أو إيجار ، سواء كان الإيجار من الراهن أو من غيره أم لا ؟

٢ - هل يجوز للإنسان أن يشتري كيساً من الأرز أو ثوباً من القماش أو غيره بزيادة عن الثمن الذي يشتري به نقداً بسبب الأجل المسمى أو غير المسمى أم لا ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٨ - م ٢٥٩ - ص ٢٢٧ - ٦ ذو القعدة ١٣٧٨ هـ - ١٣ يونية ١٩٥٩ م .

٣ - هل يجوز لإنسان معه كميالة مالية على إنسان تستحق بعد مدة معينة أن يعطيها لمصرف أو تاجر أو غيره ، ويقبض قيمتها بعد أن يخصم منها المصرف أو التاجر أو غيره مبلغاً يتفق عليه لقاء انتظار مدة استحقاق الكميالة أم لا ؟

أجاب :

نفيد عن السؤال الأول - بأنه سبق أن أصلرنا فتاوى متصلة في هذا الموضوع ، منها الفتوى الصادرة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٥ برقم ٤٦٣ متتابعة سجل رقم ٧٣ متنوع ، ولخصت في الفتوى الصادرة بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٥٧ رقم ٢٥٥ متتابعة سجل رقم ٧٨ متنوع ، ونصها أنه لا نزاع في أنه لا يحل للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون إذن الراهن ، فقد اتفق الفقهاء على ذلك واختلفت كلمتهم في حل انتفاعه بإذنه ، فالحنفية يتلخص رأيهم فيها بأني أولاً - لا يجوز أن ينفذ المرتهن بالرهن بدون إذن الراهن ، سواء أكان سبيه قرضاً ، أو ثمن مبيع أم غيره .

ثانياً - يحل للمرتهن أن ينفذ بالرهن بإذن الراهن بكافة الانتفاعات سواء أكان عقاراً أم غيره ، وعليه عامة المعتبرات .

ثالثاً - لا يحل للمرتهن أن ينفذ بشئ منه بأى وجه من الوجوه ولو أذن له الراهن ، وذهب إلى هذا الرأي محمد بن أسلم السمرقندى .

رابعاً - إذا كان الانتفاع مشروطاً لا يحل ، وإن لم يكن مشروطاً يحل روى ذلك عن جواهر الفتاوى .

خامساً - قال ابن عابدين في حاشيته رد المحتار على الدر المختار إن هذا الرأي الأخير يصلح للتوفيق بين الرأيين السابقين ، وهو يشير بهذا إلى ترجيحه له . وعليه فإذا كان الانتفاع مشروطاً لم يحل ولو أذن الراهن وإذا لم يكن مشروطاً يحل بإذن الراهن ، ومثل الانتفاع المشروط في هذا الحكم ما إذا كان معروفاً بين الناس أنهم لا يقرضون أموالهم إلا في مقابلة منفعهم بالرهن ، فإنه يحرم الانتفاع بالرهن في هذه الحالة ، كما يحرم انتفاعه

به إذا اشترط ذلك في العقد ، وعلى ذلك يحل للمرتهن الانتفاع بالرهن بإذن
الراهن إذا كان الانتفاع غير مشروط ولم يكن متعارفاً بين الناس ، ويحرم
فيما عدا ذلك ، على ما استظهره العلامة ابن عابدين .

ويتلخص رأى الحنابلة فيما يأتي :

أولاً - إذا كان دين الرهن قرضاً لا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن
مطلقاً ولو أذن له الراهن .

ثانياً - إذا كان الرهن بدين غير القرض أو بضمن مبيع أو بأجر
دار ، فإنه يجوز للمرتهن الانتفاع به بإذن الراهن .

ثالثاً - إذا كان الرهن حيواناً مما يركب ويحلب وله مؤنة ، فإنه يجوز
للمرتهن إذا أُنقِ عليه أن ينفع به ، فركبه ويشرب لبنه ولو لم يأذن
له الراهن ، ويتحرى العدل في ذلك ، فينتفع بقدر إنفاقه عليه ، وهو رواية
عن الإمام أحمد ، واختاره بعض فقهاء الحنابلة ، وفي الرواية الأخرى عن
الإمام أحمد أن المرتهن لا ينتفع به بغير إذن الراهن ، وهو متبزع بما أنفقه
وليه ذهب الحنفية والشافعية والمالكية .

ويتلخص رأى المالكية فيما يأتي :

أولاً - إذا كان دين الرهن قرضاً واشترط المرتهن الانتفاع به لم يجز .
ثانياً - إذا كان دين الرهن ثمن مبيع أو نحوه واشترط المرتهن الانتفاع
به فلا بأس به في النور والأرضين وغيرها إن حدد مدة الانتفاع
وإلا لا يجوز .

ويتلخص رأى الشافعية فيما يأتي :

أولاً - يبطل الرهن إذا اشترط المرتهن منفعة الرهن بدون تحديد
أجل الانتفاع .

ثانياً - يصح الرهن المشروط في بيع ويجوز انتفاع المرتهن به إذا
كانت مدته محددة - هذه هي آراء المذاهب المختلفة في حكم انتفاع
المرتهن (صاحب الدين) بالرهن - ونحن نرى أنه لا يجوز للمرتهن الانتفاع

بالرهن بلون إذن الراهن ، ويجوز انتفاعه به مطلقاً سواء أكان حيواناً أم عقاراً أم أرضاً أم غيرها متى أذن الراهن له بالانتفاع بالعين المرهونة إلى أجل محدد معين ، سواء شرط ذلك في عقد الرهن أم لم يشترطه ، وذلك لأن الراهن يملك العين المرهونة ، ويملك منفعتها ، فإذا أذن للمرتن في الانتفاع فقد ملكه بعض ما يملك ولا حرج في ذلك شرعاً ، وهذا موافق لما ذهب إليه الحنفية ، مع الأخذ بما ذهب إليه الشافعية والمالكية في تحديد مدة الانتفاع .

عن السؤال الثاني : المنصوص عليه شرعاً أن البيع يصح بثمن حال وبثمن مؤجل إلى أجل معلوم . فإذا كان الأجل في البيع المستول عنه معلوماً صح هذا البيع ولا شيء فيه لأنه من قبيل المراجعة ، وهي نوع من أنواع البيوع الحائزة شرعاً التي يجوز فيها اشتراط الزيادة في الثمن في مقابلة الأجل ، لأن الأجل وإن لم يكن مالا حقيقة إلا أنه في باب المراجعة يزداد في الثمن لأجله إذا ذكر الأجل بمقابلة زيادة الثمن قصداً ، فاعتبر مالا في المراجعة احترازاً عن شبهة الخيانة فيها . أما إذا كان الأجل مجهولاً فلا يصح ويفسد البيع ، لأن جهالة الأجل تفضي إلى المنازعة فيفسد .

عن السؤال الثالث - إذا أردنا الوقوف على حكم هذا التصرف من الناحية الشرعية وجدنا أنه يقوم على أساس بيع الدين بثمن معجل مع التفاوت بينهما في القدر . فإن كان الدين والثمن من الأموال الربوية كما هو واضح من السؤال ، فهو ممنوع في نظر الشريعة لما فيه من الربا ، إذ أن المصروف أو الناجر يدفع قليلاً ليقبض أكثر منه بعد مدة ، ومن شروط بيع الدين ألا يؤدي إلى محظور شرعي . ومن المحظورات الشرعية اشتمال عقد البيع على الربا بنوعيه التفاضل والتساء ، وهما متحققان في السؤال والله أعلم .

الموضوع (١٠١٤) حكم رهن الأرض والنخيل

المبدأ

رهن الأرض أو النخيل مقابل الانتفاع بها إلى أن يسدد الدين حرام شرعاً ، لأنه قرض جرنفعاً فيكون ربا .

سئل :

من السيد / بطلبه المقيد برقم ٢١٦ سنة ١٩٧٤ المتضمن أن أهالي بلدته يتعاملون برهن الأراضي الزراعية والنخيل . وتتلخص هذه المعاملة في أنه إذا أراد شخص مبلغاً من المال لأى علة من الأعذار وكان يملك أرضاً زراعية أو نخيلاً ، فإنه يأخذ المبلغ المحتاج إليه من شخص يملك مالا ويحور لهذا الدائن عقد رهنية للأرض أو النخيل — وبمقتضى هذا العقد يتسلم الأرض أو النخيل ، ويقوم إما بزراعتها أو تأجيرها ويستولى على زراعتها أو إيجارها أو ريعها ، ولا يدفع إيجاراً لصاحب الأرض أو صاحب النخيل ، وتمكث الأرض أو النخيل في يده يستغلها كيف يشاء ، إلى أن يسدد الدائن دينه بالكامل مهما طال الزمن . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في هذا التعامل ، وهل هو جائز شرعاً أو حرام ، حتى يعرف أهل البلدة أنه حلال فيعاملون به ، أو حرام فيمتنعون عن التعامل به ؟

أجاب :

المقرر فقها أن عقد الرهن هو عقد استيثاق لا استئثار واسترباح وعلى هذه المشروعية العامة اتفق الفقهاء . ويكون عقد الرهن بناء

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى — س ١٠٨ — م ٢٩٠ — ٦ مايو ١٩٧٢ م .

على هذا هو عقد ضمان للدين ، بمعنى الصك والكفيل ، كما اتفق الفقهاء أيضاً على أنه ليس للدائن بمقتضى هذا العقد أن يفتع بشئ من العين المرهونة . وقد اختلفوا في الانتفاع بالعين المرهونة في حالة ما إذا أذن صاحبها للدائن بالانتفاع بها . فغير الحنفية يقولون : إنه لا يجوز الانتفاع بالعين المرهونة وإن أذن صاحبها للدائن بالانتفاع بها ، لأنه انتفاع جره قرض وهو منهي عنه بالحديث - وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم (كل قرض جر نفعا فهو ربا) - أما الحنفية : فقالوا : في معتبرات كتبهم يجوز الانتفاع بالعين المرهونة إذا أذن المالك للدائن بالانتفاع لأنه ملكه وللمالك أن يأذن لمن يشاء في الانتفاع بملكه . ويقولون : إن الانتفاع بالرهن انتفاع جره الإذن ولم يجره القرض فلا يكون حراماً . والذي نراه : أنه إذا تم عقد الرهن بين الطرفين ولم يتفق في العقد على الانتفاع بالعين المرهونة ، ولم يكن ذلك الانتفاع متعارفاً كالمشروط وإن لم يتفق عليه ، ثم بعد فترة من الزمان أذن المالك للدائن في الانتفاع بالعين المرهونة لفترة محددة من الزمان متبرعاً بذلك من تلقاء نفسه وبغير طلب من المرتهن ، فإنه في هذه الحالة فقط يحل للمرتهن الانتفاع بالعين المرهونة طوال الفترة التي حددها له الراهن . وذلك لأن الراهن يملك العين المرهونة ويملك منفعتها ، فإذا أذن للمرتهن في الانتفاع فقد ملكه بعض ما يملك ، ولا حرج في ذلك شرعاً إذا كان إذن المدين للدائن بالانتفاع بالعين المرهونة ليس إذناً صورياً اضطرته إليه ظروف الدين . أما الرهن على الوجه المشروح في الحادثة موضوع انشؤال فهو حرام شرعاً ويجب الامتناع عن التعامل به ، لأنه قرض جر نفعا فيكون ربا . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أمكم القصاص

الموضوع (١٠١٥) حكم التحريض على القتل

المبادئ

- ١ - التحريض على القتل محرم .
- ٢ - إذا كان التحريض مصحوباً بإكراهٍ ملجئٍ اقتضى القصاص من المخرض على خلاف في ذلك .

سئل :

من حرم الشهيد ع . ط . قالت : إن التحقيقات القانونية التي أجريت في قضية القتل الذي دبر لزوجي الشهيد - قد أثبتت أن... كان البد المحركة للأعنين الجناة . فما حكم الشريعة الفراء في المخرض على القتل الدافع إليه ؟

أجاب :

اطلعنا على هذا السؤال ، ولم نطلع على التحقيقات الرسمية في القضية المشار إليها . والجواب : أن التحريض على ارتكاب جريمة القتل المحرم بمعنى الإغراء عليه لاشك أنه حرام شرعاً ، للنهي عن قتل معصوم الدم بقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق^(١)) وقوله عليه السلام : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٦٦ - م ٥١٣ - ٩ جبادى الآخرة ١٣٧٢ هـ - ٢٢ فبراير ١٩٥٢ م .
(١) من الآية ٢٣ من سورة الأنعام .

ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة)
 وللوعيد الشديد عليه في قوله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
 خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً^(١)) ولعظم جرمه
 ورد في الحديث أن أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء .
 وذهبت طائفة من الأئمة إلى أنه لا توبة لقاتل ، وأن الوعيد لاحق به لا محالة
 وأن القصاص في الدنيا لا يمحو عنه الإثم في الآخرة .

والتحريض على القتل المحرم وسيلة إليه ، فيحرم بحرمته ، لأن الوسائل
 حكم مقاصدها شرعاً . وأما إذا كان التحريض مصحوباً بإكراه وكان المكروه
 قادراً على تحقيق ما أوعده به ، وغلب على ظن المكروه أنه لو لم يمثل
 يلحقه ما أوعده به . فلما أن يكون الإكراه ملجئاً — وهو ما كان بنحو التخويف
 بالقتل أو قطع العضو أو الضرب الشديد الذي يخاف منه تلف النفس
 أو العضو ويسمى الإكراه التام — ومنه كما ذكره الشافعية الأمر الصادر
 من ذي سطوة اعتاد فعل ما يحصل به الإكراه عند مخالفته فأمره بالإكراه
 أو يكون غير ملجئ — وهو ما كان بما دون ذلك من نحو الحبس والقيود
 والضرب الذي لا يخشى منه التلف ويسمى بالإكراه الناقص — فإذا كان
 الإكراه على القتل إكراهاً ملجئاً فالقصاص على المكروه (الأمر) عند
 أبي حنيفة ومحمد ولا قصاص على المكروه (المأمور) لكونه بمنزلة
 الآلة — وعند أبي يوسف لا قصاص عليهما وعلى الأمر الدية . وعند
 المالكية والشافعية والحنابلة يجب القصاص من الأمر لتدبيه ومن المأمور
 لمباشرته — وإن كان الإكراه عليه إكراهاً غير ملجئ فلا قصاص على المكروه
 (الأمر) بل يقتصر من المأمور باتفاق أئمة الحنفية . وكذلك عند المالكية

(١) الآية ٩٣ من سورة النساء .

إن لم يكن الأمر حاضراً وقت القتل ، فإن كان حاضراً اقتصر منهما جميعاً
وعلى الأمر في الحالين إثم التحريض مع الإكراه .

(راجع بدائع الصنائع في مذهب الحنفية ، وشرح متن خليل في مذهب
المالكية ، ونخبة المحتاج وحواشيا في مذهب الشافعية ، والمغني لابن قدامة
في مذهب الحنابلة) هذا هو حكم الشريعة الفراء في التحريض ، وأما
تطبيقه قضاء فيعتمد ثبوت الإكراه لدى المحكمة بعد رفع الدعوى بالطريق
الشرعي . والله تعالى أعلم .



الموضوع (١٠١٦) القصاص وشروطه

المبادئ

١ - لا يقتص من الجاني إلا بتحقيق أربعة شروط : كونه مكلفاً والمقتول معصوم الدم ، وأن يكون الغني عليه مساوياً للجاني في الدين والحرية ذكراً كان الجاني أو أنثى أو المقتول كذلك . غير أن أبا حنيفة لا يشترط المساواة في الدين ، ويرى قتل المسلم بالذمي ، وكون القاتل ليس أبا للمقتول على خلاف في ذلك .

٢ - ما يوجب القصاص نفساً يثبت بالإقرار والبيّنة ، ولا يقبل فيها إلا شهادة رجلين عدلين .

٣ - لا يثبت القتل إلا بالشهادة القاطعة فيه ، والشبهة فيها مانعة من القصاص .

٤ - ترجيح أن المتهم قتل الغني عليه عمداً ، مع سبق الإصرار يقتضي الاطمئنان إلى أن الحكم بإعدامه لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

سئل : في القضية ... سنة ... جنایات

أجاب : تقرير في القضية المذكورة

أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير حق . والأصل في ذلك الكتاب والسنة والإجماع . أما الكتاب - فقوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً)^(١) وقوله تعالى (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - من ٨٢ - م ١٠ - ٢٢ رمضان ١٣٧٦ هـ -
٢٧ أبريل ١٩٥٧ م .
(١) الآية ٢٣ من سورة الاسراء .

(إلا خطأ) (١) وقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) (٢) وأما السنة — فقد روى عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — (لا يحل دم امرئ يشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) متفق عليه . وأما الإجماع — فلا خلاف بين المسلمين في تحريم القتل بغير حق . وقد قسم الفقهاء القتل إلى عدة أقسام : منها القتل العمد الموجب للقصاص ، وهو أن يتعمد ضربه في أى موضع من جسده بألة تفرق الأجزاء ، كسلاح ومثقل ولو من حديد ومحدد من خشب أو زجاج أو حجر إلى آخره . وموجه الإثم كما ذكرنا أولاً ، والقود عيناً . لقوله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى) (٣) الآية وقوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب) (٤) وقد اشترط الفقهاء في القصاص أربعة شروط الأول : أن يكون الجاني مكلفاً ، والثاني : أن يكون المقتول معصوماً ، الثالث : أن يكون المحنى عليه مكافئاً ، أى مساوياً له في الدين والحرية والرق ، سواء كان القاتل ذكراً أو أنثى ، وسواء كان المقتول ذكراً أو أنثى ، وفي هذا الشرط خلاف بين الفقهاء . فذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن المسلم يقتل بالذى وهو الراجح المفتى به في المذهب والذى نرى الإفتاء به . الرابع : أن لا يكون القاتل أباً للمقتول على خلاف بين الفقهاء فيه . وقد قرر الفقهاء أن ما أوجب القصاص في النفس كالقتل العمد يثبت بالإقرار وبالبيينة ، ولا يقبل في إثباته بالبيينة إلا شهادة رجلين عدلين ، فلا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ولا شاهد وبمين الطالب الذى يطلب الحكم بالقصاص (ولى الدم) ولا يعلم في هذا الحكم خلاف بين العلماء . كما قرروا أيضاً أنه لا يثبت القتل

(١) من الآية ٩٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ٩٢ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

بشهادة الشهود إلا مع زوال الشبهة في الشهادة ، مثل أن يقول الشاهدان
نشهد أنه ضربه قتلته أو فوات منه ، وقد تبين من الاطلاع على
أوراق القضية وتحقيقات البوليس والنيابة ومحاضر محكمة الجنايات
أنه بينما كان المجنى عليه نائماً في حجرة نومه مع زوجته إذ تسلل إلى حجرة
نومهما ليلا المتهم زوج ابنتهما وأطلق على المجنى عليه عياراً نارياً أرداه
قتيلاً في الحال ، وأن زوجة المجنى عليه حاولت القبض على المتهم وأمسكت
بملابسه ، ولكنه استطاع أن يهرب منها ، وقد شهدت بذلك زوجة المجنى عليه
كما حضرت زوجة المتهم وبنت المجنى عليه وشاهدت والدتها تحاول
القبض على المتهم ، ولا يوجد شهود آخرون ، وقد استطاع المتهم الهرب
وكان أهم شيء هو البحث عن السلاح الذي ارتكب في الحادث ، وقد أمكن
العثور عليه في بيت أحد الأهالي الذي شهد هو وزوجته بأن المتهم أحضره
في وقت عينه ، وتبين أنه يوافق الوقت الذي ارتكبت فيه الحادثة ، كما أن
والد المتهم وهو عمدة البلدة أكد في أقواله وفي شهادته أنه لا يوجد من يرتكب
هذا الحادث سوى ولده المتهم . وقد وجد بجسم المتهم بعض مجربات
يرجح أنها نشأت من تسلقه سور بيت المجنى عليه للتوصل بواسطته إلى
حجرة نومه وارتكاب الحادث . وقد استخلصنا من دراستنا أوراق هذه
القضية ما يرجح عندنا أن المتهم قتل المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار
بعد أن عرف أنه لم يقبل وساطة والده العمدة في إرجاع زوجته إليه
وأنه فعل ذلك وقد عرف في وسطه بسوء الخلق وكثرة مشاغباته مما يجعلنا
نظمن إلى أن الحكم بإعدامه لا يخالف أحكام الشريعة .

الموضوع

(١٠١٧) توبة المحكوم عليه بالإعدام عند تنفيذ الحكم

المبادئ

١ - التوبة النصوح هي الندم على الذنب حين يقع مع الاستغفار وعدم العودة إليه أبداً .

٢ - التوبة واجبة على كل مسلم على النوام وفي كل حال ، ويجب أن تكون في وقت يستطيع فيه المذنب أن يعمل من الحسنات ما يحو به السيئات قبل أن تصل حياته إلى نهايتها .

٣ - التوبة النصوح تلحق صاحبها بمن لم يرتكب معصية أصلاً إذا صدرت من المذنب في وقتها مستوفية لشروطها ، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له .

٤ - من قتل ظلماً فوجب عليه القصاص فذهب مختاراً إلى ولى الدم معترفاً بجرمه فاقتصر منه كان ذلك منه توبة مقبولة .

٥ - من أنكر الذنب حتى أخذت الأدلة بتلايبه ، فحكم عليه بالإعدام قصاصاً فتاب وهو في طريقه إليه لا تقبل توبته ، ولا تنجيه من ذنبه الذي أخذ به في الدنيا .

٦ - ما جرى عليه العمل من تلقين التوبة للمذنب عند التنفيذ عليه بالإعدام لا يقطع بقبولها ، إلا إذا كان المذنب قد سبقت له التوبة بعد ارتكابه الذنب مستوفية شرائطها ، حيث يكون التلقين الأخير من قبيل تكرار التوبة عن هذا الذنب .

(*) الفتى : مشيلة الشيخ حسن مأمون - من ٨٨ - م ٣٧٤ - ٢ جمادى الآخرة ١٣٧٩ هـ -
٢ ديسمبر ١٩٥٩ م .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٤٤٥ سنة ١٩٥٩ أنه عند تنفيذ حكم الإعدام في مذنب يأتى واعظ السجن يلقنه بعض كلمات يستغفر الله فيها ويتوب مما قلعت يده ، وأن الله تعالى يقول في سورة النساء : (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليهما حكيماً . وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار) الآية^(١) . وسأل هل توبة المذنب واستغفاره لحظة الموت صحيحة ؟ وهل الواعظ وهو يلقي عبارات التوبة والوعظ في مقامهما ؟ وطلب بيان الحكم مدعماً بالأسانيد ، شاملاً القتل وغيرهم من المذنبين الذين يرتكبون جرائم يحكم عليهم بسببها بالإعدام .

أجاب :

إن التوبة شرعاً : هي الندم على ارتكاب الإثم ، والعزم الصادق على ترك العود إليه ، فقد ورد في الحديث الصحيح أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (التوبة النصوح الندم على الذنب حين يفرض منك فاستغفر الله تعالى ثم لا تعود إليه أبداً) وقال عليه السلام فيما روى عن ابن مسعود - (التوبة من الذنب أن لا تعود إليه أبداً) فتي وجد العزم والندم الصادقان من المؤمن المذنب على ترك المعصية ، وعدم العود إليها ، ذلاً لله وخوفاً من عقابه كانت توبته حينئذ صحيحة ، ونرجو أن تكون منجية له من العذاب إن شاء الله . قال تعالى : (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات)^(٢) وقال تعالى : (وإني لغفار لمن تاب)^(٣) وهذا وعد من الله لمن أخلص النية في التوبة من الذنب والندم عليه ، ووعدده الحق سبحانه لا يتخلف ، فضلاً منه ورحمة . وقال الغزالي في إحياء العلوم في باب التوبة من الجزء الحادى عشر وهي (أى التوبة) واجبة على كل مسلم على الدوام

(١) الإيتان ١٧ ، ١٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٨٢ من سورة طه .

وفى كل حال ، لأن البشر قلما يخلو عن معصية بجوارحه ، فإنه إن خلا فى بعض الأحوال عن معصية الجوارح ، فلا يخلو عن الهم بالذنوب بالقلب فإن خلا فى بعض الأحوال من الهم ، فلا يخلو عن وسواس الشيطان بإيراد الخواطر المتفرقة المذهلة عن ذكر الله ، وإن خلا عن ذلك كله فلا يخلو عن غفلة وقصور فى العلم بالله وصفاته وأفعاله ، ولكى تكون التوبة مقبولة يجب أن تكون فى وقت يستطيع المذنب فيه أن يعمل من الحسنات ما يمحو به سيئاته ، قبل أن تصل به حياته إلى نهايتها ، وتزيله كل ما كان فيه من قوة على اختيار ما ينفعه ، حينئذ يتجرع غصة اليأس عن تدارك ما فاته ولا يجد إلى إصلاح حاله سبيلا بعد أن تقطعت من حوله كل السبل على أن يعمل . وأن يعمل خيراً يزيل آثامه ، ويجده خيراً فى آخره . عملاً بقوله تعالى : (إن الحسنات يذهبن السيئات)^(١) وقوله عليه السلام (أتبع السيئة الحسنة تمحها) وإلى ذلك يشير قوله تعالى (وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن) وقوله تعالى : (إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب) فإن معنى القريب - قرب العهد بالخطيئة بأن يندم عليها بعد ارتكابها مباشرة ، أو بعده بقليل ويمحو أثرها بالحسنات يردفها بها قبل أن يتراكم الرين على قلبه ، فلا يقبل المحو منه . فالتوبة النصوح إذا صدرت من المذنب فى وقتها مستوفية شروطها تلحق النائب بمن لم يرتكب المعصية أصلاً . لأن النائب من الذنب كمن لا ذنب له . فن قتل ظالماً بقتله ووجب عليه القصاص شرعاً وذهب مختاراً إلى ولى الدم معترفاً بجرمه ، واقتص منه ولى الأمر كان ذلك منه توبة مقبولة . يدل لذلك ما روى أن ماعزاً لما جاء إلى النبى عليه السلام معترفاً بأنه زنى وطلب من الرسول أن يحده ، رده عليه السلام ، فعاد إليه ثانية فردّه فعاد إليه الثالثة ، فأمر به فرجم . فكان الناس فيه فريقين ، فقائل يقول لقد هلك وأحاطت به خطيئته . وقائل يقول ما توبة أصدق من توبته . فقال رسول

(١) من الآية ١١٤ من سورة هود .

الله - صلى الله عليه وسلم (لقد تاب توبة لو قسمت بين أمته لوسعهم)
وروى أيضاً أن الغامدية جاءت الرسول عليه السلام فقالت إني قد زينت
فطهرني ، فردها ، فلما كان الغد قالت يا رسول الله لم تردني لعلاك تريد
أن تردني كما رددت معزراً ، فوالله إني لحلي ، فقال عليه السلام « أما الآن
فاذهبي حتى تضعي » فلما ولدت أتت بالصبي في خرقة ، فقالت هذا
قد ولدته قال : « اذهبي فأرضعيه حتى تطفئه » فلما فطمته أتت بالصبي
وفي يده كسرة خبز ، فقالت يا نبي الله قد فطمته وقد أكل الطعام
فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها
وأمر الناس فرجموها ، فأقبل خالد بن الوليد بحجر فرض رأسها فنضج
الدم على رأسه فسبها ، فسمع رسول الله عليه السلام سبه إياها فقال مهلا
ياخالد ، فالذي نفسى بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر
له ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت - أما من لا ذنبه فإرا به منكراً
له حتى أخذت الأدلة بتلاييه فقضى بإقامة الحد عليه وتاب وهو في
طريقه إلى ساحة القصاص ، لم تقبل توبته ولم تكن منجية له من ذنبه الذي
اقترفه ، لأنها توبة لم تستكمل شرائطها شرعاً . فالقاتل الذي لا بالفرار
متخفياً بجرمه ، وأقيمت عليه الدعوى بأنه قتل فلاناً عمداً عنواناً ، فأنكر
فقامت عليه البينة القاضية بالقصاص منه ، أو اعترف رغباً منه بعد
أن حاطته هذه الأدلة ، ولم تترك له إلا سبيل الاعتراف بذنبه بعد أن
يثس من التخلص منه ، وقضى عليه عندئذ بالقصاص ، ثم تاب وهو في
طريقه إلى جبل المشقة لم تقبل توبته ، لأنها أيضاً لم تستوف شرائط قبولها
شرعاً ، وهكذا كل كبيرة يتوب منها المذنب وهو في حال يستطيع معه
أن يأتي من الحسنات ما يمحو إثمه ، فإن توبته في هذه الحال تكون مقبولة
بإذن الله . وإن لم يتب حتى جر إلى ساحة القصاص فتاب عندئذ لم تقبل
توبته شرعاً . وما جرى عليه العمل من تلقين التوبة للقاتل وقت تنفيذ
حكم الإعدام عليه لا يقطع بقبول هذه التوبة . بل ينظر ، فإن كان هذا
المذنب قد سبقت له التوبة من هذا الذنب بعد ارتكابه ، وكانت توبته

ففي وقتها مستوفية شروطها ، كان تلقينه التوبة حينئذ من قبيل تكرار التوبة
عن هذا الذنب ، وإن لم يكن سبقت له التوبة من جرمه قبل القضاء عليه
بالقصاص ، وسوقه إلى إقامة الحد عليه لم تفده توبته ، لأنها جاءت في غير
وقتها مجردة عن شروط قبولها . أعاذنا الله من الإثم ، وهدانا إلى سواء
السييل . والله الموفق ، والله أعلم .



من أحكام الوصية بنوعها

الموضوع

(١٠١٨) الوقف على من يستحق وصية واجبة

المبدأ

وقف حصة بلا عوض على من يستحق وصية واجبة مانع من الاستحقاق بها ، متى كان مساوياً لما يستحق بها ، إلا إذا كان الموقوف أقل فيستحق الفرق بالوصية الواجبة.

سئل :

سيدة تدعى ح . هـ . ش - توفيت بعد صدور قانون الوصية الواجبة عن أولاد وعن بنت ابنها المتوفى قبلها ، وتلك البنت قاصرة بوصاية والدتها وقد توفيت السيدة ح . هـ . ش في ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٩ بعد أن وقفت على بنت ابنها القاصرة التي عشر قيراطاً بمنزل عوضاً عما كان يأخذه والدها . وذلك الوقف قبل صدور قانون الوصية الواجبة ، حرصاً على القاصرة ألا تحرم من ميراثها . فوقفت عليها ما يوازي ربع تركتها فهل لوصيتها حق المطالبة بالوصية الواجبة ، أى بقيمة ربع تركتها بعد وفاتها ، أو أن ما وقف عليها بعد وفاة والدها بلا عوض يعتبر وفاة لحقها في الوصية الواجبة ؟

أجاب :

إنه إذا كانت هذه المتوفاة قد وقفت على بنت ابنها المتوفى قبلها ما يساوي نصيبها في الوصية الواجبة ، وكان هذا الوقف بغير عوض ، فلا يكون لها حق في تركتها بطريق الوصية الواجبة ، إلا إذا تبين أن ما وقفته عليها أقل من حقها في الوصية الواجبة ، فيعطى لها من التركة بقدر ما يكمل نصيبها ، وذلك طبقاً للمادة رقم ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ والله أعلم .

(*) المدنى : فضيلة الشيخ علام نسلر - م٦٢ - م٤٢١ - م١٩٩ - م١٢ - محرم ١٣٧٠ هـ - ٢٥ أكتوبر ١٩٥٠ م .

الموضوع (١٠١٩) وقف ووصية

المبادئ

١ - وقف الرجل قبل وفاته ثلث تركته على ولدى ابنه المتوفى قبله صحيح .

٢ - المعتبر هو قيمة التركة وقت الوفاة .

٣ - ليس لهما وصية واجبة مادام قد وصل إليهما بالوقف بلا عوض ما كانا يستحقانه وصية واجبة .

سئل :

رجل توفي عن ابنتين وبنت وزوجة ، وعن ابن وبنت لابن آخر توفي قبله ، وقف في حياته ثلث تركته على ولدى ابنه المتوفى قبله . فهل هذا الوقف صحيح ؟ وهل لولدى الابن وصية واجبة في غير الوقف . مع العلم بأن الوقف و وفاة الواقف كانا بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، والوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وأن الوقف لم يكن نظير عوض مالى .

أجاب :

إن وقف هذا الرجل ثلث تركته على ولدى ابنه المتوفى قبله صحيح طبقاً للمادة الثالثة والعشرين من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ والمعتبر هو قيمة التركة وقت الوفاة وليس لهما وصية واجبة ، لأنه وصل إليهما بالوقف بلا عوض أكثر مما كانا يستحقانه وصية واجبة عملاً بالمادة السادسة والسبعين من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . وبالله التوفيق .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ سلام السيد نصير - من ٦٥ - م ٢٢٢ - من ١٠٩ -
١٥ شعبان ١٣٧٠ هـ - ٢١ مايو ١٩٥١ م .

الموضوع

(١٠٢٠) الوقف المطلق على الموت وصية

المبادئ

- ١ - المنصوص عليه أن الوقف لا يجوز تعليقه بالموت ، وإنما يكون وصية بعد موته ، وتصح فيها تصح فيه الوصايا . وبطل فيها تبطل فيه .
- ٢ - تصح الوصية من الثلث ، ولا تصح شرعاً لوارث إلا بإجازة باقى الورثة عند جمهور الأئمة .
- ٣ - متى أوصى بالغلة فلا يجوز التصرف فى العين يبيع ولا هبة ولا غيرها ، ويلزم البدء من غلاتها بما فيه البقاء لعيها والنوام لمنفعها .
- ٤ - إذا لم يخصص جهة الصرف وعم عمل بما يفيد هذا العموم .
- ٥ - جرى قضاء مصر وإقناؤها بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على نفاذ الوصية للوارث بالثلث بدون إجازة بقية الورثة .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من حضرة السيد ع . ع . الخليفة ناظر دائرة الأوقاف السنية بالبحرين ، والمطلوب به معرفة الحكم الشرعى فيما جاء بالوصية الصادرة من السيد ه . ف المحررة صورتها فى يوم الأربعاء السابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٥٥ هـ ، مما هو مخصص ريعه لوجوه الخير المختلفة المذكورة بتلك الوصية ، وفى كيفية توزيع وصرف ريع هذه الأعيان على الخيريات المشار إليها - كما اطلعنا على صورة غير رسمية من الوصية المذكورة ، المرافقة للسؤال التى نص فيها الموصى على أنه (أوصى وعهد عهداً شرعياً ، أنه متى نزل به الموت الذى لا بد منه ولا يحصى

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٦٦ - م ٢٢١ - ٢٦ ربيع الاول ١٣٧٢ هـ - ١٤ ديسمبر ١٩٥٢ م .

عنه لكل مخلوق حي ، أن يكون البيت الكبير الكائن في بومباي المسمى مزكام والبيت الكائن بالبحرين المشتري من يوسف يكونان وقفاً بعد موته تصرف غلات هذين البيتين المذكورين في وجوه الخيرات والمبرات مما يعود نفعه على الواقف دنيا وأخرى ، من إطعام جائع وكسوة عار إلخ . وأمر أن يقدم بالصدقة عليه من واردات هذا الوقف أقاربه وأرحامه المحتاجون . ومتى لا سمح الله افتقر أحد من ذريته فهو الأحق بالإنفاق عليه منها كفايته سنة فسنة إلخ) .

أجاب :

إن هذا ليس بوقف ، وإنما هو وصية ، لأنه علق الوقف في الإنشاء بموته ، والوقف لا يصح تعليقه بالموت ، ففي رد المحتار على الدر المختار ما نصه : (إن المعلق بالموت لا يكون وقفاً في الصحيح ، فلا يزول به الملك قبل الموت ولا بعده ، بل يكون وصية لازمة بعده لا قبله ، حتى جاز له الرجوع عنه) قال في فتح القدير (وإنما كان هو الصحيح لما يلزم على مقابله من جواز تعليق الوقف ، والوقف لا يقبل التعليق بالشرط واعترضه الحموى بأنه تعليق بكائن ، وهو كالممنجز . قلت قدمننا أن المراد بالكائن المحقق وجوده للحال) اهـ ملخصاً - وجاء في أحكام الأوقاف للخصاف (قلت فما تقول إن لم يوقف هذه الأرض في مرضه ولكنه أوصى أن تكون وقفاً بعد وفاته على ولد زيد وولد ونسائه وعقبه ومن بعدهم على المساكين ، هل له الرجوع في هذه الوصية . قال نعم ؟ وليس هذا بمنزلة ما أنفذه في مرضه وأبته - ألا ترى أنه لو برئ من مرضه وصح كانت هذه الأرض وقفاً في الصحة ، وأن الذي أوصى أن تكون أرضه وقفاً بعد وفاته إنما هي وصية بعد موته له الرجوع فيها وبطلانها) ثم قال (قلت فما تقول إن أوصى أن تكون أرضه صدقة موقوفة بعد وفاته على ولده وولد ولده وأولاد أولادهم ونسلهم أبداً ما تناسلوا ، ومن بعدهم على المساكين ، قال : هذا بمنزلة ما وقعه عليهم في مرضه ، وهذه وصية لو ارث (وهم أولاده) وغير وارث وهم (أولاد أولاده إلخ) فما كان

منها لوارث إن كانت تخرج من ثلثه قسمناها بين جميع ورثته ، وما كان منها لغير وارث فهو جائز إلخ) فهذه النصوص صريحة في أن الوقف لا يجوز تعليقه بالموت ، فلا يصح وفقاً وإنما يكون وصية ، لأنه بعد الموت وتصح فيها تصح فيه الوصايا - وتبطل فيها تبطل فيه - فتصح من الثلث ولا تصح شرعاً لوارث ، إلا بإجازة باقى الورثة عند جمهور الأئمة ، وعلى هذا تلزم وصية هذا الموصى من الثلث بعد وفاته ، ولا يصح التصرف فى أعيانها ببيع ولا هبة ولا غيرهما ، ويلزم البدء من غلاتها بما فيه البقاء لعينها والنوام لمنفعتيها ، ويدفع ما عليها من الأموال الأميرية ، وما بقى يبدأ منه بالإفناق على المحتاجين من الفرية على الوجه الوارد بالوصية ، ما عدا أولاده لصلبه ومن كان وارثاً وقت موته ، فلا يعطون منها شيئاً ، لأن الوصية لا تجوز لوارث إلا بالإجازة - ثم يتصدق على المحتاجين من أقاربه وأرحامه ، ثم يوزع باقى الغلة فى أبواب الخيرات والمبرات التى ذكرها من غير تخصيص بفقر بلد معين ولا عار ولا جائع ولا مسجد فى بلد معين بل للنظر أن يطعم الجامع ويكسو العارى ، ويعمر بيوت الله تعالى إلخ . ما جاء بالوصية من أى جهة كان ، وفى أى بلد كان عملاً بالعموم الوارد فى لفظ الموصى ، إذ ليس فى كلامه تخصيص بمسجد بلد ولا فقير بلد ولا جائع بلد معين ، فيعمل بما يفيد هذا العموم بما ذكرنا - ويؤيد ما قلناه - من أن أولاده لصلبه ومن يرثون وقت موته لا يستحقون نفقة فى هذا الوقف - ما جاء فى أحكام الأوقاف للخصاف (لو أوصى بثلث ماله أن يفرق منه فى الفقراء وكان ولده محتاجين لم أعطهم من الثلث شيئاً ، ولكنى أعطى ولد ولده ، وقد قال بعض فقهاء أهل البصرة إني لا أعطى أحداً ممن يرث الواقف من غلة هذه الصدقة شيئاً ، لأنها وصية والوصية لا تجوز لوارث) ٥١ - وقد جرى القضاء والإفتاء فى مصر بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ فى الحوادث الواقعة بعد العمل به على نفاذ الوصية للوارث بالثلث بدون إجازة بقية الورثة ، فيجوز طبقاً لذلك أن يصرف من الثلث للمحتاجين من ولده لصلبه وإن كانوا وارثين ، وكذا لكل من يرثه وقت موته من غيرهم . وهذا حيث كان الحال كما ذكر . والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٢١) وصية اختيارية

المبادئ

- ١ - الوصية لأولاد الابن بالثلث نافذة
- ٢ - الوصية لابنه وبنته بالثلثين مناصفة بينهما وهما الورثة فقط إن أجازاها نفذت ، وإلا فلا ، ويكون الباقي بعد نصيب أولاد الابن بالوصية تركة بينهما للذكر ضعف الأنثى .
- سئل :

من ب.م.ح - قالت إن والدها توفي سنة ١٩٤٧ عن ولديه ذكر وأنثى وعن أولاد ابنه المتوفى قبله ، وقبل وفاته كتب وصية تنص على أن ابنه يأخذ ثلث تركته وابنته ثلثها وأولاد ابنه الثلث الباقي . فهل هذه الوصية نافذة شرعاً ؟

أجاب :

بأن وفاة المتوفى بعد صدور قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تنفذ وصيته بالثلث بالنسبة لأولاد ابنه المتوفى قبله للذكر مثل حظ الأنثيين لأنها مساوية لما يستحقونه بطريق الوصية الواجبة . وأما ما أوصى به لابنه وبنته وهما الورثة فإن أجازاها بعد وفاة الموصي وكانا من أهل التبرع عالمين بما يميزانه نفذت وإلا فلا تنفذ ، ويكون الباقي بعد نصيب أولاد الابن بالوصية تركة تقسم بين الابن والبنت للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيكون للبنت ثلث ثلثي التركة وللابن ثلثا الثلثين . وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق الوصية الواجبة غير من ذكر . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٧٤ - م ٢٩١ - م ١٧٠ -
م ١٣٧٥ هـ - ٢٢ أغسطس ١٩٥٥ م .

الموضوع

(١٠٢٢) الوصية بشرط عودة الموصى به بعد وفاة الموصى له الى آخر

المبادئ

١ - الوصية المشروطة بشرط لا تقتضيه صحيحة ، ويلغو الشرط طبقاً للمادة ٤ من القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ .

٢ - الوصية المطلقة تفيد التملك العام للموصى له بعد وفاة الموصى ويكون تركته عن الموصى له بعد وفاته .

سئل :

من السيد الأستاذ - س ح . الخاوي قال : بموجب وصية محررة من السيدة م . ي . ف - بخطها وتوقيعها ، بتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٧ أوصت المذكورة طالعة مختارة ببيع تركتها من عقار ومنقول وزمامات وعروض إلى بنت أخيها الشقيق م . أ . ف - واشترطت شرطاً قوياً أنه بعد وفاة م . أ . الموصى لها بهذا الربع يرجع إلى شقيقها ا . ي . ق فهل هذه الوصية تنصب على حق المنفعة في ربع التركة فقط ، أم تشمل ملكية الرقبة والمنفعة . وهل الشرط الذي شرطته معتبر وصحيح أم باطل ؟

أجاب :

بأن الوصية على الوجه الوارد بها وصية مطلقة . لأنها غير مقيدة بالرقبة فقط ، أو بالمنفعة فقط . والوصية المطلقة تفيد التملك العام للموصى له بعد وفاة الموصى . والشرط المخالف لما يقتضيه عقد الوصية شرط باطل طبقاً للمادة الرابعة من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - التي تنص على

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م ٧٤ - م ٤٤٥ - ٢٢ صفر ١٣٧٥ هـ - ٩ أكتوبر ١٩٥٥ م .

أنه لا يراعى الشرط إن كان غير صحيح ، وقد بينت المذكرة التفسيرية الشرط الباطل بما كان مخالفاً لمقتضى العقد ، كما إذا أوصى لشخص بأرض أن يجعلها بستاناً ، أو أوصى له بثلاث ماله على أنه إذا مات الموصى له وبقي من الوصية شيء كان لفلان . لأن الوصية عقد تمليك ، والموصى له إذا ملك الوصية كان ماله تاماً ، وهو حر في طريق استغلالها ، فشرط استغلالها على وجه معين ، أو على أن يكون الباقي منها بعد الموت لشخص آخر لا لورثة الموصى له يناق مقتضى العقد . وعلى ذلك يكون ما أوصت به الوصية المذكورة وهو أقل من ثلث جميع تركتها ملكاً للموصى لها به بعد وفاة الوصية ملكاً تاماً تنصرف فيه بما تشاء من جميع التصرفات الشرعية ، ويكون من بعدها تركة لورثتها الشرعيين ، وببطل شرط الوصية المذكور ، لأنه شرط غير صحيح ، لخالفته لمقتضى عقد الوصية وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٢٢) الوصية تخرج من التركة أولاً

المبادئ

- ١ - الوصية الواجبة كالاختيارية ، تخرج من التركة أولاً بعد سداد الديون ، ونفقات التجهيز والدفن ، وما بقي فهو التركة .
- ٢ - يتأثر نصيب الزوجة كبقية الورثة بالنقصان بسبب الوصية .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٥٨٦ سنة ١٩٥٩ - أن رجلاً توفي بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٥٢ - عن زوجته وأولاد بنت توفيت قبله وأولاد أخوين شقيقين فقط ، وأن أولاد بنته حصلوا على حكم من محكمة الكلية باستحقاقهم ثلث تركة المتوفى ، وأن الزوجة تعارض في أن تمس الوصية نصيبها . ويسأل عن بيان الحكم في ذلك .

أجاب :

إن الوصية الواجبة تطبيقاً للمادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به ابتداء من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ كغيرها من الوصايا الشرعية ، تخرج أولاً من التركة ، أو ما يتبقى منها مما عساه يكون على المتوفى من ديون ، ومن نفقات تجهيزه حتى يوارى في قبره - ما يتبقى بعد ذلك كله هو التركة التي تقسم بين الورثة ، طبقاً لقواعد الميراث ، ومنهم زوجة المتوفى التي يتأثر نصيبها بالنقص كبقية الورثة ، فلو فرضنا أن تركة هذا المتوفى تنقسم إلى اثني عشر سهماً كان لأولاد بنته منها الثلث ، أربعة

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٨٨ - م ٢٠٦ - ص ١٩١ - ٢٦ رمضان ١٣٧٨ هـ - ٤ أبريل ١٩٥٦ م .

أسهم تقسم بينهم للمذكر ضعف الأنثى ، والباقي وقدره ثمانية أسهم هو
التركة ، لزوجته وأولاد أخويه الشقيقين . لزوجته منها الربع فرضاً ، وقدره
سهمان لعدم وجود الفرع الوارث ، والباقي وقدره ستة أسهم لأولاد أخويه
الشقيقين الذكور بالسوية بينهم ، ولا شيء للإناث منهم . وهذا إذا لم يكن لهذا
المتوفى وارث آخر ، ولم يوص لأولاد بنته بشئ من تركته ، ولم يعطهم
شيئاً منها بغير عوض عن طريق تصرف آخر . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٢٤) وصية من توفى مرتدا باطلة

المبادئ

- ١ - ملك المرتد وتصرفاته موقوفة إلى أن يتبين حاله . فإن عاد إلى الإسلام عاد إليه ملكه ونقلت تصرفاته . وإن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت .
- ٢ - تركة المرتد الموصى تكون ملكاً للخزانة العامة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ - المتضمن أن رجلاً مسيحياً توفى بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٣٢ - عن أولاد ذكور وإناث وعن تركة بينها أطيان زراعية بمنية السبرج تبع القاهرة ، وأنه بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٩ بموجب إعلام شرعى أمام محكمة بنى سويف اعتنق أحد أولاده الدين الإسلامى ، ومكث مسلماً حتى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، حيث ارتد عن دين الإسلام بإقرار صدر منه لدى بطريركية الأقباط الأرثوذكس . وفى سنة ١٩٥٣ تزوج هذا الشخص من سيدة مسيحية ولدت له ولداً ثم حملت ، وفى أثناء حملها صدر منه إشهاد بوصية رسمية بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٥٦ برقم ٨٠٨٤ سنة ١٩٥٦ أمام مكتب توثيق القاهرة - أوصى بموجبه بجميع أمواله التى ورثها عن والده المسيحى إلى زوجته وولده وحمله منها المستكن الذى انفصل باناً ، لكل واحد منهم ثلث هذا المال . وأنه توفى فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٧ - وطلب السائل الإفادة عما إذا كانت هذه الوصية تعتبر صحيحة وناقلة فى جميع تركته

(*) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٦٤ - م ٤٠ - ١٤ ذو الحجة ١٣٧٩ هـ -
٨ يونية ١٩٦٠ م .

أم لا — علماً بأنه ليس له ورثة مسلمون ، وأن جميع أمواله ورثها عن والده المسيحي قبل أن يسلم ، وليس له مال سوى ذلك ؟

أجاب :

المنصوص عليه أن فقهاء الحنفية اختلفوا في تصرفات المرتد في أمواله فذهب الإمام أبو حنيفة : إلى أن ملك المرتد يزول عن ماله زوالاً موقوفاً إلى أن يتبين حاله ، فيوقف بيعه وشراؤه وهبته ووصيته ، فإن أسلم ورجع عن ارتداده صححت هذه العقود والتصرفات ، وإن مات أو قتل أو لحق بدار الحرب بطلت . وقال صاحباه أبو يوسف ومحمد : إن ملك المرتد لا يزول عن ماله ، وتصح عندهما جميع تصرفاته ، عدا شركة المفاوضة سواء أسلم أو بقي على رده . وهو عند الإمام محمد كالمرضى مرض الموت تنفذ تصرفاته من ثلث ماله فقط . وعند الإمام أبي يوسف كالصحيح تصح تصرفاته من جميع ماله ، وهذا بشرط أن يكون التصرف قبل لحاقه بدار الحرب . وذهب الشافعية : إلى أن ملك المرتد ووصيته موقوفان ، فقد جاء في كتابي الإقناع والمنهج (وملك المرتد موقوف إن مات مرتداً بان زواله بالردة . وتصرفه إن لم يحتمل الوقف ، بأن لم يقبل التعليق كبيع وكتابة باطل ، لعدم احتمال الوقف ، وإن احتمله بأن قبل التعليق كعتق ووصية فوفوق ، إن أسلم نفذ وإلا لا — وذهب المالكية : إلى أن الردة تسقط الوصية قال في مواهب الجليل تعليقا على قول المختصر (وأسقطت الردة صيماً وصلاة ووصية) أى وأسقطت الردة وصية صدرت من المرتد في حال رده أو قبل ذلك . وذهب الحنابلة : إلى بطلان تصرف المرتد في رده قال صاحب كشف القناع ما ملخصه (ويكون ملك المرتد موقوفاً ويمنع من التصرف في ماله ، لتعلق حق الغير به ، فإن أسلم أخذ ماله ونفذ تصرفه ، وإن مات المرتد أو قتل مرتداً صار ماله فيئاً من حين موته لأنه لا وارث له من المسلمين ولا من غيرهم . وبطل تصرفه الذي كان تصرفه في رده تغليظاً عليه بقطع ثوابه — وأخذنا برأى الإمام أبي حنيفة

الذى عليه المتون فى مذهب الحنفية ، وهو الراجح فى المذهب الذى يتبعين
الأخذ به لقوة دليله ، وموافقته لما ذهب إليه الأئمة الثلاثة كما بينا . نفى
بأن الوصية المذكورة باطلة شرعاً – وعليه فيكون جميع ما تركه الموصى
المذكور ملكاً للفرزاة العامة بوفاته مرتداً وليس له ورثة مسلمون وبهذا علم
الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٢٥) التنازل المضاف الى ما بعد الموت وصية

المبادئ

- ١ - تنازل الرجل عن أملاكه مضافاً إلى ما بعد الموت يكون وصية تنفذ من الثلث بدون حاجة إلى إجازة الورثة ، وفي الكل إذا أجازوها وكانوا من أهل التبرع .
- ٢ - التنازل عن التعويض والتأمين والمكافأة غير صحيح لعدم الملك وقت التنازل

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٨٨ لسنة ١٩٦٥ المتضمن وفاة المرحوم م.م.م.١ بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ عن ورثته وهم والده والدة وإخوته ، وقد صدر من المتوفى المذكور حال حياته إقرار تنازل فيه عن كل أملاكه بما في ذلك سيارة ملاكي لوالدته وذلك في حالة وفاته ، وكذلك عن كل مستحقاقه في جيش الجمهورية العربية المتحدة ، وطلب السائل بيان ما إذا كان المتوفى المذكور يقصد من ذلك تنازله عن مستحقاقه التي كان يملكها وقت كتابة التنازل أو يقصد تنازله عن ذلك ، وعن مستحقاقه التي تنشأ عن استشهاده مثل مال التعويض والتأمين والمكافأة ، وطلب أي التفسيرين يتفق مع نية المتوفى لهذا التنازل وما يوافق الشرع الحنيف .

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أنه يشترط في التنازل أن يكون المتنازل عنه موجوداً متقوماً مملوكاً مقدور التسليم وقت التنازل ، وعليه يكون

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٠ - م ٢٨٦ - ١ مايو ١٩٦٥ م .

التنازل المشار إليه منصباً على أملاكه التي كانت مملوكة له وقت كتابة التنازل ومنها سيارته المذكورة . وبما أن المتوفى المذكور قد أضاف تنازله إلى ما بعد وفاته فيكون وصية عنه تنفذ في ثلث تركته بدون توقف على إجازة الورثة ، وتنفذ في جميعها إذا أجازوها وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يميزونه ، عملاً بالمادتين ٢ ، ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وأما تنازله عن مال التعويض والتأمين والمكافأة فغير صحيح ، لأنه لم يكن مملوكاً ولا مستحقاً له عند وفاته فهو تملك غير جائز شرعاً . وإنما يملكه من يستحقه بعده ابتداء لا بطريق الخلافة عن الميت ، وأما نية المتوفى وقت كتابة التنازل فلا يعول عليها لعدم وجود ما تنازل عنه عند وفاته ، وأما مال التعويض فإنه بمنزلة مال الذية للمتوفى . ومال الذية والباقي بعد القدر الذي تنفذ فيه الوصية بدون توقف على إجازة الورثة أو بعد إجازتهم يقسم بقسمي الميراث ، فيكون لأهمه من ذلك السدس فرضاً لوجود جمع من الإخوة ، والباقي لوالده تعصيباً لعدم وجود عاصب أقرب ، ولا شيء لأخوته لأبيه لحجهم بالأب . وهذا إذا لم يكن للمتوفى المذكور وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة ، وأما مال التأمين والمكافأة إذا كان لكل منهما قانون ينظمه يقسمان طبقاً لأحكامه ، وإذا لم يكن لكل منهما قانون ينظمه فإنهما يقسمان بقسمي الميراث طبقاً لقانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ كما أوضحناه سابقاً . وبما ذكر يلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله أعلم

الموضوع

(١٠٣٦) زوال العقل واثره بعد الوصية

المبادئ

١ - كل عقد غير لازم يشترط لبقائه واستمراره ما يشترط في ابتدائه

٢ - الوصية من العقود غير اللازمة لجواز الرجوع عنها ، ويشترط لبقائها توافر شروط إنشائها

٣ - تزول الوصية وتبطل تبعاً لزوال الأهلية التي كانت موجودة وقت إنشائها مطلقاً عند الحنفية

٤ - مذهب المالكية والحنابلة أن زوال الأهلية بعد الوصية لا تأثير له فيها ولا يبطلها

٥ - أخذ قانون الوصية ٧١ سنة ١٩٤٦ بمذهب الحنفية في بطلانها بالجنون المطبق المتصل بالموت ، وبمذهب غيرهم في عدم بطلانها بالجنون الذي لم يتصل بالموت .

٦ - الجنون المطبق عند الحنفية هو ما استمر سنة عند محمد وشهراً واحداً عند أبي يوسف وعليه الفتوى ، وبه أخذت المذكرة الإيضاحية للقانون وتحتسب المدة - وهي شهر - بالشهر الهجري .

٧ - إذا كان الجنون أقل من شهر عربي فلا تأثير له على الوصية .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٦٨/٤٦٥ المتضمن أن سيدة مسيحية توفيت بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ الموافق غرة محرم ١٣٨٨ وتركّت وصية مؤرخة ١٩٦٧/٧/١١ ثم أصيبت بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢ بحالة اختلاط عقلي

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٣ - م ٢٥٥ - ٧ أغسطس ١٩٧١ م .

قام مصحوب بفقدان الإدراك والوعي ، وحالة هياج نتيجة تصلب شرايين المخ الزمن ، ولم تسترد وعيها وإدراكها حتى وفاتها بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ الموافق غرفة محرم سنة ١٣٨٨ والمادة ١٤ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ نصت على أنه تبطل الوصية بمنحون الموصى جنوناً مطبقاً إذا اتصل بالموت . وجاء في المذكرة التفسيرية أن المراد بالجنون المطبق ما يمكنه شهراً عملاً بذهب الحنفية . ولما كانت الوصية قد استمر جنونها تسعة وعشرين يوماً ولازمها حتى الموت ، فتكون قد مانت وهي مجنونة وتبطل وصيتها ، خاصة وأن الجنون في اللغة هو الذي يغشى صاحبه ويعمه وهو المعنى الطبي ولو أطبق على الموصى لساعة واحدة قبل موته . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي .

أجاب :

القاعدة المقررة عند الحنفية أن كل عقد غير لازم — أى يجوز الرجوع فيه إذا كان مستمراً — يكون لبقائه واستمراره حكم ابتدائه وإنشائه . أى أن ما يشترط لإنشائه من الشروط ابتداء يشترط كذلك لبقائه واستمراره بعد الإنشاء ، والوصية من العقود غير اللازمة ، إذ يجوز الرجوع عنها فيكون لبقائها حكم لإنشائها . ويشترط للبقاء والاستمرار ما يشترط للإنشاء لأن بقاءها يقتضى توافر الإرادة المستمرة للإبقاء ، ولا تكون هذه الإرادة ولا تستمر إلا بتحقيق الأهلية واستمرارها . فإذا زالت الأهلية بعد أن كانت حين الإنشاء زالت تبعاً لها الإرادة المستمرة للإبقاء ، وبزوال الإرادة يتأثر العقد ويبطل . وقد اشترط الفقهاء في صحة الوصية عند لإنشائها أن يكون الموصى عاقلاً ، واشترط قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ أن يكون الموصى أهلاً للتبرع قانوناً . وعلى ذلك وطبقاً للقاعدة المذكورة فلكي تبقى الوصية إلى وقت وفاة الموصى يجب أن يستمر الموصى على أهليته للوصية إلى الوفاة . فإذا جن جنوناً مطبقاً واتصل بالجنون بالموت بطلت الوصية (المادة ١٤ من قانون الوصية فقرة أولى) وذلك لأن من شروط بقاء الوصية أن يموت الموصى مصراً عليها . والموصى

له حق الرجوع في الوصية (المادة ١٨ فقرة أولى) فإذا أصيب بمجنون مطبق واتصل ذلك الجنون بالوفاة لم يثبت توفر شرط موته مصراً على الوصية لاحتمال أنه ربما كان يرجع عنها لو أنه كان مفيقاً إلى وقت الموت وإبطال الوصية بمجنون الموصى جنوناً مطبقاً بعد إنشائها هو مذهب الحنفية للأسباب التي أشرنا إليها ، ولا فرق عندهم في بطلان الوصية بالجنون المطبق بين أن يتصل بالموت أولاً يتصل به . ومذهب المالكية والحنابلة أن زوال الأهلية بعد الوصية لا يبطلها . وقد توسط القانون فأخذ بمذهب الحنفية في بطلان الوصية بالجنون المطبق الذي يتصل بالموت ، وأخذ بمذهب المالكية والحنابلة في عدم بطلانها بالجنون الذي لم يتصل بالموت . ومن ثم يرجع إلى مذهب الحنفية فيما يتصل بالجنون المطبق وتحديدده . والجنون يعد مطبقاً إذا استمر سنة عند محمد . وإذا استمر شهراً عند أبي يوسف وعليه الفتوى . وبذلك أخذت المذكرة الإيضاحية للقانون . والتوجيهات الفقهية التي تذكر في كتب الفقه لهذه الآراء ليست بالعلل التي تبني عليها الأحكام والتي يكون لها الأثر في الحكم إيجاباً أو سلباً . أما كيفية احتساب المدة التي يعتبر الجنون مطبقاً إذا استوعبها وهي في موضوعنا شهر على المفتي به ، والذي يجري عليه العمل فإنه ينبغي السير فيها في ضوء ما قرره فقهاء الحنفية في احتساب المدد الشرعية التي حددتها الشريعة في العدة والكفارة والإيلاء ونحو ذلك . فقد قالوا في بيان احتساب مدة العدة إذا كانت بالأشهر أنها تكون ثلاثة أشهر بالأشهر القمرية إن صادف ابتداء العدة أول الشهر . ولا عبرة في هذه الحالة بكون الشهر ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً . لأن نص التقدير في القرآن الكريم « فعنتين ثلاثة أشهر »^(١) أما إن صادف ابتداء العدة في أثناء الشهر فلأنها تعتبر بالأيام فتكون ثلاثة أشهر ، كل شهر ثلاثون يوماً ، لأنه لما صادف ابتداء العدة بعض الشهر لا يمكن احتساب الشهر الأول بالهلال بيقين بل يعد بالأيام . فيلغى اعتبار التقدير بالأهلة . ويحتسب التقدير بالأيام في المدة كلها ، لأنه

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

لا يقدر في الأمر الواحد بتقديرين مختلفين . وهذا رأى الإمام أبى حنيفة وهو الأرجح والذي يجرى عليه العمل . وقال أبو يوسف ومحمد إن الشهر الأول يكمل بالأيام ثلاثين يوماً من الشهر الأخير ويحتسب الشهران في الوسط بالهلال . لأن نص التقدير جاء بالأشهر ولا يلغى اعتباره إلا للضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها ، فيكمل الشهر الأول من الأخير ويعتبر بالأيام . ويبقى الباقي على الأصل بالأشهر القمرية . وهذا الخلاف لا يتأتى في الحادثة موضوع البحث ، لأن الجنون قد طرأ على الوصية في ٢ مارس سنة ١٩٦٨ ميلادية كما يقول الطالب ، وهو يوافق ٣ من ذى الحجة سنة ١٣٨٧ ، هجرية فالمدة قد بدأت في بعض الشهر وأثنائه ولم تبدأ في أوله ، والمدة شهر كما ذكرنا فيحتسب بالأيام ويكون ثلاثين يوماً باتفاق الإمام وصاحبيه . وإذا كان الجنون قد طرأ في يوم ٢ مارس سنة ١٩٦٨ الموافق ٣ من ذى الحجة سنة ١٣٨٧ ، والوفاة وقعت في ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ الموافق أول المحرم سنة ١٣٨٨ ، فتكون المدة من اليوم الذى طرأ فيه الجنون واليوم الذى وقعت فيه الوفاة ثمانية وعشرين يوماً . وإذا احتسب جزء اليوم الذى طرأ فيه الجنون بالساعات الفلكية وكذلك جزء اليوم الأخير طبقاً لما هو مقرر ، وما أخذ به مشروع قانون الأحوال الشخصية في المادة ١٦٩ التى تنص على ما يأتى (تحتسب العدة بالأشهر القمرية إذا وقع سببها في غرة الشهر وهى اليوم الأول منه ليله ونهاره وتحتسب بالأشهر العديدة كل شهر ثلاثون يوماً إن وقع السبب بعد غرة الشهر مع احتساب جزء اليوم الذى وقع فيه السبب ، ويكون حساب ذلك بالساعات الفلكية .. » إذا احتسبنا هذه الأجزاء فإن المدة ستكون تسعة وعشرين يوماً أو أقل ، أى أنها لن تبلغ الثلاثين يوماً على الإطلاق وإذن لا يكون موجب بطلان الوصية وهو الجنون المطبق بعد إنشائها قد تحقق ، وبالتالي لا تبطل الوصية في الحالة موضوع البحث . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٠٣٧) وصية بحرمان

المبادئ

- ١- الوصية بحرمان بعض الورثة الشرعيين باطلة شرعا .
- ٢- تكون التركة كلها باقية على ملك المورث حتى وفاته ، وبعد وفاته تنتقل لورثته الشرعيين .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٢١ لسنة ١٩٧١ المتضمن أن والدة السائلة وبعض أشقاتها حرروا وصية مكتوبة بخط يدهم وثابتة التاريخ بالمحكمة المختلطة بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ وفيها توصى والدتها وأشقائها بعدم استحقاق بعض أشقاتهم في جميع الأموال التي يتركونها بعد وفاتهم سواء العقارات أو المنقولات ، وأنهم يوصون بأن هذه التركة تكون بين الأشقاء الذين حرروا الوصية والذين هم . وأنهم حرروا شقيقتهم الثلاث من التركة ، وأرفقت السائلة بالطلب صورة فوتوغرافية من عقد الوصية وبالإطلاع عليها تبين أنها تنص على الآتي :

نحن كل من خضرة وأولادها إبراهيم ويوسف وحبيدة ونزهة وعزيزة نوصي بأنه إذا لا سمح الله توفى أحدها فالسيدات حورية وحفيظة وفاطمة بنات الأولى منا وشقيقات الآخرين لا يرثن شيئا فيما يترك عنا بعد وفاتنا - وهذه وصية تحررت برضانا واختيارنا لحرمان المذكورات من كل شيء يترك عنا - سواء أكان نقودا أو عقارات أو منقولات أو غير ذلك ، وتوقع من الأولى والأخيرة بالأختام

(*) المتن : فضيلة الشيخ أحمد حريدي - م ١٠٨ - م ٢٤٤ - ٣ يونية ١٩٧٢ م .

والباقين بالإمضاء وقد قررت السائلة أن خضرة وأولادها إبراهيم ويوسف وحميدة ونزهة توفوا جميعاً ولا وارث لهم وعزيزة توفيت وتركت بنتها السائلة . وأن الوراثة الثلاث المحرومات من الوصية توفاهن الله جميعاً وتركت كل منهن أولاداً . وطلبت السائلة بيان الحكم الشرعى فى هذا الموضوع ، وهل يرث أولاد الأخريات المحرومات من الوصية مع السائلة فى التركة التى تركها المرحوم يوسف أم لا يرثون فيها شرعاً ؟!

أجاب :

المقرر شرعاً أن الوصية لا تكون إلا لموصى له معين ، وألا تكون بمعصية وفى حادثة السؤال لا يوجد موصى له معين ، وإنما الوصية هى بحرمان بعض الورثة الشرعيين ، فتكون هذه الوصية باطلة شرعاً لأنه لم يتحقق فيها وجود موصى له معين . وفضلاً عن ذلك فهى وصية بمعصية ، لأنها بحرمان بعض المستحقين من حقهم الذى شرعه الله سبحانه وتعالى لهم . ويترتب على هذا أن التركة كلها تكون باقية على ملك المورث حتى وفاته ، وبعد وفاته تنتقل ملكية التركة إلى الورثة الشرعيين الموجودين على قيد الحياة وقت وفاته ، رضى المورث عن هذا أو لم يرض . فوصيته بحرمان من حرمهم غير نافذة شرعاً لأن الميراث خلافة جبرية تثبت بحكم الشارع من غير أن يكون للإنسان فيه إرادة ، فخلافة الوارث للمورث ثابتة بحكم الشارع لا بإرادة المورث نفسه ، بل من غير إرادة الوارث نفسه حتى لو رده لم يرتد ولذلك قال العلماء (إنه لا يدخل فى ملك الإنسان شئ جبراً عنه سوى الميراث) ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أمكلام اليراث والتخارج

الموضوع

(١٠٢٨) وقف استحقاقى وميراث

المبادئ

١ - حرمان ابن الواقعة ووفاتها بعد القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ عن ابنها المحروم وزوجها يكون لابنها حق واجب فيها يزيد على ثلث ما لها إن لم يكن لها تركة سوى الموقوف .

٢ - يكون الوقف نافذاً في الثلث فقط إذا لم يكن لها تركة سوى الموقوف ، والثلثان بعده يكون تركة عنها ، لزوجها منه الربع ولابنها الباقي - ثلاثة أرباع - بالإضافة إلى استحقاق الزوج ثلث الوقف بالخاباة طبقاً للمواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٠ من القانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ .

٣ - عدم رفع دعوى من الولد بحقه خلال سنتين شمستين من تاريخ وفاة الواقعة مع التمكن وعدم المنع الشرعى مسقط لحقه ، ويصير جميع الموقوف مستحقاً للزوج طبقاً للمادة ٣٠ من القانون المذكور .

٤ - بصلور القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ يصير جميع الموقوف ملكاً للزوج في حالة عدم رفع الدعوى في الميعاد .

٥ - بوفاة الزوج بعد قانون إلغاء الوقف على غير النخيرات تكون تركته لإخوته تعصيباً إذا لم يكن له فرع وارث مذكر ولا مستحق للوصية الواجبة .
ستل :

ط
امراً وقفت في حال حياتها حصة قدرها ١٢ أمام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٢ م وشرطت لنفسها الشروط العشرة - وقد غيرت هذا الوقف بحجة تغيير أمام محكمة مصر الشرعية بتاريخ ١٩٤٥/١١/٨ م بالنص الآتى :

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٦٨ - م ٥٨ - ص ١١٢ -
١٨ شوال ١٣٧٢ هـ - ٢٩ يونية ١٩٥٢ م .

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الخميس ٣ من ذي الحجة ١٣٦٤ الموافق ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ م لدى أنا أ.م.ن الموظف بها بالإحالة من حضرة صاحب التفضيلة الأستاذ الشيخ ع.ف رئيس المحكمة حضرت الست سكيته وبعد تعريفها بشهادة من يأتي أخبرت بأنها وقفت بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٢ م بهذه المحكمة بالإشهاد ٣٢ متتابعة جزء أول قسم ثاني عقود ١٩٤٢/٤١ نصف منزل على الشيوع ، وجعلت وقفها المذكور على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون ثلث هذه الحصة وقفاً على تربة الواقعة التي تدفن بها ، وباقي الموقوف وهو الثلثان يكون وقفاً مصروفاً ريعه على الحرم المدني بالمدينة المنورة فإن تعذر الصرف يكون للفقراء والمساكين ، وجعلت النظر لنفسها مدة حياتها ، ثم من بعدها لزوجها ثم من بعده لوزارة الأوقاف ، ولها في وقفها الشروط العشرة وحق تكرارها وبعد الاطلاع على حجة الوقف ودلائلها على ما ذكر تريد أن تغير في وقفها المذكور على الوجه الآتي :

وهو أن يكون الموقوف المذكور على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون وقفاً على زوجها ، ثم من بعده يكون وقفاً على بنت أختها فاطمة ثم من بعدها يكون وقفاً على أولادها وذريتها ونسلها وعقبها طبقاً بعد طبقة ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل بالتساوي بينهم ذكوراً وإناثاً إلى انقراضهم أجمعين ، يكون وقفاً مصروفاً ريعه للمحرمين الشرعيين مناصفة بينهما ، فإن تعذر الصرف على أحدهما فللآخر منهما ، فإن تعذر للفقراء والمساكين أبناً كانوا وحيثما وجدوا ، وجعلت النظر على وقفها هذا لنفسها مدة حياتها ثم من بعدها يكون النظر لزوجها المذكور ثم من بعده يكون النظر لبنت أختها فاطمة المذكورة ثم للأرشد فالأرشد من المستحقين ، ثم لمن يكون له حق الولاية على أوقاف المسلمين - صدر هذا بحضرة وشهادة أحمد الكاتب وعبد الحميد الكاتب وهما شاهدا المعرفة - حررت هذه الصورة طبق أصلها - ثم توفيت الواقعة المذكورة في ١٠ فبراير ١٩٤٧ وقد آل هذا الوقف إلى زوجها من تاريخ وفاتها لغاية تاريخ وفاته وهو ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ م ، مع العلم بأن لها ولداً

من زوج آخر لم توقف عليه شيئاً موجوداً على قيد الحياة وليس لها ملك آخر سوى هذا الوقف وأنه لم ينازعها في هذا الوقف ، وكذا لم ينازع زوجها من تاريخ عمل حجة الوقف التي صدرت في ١٩/٣/١٩٤٢ ولا حجة التغيير التي صدرت بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ م للآن - وقد توفى الزوج في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ الذي آل إليه الاستحقاق حسب نص الواقعة ، والتي لم ينازعه فيها أحد بعد صدور قانون حل الوقف رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي ذكر بأن الوقف أصبح ملكاً لمستحقه طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور - وقد توفى الزوج المذكور عن أخ شقيق وأولاد إخوة أشقاء ذكور وإناث - فهل يكون الوقف بعد حله ملكاً للزوج حسب المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وإذا كان ملكاً يقسم على ورثة الزوج الذي توفى بعد قانون حل الوقف المذكور - وهل أولاد أخيه يرثون في حال وجود الأخ الشقيق أم لا ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال وعلى صورة رسمية من إشهاد التغيير الصادر من الواقعة أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ولم نطلع على كتاب الوقف - وتبين من إشهاد التغيير أنها جعلت الوقف على نفسها ، ثم من بعدها فعلى زوجها ثم من بعده فعلى بنت أخيها كاتين من السؤال أن الواقعة لا تملك شيئاً سوى هذا الموقوف وأن لها ابناً من زوج آخر لم تعطه شيئاً من هذا الوقف ، وأنها توفيت بعد العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ - والجواب - أنه ب وفاة الواقعة في سنة ١٩٤٧ بعد العمل بالقانون المذكور ولها حق الرجوع في هذا الوقف عن زوجها وابنها المحروم من الوقف - يكون لابنها في هذا الوقف حق واجب فيما زاد على ثلث مالها ، وفقاً لأحكام الميراث فيستحق ثلاثة أرباع الثلثين ويستحق زوجها ربع الثلثين استحقاقاً واجباً ويستحق ثلث جميع الوقف بطريق الحباية ، وذلك طبقاً للمواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٣٠ من القانون المذكور - فإذا كان ابن الواقعة المذكور لم يرفع دعوى بحقه مع التمكن وعدم

العمر الشرعى خلال سنتين شمسيّتين من تاريخ وفاة الواقعة كما جاء بالسؤال سقط حقه فى الوقف ، ولا يتغير شئ من الاستحقاق ويصير جميع الموقوف استحقاقاً للزوج عملاً بالمادة رقم ٣٠ المذكورة ، وبصدور قانون إلغاء الوقف على غير الخيرات رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والحال ما ذكر فبتطبيق أحكامه يصبح جميع الموقوف ملكاً للزوج - وبوفاته بعد العمل بهذا القانون بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٣ تطبق عليه أحكام الميراث فتكون جميع تركته لأخيه الشقيق تعصيباً ، ولا شئ لأبناء إخوته الأشقاء لحجهم بالأخ الشقيق ، ولا لبنات إخوته الأشقاء لأنهن من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن العصبات - وهذا إذا لم يكن للمتوفى وارث آخر ولا فرع يستحق وصية واجبة - وهذا حيث كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٠٢٩) اختلاف اشهادين بالورثة

المبدأ

صلى الله عليه وسلم إلهادىن بالوفاة والورثة متناقضىن يقتضى التوقف عن صرف ما هو مستحق للمتوفى حتى يصدر حكم شرعى بالوفاة والورثة وانحصار الإرث فىمن يستحق التركة
سئل :

بناء على طلب السيد مدير إدارة مصلحة الطبران المذنى (تقسيم تركة المتوفى رزق عبد الملك)

أجاب :

اطلعنا على كتاب سيادتكم رقم ٣١٢٢٥-٦٦٢١٦ المؤرخ ٨/٢ سنة ١٩٥٣ المطلوب به معرفة الحكم الشرعى فى تقسيم مبلغ على ورثة المتوفى رزق عبد الملك . كما اطلعنا على الأوراق المرافقة . ونفقد أنه يجب لتقسيم هذا المبلغ التحقق من الوارثىن وصفاتهم بالضبط - وحيث إن الورثة الذين انحصر الإرث فىهم بإشهاد البطريركية غير من انحصر الإرث فىهم أمام المحكمة الشرعية ، فىجب وقف الصرف حتى يصدر حكم شرعى من المحكمة المختصة بالوفاة والورثة ، وتعيين أنصباء الورثة فى هذا المبلغ .

(*) الملقى : مفيلة الشيخ حسن بن محمد مخلوف - م ٧٠ - م ٥٧١ - ١٧ ذو الحجة ١٣٧٢ هـ - ٢٧ أغسطس ١٩٥٣ م .

الموضوع

(١٠٣٠) القاتل المجنون لا يحرم من الميراث

المبادئ

١ - ثبوت جنون القاتل وقت قتله لمورثه يكون مانعاً من حرمانه من الإرث فيه شرعاً ، أما إذا لم يثبت ذلك فإنه يحرم من الميراث متى تحققت شروطه وأسبابه .

٢ - المختص بالفصل في أن القاتل كان عاقلاً أو مجنوناً وقت مباشرته القتل ، هو محكمة الأحوال الشخصية المختصة ، ما دام لم يصدر حكم جنائي ولم يحزم التقرير الطبي بذلك .

سئل :

إن رجلاً قتل زوجته ، وقال التقرير الطبي عنه إنه يحتمل أن يكون قد انتابته نوبة الجنون يوم الحادث ، وصدر قرار النيابة في هذه الحادثة بالحفظ . فهل يرث هذا الزوج زوجته المقتولة مع العلم بأن القاتل كان في ١٩٥٦/٣/١ ؟

أجاب :

إن القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ المعمول به ابتداء من ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ نص في المادة الخامسة منه على أن (من موانع الإرث قتل المورث عمداً سواء أكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً أم كان شاهد زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام وتنفيذه إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلاً بالغاً من العمر خمس عشرة سنة وبعد من الأعذار تجاوز حق

(*) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مآبون - مس ٨٢ - م ١٢٨ - ٤ ربيع الاول ١٣٧٧ هـ - ٢٨ سبتمبر ١٩٥٧ م .

الدفاع الشرعى) فإذا ثبت أن هذا الزوج كان مجنوناً عند قتله زوجته لم يكن قتله لها مانعاً من إرثه إياها طبقاً لنص المادة السابقة - أما إذا ثبت أنه قتلها على وجه يمنع من إرثها بأن قتلها عمداً عدواناً بغير حق شرعى وهو عاقل بالغ فإنه يكون ممنوعاً من إرثها شرعاً ، وتركها في هذه الحالة لغيره من ورثتها على فرض عدم وجوده . ونظراً لأنه لم يصدر حكم في هذه الجناية ولم يجزم التقرير الطبى بأن الزوج كان مجنوناً عند مباشرته قتل زوجته ، فيكون المختص بالفصل في هذا النزاع أى في أن القاتل كان عاقلاً أو مجنوناً وقت مباشرته القتل - هو محكمة الأحوال الشخصية المختصة والله أعلم .



الموضوع

(١٠٣١) وفاة المطلقة بحكم قضائي قبل الفصل في استئنافه

المبادئ

- ١ - وفاة المطلقة بحكم قبل الفصل في استئنافه لا تؤثر لها على الحكم ويبنى قائماً مع ما ترتب عليه من آثار شرعية وقانونية
- ٢ - طلاق المسيحي لزوجته المسيحية يقع بالناً لا إلى عدة على رأى الإمام أبى حنيفة المفتى به
- ٣ - لا ميراث لمطلقة لا تقطع النكاح بصدر حكم الطلاق .
- ٤ - رفع الاستئناف في ذاته لا يغير من حقيقة واقعة الطلاق البائن بحكم .

سئل :

من لك. أ. ب. قال : إن اخته الشقيقة كانت زوجاً لـ ف . أ. ع. وأنها قبطيان أرثوذكسيان . وعلى أثر خلاف بينهما رفعت عليه دعوى نفقة وحكم لها عليه بنفقة شهرية قدرها أربعة جنيهات اعتباراً من ١٩٦٦/٢/١ وأن زوجها رفع عليها دعوى تطليق لتغير مذهبه من مسيحي أرثوذكسي إلى مسيحي إنجيلي ، وصدر له عليها حكم بالطلاق غيباً ، فعارضت فيه ورفضت معارضتها ، فاستأنفت وتحدد لنظره جلسة ١٩٦٧/١١/٨ ولكنها فارقت الحياة في ١٤/٧/١٩٦٧ ، وقررت المحكمة بعد ذلك وقف السير في الدعوى لوفااتها ، وأن لها بذمة الزوج متجمدة نفقتها ونفقة عدة لمدة سنة ، ومنقولات وملابس تركتها في منزل الزوجية وليس للمتوفاة سوى زوجها المذكور وأخيها الشقيق . وطلب السائل الإفادة عما إذا

(*) المفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - م ١٠٣ - م ١٨٨ - ١٦ ابريل ١٩٦٨ م .

كانت أخته تعتبر مطلقة من علمه ، ومن يرثها ومن لا يرثها ونصيب كل وارث ؟

أجاب :

ب وفاة أخت السائل في ١٤/٧/١٩٦٧ بعد الحكم عليها بتطليقها من زوجها وقبل الفصل في الاستئناف المرفوع منها يبقى الحكم بالتطليق الذي رفع عنه الاستئناف قائماً ، وتترتب عليه آثاره الشرعية والقانونية ، والطلاق طلاق بائن ويقطع النكاح ولا عدة على هذه المطلقة شرعاً في رأى الإمام أبي حنيفة ، وهو الذى عليه الفتوى والعمل . وتكون تركتها لأخيها الشقيق تعصياً لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب . ومن ثم يستحق جميع ما تركته ومنه ما نحمد لها من النفقة المحكوم بها على زوجها . وما تركته من منقولات وملابس . أما ممتلكاتها فلا يرثها وذلك لانقطاع النكاح بصور حكم التطليق . ورفع الاستئناف في ذاته لا يغير من حقيقة واقعة التطليق لأن الطلاق البائن لا توارث فيه بين الزوجين إلا في حالة الطلاق للمرار من الإرث بشروطه . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله تعالى أعلم .



الموضوع (١٠٣٢) حكم المفقود

المبادئ

- ١- لا يستحق المفقود شيئاً في تركة مورثه بالفعل ، لكن نصيبه يوقف ، فإن ظهر حياً أخذه ، وإن حكم بوفاته بتاريخ سابق على وفاة مورثه رد الموقوف له إلى باقى الورثة وقت وفاة المورث .
- ٢- بوفاة الأخ الشقيق للمفقود عنه وعن أولاد أخ شقيق توقف جميع التركة من أجل المفقود حتى يظهر حياً أو يحكم بموته . فإن ظهر حياً أخذها كلها ، وإلا رفع الأمر إلى القضاء للفصل في فقده ، فإن حكم بموته قبل موت أخيه الشقيق فلا يستحق شيئاً من التركة ، وتوزع كلها على أولاد الأخ الشقيق الذكور تعصياً .
- ٣- إذا حكم بوفاته بعد موت أخيه الشقيق كان الموقوف له جميعه ، ولا شيء لأولاد الأخ .

سئل :

من السيد / بالطلب المقيد برقم ٥٥١ سنة ١٩٦٨ المتضمن وفاة يوحنا بتاريخ ١٩٦٨/٨/١١ عن أخيه الشقيق نجيب وهو مفقود منذ ثلاثين عاماً وعن أولاد إخوته وأخواته الأشقاء وطلب السائل الإفادة عن يرث ومن لا يرث ونصيب كل وارث ؟

أجاب :

المفقود لا يستحق شيئاً في تركة مورثه بالفعل . لأن شرط الإرث تحقق حياة الوارث وقت وفاة المورث . وحياة المفقود غير متحققة ، لكن نصيبه من التركة يوقف . فإن ظهر حياً أخذه ، وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت وفاة المورث . فإن كان الحكم بموته بناء على

(*) الفتى : نفيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٣ - م ٢٦٩ - ١ سبتمبر ١٩٦٨ م .

بينة أثبتت موته حقيقة وكان تاريخ موته الذى ثبت بهذا الحكم قبل موت المورث لم يستحق نصيبه الذى حجز له . لأنه لم يكن حياً وقت موت مورثه ، فيرد إلى من يستحقه من الورثة الموجودين وقت موت المورث ، وإن كان تاريخ موته الثابت بالحكم بعد تاريخ موت المورث استحق نصيبه الذى حجز له من تركه مورثه لتحقيق حياته وقت موته ويوزع ذلك النصيب على ورثته الموجودين وقت وفاته الثابت بهذا الحكم - عملاً بالمادتين ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ وبالمادة ٤٥ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ بأحكام الموارث . فب وفاة يوحنا بتاريخ ١/٨/١٩٦٨ عن المذكورين فقط توقف التركة كلها من أجل أخيه الشقيق المفقود . وتبقى محفوظة له إلى أن يظهر حياً أو يحكم بموته . فإن ظهر حياً أخذ التركة الموقوفة ، وإن لم يظهر رفع الأمر للقضاء للفصل فى فقده . فإن حكم القضاء بموته قبل موت أخيه الشقيق (المورث) فلا يستحق التركة التى حجزت له لموته قبل موت مورثه ، وتقسم على من يستحقها من الورثة الذين كانوا موجودين وقت وفاة (المورث) . وهم الذكور من أولاد إخوته الأشقاء بالسوية بينهم تعصيباً ، لعدم وجود صاحب فرض ولا عاصب أقرب ، ولا شئ للإناث من أولاد إخوته ولا لأولاد أخواته ذكوراً وإناثاً ، لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات . وإن حكم القضاء بثبوت موته بعد موت أخيه الشقيق المورث فإنه يستحق التركة التى وقفت من أجله ، لثبوت وجوده بعد وفاة أخيه الشقيق المورث المذكور ، فإن لم يكن له وارث سوى بنته وأولاد إخوته وأخواته المذكورين كان لبنته نصف تركته فرضاً ، وللذكور من أولاد إخوته النصف الباقى بالسوية بينهم تعصيباً لعدم وجود عاصب أقرب ، ولا شئ للإناث من أولاد إخوته ولا لأولاد أخواته ذكوراً وإناثاً ، لأنهم من ذوى الأرحام المؤخرين فى الميراث عن أصحاب الفروض والعصبات . وهذا إذا لم يكن للمتوفى المذكور ولا للمفقود وارث آخر غير من ذكر ولا فرع يستحق وصية واجبة والله أعلم .

الموضوع

(١٠٣٢) زوجة المفقود وتركته

المبادئ

- ١- إذا كان المفقود من أفراد القوات المسلحة وكان فقده أثناء العمليات الحربية فلوزير الحربية إصدار قرار باعتباره ميتاً بعد مضي أربع سنوات من تاريخ فقده ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموته .
- ٢- بعد صدور القرار بموته تعتد زوجته عدة الوفاة ، ولها التزوج بعد انقضاء عدتها بمن تشاء ، وتقسم تركته على ورثته اعتباراً من تاريخ صدور القرار .

سئل :

من السيدة /..... بالطلب المقيد برقم ١١٩٦٩/٦٢٧ المتضمن أن زوجها كان في القوات المسلحة واشترك في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وقيد بالسجلات العسكرية ضمن المفقودين . ونظراً لغيبته الطويلة وهي شابة لا تتجاوز العشرين عاماً فهي تريد أن تزوج بغيره . وطلبت السائلة الإفادة عن الطريقة التي تتخذها للزواج بغيره .

أجاب :

إن القوات المسلحة وقد اعتبرت زوج السائلة مفقوداً ، فإنه تجري عليه أحكام المفقودين ، والمقرر فقهاً أن المفقود يعتبر حياً بالنسبة للأحكام التي تضره ، وهي التي تتوقف على ثبوت موته بالدليل أو بالحكم ، وينبغي على ذلك أنه لا يفرق بينه وبين زوجته فلا يجوز لها التزوج بغيره ، ولا يقسم ماله بين ورثته ، بل تستمر هذه الأمور على ما كانت عليه إلى أن يتبين الحال

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٢ - م ٤٦٥ - ص ٢٧٢
٢ رمضان ١٣٨٦ هـ - ١٢ نوفمبر ١٩٦٩ م .

وحينئذ يحكم بحسب ما يظهر ، وقد نظم القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل
بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ الأحكام الخاصة بالمفقودين . فنص في المادة
رقم ٢١ - على أنه « يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع
سنين من تاريخ فقدته ، على أنه بالنسبة إلى المفقودين من أفراد القوات
المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قراراً باعتبارهم موتى
بعد مضي الأربع سنوات ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم » ونصت المادة
٢٢ منه على أنه « بعد الحكم بموت المفقود أو صدور قرار وزير الحربية
باعتباره ميتاً على الوجه المبين في المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة
وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو القرار »
وعلى ذلك فإن السائلة تكون مازالت في عصمة زوجها المفقود ، ولا يجوز
لها أن تزوج بغيره ، وبعد مضي أربع سنين على تاريخ فقدته ، فإن وزير
الحربية سوف يصدر قراراً باعتباره ميتاً ، حينئذ يجوز للسائلة أن تزوج
بغيره بعد انقضاء عتبتها منه ، وتحتسب هذه العدة من تاريخ صدور قرار
وزير الحربية باعتبار المفقود ميتاً . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .
والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٠٣٤) تخارج من التركة بعوض

المبادئ

١ - التخارج من التركة بعوض مقدر جائز شرعاً ، ومنتج لآثاره متى قبض العوض في مجلس العقد .

٢ - لا يشترط في التخارج أن تكون أعيان التركة معلومة .

٣ - دعوى المتخارج بطلان عقد التخارج تأسيساً على أن بعض أعيان التركة غير مقلورة التسليم لأمسوغ لها شرعاً ، لعدم اشتراط التسليم في العقد شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٩٦٩/٧٣٤ المتضمن أن رجلاً توفي إلى رحمة الله ، وترك تركة منقولة ، وغير منقولة وورثته هم : زوجته وأولاده (ذكران وثلاث إناث) وبعد مدة من الوفاة اتفق بعض الورثة وهم ابنا المتوفى وبناتان من البنات الثلاث مع كل من والدتهما (زوجة المتوفى) والبنات الثلاثة له على أن تخرجاً نفسيهما من التركة جميعها مقابل عوض اتفقا عليه . وتم عقد التخارج أمام إحدى المحاكم الشرعية ، كما تم قبض بدل التخارج أيضاً في مجلس العقد ، وبعد مضي عدة سنين على عقد التخارج رفعت البنات الثلاثة للمتوفى (الخارجة) على إخوتها أخرجهن دعوى لدى المحاكم الشرعية تطالب فيها بإبطال حجة التخارج ، بدعوى أن بعض أعيان التركة لم تسلم للمخرجين حتى الآن لوجودها في المنطقة المحتلة من إسرائيل ، فهي غير مقلورة التسليم . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي .

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - م ١٠٢ - م ٤١٢ - ص ٣٩٠ - ٨ سؤال ١٣٨٦ هـ - ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ م .

أجاب :

التخارج هو نوع من المبادلة الخاصة ، ويحصل بين الورثة ، ويكون بإخراج بعض الورثة عن أخذ نصيبه من التركة على أن يأخذ بدله نقداً أو عيناً من التركة، أو من مال الورثة الخاص، وهو مشروع . فقد ورد أن تاضر امرأة عبد الرحمن بن عوف صالحها ورثته عن ربع ثمنها على ثمانين ألف دينار بمحض من الصحابة . وروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « يتخارج أهل الميراث » أى يخرج بعضهم بعضاً . ولا يشترط فى التخارج أن تكون أعيان التركة معلومة لأنه لا يحتاج فيها إلى التسليم وبيع ما لم يعلم قدره فيه جائز . وحيث إن التركة عبارة عن منقول وغير منقول وبدل التخارج كان نقوداً تم قبضها فى مجلس العقد فإن العقد والحالة هذه يكون صحيحاً شرعاً وقانوناً ويترتب عليه أثره من تملك الوارث الخارج الشيء المعلوم وزوال ملكيته عن نصيبه الشرعى من التركة سواء علم مقدار ما يرثه من التركة أو لم يعلم أى من أعيانها وإن كان نصيبه الشرعى فى التركة معروفاً شرعاً . ودعوى الخارجة لإبطال حجة التخارج لا مسوغ لها شرعاً ، حيث إن السبب الذى تستند إليه وهو أن بعض أعيان التركة غير مقدورة التسليم لا يصلح سبباً لبطلان عقد التخارج لما ذكرناه من أنه لا يشترط فى عقد التخارج التسليم بالنسبة للأعيان . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .



الموضوع

(١٠٣٥) اعتبار المفقود ميتاً بعد أربع سنوات

المبادئ

١ - يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده

٢ - لا يمكن إنقاص هذه المدة أو تعديلها ، لأن عدم انتظارها يترتب عليه الكثير من المشاكل والأضرار .

٣ - بكتفى بقرار وزير الحربية باعتبار المفقود ميتاً بعد مضى الأربع سنوات ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم ، طبقاً للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ .

سئل :

طلبت هيئة التنظيم والإدارة للقوات المسلحة بكتابها رقم ١٦٦ - ١٣/١٣/٩٣ المؤرخ ١٩٧٥/٢/٢٣ والمقيد برقم ١٩١ سنة ١٩٧٥ - المتضمن أنه تقدم بعض ورثة المفقودين فى عمليات القوات المسلحة بعدة شكاوى يطلبون فيها تحويل المفقودين إلى شهداء فوراً حتى تؤول إليهم فى هذه الحالة الأنصبة المستحقة فى المعاش والإرث ، الأمر الذى لا يتفق وقوانين الخدمة فى القوات المسلحة التى تفترض أن المفقود فى العمليات الحربية قد يتضح موقفه بأى شكل من الأشكال ، كأن يكون أسيراً لدى العدو ولم يبلغ عنه ، أو محتبئاً فى الأرض المحتلة ، مما دعا إلى عدم تحويل هؤلاء الأفراد إلى شهداء إلا بعد انقضاء أربع سنوات من تاريخ الفقد . وقد انتهى الخطاب بطلب الرأى فى ذلك ، كى يكون أى تعديل فى أحكام القانون فى هذا المجال مستنداً إلى حكم الشريعة الإسلامية .

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - م ١٠٥ - م ٢٠٦ - ١٢ جادى الآخرة ١٢٩٥ هـ - ٢٢ يولية ١٩٧٥ م .

أجاب :

نفيد : بأن نصوص أحكام الشريعة الخاصة بأحكام المفقود والتي استند إليها القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ في المادتين ٢١ و ٢٢ منه - تنضی بأنه يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدته . وأما فى جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى . وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بشأن هذه المادة ما نصه : « لما كان بعض المفقودين يفقد فى ميدان القتال . والبعض الآخر يفقد فى حالة يظن معها بقاؤه سالماً كمن يغيب للتجارة أو لطلب العلم أو لاسياحة ثم لا يعود . فقد رأى الأخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل فى الحالة الأولى ويقول صحیح فى مذهبه ومذهب الإمام أبى حنيفة فى الحالة الثانية . فى الحالة الأولى ينتظر إلى تمام أربع سنين من حين فقدته . فإذا لم يعد ونحى عنه فلم يوجد اعتدت زوجته عدة الوفاة . وحلت للأزواج بعدها . وقسم ماله بين ورثته ولما كانت الحالة الأولى هى المستفسر عنها بكتابكم وهى حالة من يفقد فى ميدان القتال . وقد بين الفقهاء أن أقل مدة يمكن الحكم بعدها بموت المفقود فى هذه الحالة أربع سنوات . وعلى هذا لا يمكن إنقاص هذه المدة أو تعديلها . لأن عدم انتطارها يترتب عليه الكثير من المشاكل والأضرار وقد أشار كتابكم إلى بعضها . هذا - وقد جاء بالقانون رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٨ المعدل للمادتين ٢١ - ٢٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الكثير من التيسيرات بالنسبة للمفقودين من أفراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية . إذ اكتفى بقرار وزير الحربية باعتبار المفقود ميتاً بعد مضى الأربع سنوات . وقيام هذا القرار مقام الحكم . والله أعلم .

من أحكام الضمان

الموضوع

(١٠٣٦) التعويض عن زيادة السعر وقت العقد

المبادئ

١ - التعاقد على بناء عقار على أساس الأسعار السائدة وقت العقد فزادت الأسعار بلا فعل من أحد ، ولكن بموجب عمل سياسي خارج عن إرادة الطرفين ، يكون من قبيل الاستصناع ، وهو بيع ما يصنعه العامل عيناً ، ويطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعاً ، وهو عقد صحيح استحساناً .

٢ - يرفع الغبن عن العامل بما يعوضه عن ارتفاع أسعار المواد المستعملة في البناء ، لأن التعاقد تم في ظروف عادية بالأسعار العادية المعروفة وقت العقد .

٣ - لا يكون التعاقد لازماً بالأسعار العادية ، ويكون للعامل الحق في طلب الزيادة ، ويرجع في تقديرها إلى الخبراء في ذلك .
سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٨١٧ سنة ١٩٥٨ - أن أحد السعوديين قد تعاقد مع الحكومة السعودية على إقامة بناء بمنطقة الظهران لقاء مبلغ معين في أوائل أبريل سنة ١٩٥٦ - على أساس الأسعار السائدة لمواد البناء وقت التعاقد وحينما وقع الاعتداء الثلاثي على قناة السويس تعطل نقل هذه المواد إلى المملكة العربية السعودية ، وارتفعت أسعار مواد البناء فكانت تباع محلياً بثلاثة أضعاف قيمتها وقت التعاقد ، فأوقف المقاول أعمال البناء كي ترفع الحكومة السعودية من قيمة المقابلة بما يعوض هذه

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م ٨٨ - م ٩٨ - م ٨٢ - ٧ ربيع الآخر ١٣٧٨ هـ - ٢٠ أكتوبر ١٩٥٨ م .

الخسارة وتقدم بعنة طلبات إلى الحاكم الإدارى مؤيدة بالمستندات الدالة على التكاليف الفعلية ، وكان الحاكم الممثل للطرف الثانى يجيبه فى كل مرة بطلب الاستمرار فى العمل حتى إتمامه ، ولا يخشى شيئاً وسيظهر فى الأمر وطلب بيان حكم الشريعة الفراء فى هذا الأمر ومدى حق المفاوض فى المطالبة بتعويض يرفع عنه هذه الخسارة الكبيرة .

أجاب :

إن التعاقد المستول عنه من قبيل الاستصناع وهولعة طلب العمل ، وشرعاً بيع ما يصنعه عيناً ، فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعاً وهو صحيح استحساناً ، وقد جرى التعامل به من عهد الرسول عليه السلام إلى يومنا هذا فقد استصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً ومنبراً ، فصار كدخول الحمام بأجر ، فإنه جائز استحساناً للتعامل . وإن أبى العباس جوازه لجهالة مقدار المكث وما يصب من الماء . والمبيع هو العين بعد إتمام العمل . وقد توالى العمل به فى سائر الأعصار من غير نكير متى بين وصف العمل على وجه يحصل به التعريف ، ويتعقد إجارة ابتداء . ويصير بيعاً انتهاء قبل التسليم بساعة وهذا هو الصحيح ، كما ذكره صاحب الهندية بالجزء الثالث من فتاويه ولاشئال هذا التعامل على عقدى إجارة وبيع وجب أن تتوافر فيه الشروط اللازمة شرعاً لصحة كل منهما فيجب أن يكون عوض العمل والأوصاف المحددة للعمل النافية لجهالة معروفة لدى الطرفين حتى ينقضى العذر بينهما ولا ينقضى هذا التعاقد إلى المنازعة مستقبلاً ، كما يجب أن تكون الزيادة التى تظهر فى الثمن المقابل لهذا العمل عما تعورف ثمناً له فيما بين الناس زيادة قليلة يتغابن الناس فى مثلها . فإن فحشت بأن كانت كبيرة لا يتغابن الناس فى مثلها فى العادة كان ذلك سبباً فى فساد التعاقد الأول ووجوب الزيادة فى القيمة إلى الحد الذى يرفع الضرر عن وقع عليه متى قبل صاحب العمل وتمسك بالتعاقد . ويتحقق ذلك بتحكيم أهل الخبرة فى مثل هذا العمل باتفاق الطرفين لتقدير قيمته حسب أمثاله وقت تسليمه إلى الطرف الآخر ، أو الرجوع باتفاقهما إلى قيمة المثل بدون تحكيم ، وما يظهر من الفرق بين القيمتين يأخذه

المطرف الواقع عليه الضرر وهو الصانع من الطرف الثاني وهو المستصنع - الحكومة السعودية - . وبذا يرتفع الضرر وتحل الزيادة لمن أخذها . ومن الأسباب الموجبة لهذا المصير تغير السعر بعد التعاقد عنه وقت التعاقد - فقد جاء في الشرح الكبير لابن قدامة أن السلعة المباعة إن تغير سعرها وهي بحالها فإن غلت قبل ألا يلزم البائع الإخبار بذلك ، لأنه زيادة فيها وهو صادق بدون الإخبار بذلك ، وقيل يلزمه الإخبار بالحال لأنه أبلغ في الصدق وأقرب إلى البيان وبذلك ينتفي التدليس ، كما يلزمه بيان العيب . ولأن المشتري ربما بعد البيان لا يرضاه بهذا السعر فكأن البيان تقرير وبالنسبة للرجوع إلى القيمة في هذه الحالة جاء في الفتاوى البرازية ج٢ - تقبل من رجل بناء حائط بلبن وطبن من عند الباني فسد ، فإن بنى ينظر إلى قيمة اللبن والطبن يوم الخصومة ، مثلاً قيمته ثلاثون يقوم الحائط مبنياً . مثلاً قوم بأربعين علم أن قيمتها ثلاثون وقيمة أجر البناء عشرة فيلزم قيمتها وأجر مثل البناء لا يتجاوز عن عشرة . وفي الهندية جاء لو شرط على البناء أن يكون الآجر والجص من عنده وكل شيء من هذا الجنس يشترط فيه على العامل شيئاً من قبله بغير عبئه فهو فاسد فإذا عمله فالعمل لصاحب المتاع ، وللعامل أجر مثله مع قيمة ما زاد كذا في المتوسط . وفي الهندية ج٣ الزيادة في الثمن والمثمن جائزة حال قيامها سواء كانت الزيادة من جنس الثمن أو من غير جنسه ، وتلحق بأصل العقد ويعتبر كأنه باعه مع هذه الزيادة وكما تصح الزيادة من المشتري في الثمن يصح الحط منه من البائع كما تصح الزيادة في المبيع ويلحق كل ذلك بأصل العقد ، والزيادة في الثمن والحط منه سواء مادام البيع لم يمحى لثبوت الخيار فيه لأحد المتعاقدين أو لهما معاً . مما سبق من النصوص يظهر الحكم في هذه الحادثة وهو أنه يجب شرعاً رفع الغبن عن هذا الما قول بما يعوضه عن ارتفاع أسعار المواد التي استعملها في إقامة هذا المبنى ، لأنه حين تعاقد في ظروف عادية بالأسعار المعروفة حينئذ كان لكل من المتعاقدين الخيار شرعاً إلى أن يفرغ العمل ، ويسلم المبنى إلى الحكومة السعودية ، فلم يكن التعاقد لازماً إلى هذا الوقت . وبتغيير الحال على الوجه المشار إليه في السؤال بارتفاع الأسعار إلى أضعاف ما كانت عليه يصبح الما قول في حل من طلب

الزيادة ولصاحب العمل أن يقبل أو يرفض ، والفصل في ذلك لأهل الخبرة والقضاء وقد تقدم الما قول إلى الطرف الثاني متظلماً طالباً الزيادة في قيمة العمل حتى يمكنه إتمامه ، فأمره ممثل الحكومة السعودية بمتابعة العمل وأعلمه بأنه سيراعى هذه الظروف وهذا منه عدول عما اتفق عليه من الثمن سابقاً وقبول الزيادة فيه ، وذلك جائز شرعاً كما لو ابتداء صاحب العمل ورفع الثمن بدون طلب من العامل فإنه جائز شرعاً ، وتحل الزيادة للبائع - الما قول - بلا تكبير وإن لم تكن محددة المقدار كما هنا . فإذا اتفق الطرفان على زيادة معينة ترفع الضرر والغبن عن الما قول لزممت وارتفع النزاع وإلا حكمنا بخبراء الصنعة لتقدير قيمة العمل عند الخصومة ، والله أعلم .



الموضوع (١٠٣٧) التعويض عن الضرر

المبادئ

- ١- راكب الدابة في الطريق العام ضامن لما وطئت أو أصابت بيدها أو رجلها ، أو صدمت من نفس أو مال .
- ٢ - قائد السيارة ضامن لما وطئت سيارته ، ويحل للمصاب أو مالكه أخذ قيمة ما أتلّف من نفس أو مال .
- سئل : من السيد /

بالطلب المقيد برقم ٤٨٦ سنة ١٩٥٩ المتضمن أنه يمتلك جاموسة تساوى من الثمن ١٠٠ جنيه ، وقد صدمتها وهى تعبر الطريق سيارة ، وتسببت الصدمة في كسر فخذهما ، وأصبحت لا تصلح للعمل ، ويبيع لحماً بمبلغ ٢٢ جنياً فقط ، وعمل مجلس عرقي دفع بمقتضاه صاحب السيارة مبلغ ٥٠ جنياً لاستكمال شراء جاموسة ، وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحل لصاحب الجاموسة أخذ مبلغ ٥٠ جنياً من صاحب السيارة أم لا ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه فقهاً أن راكب الدابة في الطريق العام يضمن ما وطئت دابته أو أصابت بيدها أو رجلها أو صدمت من نفس ومال . وراكب السيارة وقائدها مثل راكب الدابة في الحكم . وعلى ذلك فيضمن قائد السيارة ما وطئت سيارته ، ويحل لصاحب ما وطئته السيارة أخذ قيمة ما أتلّف من مال . وبهذا علم الجواب عن السؤال وأنه يحل لصاحب الجاموسة أخذ مبلغ الـ ٥٠ جنياً التي دفعها صاحب السيارة قيمة الخسارة التي لحقت صاحب الجاموسة ، والله أعلم .

(*) الملف : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٨٨ - م ٢٠٧ - ص ١٨٦ - ٢٦ رمضان ١٣٧٨ هـ - ٤ أبريل ١٩٥٩ م .

الموضوع (١٠٣٨) ضمان الطبيب

المبادئ

- ١ - اتفق الفقهاء على أن الطبيب الذي يجري جراحة لمريض ثم يترتب على إجرائها ضرر به لا يضمن الطبيب أثر هذه الجراحة للمريض إلا إذا تحققت شروط إدانته شرعاً .
- ٢ - متى كان الضمان واجباً على الطبيب وحكم به فإنه يحل أخذه شرعاً لمن وجب له .

سئل :

بالطلب المقيسد برقم ٣١١ سنة ١٩٦٢ المتضمن أنه في عام ١٩٤٩ كان مريضاً بالمسالك البولية ، ودخل مستشفى الأمريكان بطنطا للعلاج وتقرر له إجراء عملية جراحية ، ثم عاوده المرض مرة أخرى ، فأجريت له عملية تحويل البول من مجراه الطبيعي (القبل) إلى مجرى البراز (الدبر) دون استشارته ودون إذنه . ولم تحصل منه المستشفى على إقرار كتابي بموافقته على إجراء هذه العملية . وبعد إجراء العملية تبين له حصول ضرر شرعى حدث له بسببها حيث فقد الناحية الجنسية . وطالب السائل بيان الحكم الشرعى فيما لو تقدم بدعوى تعويض ضد المستشفى عما أصابه من أضرار جسيمة ، وحكم له بالتعويض . فهل يكون مبلغ التعويض الذي يحكم له به حلالاً شرعاً أم حراماً ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - ص ٦٤ - م ٢٢٦ - ١٧ ذو القعدة ١٣٨١ هـ - ٢٢ أبريل ١٩٦٢ م .

أجابه :

جاء في حاشية ابن عابدين الحنفى على الدر المختار . . . ولا ضمان على حجام وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد ، وكان بالإذن - قال في الكافي عبارة المختصر ناطقة بعدم التجاوز وساكنة عن الإذن. وعبارة الجامع الصغير ناطقة بالإذن ساكنة عن التجاوز. فصار ما نطق به هذا بياناً لما سكنت عنه الآخر - ويستفاد من مجموع الروايتين اشتراط عدم التجاوز والإذن لعدم الضمان حتى إذا عدم أحدهما أو كلاهما يجب الضمان .. ولو شرط على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يسرى لا يصح لأنه ليس في وسعه إلا إذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية ، وفي تنقيح الفتاوى الحامدية لابن عابدين أيضاً « سئل في طبيب غير جاهل طلبت منه امرأة مريضة دواء لها فأعطاه دواء شربته في بيتها فرغم ابنها أنه قد زاد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه دبتا إذا ماتت من المرض المذكور، فهل لا يلزمه شيء ولا عبرة بزعمه ؟ الجواب .. نعم .. » وجاء في حاشية الدسوقي المالكي على الشرح الكبير « وكذا الختان والطبيب فلا ضمان إلا بالتفريط ، فإذا ختن الخاتن صبيّاً أو سقى الطبيب المريض دواءً أو قطع له شيئاً أو كراه^(١) فات من ذلك فلا ضمان على واحد منهما ، لا في ماله ولا على عاقلته ، لأنه مما فيه تغيير فكأن صاحبه هو الذى عرضه لما أصابه ، وهذا إذا كان الخاتن أو الطبيب من أهل المعرفة ولم يخطئ في فعله ، فإذا كان قد أخطأ في فعله والحال أنه من أهل المعرفة فالدية على عاقلته ، فإذا لم يكن من أهل المعرفة عوقب » .. وجاء في المغنى لابن قدامة الحنبلى .. والشرح الكبير « ولا ضمان على حجام ولا ختان ولا طبيب إذا عرف منهم حذق الصنعة ولم تجن أيديهم » وجملته أن هؤلاء إذا فعلوا ما أمروا به لم يضمنوا بشرطين : أحدهما - أن يكونوا ذوي حذق في صناعتهم ، ولهم بها بصارة ومعرفة لأنه إذا لم يكن كذلك لم يحل له مباشرة الفعل . وإذا قطع مع هذا كان فعلاً محرماً فيضمن سرايته كالقطع ابتداء . الثاني - ألا تجنى أيديهم فتجاوزوا ما ينبغي أن يقطع ، فإذا وجد الشرطان لم يضمنوا ، لأنهم قطعوا قطعاً مأذوناً فيه فلم يضمنوا سرايته كقطع

(١) كرى النهر : حفرة - والقصود : أجرى له عملية جراحية نمت .

الإمام يد السارق إذ فعل فعلاً مباحاً مأذوناً في فعله ، فأما إذا كان حاذقاً وجنت يده مثل أن يتجاوز قطع الختان إلى الحشفة أو إلى بعضها أو قطع في غير محل القطع أو قطع بآلة يكثر ألمها أو في وقت لا يصلح القطع فيه وأشباه هذا ضمن فيه كله ، لأنه إتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد والخطأ فأشبهه إتلاف المال ، ولأن هذا فعل محرم فيضمن سريته كالقطع ابتداءً . وهذا مذهب الشافعي وأصحابه لا نعلم فيه خلافاً .

هذه هي النصوص الفقهية التي وردت في كتب الفقه في المذاهب المختلفة خاصة بموضوع الضمان في الحالات التي تماثل الحالة موضوع السؤال وبالتأمل فيها يتبين أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الطبيب الذي يجري جراحة لمريض ثم يترتب على إجرائها ضرر بالمريض لا يضمن إذا توفرت فيه الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون الطبيب ذا خبرة في فنه وحذق في صناعته . وبالتعبير المصطلح عليه أن يكون جراحاً أو إخصائياً في الجراحة . فإذا لم يكن كذلك بأن لم يكن طبيباً أصلاً أو كان طبيباً لا معرفة له بالجراحة فإنه يضمن بمجرد الفعل ، بل ويعاقب على فعله ، لأنه يكون متعدياً في فعله . ومرتكباً محرماً شرعاً ولو لم يقع منه خطأ فني في العمل .

ثانياً : أن يكون مأذوناً من المريض أو ممن له ولاية عليه في إجراء الجراحة - وعبارة ابن قدامة الحنبلي في المغني - تدل على أنه متى كانت الجراحة لازمة وكان الطبيب حاذقاً تكون الحالة مأذوناً فيها بالإذن العام كالإمام يقطع يد السارق يعتبر فعله مباحاً ومأذوناً فيه لا يضمن ما يترتب عليه من السراية . فكذا هذا .

ثالثاً : أن لا يقع من الطبيب خطأ فني في العمل ولا إهمال في الاحتياط اللازم لنجاح الجراحة ، وتلافى المضاعفات التي يحتمل حدوثها في مثل حالة المريض وحالة الجراحة .

رابعاً : ألا يجاوز الطبيب الموضع المعتاد للجراحة إلى غيره ، ولا القدر المحدد لها إلى أكثر منه - فإذا توفرت هذه الشروط كلها فلا ضمان على

الطبيب إذا ترتب على الجراحة ضرر بالمريض يستوجب الضمان . لأنه يكون حينئذ في غير طاقته ، وخارجاً عن إرادته ، أما إذا تخلف شرط من هذه الشروط بأن كان الطبيب غير عالم في فنه ، أو أجرى الجراحة بدون إذن خاص ، أو عام ، أو وقع منه خطأ فني في عمله ترتب عليه الضرر ، أو جاوز المكان المعتاد أو تعدى القدر المعتاد ، أو أهمل أو قصر في الاحتياط ، كأن استعمل آلة غير صالحة ، أو عمل في وقت غير صالح ، أو مع قيام حالة بالمريض غير ملائمة فإنه يكون ضامناً لما يصيب المريض من أضرار نتيجة لعمله وجراحته ، وهذا الذي قرره الفقهاء من مئات السنين هو ما استطاعت القوانين الوضعية والتشريعات الحديثة أن تصل إليه بعد أن اصطدمت بالواقع ، وانتزعت قواعدها وأحكامها من تجارب الأحداث . وظاهر مما ذكر أنه متى كان الضمان واجباً على الطبيب في الأحوال التي أشير إليها وحكم بالضمان ، فإنه يحل لمن وجب له الضمان أن يأخذه شرعاً . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال ، والله أعلم .



الموضوع

(١٠٣٩) جناية الدابة

المبادئ

١ - الفقهاء متفقون على أن جناية الدابة لا تكون مضمونة على صاحبها إذا لم يكن معها ولم تكن له يد عليها .

٢ - اتفقوا كذلك على أنه إذا كان السبب في جناية الدابة شخصاً آخر غير السائق أو القائد أو الراكب ، كمن نخسها أو نفرها فجنت جناية فإن الضمان عليه دون الراكب والسائق والقائد .

٣ - بوقاة الشخص الذى عقره الجمل بعد أن أثاره دون أن يكون صاحب الجمل موجوداً لا ضمان شرعاً على صاحب الجمل نظير جناية جملة .

سئل : من السيد /....

بالطلب المقيد برقم ١٠٩٢ سنة ١٩٦٢ م المتضمن أنه اشترى جملاً في أكتوبر واستمر عنده لغاية يوم ١١/١١/١٩٦٢ م ولم يحدث منه شيء إطلاقاً ، وفي يوم ١١ المذكور دعاه أحد أهالى العزبة لنقل زراعة الأذرة ، فذهب إلى الحقل وحمل الجمل أول حمل وأوصله للمكان المقصود أمام منزل صاحب الأذرة . وعاد إلى الحقل وحمل الجمل الحمل الثانى وأراد الذهاب به ، فطلب منه نجل صاحب الأذرة أن يسوق وراء الجمل فأبى ، ولما ألح عليه وافقه على طلبه ، وكان مقصده أن يسوق الجمل ذهاباً وإياباً ، لأن المشال بالهرق ، وبعد وصوله أمام منزله قابله والده ، وقاد الجمل وأرغمه على الصعود فوق الحمل الأول لوضع كل حملين فوق بعض

(*) الفتى : فضيلة الشيخ احمد هريدى -- س ٩٤ -- م ٤٠٩ -- ٤ رجب ١٣٨٢ هـ --
١ ديسمبر ١٩٦٢ م .

فقصي الجمل وامتنع عن الصعود فجذبته من رسته بقوته (والرهن من الصلب والحديد) ومن إرغام الجمل صعد على الحمل الأول ، فبمجرد أن فرط الحمل عن الجمل وانحنى أمامه لتسليك الساب عقره الجمل من عنقه فقصى على الرجل بعد قليل ، وقد حصل ذلك أمام جمع ممن شاهدوا الحادث ، وأحيل الجمل إلى مقر البوليس وتوقع الكشف الطبى عليه فوجد سليما ، وبعد دفن المتوفى حصل خلاف بين عائلة صاحب الجمل وعائلة المتوفى وتدخل الناس لحسم النزاع ، فبينهم من قال تازم صاحب الجمل دبة الفقيد ومنهم من قال نصف دبة ومنهم من قال لا يازمه شيء . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعى في هذه الحادثة . وهل يجب على صاحب الجمل دية انحنى عليه أم لا ؟

أجاب :

جاء في الجزء العاشر من كتاب المغنى لابن قدامة الحنبلى صفحة ٣٥٨ وما بعدها ما يأتى : مسألة : قال وما جنت الدابة بيدها ضمن راكبها ما أصابت من نفس أو جرح أو مال وكذلك إن قادها أو ساقها . وهذا قول أبى حنيفة والشافعى . وقال مالك لا ضمان عليه لقول النبى صلى الله عليه وسلم « العجماء جرحها جبار » لأنه جناية بهيمة فلم يضمها كما لو لم تكن يده عليها . ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « الرجل جبار » وتخصيص الرجل بكونه جباراً دليل على وجوب الضمان في جناية غيرها ولأنه يمكنه حفظها عن الجناية إذا كان راكبها أو يده عليها بخلاف من لا يده له عليها . وحديثه محمول على من لا يده له عليها .

مسألة : قال وما جنت برجلها فلا ضمان عليه . وهذا قال أبو حنيفة - وعن أحمد رواية أخرى أنه يضمها لأنه من جناية بهيمة يده عليها فيضمها كجناية يده - ولنا قول النبى صلى الله عليه وسلم « الرجل جبار » ^(١) ولأنه لا يمكنه حفظ رجلها عن الجناية فلم يضمها ، كما لو لم تكن يده عليها - فأما إن كانت

(١) الجبار : الهدير .

جنايتها بفعله مثل أن كبجها بلجامها أو ضربها في وجهها ونحو ذلك ضمن جناية رجلها ، لأنه السبب في جنايتها فكان ضمانها عليه ، ولو كان السبب في جنايتها غيره مثل أن نخسها أو نفرها فالضمان على من فعل ذلك دون راكبها وسائقها وقائدها ، لأن ذلك هو السبب في جنايتها - وجاء في كتب فقه الحنفية مثل هذا الحكم - وظاهر من النص المذكور أن الفقهاء متفقون على أن جناية الدابة لا تكون مضمونة على صاحبها في حالة ما إذا لم يكن معها ولم تكن له يد عليها - فقد نظر الطرفان في الحكم نفياً وإثباتاً بحالة ما إذا لم تكن له يد عليها متخذين ذلك أساساً للحكم بعدم الضمان ، وكذلك اتفق الجميع على أنه إذا كان السبب في جناية الدابة شخصاً آخر غير السائق أو القائد أو الراكب كنخسها أو نفرها ونشأ عن ذلك أن جنت جناية فإن الضمان يكون على هذا الغير المتسبب في جنايتها ، دون الراكب والسائق والقائد . والحادثة موضوع السؤال تضمنت أن الحمل عادی لم يعرف عنه صاحبه العقر . وأن صاحب الحمل لم يكن معه حين جنى هذه الجناية وأن المحنى عليه قد جذب الحمل جذباً شديداً أحدث به ألباً أثاره ، وانتهر فرصة ميل المحنى عليه إلى الأرض لشد الحبل وتخليصه من تحت الأذرة وعقره بصورة أدت إلى وفاته فهو المتسبب في الجناية فلو كان هناك ضمان لكان هذا الضمان عليه .. أما صاحب الحمل فلا ضمان عليه - ، ولا يجب عليه شرعاً أى شئ نظير جناية جملة على المحنى عليه لأنه لم تكن له يد على الحمل حين حدوث الجناية ، ولأن الجناية وقعت بسبب من المحنى عليه .

ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال ، والله أعلم .

من أحكام الجبانات والمقابر
ونقل المرقع بعد غسلهم وتكفينهم

الموضوع (١٠٤٠) صيرورة المقبرة وقفاً

المبدأ

تخرج المقبرة عن ملك صاحبها وتصير وقفاً ، ولا يجوز إرثها منى أذن بالدفن فيها ودفن فيها فعلاً .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٦٦٤ سنة ١٩٦٠ المتضمن أن مقبرة من المقابر قد أذن بالدفن فيها ودفن فيها فعلاً . هل تعتبر هذه المقبرة ملكاً لصاحبها وتورث عنه أولاً ؟

أجاب :

إنه مادامت هذه المقبرة قد أذن بالدفن فيها ودفن فيها فعلاً ، فإنها تكون قد خرجت عن ملك صاحبها ، وصارت وقفاً ، وتبقى وقفاً خيرياً أبداً . ولا يجوز إرثها . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(الفتاوى) : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٦٤ - م ٢١ - ٢٨ ذو القعدة ١٣٧٩ هـ -
٢٣ مايو ١٩٦٠ م .

الموضوع (١٠٤١) المقابر المنحدرة

المبادئ

١ - المقبرة التي اندثرت ولم يبق فيها أثر للموتى ، واستغنى الناس عنها بالدفن في غيرها . إن لم تكن هذه المقبرة موقوفة من أحد كانت أرضها لبیت المال ، وتعتبر وقفا وإرصاداً على الدفن . وإن كانت قد وقفت من مالکها لتكون مقبرة فقد اختلف فقهاء الحنفية في ذلك .
قال الإمام أبو يوسف ببقائها وقفا أبداً على هذه الجهة .

وقال الإمام محمد ببطلان وقفها حينئذ وعودها إلى ملك الراقف إن كان حياً ، أو ورثته إن كان ميتاً ، وإلا أخذت حكم اللقطة ، فتصرف للعاجز من الفقراء فقط على رأى ، أو إلى المصالح العامة على رأى آخر .
٢ - الأخذ برأى محمد أوفى وأرفق بالناس ، لما فيه من تحقيق المصلحة لهم .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١١٤٦ سنة ١٩٦٠ المتضمن أن مقبرة داخل سكن البلد اندثرت ولا حجة بوقفها . وقد ترك الدفن بها للاستغناء عنها بعمل مقابر أخرى خارج مساكن البلد . وأنه لا يوجد بهذه المقبرة موتى أو رفاتهم بعد أن زال تخصيصها للدفن . وطاب السائل الإفادة عن حكم أرض هذه المقبرة . وهل تبقى بعد ذلك وقفاً ، أم تصير ملكاً لصاحبها إن كان حياً ولورثته من بعده ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ٩٤ - م ١٠٨ - ٢٣ جىادى الأولى ١٣٨٠ هـ -
١٢ نوفمبر ١٩٦٠ م .

أجاب :

إذا لم تكن أرض هذه المقبرة موقوفة من أحد كانت أرضها لبيت المال ، وبتصريح ولى الأمر بالدفن فيها وتخصيصها لتكون مقبرة للمسلمين تعتبر وفقاً وإرصداً على هذا الدفن . فقد نص الفقهاء على أن لولى الأمر أن يرصد أرضاً من بيت المال على جهة عامة كمسجد ومقبرة أو لينفع بها من يستحق فى بيت المال كالمدرسين والغزاة ونحوهم . وقالوا إن مثل هذا الإرصاد يجب تأييده لمصلحة الجهة المرصد عليها لأنه ليس وفقاً من جميع الوجوه ، إذ الأرض ليست مملوكة لمن رصدها فى الحقيقة ، ولكن تأخذ حكم الوقف من أكثر الوجوه . وإذا استغنى الناس عن الدفن فى هذه الأرض بما أنشئ لهم من مقبرة أخرى جاز لولى الأمر أن يحولها إلى جهة من جهات بيت المال العامة ، إذا لم يبق فيها أثر للموتى ولا شئ من العظام ، ولم يترتب على تحويلها إلى الجهة الأخرى نبش القبور وإخراج العظام لأن هذا غير جائز . فالنصرف فى الأرض فى هذه الحالة من حق بيت المال . أما إذا كانت أرض هذه المقبرة قد وقفت من مالها لتكون مقبرة ، ثم بطل الدفن فيها واستغنى الناس عنها بغيرها ، واندثرت بحيث لم يبق فيها عظام ولا أثر للموتى ، ولا يرجى الدفن فيها مستقبلاً ، فقد حصل خلاف بين فقهاء الحنفية : فالإمام أبو يوسف يقول ببقائها وفقاً أبداً على هذه الجهة كما فى المسجد إذا تخرب واستغنى الناس عنه ، فإنه يقول ببقائه وفقاً أبداً على تلك الجهة ، والإمام محمد يقول ببطلان وقفها حينئذ وعودها إلى ملك الواقف إن كان حياً أو ورثته إن كان ميتاً ، وإذا لم يكن له ورثة فنأخذ عنده حكم اللقطة — أى تصرف للعاجز من الفقراء فقط على رأى أو إلى المصالح العامة على رأى آخر . فعلى رأى محمد فى المسجد يتخرب ويستغنى الناس عن الصلاة فيه إن لم يعرف بانيه ، أو عرف ولا وارث له ، واجتمع أهل الحلة أو القرية على بيعه والاستعانة بشمته فى المسجد الآخر فلا بأس . وأكثر العلماء على قول أبى يوسف . وقالوا إن الفتوى على مذهبه . وصحح جماعة من

الفقهاء مذهب محمد . وعلى رأى الإمام محمد إذا لم يعرف واقف لأرض
هذه المقبرة ، أو عرف ولا وارث له جاز لأهل القرية أو المحلة أن يجتمعوا
على بيعها ، والاستعانة بشئها فى إصلاح المقبرة التى أقيمت لم واستغنوا بها
ولا شك فى أنه يازم على مذهب أبى يوسف تعطيل هذه الأرض ، وتركها
مهملة لا ينتفع بها ، ولذلك كائن مذهب محمد محققاً للمصلحة ، والأخذ به
أوفق وأرفق بالناس . وقد مشى عليه الخصاص فى المسجد الذى تخرب
واستغنى الناس عنه . فقال فى كتابه صفحة ٣٢٢ إنه يعود إلى بانيه . وبهذا
علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٤٢) جبانة المسلمين وقف لا يجوز التصرف في جزء منها

المبادئ

١- متى خصصت أرض المقبرة لدفن موتى المسلمين صارت وقفاً على ما خصصت له على التأييد.

٢- لا يجوز شرعاً إخراج جزء منها عما رصدت له لدفن موتى الأقباط به.

مثل :

طلب مجلس مدينة سمالوط بكتابه رقم ٧٥٩٩ بيان الحكم الشرعى في تخصيص جزء من جبانة المسلمين لدفن موتى الأقباط بها .

أجاب :

إن أرض المقبرة إن كانت مملوكة لفرد أو أفراد ، وخصصت لدفن موتى المسلمين - صارت وقفاً على ما خصصت له . وإن كانت من مال الدولة تكون بتصريح ولى الأمر بالدفن فيها وقفاً وإرصاداً على هذا الدفن . ويلزم تأييدها على الجهة المرصد عليها . ولما كانت المقبرة في السؤال رصدت لدفن موتى المسلمين - فلا يجوز شرعاً إخراج جزء منها عما رصدت له ، وهو دفن موتى المسلمين . وعلى ذلك فلا يجوز تخصيص جزء من جبانة المسلمين لدفن موتى الأقباط بها .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد مريدى - س ٩٤ - م ٣٦٧ - ٦ أغسطس ١٩٦٢ م .

الموضوع

(١٠٤٣) دفن الرجال مع النساء في مقبرة واحدة

المبداى

- ١ - المنصوص عليه شرعاً أن الميت يدفن في قبره لحداً إن كانت الأرض صلبة . وشقاً إن كانت الأرض رخوة - ولا يدفن معه غيره إلا عند الضرورة كضيق المقابر
- ٢ - يجوز دفن الرجال مع النساء في مقبرة واحدة للضرورة ، بشرط الحيلولة بين كل ميت بحائل من التراب .

سئل من السيد/....

بالطلب المقيّد برقم ٧١٦ سنة ١٩٦٣ المتضمن أن السائل بئى مقبرة على أن يدفن فيها الرجال والنساء من أهله ، وقد أفاد البعض منهم أن دفن الرجال مع النساء لا يجوز . وأنه فقير لا يستطيع بناء مقبرة ثانية حتى يخصص واحدة للرجال وواحدة للنساء . وطلب بيان الحكم الشرعى فيما لو دفن الرجال والنساء في هذه المقبرة .

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن الميت يدفن في قبره لحداً إن كانت الأرض صلبة ، وشقاً إن كانت رخوة . ولا يدفن معه غيره إلا عند الضرورة كضيق المقابر مثلاً ، فإنه يجوز دفن أكثر من واحد في مقبرة واحدة على أن يدفن الرجل الأكبر من جهة القبلة ثم يليه الأصغر ، ويقدم الرجال على النساء ، ويحال بينهما بالتراب ، ولا يكفى الكفن في الحيلولة . وعلى ذلك فإنه يجوز دفن الرجال والنساء في مقبرة السائل للضرورة التي هي عجزه عن بناء مقبرة أخرى للنساء بالطريقة المشروعة ، بشرط أن يجعل بين كل ميت حائلاً من التراب . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال. والله أعلم

(*) الفتى : نسيطة الشيخ أحمد هريدى - ص ١٠٠ - م ٦١ - ٢٦ أكتوبر ١٩٦٢ م .

الموضوع

(١٠٤٤) تحصيل رسم على دفن موتى المسلمين

المبادئ

١ - تحديد رسوم لحفظ وصيانة ومقابل أجر الحفر وغيره لآوانع منه شرعاً .

٢ - أخذ قيمة تكاليف الحفر وغيره ، لتينة المقبرة للدفن والحفاظه عليها جائز شرعاً .

٣ - لا يجوز شرعاً تحصيل رسوم على الدفن في ذاته

٤ - ما جمع من أموال لصيانة المقابر وحفرها يكون أمانة في يد من قبضها ، وعلى من يقوم بالاتفاق الحافظه عليها وإنفاقها فيها خصصت له .

٥ - بتعديه عليها يكون آثماً شرعاً ، ويجب عليه ردها أخذه منها

سئل :

طلبت وزارة الأوقاف (المدير العام للمكتب الفنى لوزير الأوقاف) بكتابها رقم ٣٧٤٧ الخاص بالشكوى المقدمة من مسلمى مدينة الكاب .
الإفادة عن الحكم الشرعى في مسألتين : الأولى : تحصيل رسم على دفن موتى المسلمين من جماعة يقومون بإدارة هذه المدافن ، الثانية : حكم الإسلام على هؤلاء الناس .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٠ - م ٩٥ - ٢٦ ديسمبر ١٩٦٣ م .

أجاب :

نفيد بأنه تبين من الاطلاع على دستور مجلس إدارة مقبرة المسلمين بمدينة الكاب ، وعلى الأوراق المرافقة ، أنه ليس بها ما يفيد أن الجمعية فرضت رسوماً محددة بدستورها نظير الدفن . وكل ما جاء بذلك الدستور في الفقرة السادسة عشرة منه ما يأتي :

« يمكن لمجلس الإدارة من وقت لآخر أن يصدر أحكاماً وتنظيمات تهدف لبقاء المقبرة في حالة جيدة ، وبخصوص إعطاء التصاريح وتحديد الأماكن الخاصة بدفن الأعضاء ، ومن أجل تنسيق وتقوية سور المقبرة أو عمل مقابر أخرى ، أو صيانة الموجود فعلاً ، يمكنهم تحديد أو فرض رسوم أو مصاريف تتطلبها تلك المدافن » وظاهر من تلك الفقرة أنه إن كانت هناك رسوم ، حددها مجلس إدارة المقبرة ، فإنه جاء تنفيذاً للفقرة المذكورة ، وتكون تلك الرسوم نظير الحفر والصيانة والأعمال الأخرى المتعلقة بالمقبرة ، وليست نظير الدفن . وتحديد الرسوم على تلك الصورة لا مانع منه شرعاً ، مادامت الجمعية لا تمنع المسلمين من الدفن في تلك المقبرة ، التي صاوت وفقاً بدفن فيها عامة المسلمين بمجرد إعدادها لتكون مقبرة وإباحة الدفن فيها . ومن حق كل مسلم الدفن فيها في أى مكان منها لم يعد ويهياً بالحفر للغير . وإن دفن فيها أعد للغير ضمن قيمة الحفر شرعاً . جاء في كتاب الاسعاف في أحكام الأوقاف (ولو حفر قبراً في موضع يباح له الحفر فيه في غير ملكه فدفن غيره فيه لا يندبش القبر ، ولكن بضمن قيمة حفره ، ليكون جمعاً بين الحقين ومراعاة لهما) فهذا النص يفيد أن للجمعية أخذ قيمة تكاليف الحفر وغيره لهيئة المقبرة للدفن والمحافظة عاياً . ومن ذلك يبين أن عمل الجمعية غير مناف لتعاليم الشريعة الإسلامية ، مادامت الجمعية لا تمنع

أحدا من المسلمين من الدفن في تلك المقابر . وما دامت الرسوم التي تحصلها هي نظير حفر المقابر وصيانتها ، والأعمال الأخرى ، وليست أجراً على الدفن ، وأما الأموال التي في عهدة الجمعية والتي حصلت من المسلمين لهذا الغرض ، فإنها ليست ملكاً للجمعية ولا لأحد فيها . وإنما هي أموال تبرع بها المتبرعون للإتفاق على هذا المشروع الخيري . وعلى من يقوم بالإتفاق أن يحافظ عليها ، وينفقها في وجوه الخير المخصصة لها ، وإن هو تعدى أو اغتال منها شيئاً لنفسه ، أو أعان الغير على ذلك كان آثماً شرعاً ، ووجب عليه رد ما أخذه . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٤٥) دفن المسلم مع غير المسلم في مقبرة واحدة غير جائز شرعا

المبادئ

- ١ - لا يجوز دفن المسلم في مقبرة غير المسلمين ، كما لا يجوز العكس
- ٢ - موت النصرانية وهي حامل من مسلم يقتضى دفنها في مقبرة بين مقابر المسلمين ومقابر النصارى .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٢١٩ سنة ١٩٦٤ أن أهائى سيدى سالم - محافظة كفر الشيخ - مسلمين ومسيحيين - اتخذوا مكاناً واحداً لدفن موتاهم . وتم ذلك فعلاً . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى ذلك

أجاب :

المنصوص عليه فقها أنه يجب أن تخصص مقبرة لدفن موتى المسلمين ولا يجوز أن يدفن غير المسلم فى مقبرة المسلمين ، ولا أن يدفن المسلم فى مقبرة غير المسلمين .

فقد ورد فى كتب الفقهاء فى مختلف المذاهب أنه : إذا ماتت نصرانية وهى حامل من مسلم دفنت بين مقبرة المسلمين ومقبرة النصارى . وهذا هو المختار والأحوط ، لأنها نصرانية لا تدفن فى مقبرة المسلمين . ولأن ولدها مسلم لا يدفن فى مقابر النصارى . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال ... والله أعلم .

(*) المتن : لعيلة الشيخ أحمد هريدى - ص ١٠٠ - م ١٣٦ - ١٩ أبريل ١٩٦٤ م .

الموضوع

(١٠٤٦) الانتفاع بأرض الجبانة المتدثرة

المبدأ

يجوز الانتفاع بأرض الجبانة المتدثرة إذا بليت العظام التي بها ولم يبق لها أثر - سواء كانت تلك الأرض موقوفة أو مرصودة للمنفعة العامة ، بشرط عدم نبش القبور أخذاً بذهب الإمام محمد .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٤ سنة ١٩٦٩ المتضمن أنه يوجد بقرية المنشأة الكبرى مركز كثر شكر مقبرة للمسلمين . وقد توقّف الدفن بها منذ خمسين سنة . ومنذ خمس سنين صرحت وزارة الصحة لأحد أهالي القرية المذكورة بنقل رفات الموتى الموجودة بها إلى مقبرة أخرى وتم ذلك . كما قام أهل البلدة بتسويتها وأقيم ملعب رياضي عليها . وأن أهل القرية يرغبون في إقامة مدرسة إعدادية ، وقد وقع اختيارهم لمكان المدرسة على أرض هذه المقبرة المذكورة . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في إقامة هذه المدرسة وما يتبعها من دورات مياه وخلافه على أرض هذه المقبرة والحال كما تقدم بيانه .

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن الجبانة المتدثرة إذا بطل الدفن فيها بالاستغناء عنها بأرض أخرى أو بأى سبب آخر ، فإن كان لا يزال بها عظام فهي على ما هي عليه ، لبقاء المنفعة التي من أجلها وقفت ، إذ لا يجوز نبشها

(*) الفتوى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - م ١٠٣ - م ٣٢١ - م ٢٦٦ -
١٢ يناير ١٩٦٩ م .

شرعاً في هذه الحالة . وإن اندثرت بحيث لم يبق بها عظام أو لم يدفن فيها
 أو في بعضها ، ولا يرجى أن يعود الدفن فيها في وقت من الأوقات ، فقد
 حصل خلاف بين أبي يوسف ومحمد . فمحمد يقول ببطلان وقفها وتعود
 إلى ملك الواقف إن كان حياً أو إلى ورثته إن كان ميتاً ، وإن لم تكن
 له وريثة تكون لمصالح عامة المسلمين مطلقاً . وعند أبي يوسف تبقى
 وقفاً أبداً على هذه الجهة ، كما في المسجد إذا تخرب واستغنى الناس عنه .
 هذا إذا كانت الأرض موقوفة أو مرصودة ، لأنه وإن لم يتحقق الوقف
 فيها إلا أنه يلزم تأييدها إلى الجهة المرصدة عليها ، وإذا كانت خاصة فإنها
 مثل الموقوفة يجوز الدفن فيها ، لتحقيق شرط التسليم على مذهب الإمام
 محمد . وخلاصة القول أنه يجوز لولي الأمر سواء أكانت أرض الجبانات
 موقوفة أو مرصودة الانتفاع بها لأغراض المنافع العامة ما لم يترتب عليها
 نبش القبور . وعلى ذلك فإنه يجوز الانتفاع بأرض الجبانات التي اندثرت
 وبلت العظام بها ولم يبق لها أثر . وذلك لتيسير الانتفاع وتحقيق المصالح
 الملازمة لقواعد الدين الإسلامي التي كلها يسر ورحمة لأن العمل بمذهب
 الإمام محمد أيسر وأوفق بمقاصد الدين السمحة . وأما مذهب أبي يوسف
 فيجعل الأرض مهملّة بدون انتفاع ، فيترتب عليه ضرر بالمصالح التي
 عينها الواقف بتضويت المنفعة وفي حادثة السؤال : المصلحة واضحة ، ورؤى
 العمل بمذهب الإمام محمد في هذا الشأن . ومن ثم يجوز لولي الأمر أن
 يتصرف في هذه المقبرة بما فيه المصلحة العامة للمسلمين ، بإقامة المنشآت
 العامة عليها كالمدرسة بشرط أن لا يكون فيها شيء من رفات الموتى .
 وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٤٧) كيفية غسل الميت قاصراً أو بالفا

المبادئ

- ١ - يجب أن يوضع الميت على شيء مرتفع عند غسله
 - ٢ - أن يبخر حال الغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا سائر العورة
 - ٣ - يندب ألا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه
 - ٤ - يبدأ في وضوئه بوجهه ، وتنظيف الأسنان والمنخرين بخرقه يقوم مقام المضمضة والاستنشاق
 - ٥ - يغسل رأسه ولحيته بمنظف كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر ، وإلا فلا يغسلان كذلك .
 - ٦ - يضع على يساره لغسل يمينه ، ويصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجله ثلاث مرات ، حتى يعم الماء الجانب الأسفل .
 - ٧ - لا يجوز كبه على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جانبه حتى يعمه الماء ، وهذا هو غسل الكفاية
 - ٨ - أما غسل السنة فزيادة غسليتين :
- في الأولى : يجلسه الغاسل ويسنده إليه ، ويمسح بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه ، بعد أن يضجعه الغاسل على يمينه ، ويصب الماء على شقه الأيسر بالكيفية المتقدمة .
- وفي الثانية : يضع على يساره ، ويصب الماء على يمينه بالكيفية المتقدمة

(*) المتن : فضيلة الشيخ محمد خاطر - م ١١٢ - م ١٢١ - م ١٠٢ - ٢٤ رمضان ١٢٩٨ هـ - ٢٨ أغسطس ١٩٧٨ م .

٩ - يحلف الميت ويوضع عليه الطيب . ولا تشترط النية في صحة الغسل ، ولا في إسقاط فرض الكفابة

١٠ - الصبي الذي لا يعقل الصلاة يغسل بالكيفية السابقة فيما عدا الوضوء .

١١ - بوصول الماء إلى جميع أجزاء الفم والأنف وسائر الجسد في الغسل من الجنابة لا يلزم الوضوء للصلاة بعد ذلك .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ر.م. من دار السلام - التابعة لجمهورية تنزانيا - المقيد برقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المتضمن أن السائل يريد بيان الحكم الشرعى في الأمور الآتية :

١ - كيفية غسل الطفل الميت الذى لم يختن بعد ، أو الشخص البالغ قبل الدفن .

٢ - إذا مروقت إتمام الوضوء ريح قبل إكمال كل الأجزاء الضرورية من جسمه . هل يجب أن يستمر في تنظيف بقية الأجزاء أو يبدأ من جديد .

٣ - في حالة الجماع أو الاحتلام . هل يكون من الضروري إتمام الوضوء بعد الاستحمام الكلى لكل أجزاء الجسم قبل الصلاة .

٤ - الآلات الموسيقية الصغيرة عادة تعزف عند سماع القساوسة أو مديح النبي . كيف يحسب لهم . وهل يسمح من الناحية الدينية استخدام هذه الآلات بالنسبة للذين لم يختنوا بعد ؟

أجاب :

١ - عن السؤال الأول : المتصوص عليه في فقه الحنفية في كيفية غسل الميت هو : أنه يوضع الميت على شئ مرتفع ساعة الغسل كخشبة الغسل ، ثم ييخر حال غسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ، بأن تدار الحجرة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمساً أو سبعاً ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا سائر العورة

ويندب ألا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه . ثم يلف الغاسل على يده خرقه يأخذ بها الماء ويغسل قبله ودبره - الاستنجا - ثم يوضأ ويبدأ في وضوئه بوجهه ، لأن البدء بغسل اليدين إنما هو للأشياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون إلى تنظيف أيديهم ، أما الميت فإنه يغسله غيره - ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ، ويقوم مقامهما تنظيف الأسنان والمنخرين بخرقه كما تقدم - ثم يغسل رأسه ولحيته بمغظف كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك ، ثم يضمع الميت على يساره ليبدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جانبه حتى يعمه الماء - وهذه هي الغسلة الأولى . فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية - أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلتان أخريان ، وذلك بأن يضمع ثانياً على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثاً بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق ، ويغسل ما يخرج منه وهذه هي الغسلة الثانية ، ثم يضمع بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه بالكيفية المتقدمة . وهذه هي الغسلة الثالثة - وتكون الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف كورق النبق والصابون . أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور ، ثم بعد ذلك يخفف الميت ويوضع عليه الطيب كما تقدم . هذا ولا يشترط لصحة غسل الميت نية ، وكذلك لا تشترط النية لإسقاط فرض الكفاية على التحقيق وإنما تشترط النية لتحصيل الثواب على القيام بفرض الكفاية هذا بالنسبة للميت البالغ - أما الصبي الذي لا يعقل الصلاة فلا يوضأ وفيها عدا الوضوء فإنه يغسل بالكيفية السابقة .

٢ - عن السؤال الثاني : إذا كان المقصود من السؤال هو أن المتوضىء أثناء وضوئه وقبل أن يكمل وضوءه خرج منه ريح ، هل يستمر في وضوئه أم يبدأ الوضوء من جديد - إذا كان هذا هو مقصود السائل من سؤاله . فإننا نجيب بأن الواجب على هذا الشخص أن يبدأ وضوءاً جديداً ، لأن خروج الريح منه نقض ما فعله من الوضوء قبل تمامه ، فيجب عليه الوضوء من جديد

إذ أن الريح ينقض جميع الوضوء ، فينقض بعضه قبل تمامه كذلك أما إذا كان المقصود بخروج الريح ليس هو الحدث ، وإنما هبت الريح من السماء عليه ، فجف الماء من على أعضاء وضوئه التي تم غسلها ، فتجيب بأن هذا الشخص لا يجب عليه وضوء جديد ، وإنما يجب عليه أن يكمل وضوءه ، لأن الموالاة بين الأعضاء ليست شرطاً في صحة الوضوء في مذهب الحنفية .

٣- عن السؤال الثالث : إذا كان هذا الشخص الذي حصلت له الجنابة من الجماع أو الاحتلام قد تمضمض واستنشق بحيث أصاب الماء جميع أجزاء فمه وأنفه ، وغسل جميع أجزاء جسده بالماء ، فليس بلام له أن يتوضأ للصلاة بعد هذا الغسل ، لأن هذا الغسل أزال الحدث الأكبر ، فن باب أولى يزيل الحدث الأصغر . لأن النية ليست فرضاً في الوضوء أو الغسل عند الحنفية ، بل هي سنة . والأولى النية والوضوء قبل الغسل ، لأن ذلك سنة .

٤- عن السؤال الرابع : هذا السؤال ليس بواضح ولا محدد ولا يدري ما هو المقصود به ، ولذلك لا يمكننا الإجابة عليه . فإن وضع وحدد أجبتنا عليه . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالأسئلة إذا كان الحال كما ورد بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أُمُكَّام درجَات القَرَابَةِ

الموضوع

(١٠٤٨) درجة القرابة والمصاهرة

المبادئ

١ - درجات القرابة عند الفقهاء ثلاثة .

(أ) قرابة ذى الرحم المحرم من الولادة أصلاً أو فرعاً ، كالأبوين

وإن علوا ، والأولاد وإن سفلاً

(ب) قرابة المحارم غير العموديين كالإخوة والأخوات وأولادهم ، والعمات والأعمام والأخوال والحالات دون أولادهم .

(ج) قرابة ذى الرحم غير المحرم كأولاد الأعمام والأخوال .

٢ - أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس درجة القرابة بالنسبة

إلى الزوج الآخر ، طبقاً للمادة ٣٧ من القانون المدني .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٧٦٢ سنة ١٩٦٤ أن شخصاً يدعى « محمداً » قد

تزوج من امرأة تدعى « أم الفرح » وهي بنت خال لمن يدعى عبد الرحيم

وطلب السائل بيان درجة القرابة بين محمد وبين ابن عمه زوجته المذكورة .

أجاب :

القرابة عند الفقهاء على ثلاث درجات . الأولى : قرابة ذى الرحم

من الولادة إما بطريق الأصلية كالأبوين والأجداد والجدات وإن

علوا . وإما بطريق الفرعية كالأولاد وأولاد الأولاد وإن سفلاً .

الثانية : قرابة المحارم غير العموديين من الإخوة والأخوات وأولادهما

والأعمام والعمات والأخوال والحالات دون أولادهم . الثالثة : قرابة

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - م ١٠٠ - م ٢٢٤ - ص ١٦٢ - ٢٨ رجب
١٢٨٤ هـ - ٢ ديسمبر ١٩٦٤ م .

ذى الرحم غير المحرم كأولاد الأعمام وأولاد الأخوال . هذا وقد بين القانون المدني في المادة (٣٥) منه أن القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الأصول والفروع . وأن قرابة الحواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر . وقد بين في المادة (٣٦) منه كيفية حساب درجة القرابة ، فقضى باعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل ، ولا يحسب الأصل من هذه الدرجات . وتطبيقاً لذلك : تكون درجة القرابة بين الشخص وبين ابن ابن ابنته هي الدرجة الثالثة وتكون درجة القرابة بين الشخص وبين جده هي الدرجة الثانية . وكذلك بين القانون في هذه المادة كيفية حساب درجة قرابة الحواشي ، فقضى بأنه عند حساب درجة قرابة الحواشي تعد الدرجات صعوداً من الفرع للأصل المشترك ، ثم نزولاً إلى الفرع الآخر ، وكل فرع يعتبر درجة ، ولا يحسب الأصل المشترك من هذه الدرجات . وعلى ذلك تكون درجة القرابة بين الشخص وبين أولاد أعمامه وعماته ، وبينه وبين أولاد أخواله وخالاته هي الدرجة الرابعة . هذا بالنسبة لقرابة الأصول والفروع والحواشي المبينة في المادة (٣٥) منه . وأما بالنسبة لقرابة المصاهرة وهي قرابة الزوجية فقد نصت المادة (٣٧) منه على أن أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر . فعائلة الزوج كما تشمل أصوله وفروعه وحواشيه تشمل أيضاً أصول وفروع زوجته وحواشيه ، فهو يرتبط مع أقاربه برابطة النسب ، ومع أقارب زوجته برابطة المصاهرة — وقضى القانون بأن درجة قرابة المصاهرة تحسب كما تحسب درجة قرابة النسب تماماً . فدرجة القرابة بين الشخص وبين زوجة حفيده هي الدرجة الثانية ، وهي نفس درجة قرابته مع حفيده — ودرجة قرابة المصاهرة بين الشخص وبين زوج بنت عمه أو زوج بنت خاله هي الدرجة الرابعة ، لأن درجة قرابته إلى بنت عمه أو بنت خاله هي الدرجة الرابعة . وهكذا — هذا وتقتصر قرابة المصاهرة على أقارب

أحد الزوجين والزوج الآخر ، فلا تكون بين أقارب أحدهما وأقارب
الآخر؛ وإذن تكون درجة قرابة المصاهرة بين عبد الرحيم محمد إبراهيم
صقر وبين محمد محمد على هندی زوج بنت خاله أم الفرح بنت محمد
أبو العينين هي الدرجة الرابعة . وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال
والله سبحانه وتعالى أعلم ۞



من أحكام الفصيح والضمير

الموضوع

(١٠٤٩) بناء صاحب العلو على علوه جائز مالم يضر بالسفل

المبادئ

- ١ - إذا كان إحداث بناء فوق العلو لا يضر بالسفل جاز للمالك العلو إحداثه شرعاً ، رضى به صاحب السفلى أم لا
- ٢ - إذا كان ذلك يضر بالسفل أو أشكل الأمر فلم يعلم أضرر بالسفل أم لا ؟ فلا يجوز لصاحب العلو إحداثه شرعاً .

سئل : من السيد / ... م . ا . . - قال : - صدرت فتوى من دار الإفتاء بتاريخ ١٧ رجب ١٣٥٥ هـ رقم ٤٠٧ - ٤٢ وكانت إجابة عن سؤال نصه : -

مسجد مأذون بالصلاة العامة فيه ، وعلى مطهرته ومراحضه مبان للغير قديمة تبلغ المائة سنة ، وأراد مالك هذه المباني العلوية المتخربة تجديد بنائها على نفس هذه المطهرة والمراحض . فهل له ذلك شرعاً أو يمنع منه - تضمنت هذه الفتوى أن صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية استظهر استنباطاً من النصوص الفقهية ، أن لصاحب المباني العلوية المتخربة تجديد بنائها على المطهرة والمراحض بالصفة التي كانت عليها متى كانت قديمة ، ولا يمنع من ذلك كون السفلى مطهرة أو مراحض موقوفة على العامة - فقام صاحب العلو بالتجديد لعلوه والسفل - ولما كانت المباني بالطريقة الحديثة متينة وتحمل أكثر من طبقة واحدة فقد أراد أن يبنى فوق هذه المباني التي يملكها - هل له أن يقوم بالبناء فوق هذه المباني مادام هو المالك لها ، وكل مالك حر في ملكه أو يمنع من ذلك ؟

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ ملام السيد نصار - من ٦٤ - م ٥١ - ص ١١٥ ، ١١٦ -
١. ذو القعدة ١٣٧٠ هـ - ١٢ أغسطس ١٩٥١ م .

أجاب :

اطاعنا على السؤال - والجواب : أن النصوص الفقهية قد اختلفت في جواز إحداث صاحب العلو (الذى له حق القرار على السفل شرعاً) علواً فوق علوه . فقد صرح فى الفتاوى الخيرية نقلاً عن علماء المذهب . أنه ليس له إحداث بناء على العلو زائداً عما كان عليه فى السابق ، وإن أحدث يرفع وأطلق ذلك فشمل المنع ما إذا كان يضر بالسفل أولاً - وحكى العلامة ابن عابدين فى تنقيح الحامدية قولين أحدهما قول أبى حنيفة أنه يمنع من ذلك مطلقاً ما لم يرض صاحب السفل سواء أكان ذلك يضر بالسفل أم لا - وثانيهما : قول الصاحبين إن ذلك لا يجوز إذا أضر بالسفل ، أما إذا لم يضر فإنه يجوز . وفى الدر المختار ما نصه : (يمنع صاحب سفلى عليه علو من أن يقد فى سفله أو ينقب كوة ، وكذا بالعكس بلارضى الآخر ، وهذا قوله وهو القياس . وقالوا لكل فعل ما لا يضر) ونقل ابن عابدين فى هذا الموضع عن العيني ما نصه (وعلى هذا الخلاف إذا أراد صاحب العلو أن يبنى على العلو شيئاً أى بيتاً أو يضع عليه جذعاً وقال إن المختار للفتوى أنه إذا علم أن البناء فوق العلو لا يضر يجوز إحداثه وإن أشكل أنه يضر أولاً لا يجوز) ومعنى هذا أنه يفتى بقول الإمام فيما أشكل الضرر فيمنع ويقول الصاحبين فيما إذا علم أنه لا ضرر فيجوز . ومما تقدم يعلم أن ما حكاه صاحب الخيرية هو قول الإمام ، وأن قول الصاحبين هو المفتى به إذا علم أن البناء فوق العلو لا يضر فيفتى فى حادثتنا بما صرح أنه المختار للفتوى ، وهو أنه إذا علم أن إحداث بناء فوق العلو لا يضر بالسفل يجوز شرعاً . وهذا يتفق مع قاعدة أن المالك يتصرف فى ملكه بما شاء ما لم يضر بالغير ، أما إذا أشكل الأمر فلم يعلم هل يضر أو لا ، فإنه لا يجوز إحداثه . وبالله التوفيق .

الموضوع

(١٠٥٠) لا تعويض عن الضرر الناتج من الدابة المنفلتة

المبدأ

المنصوص عليه شرعاً أن الدابة المنفلتة إذا أصابت إنساناً أو حيواناً بأى ضرر ، فلا يلزم صاحبها بتعويض ذلك الضرر ، نهائياً كان ذلك أو ليلاً لقوله صلى الله عليه وسلم « العجماء جبار » ولأن فعلها مقتصر عليها غير مضاف إليه ، ولعدم ما يوجب نسبة الفعل إليه من ركوبها أو سوقها ونحو ذلك .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٥٢٣ سنة ١٩٥٨ أن رجلاً قال : إن لى حماراً مربوطاً يحقلى المحاور لترعة عمومية ، ومربه أحد المارة يركب حماراً آخر صاح عند مروره بحمارى ، وأن حمارى حينئذ قطع الحبل المقيد به وجرى وراء الحمار الآخر وراكبه ، واشتبك الحماران فى صراع ، وسقط الراكب من على دابته وكسرت ساقه اليسرى ، وادعى أن حمارى رفسه فى ساقه فكسرها . وقد طالبنا المصاب بتعويض عن إصابته . وطلب بيان الحكم الشرعى فى هذه الواقعة

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً أن الدابة إذا انفلتت فأصابت آدمياً أو مالا نهائياً أو ليلاً لا يضمن صاحبها . لقوله صلى الله عليه وسلم (العجماء جبار) أى فعل العجماء هدر - قال محمد هى المنفلتة ، لأن فعلها مقتصر عليها غير مضاف

(*) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - من ٨٢ - م ٢٩٨ - ١٠ شوال ١٣٧٦ هـ -
١ مارس ١٩٥٨ م .

إلى صاحبها ، لعدم ما يوجب نسبته إليه من الركوب أو السوق ونحوهما لأن فعلها إنما يضاف إليه إذا كان راكباً أو سائقاً لها استحساناً ، صيانة للأنفس والأموال ، فإذا لم يوجد منه السوق لها بقي فعلها على الأصل منسوباً إليها ولا يجوز إضافته إليه لعدم الفعل منه مباشرة أو تسبباً - يراجع البحر ومجمع الأنهر وغيرهما . وعلى ذلك يكون ما ترتب على انفلات حمار السائل من عقاله ، واشتباكه مع الحمار المار به ، وكسر ساق راكبه ، غير مضمون على السائل ، لأن حماره كان مربوطاً بقيده ، ولم يكن السائل سائقاً له ولم يرسله خلف الحمار المار به حتى ينسب فعل حماره إليه ويضمن ما ترتب عليه من أضرار بذلك المار . عملاً بهذه النصوص التي توجب إهدار فعل حمار السائل في هذه الحالة والله أعلم .



الموضوع

(١٠٥١) التعويض عن الضرر الأدبي ليس تركة

المبادئ

- ١ - التعويض المقدر بحكم نهائي لوالدى القتل يكون بينهما مناصفة لعدم التفاوت بينهما فيما وقع عليهما من ضرر أدبي .
- ٢ - بوفاة أحد الوالدين يكون نصيبه فيه تركة عنه لورثته الشرعيين

سئل :

طلبت مديرية أمن القاهرة بكتابها رقم ٧٢٧٣ المؤرخ ١٩٦٦/٥/٢١ بمرفقاته بيان توزيع مبلغ التعويض المحكوم به للمرحوم أ. ع الذى توفى سنة ١٩٥٨ عن زوجته وأولاده وعن أولاد ابنه الذى توفى قبل وفاته ، كما هو موضح بالأوراق المرفقة .

أجاب :

إن مال التعويض مبلغ قلره القضاء وحكم به نهائياً لطالبي التعويض . والذى القتل السيد/ أ. ع . والسيدة أ. أ. ص - تعويضاً لهما عما أصابهما من ضرر بفقدانهما القتل من الوجهة الأدبية . ولم تبين المحكمة مقدار نصيب كل من طالبي التعويض في المبلغ المحكوم به ، وهما باعتبارهما والدين لا يتفاوتان في الضرر من الوجهة الأدبية . فيقسم المبلغ بينهما بالتساوى ، وتستحق السيدة والدة القتل نصيبها وهو نصف المبلغ ، ويعتبر نصيب المرحوم السيد/ أ. ع أ . تركة تورث عنه ، ويقسم بين ورثته ، طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣

(*) الفتى : نشيلة الشيخ لحد هريدى - ص ١٦ - م ١٠١١ - ١٦ يونية ١٩٦٦ م .

الخاص بأحكام الميراث. وثابت من الأوراق أنه توفي عن زوجتين وأولاد ذكور وإناث وعن أولاد ابنه الذى توفى قبله . في وفاة المرحوم أ . ع أ عن المذكورين فقط سنة ١٩٥٨ بعد العمل بقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - يكون لأولاد ابنه الذى توفى قبله فى تركته وصية واجبة بمقدار ما كان يستحقه والدهم ميراثا فى تركة والده لو كان موجودا وقت وفاته فى حدود الثلث طبقاً للمادة ٧٦ من القانون المذكور . وبقسمة تركة المتوفى أ . ع . أ إلى ١٠٤ مائة سهم وأربعة أسهم يكون لأولاد ابنه منها أربعة عشر سهماً تقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى وصية واجبة ، والباقي وقدره تسعون سهماً هو التركة التى تقسم بين الورثة . للزوجتين الثمن مناصفة بينهما فرضاً لوجود الفرع الوارث . والباقي بعد الثمن لأولاده للذكر منهم ضعف الأنثى تعصياً . والله أعلم .



الموضوع (١٠٥٢) الزرع في أرض الغير

المبادئ

- ١- غرس نخل في أرض الغير دون إذنه يعتبر غصباً ، ويجب على الغارس قلع ما غرس ورد الأرض إلى صاحبها .
- ٢- إن كانت الأرض تنقص بقلع ما غرس ، فللمالك تملك الغرس بقيمته مقلوعاً .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد م.ع. م المقيّد برقم ٥٠٤ سنة ١٩٦٩ المتضمن أنه يستأجر مساحة من الأقطان الزراعية من السيد ف. ش ويقوم بزراعتها . وبجوار هذه المساحة توجد قطعة أرض أخرى ملك السيد ع. ع ونظراً لغيابه قام السائل بغرس نخلة فيها دون إذن منه وأنفجت هذه النخلة نخيلاً آخر . وقامت بينه وبين صاحب الأرض منازعة حول أحقية كل منهما في هذا النخل . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي .

أجاب :

غرس السائل لشجرة النخل في ملك غيره دون إذن منه يعتبر نوعاً من الغصب . والمقرر فقها أن من غصب أرضاً فغرس فيها شجراً أو نحوه يجب عليه قلع ما غرسه ورد الأرض إلى صاحبها . فقد جاء في الهداية وفتح القدير ج ٧ ص ٣٨٣ ما نصه « من غصب أرضاً فغرس فيها . قيل له

(*) المفنى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٣ - م ٤٥٢ - ص ٣٦٢ - ٢٨ رجب ١٣٨٩ هـ - ١٠ أكتوبر ١٩٦٩ م .

أقلع الغرس ورد الأرض إلى صاحبها . لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس لعرق ظالم حق » والعرق الظالم هو أن يجيء الرجل إلى أرض يملكها غيره فيغرس فيها ، أو يزرع زرعاً بدون إذنه . فإن كانت الأرض تنقص بقلع ما غرسه الغاصب ، فللمالك أن يضمن له قيمة الغرس مقلوعاً ويكون له ، لأن فيه نظراً لهما ودفع الضرر عنهما . وكيفية ضمان مالك الأرض لما غرسه الغاصب . هو أن يضمن له قيمة نخل يؤمر بقلعه ، فتقوم الأرض بدون نخل ، وتقوم وبها النخل ، لصاحب الأرض أن يأمره بقلعه فيضمن فضل ما بينهما . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الغيابة

الموضوع (١٠٥٢) خيانة الوطن

المبادئ

١ - الخيانة للوطن من الجرائم البشعة التي لا تقرها الشريعة الإسلامية
٢ - لم تحدد الشريعة الإسلامية عقوبة هذه الخيانة ، وتركزت لولى
الأمر تحديدها بما يردع صاحبها ، ويمنع شره عن جماعة المسلمين ،
ويكفي لزجر غيره .

مثل :

من السيد / منسوب مجلة التحرير قال :

ما حكم الشريعة الإسلامية في المسلم الذى يخون وطنه في هذا الوقت
الحاضر ؟

أجاب :

إن الشريعة الإسلامية أوجبت على كل مسلم أن يشارك إخوانه في دفع
أى اعتداء يقع على وطنه، أو على أى وطن إسلامى آخر، لأن الأمة الإسلامية
أمة واحدة . قال الله تعالى (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)^(١)
وكل بلد أغلب أهله مسلمون يعتبر بلدا لكل مسلم . فإذا وقع اعتداء من
حكومة أجنبية على أى وطن إسلامى بقصد احتلاله ، أو احتلال جزء منه
أو بأى سبب آخر - فرض على مسلمى هذا البلد فرضاً عينياً أن يجهلوا
ويقاتلوا لدفع هذا العدوان ، وعلى أهالى البلاد الإسلامية الأخرى مشاركتهم
في دفع هذا العدوان ، ولا يجوز مطلقاً الرضا إلا ببلاء المعتدى عن جميع
الأراضى . وكل من قصر في أداء هذا الواجب يعتبر خائناً لدينه ولوطنه

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مليون - م ٧٨ - م ٢٢٨ - ص ٢٠٩ - ٢ جدى
الأولى ١٣٦٧ هـ - ٥ ديسمبر ١٩٥٦ م .
(١) الآية رقم ٩٢ من سورة الانبياء .

وبالأولى كل من مالأعدو المسلمين وأيده في عدوانه بأى طريق من طرق التأييد يكون خائناً لدينه — فإن الإعتداء الذى يقع على أى بلد من البلاد الإسلامية اعتداء في الواقع على جميع المسلمين — والخيانة للوطن من الجرائم البشعة التى لاتقرها الشريعة الإسلامية ، والتى يترك فيها لولى الأمر أن يعاقب من يرتكبها بالعقوبة الزاجرة التى تردع صاحبها ، وتمنع شره عن جماعة المسلمين وتكفى لزجر غيره — ولم تحدد الشريعة الإسلامية هذه العقوبة وتركت لولى الأمر تحديدها . شأنها في ذلك شأن كل الجرائم السياسية . فقد جاء في الجزء الثالث من ابن عابدين ما نصه : والجهد فرض عين إن هجم العدو . فيخرج الكل ، أى إن دخل العدو بلدة بقتة . وهذه الحالة تسمى التفير العام ، وهو أن يحتاج إلى جميع المسلمين . ولا أعلم مخالفاً لذلك من المسلمين ونصت الآية الكريمة على وجوب قتال الكفار إذا قاتلوا المسلمين وبدموم بالعدوان قال الله تعالى : (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتلوا إن الله لا يحب المعتدين — وقاتلوا حيث تقفتموم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوا عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين فإن انتهوا فإن الله غفور رحيم وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين)^(١) . وقد نهى القرآن عن اتخاذ أعداء المسلمين أولياء . قال الله تعالى (ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلى وابتغاء مرضاتى تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل — إن يشفقكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفروا)^(٢) وحكم هذه الآية كما ينطبق على المشركين الذين أخرجوا الرسول من بلده ينطبق على كل طائفة غير مسلمة تهاجم يحيوشها داراً من ديار الإسلام . والله أعلم .

(١) الآيات ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ من سورة البقرة .

(٢) الإينان ١ ، ٢ من سورة الممتحنة .

من أمكم التامين

الموضوع (١٠٥٤) تأمين وادخار واستثمار

المبادئ

- ١ - استثمار الأموال المدخرة يقتضى توزيع أرباحها بنسبة رموس الأموال ، بشرط مطابقة ذلك لما تقتضيه الأحكام الشرعية
- ٢ - التعاون بين الناس مطلوب شرعاً
- ٣ - القرض الحسن ثوابه عظيم
- ٤ - التوسط والاعتدال فى المعيشة مندوب إليهما شرعاً

مسئل :

- من حضرة الصاغ أركان الحرب م. ر. ح قال :
- تكون بين شباط القوات المسلحة صندوق التأمين والادخار ، بقصد تنمية روح الادخار بين الأعضاء والمعاونة على تحسين حالهم ، اجتماعياً واقتصادياً بتحقيق الأغراض الآتية :
- ١ - إعانة عائلات الأعضاء الذين يتوفون أثناء عضويتهم .
 - ٢ - إعانة الأعضاء الذين يصابون بأمراض مستدعة تعجزهم كلية عن العمل .
 - ٣ - إقراض الأعضاء لمواجهة الأزمات العارضة ، وقد اشترطت أن يكون القرض حسناً بدون فوائد .
 - ٤ - يدفع العضو اشتراكاً شهرياً يتغير على رتبته ودرجته كلما رقى

(*) الفتى : مشيلة الشيخ حسين مخلوف - س ٧٠ - م ١٩٠ - ٢٧ شعبان ١٣٧٢ هـ -
١١ مايو ١٩٥٢ م .

٥ - تتكون أموال الصندوق من الاشتراكات والتبرعات التي ترد للصندوق عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها ، ومن أرباح وفوائد استثمار الأموال (وقد اشترطت ألا تنفق هذه المعاملات في استثمار الأموال مع الشريعة الإسلامية السمحة)

٦ - عندما يصل سن العضو إلى الخامسة والخمسين من عمره يجوز له أن يسترد كل ما دفعه من أموال مدخرة ، مضافاً إليها نصيبه في الهبات وأرباح الأموال .

٧ - إذا توفي العضو يقوم الصندوق بدفع مبلغ معين من المال إلى الورثة الذين يمينهم ، أو حسب الميراث الشرعي - هذا المبلغ يختلف باختلاف الرتبة التي بدأ فيها العضو سداد الأقساط . فمثلاً إذا بدأ الضابط الاشتراك وهو في رتبة الملازم ثان ، فإن الصندوق يدفع لورثته إذا توفي في أي سن مادام مشتركاً مبلغ ألف جنيه . وإذا بدأ وهو في رتبة الصاغ فإن الصندوق يدفع للورثة ٨٢٥ جنياً وهكذا . وذلك بصرف النظر عما يكون قد تم سداؤه من الأقساط

٨ - إذا أصيب العضو وهو في الخدمة العسكرية بمعجز كل مستديم نتج عنه علم لياقته للخدمة . فإن الصندوق يصرف له مكافأة تعادل المبلغ المؤمن به الأصلي ، وهو نفس المبلغ الموضح في البند رقم ٧ عاليه ويختلف أيضاً باختلاف الرتبة التي بدأ فيها سداد الأقساط .

٩ - هذا الصندوق خاص بضباط القوات المسلحة ويقوم بإدارته مجلس إدارة معين منهم ، وتسقط العضوية فيه عند الاستقالة من الخدمة العسكرية بدون استحقاق معاش ، أو عند شطب اسم العضو من سجل أسماء الضباط - وفي هذه الحالة يسترد الفرد كل ما كان قد دفعه من أقساط مضافاً إليه استحقاقه في الأرباح والهبات .

أجاب :

اطلعنا على الاستفتاء المقدم من حضرة السائل بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٣ وماتضمنه من مشروع نظام صندوق الادخار والتأمين لضباط القوات

المسلحة ، فوجدناه نظاماً تعاونياً مفيداً سلباً مما يوجب تحرجه ، حيث اشترط فيه صراحة أن يكون القرض للمتعاونين قرضاً حسناً بلا فائدة ، وأن لا تستثمر أمواله بما ينافي أحكام الشريعة الإسلامية السمحة - ولكن يجب أن يزداد في الشروط أن يكون توزيع الأرباح الناجمة فعلاً من استثمار أمواله المنصوص عليه في البند الخامس مطابقاً لما تقتضيه الأحكام الشرعية المعروفة في ذلك بحيث يوزع الربح الناتج من الاستثمار لا بنسبة مئوية ، بل بنسبة رموس الأموال ، كما في بعض شركات بنك مصر كشركة الغزل والنسيج - والمشروع مع ذلك سبيل للاقتصاد وترك الإسراف والبدخ في العيش ، ويحث على الادخار من اليوم إلى الغد ، والتعاون مطلوب شرعاً بقوله تعالى - (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ^(١) وبقوله تعالى (واثقوا أنفسكم من خير تعلموه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) ^(٢) والقرض الحسن له ثواب عظيم ، ففي حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ما من مسلم يقرض قرضاً مرتين إلا كان كصديقها مرة) والتوسط والاعتدال في أمور العيش منسوب إليهما في الحديث الشريف « أمرني بتسع (منها) القصد في الغنى والفقر » - أي في الحالتين - لذلك نرى المضي في إقرار هذا المشروع لخير الضباط مع وجوب النص على هذه الشروط في صلبه وتطبيقها عملياً . وانه الموقف للخير . . . » .

(١) من الآية رقم ٢ من سورة المائدة .

(٢) من الآية رقم ٢٠ من سورة المائدة .

الموضوع

(١٠٥٥) ما يستحق من الجمعيات الخيرية والهيئات للمتوفى

بعد وفاته ليس تركه

المبادئ

- ١ - المبالغ التي تدفع من الجمعية أو الهيئة إلى ورثة المتوفى من أعضائها تعتبر امتيازات تقوم بها لصالحهم ولا تعتبر تركه .
- ٢ - ما يدفع يكون من قبيل العون المالى لورثة من يتوفى ، ولا تخضع هذه المبالغ لأحكام الوصية أو الميراث .
- ٣ - وصية المتوفى بها لبعض ورثته غير معتبرة ، لكونها غير تركه وإنما يكون هذا منه تعييناً لبعض ورثته الذين يستحقون العون والمساعدة من الجمعية ، أو الهيئة على نظام التأمين المعمول به للموظفين
- ٤ - تصرف هذه المبالغ لمن عينه المتوفى في الوصية بدون إجازة من الباقيين ، ولاحق لباقي الورثة في شئ منها

سئل :

بالطلب المقدم من السيدة / ز.ع. والمقيد برقم ١٣٩ سنة ١٩٦٤ أن المرحوم عبد الرحمن توفى بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٦٣ عن زوجته الطالبة وعن بناته الثلاث وعن أخويه الشقيقين فقط . وأنه كان حال حياته مشتركاً في جمعية البر والإحسان والضمان الاجتماعى التابع لها ، وفي الرابطة العامة للأكتائين ، وفي الرابطة العامة للعامل بالاسكندرية ، وكل هذه الهيئات بالسكة الحديد ، وأنه قد أوصى بجميع حقوقه لدى هذه الهيئات ، وبكافة الامتيازات التي تمنحها تلك الهيئات للورثة بعد الوفاة لزوجته وبناته الثلاث . على أن يكون للزوجة

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى -- م ١٠٠ -- م ١٢٠ -- ص ٨٤ --
١٢ مارس ١٩٦٤ م .

الثمن وللبنات الباقي بالسوية بينهما - وتقول الطالبة إن شقيقى المتوفى وهما باقى الورثة ينازعان فى تنفيذ هذه الوصية بالنسبة لما زاد على الثلث . وطلبت السائلة بيان الحكم فى هذه الوصية . وقد أرفقت بطلبها صورة من إشهاد الوفاة والوراثة الخاص بوفاة زوجها المذكور عن هؤلاء الورثة . وورقة الوصية العرفية المشار إليها ، وهى بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٤ دلت على صدور الوصية على النحو المشار إليه .

أجاب :

ظاهر من الأوراق أن المتوفى كان مشتركاً فى الجمعيات والهيئات المشار إليها . وأن هذا الاشتراك يجعل له بعض الحقوق قبلها بمقتضى النظام الموضوع لها . وتمثل هذه الحقوق فى مبالغ مالية تدفعها الجمعية أو الهيئة لورثة من يتوفى من المشتركين وامتيازات تقوم بها لصالحهم ، وأن الوصية قد انصبت على هذه الحقوق والامتيازات ، ومثل هذه الحقوق والامتيازات لا تعتبر تركة تورث عن المتوفى ، ولا تدخل ضمن الحقوق التى اعتبرها الفقهاء مما يورث عن الميت ، لأنه لم يثبت للشخص حق تقرر لدى الهيئة أو الجمعية ، وإنما تقوم الجمعيات والهيئات بما تقوم به من قبيل العون المالى ، والمساعدات المادية والأدبية لورثة من يتوفى . وهى غير مقلدة ولا محددة المقدار ، بل تقدرها الجمعيات على ضوء اعتبارات وعوامل يتضمنها النظام الذى تدير عليه ، ومن ثم لا تخضع لأحكام التركات ولا تنطبق عليها أحكام الميراث . وإذن : فلا يعتبر ماصلاً من المتوفى وصية بالتركة ، أو ببعض منها لبعض الورثة ، حتى تنطبق أحكام المادة رقم ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية ، وإنما يعتبر تعييناً من المتوفى للأشخاص الذين يستحقون العون والمساعدة التى تدفعها الجمعيات والهيئات على مثال ما يفعله الموظفون بالنسبة للتأمين . وإذن فتستحق الزوجة والبنات الثلاث جميع ما تصرفه الجمعيات والهيئات المذكورة لهن بالنسبة التى حددها المتوفى . الثمن للزوجة والباقي للبنات الثلاث بالسوية بينهما دون توقف على إجازة الأخوين الشقيقين ، ودون أن يكون لهما الأخوين حق فى تلك المبالغ ، وذلك من الوجهة الشرعية . وبما ذكر يعلم الجواب عما جاء به السؤال . والله أعلم .

من أحكام الاستعانة بغير المؤمنين

الموضوع

(١٠٥٦) دور المرأة في الجهاد ، والاستعانة بغير المسلمين في الحروب

المبادئ

- ١ - لم يفرض الجهاد في سبيل الله على المرأة ، وهذا لا يمنع من أن للنساء دوراً هاماً في الجهاد ، وهو مداواة الجرحى والمرضى وعلمة المجاهدين .
- ٢ - عدم فرض القتال على النساء لا يسلبن حقهن في الدفاع عن أنفسهن وعن بيوتهن وبلادهن .
- ٣ - يجوز الاستعانة بغير المسلمين في الحرب بشرط عدم تسلطهم وعدم تدخلهم ، وأن يضمن المسلمون أنه ليس وراء هذه الاستعانة خيانة لهم وإضعاف لقوتهم .

سئل :

من السيد مندوب روز اليوسف قال :

- ١ - ما رأى الشرع فيما قامت به المرأة في الفترة الأخيرة من حمل السلاح وتدريب على القتال ؟
- ٢ - في الحرب هل يجوز أن نستعين بمن يخالفوننا في الدين والعقيدة ؟

أجاب :

عن السؤال الأول : لم يفرض الله سبحانه وتعالى على النساء الجهاد في سبيله أى حمل السلاح والقتال . وذلك لأن القتال في الحرب يحتاج إلى قوة بدنية وإلى مشقة لا تتوافران في المرأة . فقد روى عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت : قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ فقال الرسول : (جهاد

(ج) المتن : فضيلة الشيخ حسن مامون - ص ٧٨ - م ٢٢٢ - ٦ جمادى الأولى ١٣٧٦ هـ -
٨ ديسمبر ١٩٥٦ م .

لاقتال فيه - الحج والعمرة) وقد بين صاحب المغني علة عدم وجوب الجهاد عليها بقوله (لأنها ليست من أهل القتال لضعفها وخورها) - وقال صاحب نيل الأوطار - وإنما لم يكن الجهاد واجباً على النساء لمسا فيه من مغايرة المطلوب منهن من السر وعجانية الرجال ، ولذلك كان الحج أفضل لمن من الجهاد . ولعل من عرف ما يحتاج إليه المجاهد أثناء القتال من قوة وصبر ومشقة يدرك تمام الحكمة في أن الله خفف عن النساء ولم يفرض عليهن الجهاد . بمعنى مقاتلة العدو بالأسلحة المختلفة . وهذا لا يمنع من أن للنساء دوراً هاماً في الجهاد ، وهو مداواة الجرحى والمرضى ، والقيام بخدمة المجاهدين وغير ذلك من الشئون التي يستعان بها على قهر العدو والتغلب عليه . ففي صحيح مسلم والبخاري وأحمد أن الربيع بنت معوذ قالت : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى القوم ونخدمهم ، ونرد القتلى والجرحى إلى المدينة . وعن أم عطية الأنصارية قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أخطفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام وأداوى الجرحى وأقوم على الزمى - فالأعمال التي كانت تقوم بها النساء في الغزوات والحروب التي وردت في هذين الحديثين من الإعانة على الغزو ، قد اعتبرت غزواً ، لأنهن ما أتين إلى ميادين القتال لسقى الجرحى ونحو ذلك إلا ذهاب عازمات على المدافعة عن أنفسهن . وقد ورد في صحيح مسلم أن أم سليم اتخذت خنجرأ يوم حنين فقالت اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه . وهذا يدل على أنه وإن لم يفرض القتال على النساء إلا أن هذا لا يسلبهن حقهن في الدفاع عن أنفسهن ، وعن يوهن وبلادهن ، كما فعلت سيدات بور سعيد اللاتي اشتركن مع الرجال في اللود عن حياض الوطن . . .

وعن السؤال الثاني :

اختلف الفقهاء في جواز الاستعانة في الجهاد بغير المسلمين . جاء في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه أنه يجوز الاستعانة بالكفار والفساق حيث يستقيمون على أوامر الحاكم المسلم ونواهيهم . واستدلوا على هذا الحكم باستعانة الرسول صلى الله عليه وسلم بناس من اليهود - وباستعانة بصفوان بن أمية يوم حنين

وعلى المخالفون من الفقهاء لهذا الحكم بالخوف من أن يتسلط غير المسلمين على المسلمين بسبب الاستعانة بهم . وأن يكون في ذلك جعل سبيل الكافر على المسلم ، وهذا مخالف لقوله تعالى (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا)^(٥) فإذا لم يترتب عليها شيء من ذلك ، وضمن المسلمون أن يكون أمرهم بيدهم ينفنون به أحكام الله ، ولا يتدخل في شئونهم أجنبي عنهم بسبب معاونته لهم في جهادهم ، وأمنوا أن يكون من وراء هذه المعاونة خيانة لهم ، أو إضعاف لقوتهم جازت الاستعانة بهم ، وكانت في هذه الحالة متمشية مع مصلحة جماعة المسلمين . وكل ما يحقق مصلحة عامة للمسلمين لا يمتنع على الحاكم المسلم أن يفعله . . والله أعلم .

(٥) من الآية رقم ١٤١ من سورة النساء .

من أمكم الميامات

الموضوع

(١٠٥٧) حكم لبس الذهب والحريز والنظارة والبنطلون والبرنيطة
والسلسلة للرجال والنساء

المبادئ

١ - لباس الرجل أو المرأة من الأمور العادية التي تخضع للعرف والزمان والمكان . ولتحقق المصلحة أو الضرر في استعمالها . فهي على أصل الإباحة ما لم يكن ممنوعاً بالنص ، أو يقترن به معنى يقصد الشرع إلى التحلل عنه أو يقترن به محرم شرعاً .

٢ - لبس البرنيطة أو البيريه للرجال أو النساء بقصد مجازاة العادة أو لمصلحة البدن ، كاتقاء وهج الشمس أو لدفع ضرر يكون ذلك حسناً . أما المحلف والبنطلون والبيجامة فقد أصبحت ملابس قومية وليس في لبسها على الرجال أو النساء من حرج ما لم يقارنها ما يحرم شرعاً . أما لبس النظارة أو السلسلة أو الخاتم أو السوار أو غيرها من الذهب فحرام على الرجال لما فيه من التشبه بالنساء ، ولما فاتها لصفة الرجولة وتباح للمرأة .

٣ - التشاؤم بالأرقام أو الأيام أو غيرها نهى الشرع عنه ، لأن الأمور تجري بأسبابها ويقدر الله .

سئل :

من السيد / ع . أ بيروت بشارع البسطة الفوقا - المؤرخ ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ المتضمن طلب الفتيا عن حكم الشريعة الإسلامية في لبس الرجال أو النساء للبرنيطة أو البيريه أو الطربوش أو المحلف أو السترة

(*) الفتى : فضيلة الشيخ همام السيد نصر - س ٦٢ - م ٢٢٥ - ص ١٠٥ -
• ذو القعدة ١٣٦٩ هـ - ١٦ أغسطس ١٩٥٠ م •

أو البنطلون أو البيجامة أو غيرها . ثم عن حكم لبس الرجال أو النساء
للنظارة أو الخاتم أو السوار أو السلسلة أو غيرها من الذهب أو الفضة
ثم عن حكم التشاؤم ، وتوهم المراء أن يصيبه ضرر أو موت من الأعداء
أو السنين ، أو دخول بيت أو لبس ثوب أو غير ذلك - ثم أسماء الكتب
الدينية الإسلامية الصحيحة المعتمدة المفيدة السهلة التي يجوز اقتناؤها
والعمل بها في العقائد والعبادات والمعاملات .
أجواب :

إن لباس الرجل أو المرأة من الأمور العادية التي تخضع لمتعارف كل أمة
أو أسرة ولزمانها ومكانها، ولتحقق المصلحة أو الضرر في استعمالها، وليست
مما يتعبد به حتى يتقيد لبسها بنوع أو زى منها، فهي على أصل الإباحة، بل إن
جميع العاديات مما لا ضرر فيه بالدين ولا بالبدن وكان مما يخفف مشقة أو يجلب
منفعة فهو مستحسن ، ولا مانع منه ما لم يكن ممنوعاً بالنص ، أو يقترن به معنى
يقصد الشرع إلى التخلي عنه ، أو يقترن به محرم شرعاً . فإذا نص الشرع على
التحريم كان محرماً كلبس واستعمال الحرير والذهب للرجال لغير حاجة
ونحو ذلك، فإذا مست الحاجة إليهما كاستعمال الحرير واتخاذ السن من الذهب
لضرورة صحية ومصلحة بدنية كان ذلك مباحاً شرعاً، فإن دين الله يسر - قال الله
تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج ^(١)) . وإذا اقترن باللبس من
أى نوع كان ما يحرم شرعاً كأن يلبس نوعاً من اللباس إعجاباً وخيلاء . أو
تلبس المرأة لباساً يظهر عورتها أو يلبس زياً يقصد بلبسه التشبه بزي الكفار
كان ذلك غير جائز شرعاً، لالذات الملبس ولكن لما قارنه من المعاني الممنوعة .
وقد يكون ذلك محرماً ، وقد يكون مكروهاً ، يقدر ذلك بقدر ما قارنه من
تلك المعاني وعلى ذلك .

١ - فلبس البرنيطة أو البيريه للرجال أو النساء لمن لا يقصد بلبسهما
سوى مجارة العادة في قومه، أو يقصد به مصلحة لبدنه كاتقاء وهج الشمس
أو غير ذلك من المقاصد المحموده لأبأس به، بل عند قصده الحسن لتحقيق
مصلحة أو دفع ضرر يكون ذلك حسناً . أما المعطف والبنطلون والبيجامة

(١) من الآية رقم ٧٨ من سورة الحج .

والستره والطربوش، فقد أصبحت ملابس قومية وليس في لبسها على الرجال أو النساء من حرج ، ما لم يقارنها ما يحرم شرعاً على الأساس السابق بيانه .

٢ - أما ليس النظارة أو السلسلة أو الخاتم أو السوار أو غيرها من الذهب فحرام على الرجال ، لما فيه من التشبه بالنساء ، ولما فيها لصفة الرجولة والإسراف بلا موجب يعتد به . ويباح استعمالها للمرأة كما يباح لها أن تتخذ هذه الحلية وغيرها من الفضة - ويباح للرجل أن يتختم بالفضة .

٣ - أما التشاؤم بالأرقام أو الأيام أو غيرها ، فإِنَّ الشرع قد نهي عنه لأن الأمور تجري بأسبابها وبقدر الله ، ولا ارتباط لهذه الأشياء بخير يناله الإنسان أو شر يصيبه .

٤ - أما الكتب الدينية النافعة المعتمدة في الإسلام فلا يحجبها العد وسند ذكر منها ما يسهل تناوله والانتفاع به في العبادات والمعاملات والعقائد . الحديث : (أ) الترغيب والترهيب للحافظ عبد العظيم المنذرى .

(ب) سبل السلام شرح نيل المرام للإمام الصنعاني

(ج) نيل الأوطار للإمام الشوكاني

التفسير : (أ) تفسير القرآن الكريم للإمام أبي السعود

(ب) تفسير القرآن الكريم للإمام النيسابوري

الفقه : فقه حنفي (أ) مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح للشرنبلالي

(ب) الاختيار شرح تعليل المختار

للإمام عبد الله محمود مودود الموصلي

فقه شافعي : (أ) حاشية البجيرى على شرح الخطيب

الشيخ سليمان البجيرى

فقه مالكي : أقرب المسالك إلى فقه الإمام مالك للقطب الدردير

فقه حنبلي - الإقناع للإمام أبي النجا شرف الدين الحجاوى .

العقائد : (أ) شرح الخريدة للقطب الدردير

(ب) رسالة التوحيد للإمام الشيخ محمد عبده

هذا . وما توفيقى إلا بالله . عليه توكلت وإليه أنيب . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٥٨) وقف جميع المال على النفس ثم على الخيرات بعد الوفاة جائز

المبادئ

- ١ - يجوز وقف جميع المال على نفس الواقف مدة حياته ، ثم من بعد ذلك يكون وقفاً على الخيرات
- ٢ - ينفذ ذلك في حياته ، أما بعد وفاته فيكون نافذاً أيضاً إلا إذا كان له عند الوفاة زوجة ، أو أحد من الذرية أو أحد من ذرية والديه ممن يكون له استحقاق واجب ، طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من القانون ٤٨ سنة ١٩٤٦ والمادة ٢٤ منه
- ٣ - إذا كان هناك أحد من هؤلاء وقت وفاته يبطل الوقف في نصيب من يكون موجوداً منهم إذا طالب بذلك في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٠ من القانون المذكور ، ويكون صحيحاً و نافذاً لخيرات فيها عدا ذلك .
- ٤ - يجوز للواقف الرجوع عن وقفه كله أو بعضه مادام حياً .

سئل :

هل يجوز لسيدة أن توقف الآن جميع أموالها لخيرات ، على أن يكون الصرف لخيرات بعد وفاتها ، أما قبل الوفاة فتصرف ريع الوقف جميعه على نفسها بلا قيد ولا شرط ، وهل يجوز لها حق الرجوع في هذا الوقف والتغيير في مصارفه أم لا ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ ملام السيد نصر - م ٦٤ - م ٢٦ - ١٩ رجب ١٣٧٠ هـ -
٢٥ أبريل ١٩٥١ م .

أجاب :

إنه يجوز لهذه السيدة أن تقف جميع أموالها على نفسها مدة حياتها ، ثم من بعدها على جهات الخير ، ويكون نافذاً بعد وفاتها إذا لم يكن لها وقت وفاتها زوج ، ولا أحد من ذويها ولا من والديها من لهم استحقاق واجب ، طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة رقم ٢٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وللמادة رقم ٢٤ منه . فإذا كان لها وقت وفاتها أحد من هؤلاء فإن الوقف يبطل في نصيب من يكون موجوداً منهم إذا طالب بذلك في الميعاد القانوني طبقاً للمادة ٣٠ من القانون المذكور ، ويكون صحيحاً و نافذاً لخيرات فيها عدلاً ذلك . كما أنه يجوز لها في حياتها الرجوع في هذا الوقف كله أو بعضه ، والتغيير في مصارفه وشروطه طبقاً للمادة ١١ من قانون الوقف . وبالله التوفيق .



الموضوع

(١٠٥٩) لباس الرجل والمرأة في الاسلام

المبادئ

- ١ - لباس الرجل أو المرأة أمر عادي باق على أصل الإباحة ، ما لم يكن ممنوعاً بالنص أو يقترب به معنى يقصد الشرع إلى التحلي عنه
- ٢ - النقاس الرجل خاتماً أو سواراً من حديد أو نحاس منهي عنه في الإسلام .
- ٣ - السلسلة والنظارة والساعة من نحاس أو حديد ليست من باب الخلية ، فهي على أصل الإباحة ما لم يقارن لبسها ما يحرم أو يكره شرعاً .
- ٤ - النقاس الرجل خاتماً من ورق (فضة) وكان دون المبالغ جائز شرعاً .

سئل :

من الشيخ ع . أ . أ . بيروت عن حكم تحلي الرجل والمرأة بلبس الخاتم والسوار والسلسلة والساعة والنظارة من الحديد أو النحاس .

أجاب :

اطلعنا على الأسئلة المقدمة من الشيخ ع . أ . أ . بيروت بشارع البسطة الفوقا والتي سبق أن أجبنا عليها علنا سؤالا عن حكم تحلي الرجل والمرأة بلبس الخاتم والسوار والسلسلة والساعة والنظارة من الحديد أو النحاس - والجواب - أن التحلي بهذه الأشياء كما أشرنا في فتوى سابقة لنا إلى حضرة السائل من

(*) المتن : فضيلة الشيخ ملام نصر - ٦٥ - م ٦٠٨ - ص ٢٧٨ - ١٩ ذو القعدة ١٣٧٠ - ٢٢ أغسطس ١٩٥١ م .

الأمر العادي التي تخضع للعرف ، ولتحقق المصلحة أو الضرر في استعمالها
وليس مما يتعد به ، وأن جميع العادات مما لا ضرر فيه بالدين ولا بالبدن
وكان مما يجلب مصلحة أو يدفع ضرراً فهو مستحسن ، ولا مانع منه ما لم يكن
ممنوعاً بالنص ، أو يقتزن به معنى يقصد الشرع إلى التخلي عنه - وعلى هذا
الأساس يختلف الحكم في لبس الرجل أو المرأة خاتماً أو سلسلة أو سواراً
أو ساعة أو نظارة من الحديد أو النحاس ، فإن الخاتم يلبس للتخلي . وقد ورد
فيه ما أخرجه أصحاب السنن ومصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة
عن أبيه أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه (نحاس
أصفر) فقال مالي أجد منكم ريح الأصنام فطرحة ، ثم جاء وعليه خاتم من
حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار فطرحة ، فقال يا رسول الله من أي
شيء اتخذته . قال : اتخذته من ورق ولا تنتمه مثقالاً) فهذا يفيد المنع من التخم
بالحديد أو النحاس . وقد أخذ به الحنفية - فصرح بعضهم بحرمته ، كما جاء في الدر
المختار . وصرح بعضهم بكراهته كما جاء في الاختيار وغيره . وأما ما ورد من أنه
صلى الله عليه وسلم لبس خاتماً من حديد وأنه قال للرجل الذي أراد الزواج
بواهة نفسها له صلى الله عليه وسلم (التمس ولو خاتماً من حديد) فيحملونه
على أن ذلك كان قبل النهي عنه ، وقال بعض شراح الحديث إن التماس الخاتم
لا يلزم منه استعماله ، بل يحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته ، فهذا حكم
الخاتم للنص عليه - أما ما عدها فما يعتبر منه حلية من فصيلة الخاتم كالسوار
بأخذ حكمه ، لأن الممنوع حلية أهل النار التي تمس جلودهم ، والسوار في ذلك
أولى من الخاتم ، أما السلسلة والنظارة والساعة من النحاس أو الحديد فليست
من باب الحلية ، وإنما تستعمل لما فيها من المصلحة ، فهي على أصل الإباحة ما لم
يقارن لبسها ما يحرم أو يكره شرعاً كما يعلم من الأساس الذي قدمناه . والله أعلم

الموضوع (١٠٦٠) وقف خصري

المبادئ

- ١ - تعطيل السبيل الموقوف والموقوف عليه ، لعدم الحاجة إليه ، بحيث لا تكون فائدة هناك من إعادته ، يقتضى ضم ما عين له لباقي ريع الوقف .
- ٢ - كتاب الوقف إذا عطل من مدة بعيدة ، وحلت محله مدرسة ابتدائية لا تدرس فيها المواد التي عينها الواقف ، فإنها لا تستحق شيئاً مما هو موقوف على الكتاب ، مادامت المدرسة بنظامها الذي لا يحقق شيئاً من غرض الوقفة .
- ٣ - يعمل بشرط الواقف الصحيح ، إلا فيما تقضى الضرورة بالعدل عنه ، فيعدل عنه في أدنى الحدود
- ٤ - يحقق غرض الواقف ما أمكن ذلك .

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من الصاغ ع . أ. أ. المشرف العام لمكتب الخلفاء الاجتماعية بوزارة الحرية - المطلوب به بيان كيفية صرف ريع وقف المغفور لها بنباقادن - الصادر منها أمام محكمة الباب العالي بتاريخ ٢٨ من ذي الحجة سنة ١٢٨٥ كما اطلعنا على كتاب الوقف المذكور ، وتبين منه أن الوقفة قد وقفت جميع كامل السبيل الكبير وما يعلوه وما يلاحقه من الأبنية والمنافع والحقوق والمزملتين الكبير والصغرى ، وما يعلو ذلك من المكتب المعد لقراءة وتعليم الأطفال المسلمين على العادة في ذلك ، الكائن

(*) المتن : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٦٨ - م ٦٦ - ص ١٢٦ -
١١ ذو القعدة ١٢٧٢ هـ - ٢٢ يولية ١٩٥٢ م .

كل ذلك بشارع الصليبية الطولونية ، وخصصت من ريع الوقف ما يلزم للإنفاق عليهما ، ودوام النفع بهما ، وشرطت بالنسبة للمكتب وما هو تابع له ومنسوب إليه أن يكون معداً من تاريخه لتعليم القرآن العظيم به وحفظه وتلاوته به . ولتعلم الكتابة العربية والتركية والفارسية ، وتعلم علم النحو والصرف والحساب وما يماثل ذلك - واللغة التركية والعربية والفارسية على العادة في ذلك ، ونصت في كتاب الوقف على أن ما فضل بعد ذلك من ريع الوقف يحفظ تحت يد الناظر لجهة الوقف المذكور لما تدعو الضرورة إليه من عمارة وغيرها فإن تعذر الصرف لشيء مما عين صرناه يضم المتعذر صرفه لباقي ريع الوقف المذكور ، ويكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه في الحال والمآل والتعذر والإمكان ، وإن تعذر الصرف لذلك كله صرف ريع الوقف المذكور في إقامة شعائر ومصالح ومهمات الحرمين الشريفين بالسوية بينهما ، كما تبين من الطلب المقدم أن السبيل عطل من مدة طويلة ، وأن المكتب أصبح مدرسة ابتدائية باسم مدرسة بنبا قادن تابعة لوزارة المعارف ، ونظام التعليم فيها هو نظام المدارس الابتدائية .

أجاب :

إن تعطيل السبيل المذكور من زمن بعيد إنما كان لعدم الحاجة إلى السقاية منه بعد أن امتد العمران إلى جهة الصليبية ، ووجدت المياه في المنازل وفي كل مكان بها وبالقاهرة بأسرها، وهو أمر لا مناص منه الآن، ولا فائدة ترجى من إعادته كما كان. ويعتبر ذلك في العرف تعذراً يوجب ضم ماعين له لباقي ريع الوقف كما شرطت الواقعة، أما المكتب الموصوف بكتاب الوقف فقد عطل أيضاً بلا مبرر من زمن بعيد، والمدرسة الابتدائية التي تحمل اسم الواقعة وحلت محله لا تمت إليه، ولا إلى غرض الواقعة من إنشائه بسبب من حيث العلوم التي تدرس فيها والغاية التي ينشأ تلاميذها إليها ، فليس فيها تعليم القرآن الكريم وحفظه وتلاوته كما تريده الواقعة، إذ المفهوم من ذلك عرفاً وفي الزمن الذي أنشئ فيه الوقف تعلم القرآن كله وحفظه كله كما هو المتبع إذ ذاك في سائر

الكتاتيب القائمة بمهمة تحفيظ القرآن للتلاميذ ، وتخرج كثير منهم من حملة القرآن وقرائه وليس فيها تعلم لكتابة اللغة التركية والفارسية ، وليست قاصرة على أبناء المسلمين كما شرطت الواقعة ، ولا على العدد المتصوص عليه في الحجة وكل ما لهذه المدرسة من صلة بالواقعة أنها تحمل اسمها فقط ، ثم هي لا تخرج إلا حملة الشهادة الابتدائية المعروفة ، وغرض الواقعة من إنشاء هذا المكتب وإدراج النفقة على تلاميذه ومدرسيه هو تخرج طائفة من قراء الكتاب الكريم وحفظته ملمة ببعض مبادئ العلوم الأولية ، وفي ذلك نشر للقرآن وإكثار من حفاظه وتثقيف إسلامي لطائفة أبناء المسلمين . وإذا كانت مسافة الخلف بين المدرسة والمكتب الموصوف كما بينا فهي لا تستحق شيئاً من ريع هذا الوقف ما دامت بنظامها الحاضر ، وكان من الممكن الميسور ألا يعطل هذا المكتب وأن تنفذ شروط الواقعة في الحدود الممكنة التي تلائم التطور الحديث ، وأن يؤدي رسالته كما رغبت الواقعة مع التجاوز عن بعض الشروط ، بل من المصلحة الظاهرة في الوقت الذي تضاعف فيه تعليم القرآن وحفظته في المدارس الابتدائية إلى حد بعيد أن يجعل مكتباً لحفظ القرآن وتجويده كله وتعلم تلاميذه الخط العربي ومبادئ الحساب وما لا بد منه من المواد ، على أن يكون القصد الأولي إلى حفظ كتاب الله وترتيبه ، وما عدا ذلك في المرتبة الثانية من الاعتبار ، فيسد هذا المكتب فراغاً ويدراً حاجة ويحقق بقدر الإمكان رغبة الواقعة ، ويصرف عليه من ريع الوقف ما ينفي بحاجته ويلحق به من التلاميذ أكبر عدد ممكن ويصرف لهم ما يشجعهم على مواصلة الدراسة فيه من كساوى أو بدلها ومكافآت للمجدين وإعانات للفقراء منهم وكتب وأدوات ، ويوضع له منهاج خاص لعله يكون منهاجاً نموذجياً يشجع أهل الخير والدين على إنشاء أمثاله ، وتسند إدارته إلى ناظر من العلماء يجيد القرآن ، وله دراية بالنظم المدرسية وإدارتها ، وينتقى له المعلمون الأكفاء ، ويسمى باسمها ويتبع وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على الوقف إذا رغبت ذلك ، أو مشيخة الأزهر ، أو من ترى الوزارة أن يقيم ناظراً بدلها على هذا الوقف الخيري ، وفي ذلك خير كثير ، وكل هذا يستدعي أن يعرض الأمر على هيئة التصرفات بالمحكمة الشرعية المختصة لإقراره ، والإذن بمخالفة بعض شروط الواقعة التي قضى تطور الزمن واختلاف العصر بالتجاوز

عنها أو تحويلها على النحو الملائم لعصرنا الحاضر دون إسراف وشطط في المخالفة والتغيير ، والأصل الفقهي أن يعمل بما صح من شروط الواقفين إلا فيما تقتضى الضرورة بالعلول عنه ، فيعدل عنه في أدنى الحدود ويحقق غرض الواقف بقدر الإمكان، وبالجملته يلزم تحقيق غرض الواقعة في هذا المكتب بتعليم طائفة من أبناء المسلمين ما يسعدهم في دينهم ودنياهم ويتفهم ثقافة إسلامية تقيم شرور أنفسهم، وتزعج مجتمعاتهم وتصون أخلاقهم من الانحلال والوهن ، وتوجههم توجيهاً صالحاً لما فيه الخير والفلاح ولعله من المفيد في ذلك أن يستعان في إعادة هذا المكتب ونظامه بالقانون الذى وضع للمدرسة عثمان ماهر باشا في عهد نظارة المغفور له الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبدالرازق شيخ الجامع الأزهر بصفته ناظراً على وقفها ، فإنه نظام واف دقيق، وقد أدت المدرسة في ظله رسالة إسلامية خير أداء وكان فيها للمعاهد الدينية مدد صالح، وسيكون لهذا المكتب إذا أنشئ على غرارها أو على نحو قريب منها هذا الأثر المحمود - وحيث أمكن تنفيذ رغبة الواقعة على هذا النحو فلا يسوغ العلول عنه بحال، طبقاً للقواعد الشرعية وعلى ناظر الوقف أن يطبق شرط الواقعة فيما يتعلق بحفظ ما لا بد من حفظه للعمارة والتجديد في المكتب اتباعاً للحكم الفقهي وشرط الواقعة، وللمادة ٥٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ م الخاص بأحكام الوقف، وإذا فضل بعد ذلك كله شيء من الربيع تطبق فيه المادة ١٩ من القانون المذكور - ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم . . .

الموضوع

(١٠٦١) وقف خيرى واستحقاقى

المبادئ

- ١ - الصبريج الموقوف وما أوقف عليه وقف خيرى، ولو لم يصرح الواقف بذلك، لجريان العرف على ذلك.
- ٢ - وقف المنزل على الذرية وقف استحقاقى.
- ٣ - الموقوف على المنزل والصبريج بصرف ريعه مناصفة بينهما.
- ٤ - تهنم الصبريج بعد وفاة الواقف واستثناء الناس عنه يبقى وفقاً إلى الأيد عند الإمام أبى يوسف وعليه الفتوى، ويعود إلى ملك الواقف إن كان حياً ولورثته بعد وفاته عند الإمام محمد.
- ٥ - ما يخص الصبريج فى الوقف يصرف إلى أقرب جهة بر عند أبى يوسف قبل العمل بالقانون ٤٨ سنة ١٩٤٦، أما بعده فيصرف إلى من يكون محتاجاً من ذرية الواقف ووالديه بقتل الكفاية حتى صلور القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن تعديل المصارف الخيرية. وذلك بإذن المحكمة.
- ٦ - يجوز بإذن المحكمة استبدال أرض الصبريج بما هو أنفع للخيرات.

سئل :

اطلعنا على السؤال المقدم من السيد . م . أ . أ وعلى صورة من كتاب الوصية الصادر من مجلس دمياط الشرعى فى الثامن من شهر صفر سنة ١٢٨٢ وتبين منها أن الحاج م . س . أ . أشهد على نفسه أنه جعل ابنه السيد / س ناظراً على كامل وقفه السابق على تاريخه بالقراره فى المجلس، وهو الثلاث

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ حسن بن محمد مخلوف - م ٦٨ - ج ٦٧ - م ١٢٩ -
١٩ ذو القعدة ١٣٧٢ هـ - ٢٠ يولية ١٩٥٢ م .

ملاليج الكائنة بظاهر ثغر دباط والمعدة لحبس الماء الملح حتى يعقد ملحاً المصروف ريعها جميعه على ملء الصهريج المعد لخزن الماء العذب بدمباط ، وعلى عمارته ومرمته وعلى عمارة المنزل المعروف بسكن الوائف بالثغر ، والموقوف على سكنى ذريته وعقبه ذكوراً وإناثاً ما دامت الإناث في حاجة إلى السكنى ، فإذا انقرضت الذرية كان ريع الوقف مصروفا للخبرات ، وتبين من السؤال أن هذا الوقف ليس له حجة وأن الصهريج قد اندثر واستغنى عنه ، وأن المنزل قد هدم منذ نيف وعشرين عاماً ويبحث أنقاضه ثم استبطلت أرضه ولا يزال مال البلد موجوداً بخزانة المحكمة الشرعية ، وكان من بعد وفاة الواقف إلى المدمشغول بسكنى أولاده وأولاد أولاده الذكور فقط ، وآخر من سكنه من الذرية الطبقة الثانية ويوجد الآن على قيد الحياة أفراد من الطبقات الثالثة والرابعة والخامسة . وقد ترك الواقف أربعة ذكور وأثنى وتوفى من الذكور اثنان عقبان والباقي عن ذرية والمطلوب معرفة هل هذا الوقف بجميع أعيانه وقف خبرى أو لا ؟ - ولئن يصرف ريع الملاحات ومال البلد المذكور ؟

أجاب :

إن الصهريج وما وقف على ملكه وعمارته ومرمته وقف خبرى صحيح وإن لم يصرح في الإشهاد بحجة البر الدائمة التي يصرف إليها ريعه مالا إذ قد جرى العرف على أن من وقف وقفاً كهذا يريد تأييده كما في الوقف على المسجد المعين - وأما المنزل فلا شبهة في أنه وقف أهلي ، وإقرار الواقف في حجه بأن الملاليج المذكورة وقف عليه وعلى الصهريج إقرار معتبر شرعاً ، فتكون هذه الملاليج موقوفة عليهما بالسوية ، ويهدم الصهريج واستغناء الناس عنه بعد موت الواقف يتيى مكانه وقفاً إلى الأبد على قول أبي يوسف الذي اخترناه لفتوى في هذه الحادثة ، وهو أولى من قول محمد بعودته إلى ملك الواقف إن كان حياً وورثته إن كان ميتاً ، لتعذر معرفة الورثة وقت الانهدام ، ومعرفة خرياتهم بعد مضي الوقت الطويل على وفاتهم . وبناء على ذلك يصرف ماوقف على الصهريج إلى أقرب جهة ير إليه عند أبي يوسف كالمساجد أو المستشفيات

أو نحوها. ولكن بعد صدور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ تطبق عليه المادة ١٩ منه التي تقضى بصرفه بإذن المحكمة على من يكون محتاجاً من ذرية الواقف ووالديه بقدر كفايته، ثم إلى المحتاج من أقاربه كذلك، ثم إلى الأولى من جهات البر حتى صدور القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المصارف الخيرية الذى نشر بالوقائع المصرية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٥٣، ومن حين العمل به تطبق أحكامه، ويجوز بإذن المحكمة استبدال أرض هذا الصريح بما هو أنفع للخبرات. أما المنزل وما وقف عليه فإنه وقف أهلى على ذرية الواقف الأحياء يوم إلغاء الوقف الأهلى - بمقتضى القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فيصبح ملكاً لجميع الموجودين من النرية من سائر الطبقات بالسوية بينهم عدا الإناث اللاتي ليست لهن حاجة إلى السكنى فيه وقت صدور هذا القانون - ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال حيث كان الحال كما ذكر. والله سبحانه وتعالى أعلم.



الموضوع

الولادة بواسطة الطبيب (١٠٦٢)

المبادئ

١ - الأصل شرعاً أن بدن المرأة كله عورة ، عدا الوجه والكفين والقدمين ، وأنه يحرم على الأجنبي النظر منها ما عدا ذلك إلا لضرورة كالطبيب ، ولا يتجاوز ذلك قدر الضرورة .

٢ - تعتبر حالة الولادة من حالات الضرورة التي يجوز للطبيب أن يباشرها بنفسه .

سئل :

امرأة قالت : ما هو حكم الولادة بواسطة الطبيب حتى لو كانت الحالة طبيعية . وهل يحل كشف العورة لطبيب أعزب ، وربما كانت أخلاقه سيئة ؟

أجاب :

المنصوص عليه شرعاً أن بدن المرأة الأجنبية كله عورة عدا وجهها وكفيها وقدميها ، وأنه يحرم على الأجنبي عنها النظر إلى ما عدا ذلك إلا عند الضرورة ، كالطبيب والخائن للغلام والقابلة والحاقن ، ولا يتجاوز هؤلاء قدر الضرورة . وفي التبين وينبغي للطبيب أن يعلم امرأة إذا كان المريض امرأة إن أمكن ، لأن نظر الجنس إلى الجنس أخف ، وإن لم يمكن فإذا لم يكن بد من نظر الرجل الأجنبي إلى عورة الأجنبية عنه فليستر كل عضو منها سوى موضع المرض ، ثم لينظر ويفضض بصره عن غير

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٨٢ - م ١٤٢ - ٢٢ ربيع الاول ١٣٧٧ هـ -
١٦ أكتوبر ١٩٥٧ م .

ذلك الموضع ما استطاع ، نحرزاً عن النظر بقدر الإمكان ، وكذلك تفعل المرأة عند النظر إلى الفرج عند الولادة وتعرف البكارة ، لأن ما يثبت للضرورة يقدر بقدرها . والأصل في ذلك قوله تعالى (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم)^(١) وقوله تعالى (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن)^(٢) أى يسترنها من الانكشاف كيلا ينظر إليها الغير . وقال عليه السلام « ملعون من نظر إلى سوء أخيه » فأما في حالة الضرورة فإن الضرورات تبيح المحظورات . فأبيح للضرورة شرب الخمر وأكل الميتة ، وهذا لأن أحوال الضرورات مستثناة . قال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج)^(٣) وقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(٤) وهذا هو حكم الشريعة في النظر إلى عورة الأجنبية . ولما كانت حالة الولادة من الحالات الدقيقة التى تستدعى مهارة الطبيب الخاذق إنقاذاً لحياة الحامل ، وحياة الجنين في هذه العملية . كما أنه لا يعلم قبل مجئ المخاض إن كانت هذه الولادة ستكون سهلة ، أو عسيرة يخشى منها على حياة الحامل ، واحتياطاً للمحافظة على حياة الحامل ونجاح عملية الولادة تستثنى حالة الولادة من هذا الحكم العام ، وتعتبر من حالات الضرورة التى يجوز للطبيب أن يباشرها بنفسه على أية حال كانت الولادة . والله أعلم .

(١) من الآية رقم ٢٠ من سورة النور .

(٢) من الآية رقم ٢١ من سورة النور .

(٣) من الآية رقم ٧٨ من سورة الحج .

(٤) من الآية رقم ٢٨٦ من سورة البقرة .

الموضوع

(١٠٦٣) العدل بين الأولاد

المبادئ

١ - المساواة بين الأولاد واجبة إن قصد بتفضيل أحدهم الإضرار بالآخرين .

٢ - تجوز المفاضلة بينهم في العطية إن كان لها سبب يقتضيها ، كاحتياج أحد الأولاد لزمانة أو للزوم دين عليه .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٣١٤ سنة ١٩٥٨ م المتضمن أن رجلاً أنفق على ولده الأكبر أكثر من ٣٠٠ جنيه حتى حصل على البكالوريوس من الجامعة ، كما أنفق في زواج بنته الكبرى ٢٠٠ جنيه وفي زواج بنته الثانية ٢٥٠ جنيهاً وله بعد ذلك ولد في السنة الأولى بمدرسة التجارة الثانوية وبنت في الإبتدائي عمرها ١١ سنة . ويرغب في أن يكتب للولد « الطالب » ما يساوي مائة جنيه حتى يضمن إتمام تعليمه ، وللبنت الصغيرة مثله لتستعين بها على الزواج في المستقبل . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

إن النصوص الشرعية تقضي بوجوب التسوية بين الأولاد إن قصد بالتفضيل الإضرار ، ويجوز التفاضل إن كان له سبب كاحتياج الولد لزمانته

(هـ) الملقى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٨ - م ١٦ - ص ١١ - ١٤ ذو القعدة ١٣٧٧ هـ - ٢ يونيو ١٩٥٨ م .

ودينه ونحوهما . وعلى ذلك فيجوز للسائل شرعاً بدون كراهة أن يعطى
لولديه الصغيرين ما يريد إعطاءه لهما بأى طريق كبيع وهبة ووصية
ولا يكون بذلك مفضلاً لهما بقصد الإضرار بأولاده الآخرين . بل على
العكس ظاهر من استفهامه أنه يريد المساواة بينهم . وقد أجاز قانون
الوصية رقم ١٩٤٦/٧١م الوصية للوارث بالثلث ، ويتفد فيه بدون إجازة
الورثة . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٦٤) المسح على الخفين وجمع الصلاة جمع تأخير

المبادئ

- ١- المقرر فقهاً أن المسح لا يجوز شرعاً إلا على الخف المصنوع من الجلد أو ما أخذ حكمه بشروطه .
- ٢- يجوز شرعاً للمسافر الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير عند جمهور الفقهاء في المسافة التي تقصر فيها الصلاة (٨١ كيلو) إلا قليلاً ولا يجوز ذلك عند الحنفية .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١١٢ سنة ١٩٧٥ المتضمن أن السائل يعمل في طنطا ويقيم في القاهرة ويسافر يومياً من القاهرة إلى طنطا ثم يعود من طنطا إلى القاهرة . وأنه في فصل الشتاء يصل إلى منزله في القاهرة بعد العصر . وأنه لذلك حريص على أن يؤدي صلاة الظهر في مكتبه بطنطا . وطلب السائل لذلك بيان الحكم الشرعي في الأمرين التاليين :

١ - هل يجوز له التوضؤ مع المسح على الجوارب إذا كان طاهراً وارتداه على وضوء . وهل يجوز لزوجته وبنته الوضوء مع المسح على الجوارب الطويل اللتان تلبسانه تحت البنطلون الطويل أم لا ؟

٢ - هل يجوز للسائل أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير عند عودته من عمله إلى منزله لأنه أحياناً ينشغل عن أداء صلاة الظهر في مواعدها بسبب عمله في الشركة التي يعمل بها والتفاهم مع عملائها .

(*) المفتي : فضيلة الشيخ محمد خليل - من ١٠٨ - م ٢٤٨ - ١٨ ربيع الآخر ١٣٩٥ هـ -
٢٠ أبريل ١٩٧٥ م .

أجابه :

١ - عن السؤال الأول : المقرر فقهاً أن المسح لا يجوز شرعاً إلا على الخلف المصنوع من الجلد أو ما أخذ حكمه وهو أن يكون ثخيناً يمنع وصول الماء إلى ماتحته . وأن يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط - وألا يكون شفافاً يرى ما تحته من القدمين أو من ساتر آخر فوقهما - إذا تحققت في الجوارب هذه الشروط وشروط أخرى مبسطة في كتب الفقه وأهمها : أن يمكن المشي فيه - جاز المسح عليه شرعاً وإلا فلا . وفي حادثة السؤال لا يجوز شرعاً للسائل ولا لزوجته وبنته أن يمسحوا على الجوارب لأن الظاهر من السؤال أن الجوارب المستول عن المسح عليه هو الجوارب المعتاد لبسه عرفاً وهذا الجوارب لا يتحقق فيه الشروط التي ذكرناها . والتي بدونها لا يجوز المسح عليه شرعاً .

٢ - عن السؤال الثاني : اتفق الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد على أنه يجوز الجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير للمسافر مسافراً تقصر فيه الصلاة وحدد الأئمة الثلاثة المذكورون مسافة القصر بأنها المسافة التي تبلغ نحو (٨١ كيلو) إلا قليلاً . أما الحنفية فقد حددوها بالأيام فقالوا : إنها مسيرة ثلاثة أيام ولياليها سير الإبل ومشى الأقدام والسير المذكور هو السير المتوسط . كما قال الحنفية أيضاً : إن الجمع بين الصلاتين قسديماً وتأخيراً لا يجوز شرعاً إلا في عرفة والمزدلفة للحاج فقط . وفي حادثة السؤال : المسافة بين القاهرة وطنطا - تزيد عن مسافة القصر التي حددها الأئمة الثلاثة - وعلى ذلك فيجوز للسائل شرعاً أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تأخير عند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد . ولا يجوز له شرعاً الجمع بينهما عند الحنفية . وهذا إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٦٥) نقل الدم من انسان الى آخر

المبدأ

توقف شفاء المريض أو الجريح أو إنقاذ حياته أو سلامة عضو من أعضائه على نقل دم له من آخر ، بأن لا يوجد من المباح ما يقوم مقامه في شفاؤه وإنقاذ حياته ، يقتضى جواز نقل ذلك الدم إليه للضرورة ، وكذلك الحكم عند الحنفية إذا توقف ذلك على تعجيل الشفاء .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٩٤١ سنة ١٩٥٩ م عن حكم الشرع فيما يتعلق بنقل الدم من إنسان إلى إنسان آخر ؟

أجاب :

إنه إذا توقف شفاء المريض أو الجريح وإنقاذ حياته أو سلامة عضو من أعضائه على نقل الدم إليه من شخص آخر ، وذلك بأن لا يوجد من المباح ما يقوم مقامه في شفاؤه وإنقاذ حياته ، جاز نقل الدم إليه ، لأن الضرورة تقتضى بنقل الدم لإنقاذ حياة المريض ، أو سلامة عضو من أعضائه . لقوله تعالى في آخر آية - إنما حرم عليكم الميتة والدم - (فن اضطّر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه^(١)) أما إذا لم يتوقف أصل الشفاء على ذلك ولكن يتوقف عليه تعجيل الشفاء ، فإن ذلك جائز أيضاً عند بعض الحنفية ونرى الأخذ به . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(*) الفتى : بمسيلة الشيخ حسين مليون - ص ٨٨ - م ٢٢٩ - ص ٢٢١ -
٢ ذو الحجة ١٣٧٨ هـ - ٩ يونية ١٩٥٩ م .
(١) من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

الموضوع

(١٠٦٦) حكم التصوير

المبادئ

١ - لا بأس باتخاذ الصورة التي لا ظل لها، وكذا الصورة المرقومة في ثوب، ويلحق بها الصورة التي ترسم على الحائط أو الورق قياساً على جواز تصوير ما لا روح فيه ، كالنبات والأشجار ومناظر الطبيعة .

٢ - يجوز التصوير الشمسي للإنسان أو الحيوان إذا كان لأغراض علمية مفيدة ، تعود على المجتمع بالنفع ، مع خلوها من مظاهر التعظيم .

مثل :

بالطلب المقيّد برقم ٨٥١ سنة ١٩٦٣ المتضمن أنه توجد مخطوطات مصورة في العصور الإسلامية - كالكتب الطبية - فيها تصوير الحشائش في كتاب (الأدوية المفردة) وتصوير بعض الحيوانات في كتاب (بيطرنامة) ورسوم العقاقير النباتية والأعشاب الدوائية في كتاب ، (الألفربازين) والمفردات الطبية) ورسم بين طبقات العين وتشرحها في كتاب (العين) وكذا الخرائط والمصورات الجغرافية في كتاب (صور الأقاليم السبعة) وهو أول مصور جغرافي في الإسلام . وصور الأرض وأشكالها وطبيعتها واستدارتها وأطوالها في كتاب (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) لأشرف الإدريسي ، وكتاب (المسالك والممالك) لابن حوقل فهو يشتمل على عدة صور . وأمثالها من المراجع الإسلامية ، وكلها تمثل ذخيرة علمية وحضارة إسلامية تسامى أعظم الحضارات والثقافات العلمية .

(*) الملف : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - س ١٠٠ - م ٨٦ - ٥ ديسمبر ١٩٦٣ م .

ويعتبر نشرها من أعظم الواجبات لنشر حضارة الإسلام وثقافته، والتعريف بما كان له من فضل على الإنسان، ويريد الطالب نشر نماذج من هذه الكتب في مؤلفه عنها المسمى (تصوير وتحلية الكتب العربية في الإسلام) وطلب السائل الإفادة عن حكم الشريعة الإسلامية في نقل ونشر هذه النماذج الموضحة بالرسوم والصور، كما هي في أصولها المخطوطة .

أجاب :

ورد في التصوير أحاديث كثيرة، منها ما رواه البخاري عن أبي زرعة قال : دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة فرأى في أعلاها مصوراً يصور فقال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة) قال في فتح الباري شرح صحيح البخاري قال ابن بطال فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل ، فلهذا أنكر ما ينقش في الحيطان . قلت هو ظاهر من عموم اللفظ . ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله كخلقى فإن خلقه الذى اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام . ومنها ما رواه البخاري عن عائشة رضى الله عنها قالت : (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر وقد سترت بقرام^(١) لى على سهوة^(٢) لى فيها تماثيل . فلما رآه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هنكه^(٣) وقال : أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله . قالت : فجعلناه وسادة أو وسادتين) ، قال في فتح الباري واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور إذا كانت لا ظل لها ، وهى مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمنهن بالاستعمال كالخدا والوسائد . ومنها ما رواه البخاري عن زيد بن خالد عن أبي طلحة قال : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة إلا رقاً في ثوب) - قال في فتح الباري قال

(١) القرام : ستر فيه رقم ونقش : وقيل هو ثوب من صوف ملون .

(٢) السهوة : بيت صغير ضمن الدار .

(٣) هنكه : نزع .

ابن العري حاصل ما فى اتخاذ الصور أنها إن كانت ذات أجسام حرم بالإجماع . وإن كانت رقماً فأربعة أقوال : الأول يجوز مطلقاً على ظاهر قوله فى حديث البارى إلا رقماً فى ثوب . الثانى المنع مطلقاً حتى الرقم . الثالث إن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم ، وإن قطعت الرأس أو تفرقت الأجزاء جاز . قال وهذا هو الأصح . الرابع إن كان مما يمتن جاز ، وإن كان معلقاً لم يجوز . وقال صاحب الهداية ولا يكره تمثال غير ذى روح ، لأنه لا يعبد . وعلة صاحب العناية بما روى عن ابن عباس أنه نهى مصوراً عن التصوير ، فقال كيف أصنع وهو كسبى قال إن لم يكن يد فعليك بتمثال الأشجار . والذى نخساره أنه لا بأس باتخاذ الصورة التى لا ظل لها ، وكذلك الصورة إذا كانت رقماً فى ثوب ويلحق بها الصور التى ترسم على حائط أو نحوه أو على الورق قياساً على تصوير ورسم مالا روح له كالنبات والأشجار ومناظر الطبيعة . وبناء على ذلك يكون الرسم والتصوير الشمسى المعروف الآن للإنسان والحيوان وأجزأهما - إذا كان لأغراض علمية مفيدة تنفع المجتمع وتعود عليه بالفائدة مع خلوها من مظاهر التعظيم ومظنة التكريم والعبادة حكمه حكم تصوير النبات والأشجار ومناظر الطبيعة وغيرها مما لا حياة فيه - وهو الجواز شرعاً . ومما يذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٦٧) اقتناء الكلاب في المنازل

المبادئ

- ١ - اقتناء الكلاب جائز للضرورة ، كما إذا كان للصيد أو الحراسة وغيرها ولها عدا الضرورة فإنه غير جائز شرعاً .
- ٢ - شعر الكلب طاهر ، ولمس المتوضىء له لا ينقض وضوءه .
- ٣ - لعاب الكلب نجس عند الحنفية ، وفي رواية عن الإمام أحمد .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٠٦ سنة ١٩٦٨ المتضمن أن السائل نشأ من صغره محباً للكلاب واقتنائها ، لما عرف عنها من الوفاء والإخلاص لصاحبها ، وأنه من المحافظين على الدين ، وأنه يقوم بأداء الفرائض وأنه مواظب على الصلاة ، وأن الكثيرين من أقاربه يلومونه على تربية الكلاب لنجاستها وأن هذا قد دعاه إلى الاطلاع على كثير من كتب الدين ، وأنه لم يستطع الوصول إلى نتيجة حاسمة في مدى نجاسة الكلب . ويذكر السائل أنه اطلع في جريدة الأهرام منذ أكثر من عشرين عاماً على فتوى من دار الإفتاء رداً على أسئلة كانت موجهة من بعض المسلمين في أنطونيسيا عن الكلاب وأنه يذكر أن الفتوى ذكرت أن الكلب حكمه حكم أى حيوان آخر وأنه ليس نجساً حتى لعابه . ويطلب السائل الإفادة عما يأتي :

- ١ - هل اقتناء الكلب في المنزل محرم ؟ مع العلم بأنه ينه أهل الدار إلى الغرباء - ٢ - هل جسم الكلب نجس ينقض وضوءه ؟ وإذا كان نجساً فما هي الأعضاء النجسة التي تنقض ملامستها الموضوع (الأتف واللعاب مثلاً) ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٢ - م ٢٩٧ - ٢٦ أكتوبر ١٩٦٨ م .

أجاب :

عن السؤال الأول : المقرر شرعاً أن اقتناء الكلاب مباح شرعاً في حالة الضرورة ، كإقتناء الكلاب للصيد أو الحراسة وما شاكلهما ، أما اقتناء الكلاب في غير حالات الضرورة فلا يجوز شرعاً .

عن السؤال الثاني : حكى شيخ الإسلام ابن تيمية الخلاف بين الفقهاء في طهارة الكلب ونجاسته فقال : إنهم تنازعوا فيه على ثلاثة أقوال . الأول : أنه طاهر حتى ريقه وهو مذهب المالكية . الثاني : أنه نجس حتى شعره وهو مذهب الشافعي ، وإحدى الروایتين عن الإمام أحمد بن حنبل . الثالث : أن شعره طاهر وريقه نجس وهو مذهب الحنفية والرواية الثانية عن الإمام أحمد بن حنبل . ثم قال وهذا أصح الأقوال . فإذا أصاب البدن أو الثوب رطوبة شعره لم يتنجس بذلك - وإذا ولغ في الماء أريق وغسل الإناء . ومن هذا يتبين أن اقتناء الكلب بالمثل مباح شرعاً إذا استدعت الضرورة ذلك ، كما إذا كان الاقتناء للحراسة أو للصيد أو ما شاكلهما . أما اقتناء الكلب لغير ضرورة تقتضي ذلك فغير جائز شرعاً . وأن شعر الكلب طاهر وملامسة الإنسان المتوضئ لشعر الكلب لا ينقض الوضوء . أما لعاب الكلب فهو نجس فإذا أصاب الإنسان شيء من لعاب الكلب فإنه يتنجس . وهذا هو مذهب الحنفية ، والرواية الثانية عن الإمام أحمد ، وهو الذي نختاره للفتوى . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٦٨) الدعاية للتجارة بتعيين هدايا لمن يشتري أكثر دون مقابل مشروعة

المبادئ

- ١ - الدعاية للمحلات التجارية بتقديم هدايا غنية لمن يشتري أكثر دون أدنى زيادة في أثمان سلعها مقابل هذه الهدايا جائزة شرعاً .
- ٢ - أوراق اليانصيب حرام لأنها نوع من أنواع القمار .
- ٣ - اللعب بالأزلام والرد والشطرنج نظير مال يأخذه الغالب والرهان على مال ، كل ذلك حرام شرعاً .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد م . أ . ح من رعايا المملكة الليبية والمقيم بها قال إنه يملك شركة لتوريد مسحوق صابون (تايد) للفيل في المملكة الليبية ، وقد اعتادت هذه الشركة أن تطرح في الأسواق كل بضعة أشهر إنتاجاً من هذا الصابون يحمل وسيلة جديدة للدعاية والترويج ، تتيح للمستهلك فرصة الاشتراك في جزء من أرباح الشركة بحصوله على عائد من تلك الأرباح في صور مختلفة ، تارة تكون نقوداً داخل علب الصابون ، وتارة تكون هدايا تمنح لمن يقدم أعداداً مختلفة من أغطية علب الصابون - مثل السيارات والثلاجات الكهربائية والتلفزيونات والراديوهات وغير ذلك من أنواع الهدايا المختلفة ، كل ذلك دون أن تحمل المستهلك أية زيادة في ثمن علب الصابون الذي تباع به في الأسواق المختلفة - بل تتحمل الشركة كافة تكاليف هذه الهدايا على أساس أن ذلك نوع من أنواع الدعاية

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - س ١٠٣ - م ٣٠٥ - ١١ نوفمبر ١٩٦٨ م .

والمنافسة المشروعة في المجال التجاري معترف به في كافة الأسواق العالمية - وأضافت الشركة أخيراً وسيلة جديدة للدعاية تتيح لعدد أكبر من المستهلكين فرصة الاشتراك في قدر أكبر من أرباح الشركة على نفس المنهج السابق فطُبعت صوراً عديدة من الهدايا التي قررت توزيعها ووضع ثلث صورة الهدية داخل علبة من علب الصابون، والثلث الثاني في علبة أخرى وهكذا - وإذا ما تمكن مستهلك من تجميع أجزاء الصورة كاملة تقدم للحصول على الهدية المعينة بالصورة مجاناً من أحد مراكز التوزيع المنتشرة في المملكة الليبية - ولأقوت هذه الدعاية الجديدة رواجاً عظيماً أتاحت لكثير من المستهلكين فرص الحصول على عديد من الهدايا، وبالتالي الاشتراك في قدر من الأرباح - وتقوم الشركة بهذا كله تحت إشراف المسؤولين بوزارة الداخلية الليبية - ولقد كان لذلك أثر مميّز لدى شركات الصابون الأخرى المنافسة نتيجة لرواج التوزيع ، واتساع نطاقه ، وإقبال أكثر المستهلكين على إنتاج الشركة فشنّت تلك الشركات هجوماً على تلك الدعاية بدعوى أنها حرام شرعاً لأنها نوع من أنواع المقامرة ، وطلب السائل حكم الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي في مشروعية هذه الدعاية التي تقوم بها الشركة على الوجه السابق بيانه .

أجاب :

في المختار : القمار المقامرة . وتقامروا لعبوا القمار .. والميسر قمار العرب بالأزلام ، وفي تفسير الألومي - كان للعرب أقداح تسمى الأزلام والأقلام وهي عشرة - سبعة منها لكل منها نصيب محدد معروف لأولها سهم ولثانيها سهمان ولثالثها ثلاثة أسهم وهكذا إلى السابع له سبعة أسهم . والثلاثة الباقية غفل لا نصيب لواحد منها ، وكانوا يلعبون الخزور ويقسمون لحومها أقساماً . ويضعون الأزلام في خريطة توضع على يد عدل منهم يخلطها ويخلطها ببعضها ثم يدخل يده فيخرج باسم رجل منهم قدحاً وباسم آخر قدحاً وهكذا ، فنخرج له قدح من ذوات الأنصباء أخذ النصيب المرسوم به ذلك القدح . ومن خرج له قدح مما لا نصيب له

لم يأخذ شيئاً وغرم ثمن الجزور كله مع حرمانه . وكانوا يدفعون هذه الأنصبة إلى الفقراء ولا يأكلون منها ، وكانوا يفتخرون بذلك وينمون من لم يدخل فيه . وكان ذلك يحمل في كثير على أكل أموال الناس بالباطل ودفع المقامرين إلى السرقة وتلف النفس وإضاعة العيال وارتكاب الأمور القبيحة والذائل الشنيعة وإثارة العداوة والبغضاء بينهم . فحرمه الله تحريماً قاطعاً بقوله تعالى : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة . فهل أنتم متنبهون^(١) » وفي حكم ذلك المقامرة بلعب الرزد والشطرنج وجميع أنواع القمار وجميع أنواع المخاطرة والرهان .. وعن ابن سيرين كل شيء فيه خطر فهو من الميسر . وفي تفسير الجصاص . أحكام القرآن : الميسر القمار . قال ابن عباس : المخاطرة قار . وأن أهل الجاهلية كانوا يخاطرون على المال والزوجة . وقد كان ذلك مباحاً إلى أن ورد تحريمه ، ولا خلاف بين أهل العلم في تحريم القمار . فإذا نظرنا إلى قمار العرب بالأزلام وإلى لعب الرزد والشطرنج نظير مال يعطيه المغلوب للغالب وإلى الرهان وإلى كل صور المخاطرة - نجد فيها تعليق أخذ المال على حصول شيء غير موجود بالفعل . وهو على خطر الوجود قد يوجد وقد لا يوجد ، وفيه أكل أموال الناس بغير حق ولا مسوغ شرعي ، ويؤدي إلى المفاصد والشُرور التي أشرنا إليها فيما نقلناه من تفسير الألوسي ، ومن ثم حرمه الله تعالى ونهى عنه نهياً قاطعاً - والصورة التي تعملها الشركة على سبيل الدعاية ليست قماراً وليس فيها معنى القمار وإنما هي تخصيص أنواع وألوان من الهدايا النقدية أو العينية لمن يشترى منتجاتها ، وإيضاحها إليهم بطرق وأساليب تخريب ، وتحملهم على شراء منتجاتها وتضمن بذلك كثرة التوزيع واتساع نطاقه إلى حد يعود عليها بالنفع والكسب الوفير . والمشترون لمنتجات الشركة لا يدفعون شيئاً مطلقاً نظير هذه الهدايا أو في مقابلها ، وإنما يدفعون فقط ثمن الصابون

(١) الآيتان ٩٠ ، ٩١ من سورة المائدة .

الذى يشترونه والذى توزعه الشركة بالسعر المحدد له والسائد فى الأسواق العامة ، ولدى سائر الشركات دون زيادة قليلة أو كثيرة . وبذلك يتمحض ما يحصلون عليه من أموال نقدية أو عينية هدايا من قبل الشركة ، وبذلك أيضاً يبعد صنيع الشركة عن اليا نصيب الذى تقوم به بعض الجمعيات بطبع أوراق ذات أرقام معينة تبيعها للجمهور بثمن معين ، وتخصص مبالغ مالية للأوراق ذات الأرقام كذا وكذا . وبعد تمام التوزيع وبيع الأوراق تعان عن أرقام الأوراق التى خصصت لها المبالغ ، ويتقدم حاملو هذه الأوراق ومن وقت فى أيديهم لأخذ المبالغ المخصصة لها كل بحسب ما خصص لورقته ورقه . هذا اليا نصيب حرام وغير جائز شرعاً لأنه من أنواع القمار وصوره ، إذ تحصل فيه الجمعية على رأس المال جميعه من الجمهور مشترى الأوراق وتخصص جزءاً مما تحصل عليه لبعض الأوراق ، ويحصل صاحب الورقة الرابعة على المبلغ بالثمن الذى دفعه فى الورقة وهو زهيد لا يساوى شيئاً بالنسبة لما حصل عليه فهى مخاطرة وقار - يدفع قروشاً على أمل أن يحصل على مئات الجنيهاً . وقد يحصل ذلك وقد لا يحصل . فهو يأخذ مال الغير بدون مقابل ومن غير سبب مشروع وبطريق المخاطرة . أما عمل الشركة موضوع الاستفتاء فلا يدفع للجمهور شيئاً مطلقاً نظير ما يحصل عليه من الهدايا - وإنما يدفع فقط ثمن الصابون الذى يشتره ، وإذا حصل على هدية فهو يحصل عليها بدون مقابل تشجيعاً له على شراء منتجات الشركة . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٦٩) سلخ جلد الميت لعلاج حروق الأحياء

المبادئ

- ١ - للميت حرمة كحرمة حياً ، فلا يتعدى عليه بكسر أو شق أو غير ذلك .
- ٢ - قواعد الدين الإسلامي مبنية على رعاية المصالح الراجعة ، وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة يكون تفويتها أشد من هذا الضرر .
- ٣ - أخذ الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة بالنسبة للأحياء ، إن حقق مصلحة ترجح مصلحة المحافظة على الميت جاز ذلك شرعاً .
- ٤ - قصر ذلك على الموتى الذين لا أهل لهم ، أما من لهم أهل فلا بد من الإذن .
- ٥ - محتاط عند إصدار قانون بذلك ، بحيث يقتصر فيه على الحاجة الماسة فقط ، وألا يتعدى الأموات الذين ليس لهم أهل .

مثل :

طلبت وزارة الصحة المركزية - مكتب الوزير - المستشار القانوني بكتابتها رقم ٢١٦ المؤرخ ١٨/١٠/١٩٧٢ - بيان رأى الدين في الاستعانة بالطبقات السطحية من جلد المتوفين في ظرف ثمانى عشرة ساعة بعد الوفاة لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة بالنسبة للأحياء ، حتى يتسنى للسيد الدكتور مدير معهد الحروق بوزارة الصحة في حالة جوازه شرعاً استصدار قانون بذلك .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ محمد خاطر - م ١٠٥ - م ١٧٢ - ٣ ذو الحجة ١٣٩٢ هـ - ٢ فبراير ١٩٧٢ م .

أجاب :

بأنه بعد بحث هذا الموضوع من جوانبه جميعها - وجدنا أن هناك قاعدة يحرص عليها الدين كل الحرص ، ويحوطها بسياج متين من رعايته - هذه القاعدة هي أن للميت حرمة تحب المحافظة عليها ويجب أن يكرم الميت وألا يتنذل ، لأنه قد ورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه النهي عن كسر عظم الميت لأنه ككسره حياً - ومن هذا يتضح لنا أن للميت حرمة كحرمة حياً ، فلا يتعدى عليه بكسر أو شق أو غير ذلك وعلى هذا فيكون إخراج الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم فيه اعتداء عليهم غير جائز شرعاً ، إلا إذا دعت إليه ضرورة تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذى يصيب الميت . وذلك لأن قواعد الدين الإسلامى مبنية على رعاية المصالح الراجحة ، وتحمل الضرر الأخف جلب مصلحة يكون تفويتها أشد من هذا الضرر . فإذا كان أخذ الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة بالنسبة للأحياء يحقق مصلحة ترجع مصلحة المحافظة على الميت جاز ذلك شرعاً ، لأن الضرر الذى يلحق بالحي المضطر لهذا العلاج أشد من الضرر الذى يلحق بالميت الذى تؤخذ الطبقات السطحية من جلده وليس فى هذا ابتداء للميت ولا اعتداء على حرمة الميت عنه شرعاً . لأن النهي إنما يكون إذا كان التعدى لغیر مصلحة راجحة ، أو غير حاجة ماسة وتطبيقاً لذلك نقول : إن أخذ الطبقات السطحية من جلد المتوفين بعد وفاتهم لعلاج الحروق الجسيمة والعميقة للأحياء جائز شرعاً إذا دعت إليه الضرورة على نحو ما ذكرنا ، وكان يحقق مصلحة ترجح مصلحة المحافظة على الميت . ونرى قصر هذا الجواز على الموقى الذين لا أهل لهم وليس فى هذا اعتداء على حرمة الميت ، لأن الضرورة دعت إليه والضرورات تبيح المحظورات . ولأن الضرورة شرعاً تقلد بقدرها ، فقد رأينا لذلك قصر الجواز على الموقى الذين لا أهل لهم . وبهذا تتحقق مصلحة للأحياء الذين أصابهم حروق جسيمة أو عميقة أعظم بكثير من الضرر الذى

يصيب الميت الذى تؤخذ طبقات جلده السطحية وليس فيه امهات
لكرامته أو ابتدال له . أما صدور قانون بذلك - فإننا نرى الاحتياط فيه
بحيث يقتصر فيه على الحاجة الماسة فقط ، وألا يتعدى الأموات الذين ليس
لهم أهل - أما الأموات الذين لهم أهل فإن أمر أخذ الطبقات السطحية
من جلدهم يكون بيدهم وبأذنهم وحدهم ، فإذا أذنوا جاز ذلك ، وإلا
فلا يجوز ينون إذهابهم . وبهذا يعلم الجواب عما جاء بالاستفتاء . والله سبحانه
وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٠٧٠) حكم رضاع الكبش من أنثى الحمار

المبدأ

رضاع الكبش من أنثى الحمار لا أثر له في تحريمه ، وبهذا يحل بيعه وأكل لحمه .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٢٤٢ سنة ١٩٧٥ المتضمن أن كبشا رضع من أنثى حمار كانا يعيشان معا في حظيرة واحدة مع بعض الأغنام والمواشي . وقد تأكد لدى السائل هذا الموضوع - وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحل أكل لحم الكبش أو لا ؟

أجاب :

إن رضاع الكبش من لبن أنثى الحمار لا يوجب تحريم الكبش . وبالتالي لا يحرم بيعه - جاء في حاشية ابن عابدين على الدر المختار ص ٣٣٣ الجزء الخامس (وكره لحم الأتان أى الحمارة الأهلية ولبن الجلالة التى تأكل العنزة : كما حل أكل جدى غذى بلبن خنزير لأن لحمه لا يتغير . وما غذى به يصير مستهلكاً لا يبقى له أثر) وطبقاً لما ذكره يكون رضاع الكبش من أنثى الحمار لا أثر له في تحريمه . وبهذا يحل بيعه وأكل لحمه . ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - ص ١٠٨ - م ٤٢٩ - ٧ مارس ١٩٧٦ م .

من أحكام المحرمات

الموضوع (١٠٧١) وقف الموقوف باطل

المبادئ

- ١- وقف العين الموقوفة باطل شرعاً ، لأن من شروط صحة الوقف كون المراد وقفه مملوكاً للواقف ملكاً تاماً وقت الوقف .
- ٢- بناء الغير على الأرض الموقوفة من مال نفسه لنفسه بلا إذن من المتولى يكون به محتدياً ، ويجب رفع بنائه بشرط عدم إضراره بالأرض .
- ٣- لناظر الوقف تملك البناء لجهة الوقف إذا رأى مصلحة في ذلك ويكون الشراء بالأقل من قيمته منزوعاً ومستحقاً للزاع .
- ٤- رفع البناء إن ضر بالأرض لا يملك الباني رفعه ، ويؤمر بالانتظار حتى ينهم ، ولا يمنع ذلك من تأجير الأرض والبناء معاً ، وتقسيم الأجرة بينهما قسمة مناسبة .

سئل : من السيد ج. م. من بيروت قال :

أولاً : هل يصح وقف الأرض التي سبق وقفها ، مع العلم بأن الوقف السابق وقف خيرى والوقف اللاحق وقف أهلى ، كما أن الواقف الثانى أجنبى عن الوقف الأول ، وليس له ذكر فيه ولا شرط ؟

ثانياً : إذا بنى الواقف الثانى على الأرض السابق وقفها فهل يكون البناء له ، أو للوقف الأول أو للوقف الثانى وما حكم ذلك ؟

ثالثاً : إذا كانت الأرض الموقوفة في سوريا وصدق وقفها سنة ١٣٢٥هـ وكان فيها ما يصح الوقف به ، وحجز الوقف بارادة سنية لأسباب سياسية

(*) الفتى : فضيلة الشيخ سلام نملر - س ٦٤ - م ٢٦ - ٨ رجب ١٣٧٠ هـ -
٢٤ أبريل ١٩٥١ م .

ثم زالت تلك الأسباب فحكمت محكمة التفتيش بالاستانة باعادة الوقف إلى الناظر بدون بحث في موضوعه ، هل هو صحيح أم لا - فهل هذا الحكم يكون حكماً بصحة الوقف ويلزومه ولو كان باطلا أصلاً ؟

أجاب :

أولاً - من شروط صحة الوقف أن يكون الموقوف مملوكاً للواقف وقت الوقف ملكاً تاماً ، كما نص عليه العلامة ابن عابدين في حاشيته رد المختار على الدر المختار . ونص عليه غيره في معتبرات كتب المذهب فوقف الأرض التي سبق للغير وقفها باطل شرعاً . لأن الموقوف غير مملوك للواقف وقت الوقف .

ثانياً - إن الأجنبي إذا بنى في أرض الوقف من مال نفسه لنفسه بدون إذن المتولى فالبناء له ، ويكون متعدياً في وضعه فيجب رفعه إن لم يضر بالأرض ، وللمتولى أن يشتري البناء للوقف إن رأى المصلحة في ذلك بأقل من قيمته منزوعاً ومستحقاً للزرع متى رضى الباني بذلك وظهر أن قيمته مستحقاً للزرع أقل من قيمته منزوعاً بمقدار ما يصرف في نزع ، وإن أضر رفع البناء بالأرض أمر الباني بالانتظار حتى يهدم ولا يملك رفعه لأنه هو المضيع لماله بالتعدي ، ولا يكون ذلك مانعاً من تأجير الأرض والبناء ، وتقسم الأجرة قسمة تناسبية بين الأرض خالية من البناء وبين البناء بحسب قيمته مستحقاً للزرع ، فإصاب الأرض فهو للوقف وما أصاب البناء فهو للباني ، وللمتولى في هذه الحالة أيضاً أن يتملك البناء للوقف جبراً عن صاحبه بأقل القيمتين منزوعاً ومستحقاً للزرع - وهذا ما يمكن الإجابة به عن الاستفتاء والله تعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٧٢) خوض معركة الانتخابات للمرأة غير جائز

المبادئ

- ١- رفع الإسلام من شأن المرأة فكون شخصيتها وقرر حريتها وفرض عليها طلب العلم والمعرفة .
- ٢- لا يجوز للمرأة خوض غمار الانتخابات حماية لأنوثها الطاهرة من العبث والعدوان ، والبعد عن مظاهر الريب وبواعث الافتتان .

سئل :

وردت إلينا أسئلة عديدة عن حكم انتخاب المرأة لعضوية مجلس النواب أو الشيوخ في الشريعة الإسلامية . إذ قامت ضجة من جانب بعض النساء للمطالبة بتعديل قانون الانتخاب الذي حرمت نصوصه انتخابهن بحيث يكون هن الحق في الانتخابات .

أجاب :

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله .
عنى الإسلام أتم عناية بإعداد المرأة الصالحة للمساهمة مع الرجل في بناء المجتمع على أساس من الدين والفضيلة والخلق القويم . وفي حدود الخصائص الطبيعية لكل من الجنسين ، فرفع شأنها وكون شخصيتها وقرر حريتها وفرض عليها كالرجل طلب العلم والمعرفة ، ثم ناط بها من شئون الحياة ما تهيؤها لها طبيعة الأنوثة وما تحسنه حتى إذا نهضت بأعبائها كانت

(*) المتن : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٦٧ - م ١٨٥ - ٤ مايو ١٩٥٢ م .

زوجة صالحة وأماً مربية وربة منزل مدبرة ، وكانت دعامة قوية في بناء الأسرة والمجتمع - وكان من رعاية الإسلام لها حق الرعاية أن أحاط عزنها وكرامتها بسياج منيع من تعاليمه الحكيمة ، وحمى أنوثتها الطاهرة من العبث والعلوان ، وباعد بينها وبين مظان الريب وبواعث الافتتان فحرم على الرجل الأجنبي الخلوة بها والنظرة العارمة إليها ، وحرم عليها أن تبدى زينتها إلا ما ظهر منها ، وأن تخلط الرجال في مجامعهم ، وأن تتشبه بهم فيما هو من خواص شئونهم ، وأعفاها من وجوب صلاة الجمعة والعيدين مع ما عرف عن الشارع من شديد الحرص على اجتماع المسلمين وتواصلهم وأعفاها في الحج من التجرد للإحرام ، ومنعها الإسلام من الأذان العام وإمامة الرجال للصلاة ، والإمامة العامة للمسلمين ، وولاية القضاء بين الناس ، وأنهم من يوليها بل حكم بطلان قضائها على ما ذهب إليه جمهور الأئمة ، ومنع المرأة من ولاية الحروب وقيادة الجيوش ، ولم يبيح لها من معونة الجيش إلا ما يتفق وحرمة أنوثتها .

كل ذلك لخيرها وصونها وسد ذرائع الفتنة عنها والافتتان بها حلزما من أن يحيق بالمجتمع ما يفضي إلى انحلاله وانهايار بنائه والله أعلم بما للطبائع البشرية من سلطان ودوافع وبما للتفوس من ميول ونوازع والناس يعلمون والحوادث تصدق . ولقد بلغ من أمر الحبيطة للمرأة أن أمر الله تعالى نساء نبيه - صلى الله عليه وسلم - بالحجاب وهن أمهات المؤمنين حرمة واحتراماً ، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم تمس يده (وهو المعصوم) أيدي النساء الثلاثي بابعته ، وأن المرأة لم تول ولاية من الولايات الإسلامية في عهده ولا في عهد الخلفاء الراشدين ولا في عهود من بعدهم من الملوك والأمراء ولا حضرت مجالس تشاوره - صلى الله عليه وسلم - مع أصحابه من المهاجرين والأنصار . ذلك شأن المرأة في الإسلام ومبلغ تحصيلها بالوسائل الواقية - فهل تريد المرأة الآن أن تتفرق آخر الأسوار ، وتفتحم على الرجال قاعة البرلمان فتراحم في الانتخاب والدعاية والجلسات والمجان والحفلات والتردد على الوزارات والسفر إلى المؤتمرات والجذب والدفع ، وما إلى ذلك مما هو أكبر إنمأ وأعظم خطراً

من ولاية القضاء بين خصمين وقد حرمت عليها . واتفق آئمة المسلمين على تأييم من يولها تاركة زوجها وأطفالها وبيتها وديعة في يد من لا يرحم إن ذلك لا يرضاه أحد ولا يقره الإسلام . بل ولا الأكتوية الساحقة من النساء . اللهم إلا من يدفعه تعلق المرأة أو الخوف من غضبها إلى مخالفة الضمير والدين وبجارة الأهواء ، ولا حساب في ميزان الحق لهؤلاء - على المسلمين عامة أن يتعرفوا حكم الإسلام فيما يعترمون الإقدام عليه من عمل فهو مقطوع الحق وفصل الخطاب ، ولا خفاء في أن دخول المرأة في معمة الانتخاب والنيابة غير جائز لما بيناه .

وإننا ننظر من السيدات الفضليات أن يعملن بجد وصدق لرفعة شأن المرأة من النواحي الدينية والأخلاقية والاجتماعية والعلمية الصحيحة في حدود طبيعة الأنوثة والتعاليم الإسلامية قبل أن يحرصن على خوض غمار الانتخاب والنيابة ، وأن نسمع منهن صيحة ملوية للدعوة إلى وجوب تمسك النساء عامة بأهداب الدين والفضيلة في الأزياء والمظاهر والاجتماعات النسائية وغير ذلك مما هو كمال وجهال للمرأة المهذبة الفاضلة . ولهن منا جميعاً إذا فعلن ذلك خالص الشكر وعظيم الإجلال . ذلك خير لمن والله يوفقهن لما فيه الخير والصلاح .



الموضوع

(١٠٧٣) حكم شرب النبيذ والتداوى به

المبادئ

- ١ - النبيذ المسكر نوع من الخمر ، فيحرم شربه على الصحيح والمريض
- ٢ - بعض الأئمة قد رخص للمريض في التداوى بالخمر إذا ثبت أنه دواؤه بقول طبيب أمين حاذق تقديراً للضرورة .
- ٣ - لا يجوز التداوى بالخمر إذا أشار بذلك من لا علم له بالطب لفقد شرط الرخصة .

سئل :

مرض رجل مرضاً شديداً وتردد على كثير من الأطباء ، وكان علاجه في كل مرة علاجاً وقتياً ثم يعاوده مرضه كما كان ، وقد أشار عليه بعض إخوانه أن يتعاطى فنجساناً من النبيذ (النبيذ) فتعاطاه ثم أسف كثيراً لحرمته . فهل يجوز له تعاطيه شرعاً ؟

أجاب :

إن النبيذ المسكر نوع من الخمر . وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) رواه مسلم (وكل شراب أسكر فهو حرام) متفق عليه . فيحرم شربه على الصحيح والمريض إلا أن بعض الأئمة قد رخص للمريض في التداوى بالخمر إذا ثبت أنه دواؤه بقول طبيب أمين حاذق تقديراً للضرورة والأمر هنا على خلاف ذلك لأن الأطباء كما يفهم من السؤال لم يعالجوا به هذا المريض ولو أنه تعين دواء له لعالجوه به - وإنما أشار به عليه من لا علم له بالطب والعلاج فلا يجوز له التداوى به بمجرد هذا القول لفقد شرط الرخصة المذكورة وفيما أحل الله تعالى من الأدوية متسع عظيم . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٦٩ - م ٨٢ - ٢٧ صفر ١٣٧٢ هـ -
١٥ نوفمبر ١٩٥٢ م .

الموضوع

(١٠٧٤) حرق جثث موتى المسلمين غير جائز شرعا

المبدأ

علم جواز إحراق جثث موتى المسلمين ولو أوصوا بذلك .

سئل :

من السيد المحترم مدير عام قسم التشريع لوزارة الشؤون البلدية والقروية بالكتاب رقم ٤٦٧ سري الخاص ببيان حكم الشريعة في إحراق جثث الموتى من المسلمين في حالة الأوبئة وفي حالة الوصية بذلك .

أجاب :

إنه لا خلاف بين المسلمين في أن للإنسان حرمة وكرامة حياً وميتاً كما يشير إليه قوله تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم ^(١) » ومن كرامته بعد موته دفنه في اللحد أو القبر بالهيئة المسنونة التي بينها النبي صلى الله عليه وسلم فيها ورد عنه من السنن الصحيحة ودرج عليها أصحابه والتابعون وسائر المسلمين إلى الآن - فلا يجوز بحال إحراق جثث موتى المسلمين ، ولو أوصى إنسان بذلك فوصيته باطلة لا نفاذ لها . ولم يعرف الإحراق للجثث إلا في تقاليد المجوس ، وقد أمرنا بمخالفتهم فيها يصنعون مما لا يوافق شريعتنا الغراء والله تعالى أعلم .

(*) المتى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٧٠ - م ٤٤١ - ١٨ ذو القعدة ١٣٧٢ هـ - ٢٦ يولية ١٩٥٢ م .
(١) من الآية رقم ٧٠ من سورة الاسراء .

الموضوع الاستمتاع الخارجى بأجنبية

المبادئ

١ - الاستمتاع ولو خارجياً بالأجنبية حرام قطعاً ، ولا يجوز لمسلم الالتجاء إليه مهما كانت اللواعى والبواعث ، ولا يعتبر الممرض عدواً مباحاً لذلك .

٢ - حكمه أنه لا يقل وزراً عن زور الزنا مادام بأجنبية عنه .

سئل :

من م . م بالقاهرة قال : إنه مريض بمرض صلبى ، ويخشى أن يتزوج فتعلم زوجته بعد مدة بمرضه فتطلق منه بحكم القانون ، كما يخشى أن يتنجب أطفالاً يرثون منه هذا المرض . فهل إذا اصطحب فتاة للاستمتاع الخارجى يكون وزر ذلك كوزر الزنا أم يقبل على الزواج رغم مرضه ؟

أجاب :

اطلعنا على الاستفتاء المتضمن أن السائل كان مريضاً بمرض السل منذ ست سنوات ثم برىء منه ، ويخشى أن يتزوج فتعلم زوجته بعد مدة بمرضه فتطلق منه بحكم القانون ، كما يخشى أن يتنجب أطفالاً يرثون منه هذا المرض ويريد أن يعرف حكم الشريعة فى اصطحابه فتاة يقضى معها أوقاتاً للترفيه أى للاستمتاع الخارجى . وهل يكون وزر ذلك معادلاً لوزر الزنا ؟ كما يريد رأينا فى إقباله على الزواج بالرغم من الأضرار التى أشار إليها « والجواب » .

(*) المتن : نسخة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٤ - م ١٧٧ - ص ١٠٢ -
٢١ ذو الحجة ١٣٧٤ هـ - ١٠ أغسطس ١٩٥٥ م .

إننا مع شعورنا بمرج مركز السائل فإننا لا نوافقه مطلقاً على أن يصطحب فتاة أجنبية عنه ويقضى معها لئنه على الطريقة التي لا ينجب منها أطفالاً ، لأن معاشره الأجنبية والاختلاط بها وتقبيلها وضربها ، وكذلك الاستمتاع الخارجى الذى أشار إليه كل ذلك حرام قطعاً . ولا يجوز لمسلم متمسك بدينه أن يلجأ إليه مهما كانت النواحي والبواحي . ولا يعتبر المرض علزاً يبيع ارتكاب ما حرمه الله الذى لا يقل إثمًا عن وزر الزنا فإن اللمس بشهوة وكذلك التقبيل والاستمتاع الخارجى حرام كالزنا ونشير على السائل وقد شئ من مرضه بأن يعرض نفسه على الطبيب المختص ، فإن أشار عليه بالزواج تزوج ، وإن أشار عليه بالامتناع عن الزواج صرف نفسه عن شهوة النساء وكبح جماح شهواته . وطريق ذلك أن لا يكثر من التفكير فى ذلك ، وأن يتعد عن المثيرات ، وأن يشغل نفسه بعمله ويقضى وقت فراغه فى مزاولة بعض الألعاب الرياضية التى يتحملها بدون إرهاق . وفى القراءة والتسلية بجميع وسائل التسلية الغير محرمة وبذلك تنصرف نفسه عن النساء ويحفظ على نفسه دينه وصحته . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٠٧٦) التحلى بالذهب والفضة للرجال والنساء

المبادئ

١ - التحلى بالذهب حرام على الرجال دون النساء إلا لضرورة، أما استعماله كآنية فهو محرم على الجميع .

٢ - المعادن الممونه بالذهب لا يدخل في التحريم حيث لا يمكن استخلاصه منه .

٣ - يكره استعمال الفضة للرجال عند الحنفية وجمهور الشافعية إلا الخاتم وما تقضى به الضرورة ، وهى مباحة للنساء إلا فى الأواني لأنها محومة عليهن بالنص . ويرى بعض الشافعية جواز استعمالها للرجال بشرط عدم التشبه بالنساء .

٤ - ما عدا ذلك من المعادن باق على أصل الحل . غير أن الحنفية يرون كراهة اتخاذ الخاتم من المعادن غير الفضة فإن اتخاذه منها مباح عندهم بشرط ألا يتم وزنه مثقالا .

سئل :

هل يجوز للرجال أو للنساء لبس الخاتم أو السوار أو السلسلة أو الساعة أو غيرها من الذهب أو من الفضة أو من النحاس أو من الحديد أو من غيرها أم لا ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - س ٧٤ - م ٢٨٩ - من ٢٢٢ -
٢١ بحرم ١٢٧٥ هـ - ٨ سبتمبر ١٩٥٥ م .

أجاب :

إن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه العزيز (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق)^(١) فالأصل إباحة التزين بكل ما خلق الله للإنسان في هذه الدنيا . وقد جاءت السنة مخصصة لهذا العموم فحرمت على الرجال لبس الذهب أو استعماله إلا فيما قضت الضرورة باستعماله منه . لحديث على رضي الله عنه قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه وذهباً فجعله في شماله ثم قال إن هذين حرام على ذكور أمي) رواه أبو داود بإسناد حسن . وزاد ابن ماجه (حل لإنائهم) ولحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمي وأحل لإنائهم) رواه الترمذى ، وغير ذلك من الأحاديث التي وردت في هذا الباب ، ومنها حديث البراء بن عازب قال (نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن سبع - عن خاتمه الذهب أو قال حلقة الذهب) رواه البخارى . وإلى ذلك ذهب جمهور الفقهاء فلهم حرموا لبس الذهب واستعماله على الرجال دون النساء عملاً بهذه النصوص ، ولم يستثنوا من هذا العموم بالنسبة للرجال إلا ما تقضى الضرورة باستعمالهم له مثل الأنف لمن قطع أنفه ، لما روى أن عرفة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفاً من ذهب رواه أبو داود . وشد السن بالذهب لمن دعت حاجته إليه لما رواه الأثرم عن أبي حمزة وموسى بن طلحة وأبي رافع وإسماعيل ابن زيد بن ثابت أنهم شربوا أسنانهم بالذهب . وقال أحمد روى أنه كان في سيف عثمان بن حنيف مسبار من ذهب وقال إنه كان لعمر سيف فيه سبائك من ذهب من حديث ابن أمية عن نافع وروى الترمذى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل مكة وعلى سيفه ذهب وفضة . وغير ذلك من الآثار التي ورد فيها حل استعمال الذهب للرجال إذا

(١) من الآية رقم ٣٢ من سورة الاحراق .

دعت الضرورة إلى ذلك . وإلى ذلك ذهب الحنفية فقد جاء في الجزء الخامس من تنوير الأبصار وشرحه في باب الحظر والإباحة ما ملخصه ولا يتحلى الرجل بذهب وفضة إلا بخاتم ومنطقة وحلية سيف من الفضة إذا لم يرد به التزين . ويتخذ أنفاً من الذهب ويشد السن به عند محمد وهو رواية عند أبي يوسف . وذهب الشافعية إلى مثل ذلك قال النووي في المجموع (يجوز لمن قطع أنفه اتخاذ أنف من ذهب وإن أمكن اتخاذه من الفضة ، وفي معنى الأنف السن والأنملة فيجوز اتخاذهما ذهباً بلا خلاف) ثم قال إن اضطر إلى الذهب جاز استعماله باتفاق في المذهب ، فيباح له الأنف والسن من الذهب ، وإلى ذلك ذهب المالكية والحنابلة . فالذهب حرام على الرجال فيما عدا ما تقضى الضرورة باستعماله منه . ولا يدخل في الذهب المحرم ماموه بالذهب ، لأنه لا يمكن استخلاصه منه ، ولا يطلق عليه اسم ذهب . وكذلك يكره استعمال الفضة للرجال دون النساء إلا الخاتم . فقد جوز الأئمة الأربعة اتخاذه من الفضة للرجال . لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان له خاتم من فضة وكان في يده الكريمة حتى توفي صلى الله عليه وسلم . ثم في يد أبي بكر رضي الله عنه إلى أن توفي ثم في يد عمر رضي الله عنه إلى أن توفي ثم في يد عثمان رضي الله عنه إلى أن وقع من يده في البئر فأنفق مالا عظيماً في طلبه فلم يجده ، وإلا ما تقضى الضرورة باستعماله منها . وقد ذكرنا ما جاء في تنوير الأبصار من قوله (لا يتحلى الرجل بذهب ولا فضة إلا بخاتم ومنطقة وحلية سيف من الفضة إذا لم يرد به التزين) وإلى ذلك ذهب جمهور الشافعية . قال الرافعي في الشرح الوجيز (يجوز للرجل التختم بالفضة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من فضة وحل له لبس ما سوى الخاتم من حل الفضة كالسوار والدمليج والطوق لفظ الكتاب يفيد المنع حيث قال ولا يحل للرجال إلا التختم به وبه قال الجمهور . وقال أبو سعيد المتولى إذا جاز التختم بالفضة فلا فرق بين الأصابع وسائر الأعضاء كحلى الذهب في حق النساء فيجوز له لبس الدمليج في العضد والطوق في العنق والسوار في اليد وغير هذا .

وبهذا أجاب المصنف في الفتاوى وقال لم يثبت في الفضة إلا تحريم الأواني وتحريم الحل على وجه يتضمن التشبه بالنساء . وكره الحنفية التخم بغير الفضة . قال في الدر المختار (ولا يتخم إلا بالفضة لحصول الاستثناء بها فيكره بغيرها كحديد وصفر وورصاص وجاء في حاشية رد المختار على الدر روى صاحب انسني بإسناده إلى عبد الله بن بريرة عن أبيه أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه (نحاس) فقال ما لي أجد فيك ربح الأصنام فطرحه ، ثم جاء وعابه خاتم من حديد فقال ما لي أجد عليك حلية أهل النار فطرحه ، فقال يارسول الله أى شيء أتأخذه فقال اتخذه من ورق (فضة) ولا تمته مثقالا وبخلص من ذلك :

١- الذهب حرام على الرجال دون النساء عند جمهور الفقهاء
عدا ما استثنى منه للضرورة فإنه مباح للرجال وعدا الأواني فلأنها حرام على النساء أيضاً .

٢- الفضة مكروه استعمالها للرجال عند الحنفية وجمهور الشافعية إلا التخم فإنه يجوز التخم بالفضة بغير كراهة إلا ما تقضى به الضرورة ويحرم على النساء اتخاذ الأواني من الفضة بالنص ، وذهب بعض الشافعية إلى جواز استعمال الفضة للرجال بدون كراهة بشرط أن يكون استعمالهم لها على وجه لا يتضمن التشبه بالنساء .

٣- ما عدا الذهب والفضة من حديد ونحاس وخلافهما باق على الأصل وهو الإباحة ، ولم يخالف في ذلك إلا الحنفية الذين كرهوا التخم بشيء من المعادن المذكورة . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

الموضوع (١٠٧) حرق السقط حرام

المبدأ

السقط الذى تضمه المرأة ولو بطريق الإجهاض سواء استبان خلقه أم لا - يغسل ويلف فى خرقة ويدفن . ولا يجوز حرقه شرعاً .

سئل :

من السيد / م . ش . أ - قال :

إنه شاهد أن الأطفال الذين يولدون عن طريق الإجهاض بالمستشفيات محرقون فى أفران إلى أن ينتهى أثرهم من الآدمية . فهل هذا جائز شرعاً أم لا ؟ .

أجاب :

بأن المنصوص عليه شرعاً أن السقط الذى تضمه المرأة ولو بطريق الإجهاض سواء استبان خلقه أو لم يستب ين غسل على المختار من مذهب الحنفية ويلف فى خرقة ويدفن . أما حرق السقط فحرام وغير جائز شرعاً ومناف للدين . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٧٤ - م ٨٠ - ص ٢٠١ -
٨ نوفمبر ١٩٥٥ م .

الموضوع

(١٠٧٨) تطبيق الحيوان قبل نبحه مكروه شرعا

المبادئ

١ - يستحب للذابيح ألا يفعل بالمدبوح كل ما فيه زيادة لإيلامه قبل ذبحه فإن فعل ذلك كان فعله مكروها ولكن لا تأثير له في حل أكل لحم المدبوح .

٢ - متى استوفى الذبيح شروطه المعروفة كان لحم المدبوح حلالا ولا كراهة فيه .

سئل :

من السيد / مدير عام إدارة الصحة لبلدية القاهرة .

بكتابه رقم ٢٠٨٧٥ - ٧/٢٩ المؤرخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ عن الحكم الشرعي فيما إذا كان من الجائز شرعا تطبيق الحيوان قبل عملية الذبيح من علمه ؟

أجاب :

إن فقهاء الحنفية نصوا على أنه يستحب للذابيح الحيوان ألا يفعل به كل ما فيه زيادة لإيلام لا يحتاج إليه في الذكاة فإن فعل شيئا من ذلك كان مكروها - فقد روى عن حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم قوله « إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذ ذبحتم فأحسنوا الذبيح ، وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته »

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن معلون - ص ٧٤ - م ٥٢٠ - ص ٢٢٩ -
١٥ ديسمبر ١٩٥٥ م .

وهذه الكراهة لا توجب تحريم لحم الذبيحة ولا كراهته ، وإنما هي متعلقة بفعل الشخص نفسه وهو زيادة إيلاام الحيوان فقط . وبناء على ذلك فإذا كان تعليق الحيوان المستول عنه لا يترتب عليه زيادة إيلاام الحيوان أو تعذيبه فإنه لا شيء فيه ، أما إذا ترتب عليه شيء من ذلك فإنه يكون مخالفاً لما هو مندوب إليه شرعاً وفيه الكراهة لارتكاب نفس الفعل أما لحم المذبوح فإنه مادام قد استوفى شروط الذكاة المعروفة فإنه يكون حلالاً ويؤكل لحمه بلا كراهة . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٠٧٩) قتل الرجل نفسه أو امرء غيره بذلك

المبادئ

- ١ - من قتل نفسه بحديدة عذب به في نار جهنم .
- ٢ - من خنق نفسه بخنقها في النار ، ومن طعن نفسه بطنها في النار .
- ٣ - قتل الشخص نفسه لأي سبب من الأسباب أو تحت أي ظرف من الظروف مهما كان خطره والنتائج المترتبة عليه محظور في الشريعة الإسلامية .
- ٤ - إكراه الشخص على قتل آخر بقتل المكروه نفسه إن لم يفعل لا يبيح له ذلك وإن قتله المكروه كان آمناً .
- ٥ - لا يحل للرجل قتل نفسه تخلصاً مما هو فيه من تعذيب شديد واضطهاد .
- ٦ - الوقوع في الأسر غير مبيح لمن وقع فيه أن يقتل نفسه، بل الواجب عليه الصبر على التعذيب وأن يكتم سره ولا يبيع به للعدو .
- ٧ - لا حرج على الأسير إذا أدلى للعدو بأقوال غير صحيحة تفضيلاً له وكفاً عن تعذيبه .

مثل :

من السيد / م . ح . م قال :

إنه قد يتعرض بعض قادة الجيش المصري للوقوع في الأسر نظراً لقربهم من العدو ، ويدهى أن يكون هذا القائد بحكم مهمته لديه كثير من

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن بلمون - ص ٧٤ - م ٥٨٥ - من ٢٨٤ - ١ رجب ١٢٧٥ هـ -
١٢ فبراير ١٩٥٦ م .

المعلومات العسكرية البالغة السرية . وبوقوعه في الأسر يتعرض لاستجواب عنيف من أعوان العدو ، وتستخدم معه جميع وسائل التعذيب والتأثير مما يترتب عليه حتماً الإفشاء ببعض هذه الأسرار ، وفي ذلك أكبر الضرر والغدر بجيشنا وبلادنا ومستقبلهما . وطلب السيد السائل معرفة حكم الشريعة الإسلامية فيما يأتي : هل يجوز لهذا القائد الذي وقع في الأسر إذا توفرت له هذه الظروف القهرية أن يتخلص من هذا المأزق الخطير بقتل نفسه بنفسه أو يأمر أحداً غيره كأركان حرب مثلاً أن يقتله مادام ذلك رغبة منه في المحافظة على أسرار الدولة وحرصاً على سلامة جيوشها المربطة في الميدان وهل يعتبر هذا القتل استشهاداً في سبيل الله يستحق عليه أجر المجاهدين ؟ وإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تبيح ذلك فما هو الحل الذي يتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع سلامة الوطن في مثل هذه الأحوال الخطيرة ؟

أجاب :

إن قتل النفس عمداً من أكبر الكبائر وأشدّها عقوبة عند الله وجناية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الإثم والعقوبة ، لأن نفسه ليست ملكاً له وإنما هي ملك لله سبحانه وتعالى . وقد ورد في كتاب الله الكريم آيات كثيرة في مواضع متعددة تحرم قتل النفس وتفرض أشد العقوبة على فاعله . من ذلك ما جاء في سورة النساء قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً)^(١) وقوله : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ)^(٢) وقوله : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً)^(٣) وفي سورة الأنعام : (قل تعالوا أتتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا

(١) الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

(٢) من الآية رقم ٩٢ من سورة النساء .

(٣) الآية رقم ٩٤ من سورة النساء .

به شيئاً وبالوالدين إحساناً ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تفلحون (١) وفي سورة الإسراء قوله تعالى : (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً) (٢) وغير ذلك من الآيات . كما وردت بذلك الصحاح من الحديث . فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من حلف بجملة غير الإسلام كاذباً متعمداً فهو كما قال ومن قتل نفسه بعديلة عذب به في نار جهنم) وفي حديث جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (كان برجل جراح قتل نفسه . فقال الله عز وجل بدرني عبدي بنفسه فحرمت عليه الجنة) وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم (الذي يخنق نفسه يخنقها في النار والذي يطعن بها يطعن في النار) وغير ذلك كثير من الأحاديث والآثار الصحيحة الدالة على تحريم قتل النفس ولشناعة قتل النفس وبشاعته ولشدة التكفير على فاعله لم يرد في الشريعة الإسلامية ما يبيحه أو يخفف عقوبته لأى سبب من الأسباب ، ولا لأى ظرف من الظروف مهما كان خطره ومهما كانت النتائج المترتبة عليه حتى نص الفقهاء على أن الإنسان إذا أكره بقتل نفسه على قتل نفس شخص آخر فقتله فهو آثم . وهذه سيرة السلف في تعذيبهم واضطهادهم للتخلي عن الإسلام والنطق بكلمة الكفر وفي حروبهم وتعرض بعضهم لمسا لا تطيقه النفس البشرية لم نسمع ولم نرأ أحداً منهم أقدم على قتل نفسه للتخلص مما هو فيه من تعذيب شديد واضطهاد . وقد سئل الإمام ابن تيمية عن رجل له مملوك هرب ثم رجع فلما رجع أخذ سكينه وقتل نفسه فهل يأثم سيده ؟ وهل يجوز عليه الصلاة ؟ فأجاب : — إنه لم يكن له أن يقتل نفسه وإن كان سيده قد ظلمه واعتدى بأى وسيلة بل كان عليه

(١) الآية رقم ١٥١ من سورة الأنعام .

(٢) الآية رقم ٣٢ من سورة الإسراء .

إذا لم يمكنه رفع الظلم عن نفسه أن يصبر إلى أن يفرج الله إلى آخر ما جاء
بهذه الفتوى . ومن هذا كله يقين أن الإنسان لا يجوز له بحال من الأحوال
مهما كانت الظروف والدواعي أن يقتل نفسه . ومن ذلك ما جاء بمحاذنة
هذا السؤال . فإنه إذا وقع أحد من المحاربين في الأسر ، فإنه لا يجوز له أن
يقتل نفسه ، والواجب عليه شرعاً أن يصبر على التعذيب ويكتم سره
ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ، ويكون في ذلك المثوبة الكبرى له لإرضائه
لربه ورسوله ودينه ووطنه ، ولا حرج عليه شرعاً أن يدلي للعلو بأقوال
غير صحيحة تضليلاً له وللكف عن تعذيبه ، لأن الكذب في الحروب مباح
شرعاً كما وردت بذلك الآثار وأقوال الفقهاء . ومن هذا يعلم الجواب
عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٠٨٠) التشاؤم بالأرقام وغيرها

المبادئ

١ - التشاؤم سوء ظن بالله سبحانه وتعالى بغير سبب محقق ، وربما يقع للمتشاؤم المكروه الذي اعتقده بعينه عقوبة له .

٢ - التشاؤم بالأرقام والأيام وغيرها منهي عنه شرعاً ، لأن الأمور تجري بأسبابها وبقلرة الله سبحانه وتعالى ، ولا ارتباط بين هذه الأشياء وبين ما يناله الإنسان من خير أو شر .

سئل :

من السيد / ع. أ. أقال :

أولاً : هل يجوز للإنسان أن يصدق أو يعتقد أو يتشاءم أو يتشاءم أو يتوهم أن يصيبه مرض أو موت أو غيره من الأعداء ، أو من السنين أو من الشهور أو من الأيام أو من الأوقات ، أو من دخول بيت أو من لدن ثوب أو من غيره أم لا ؟

ثانياً : ما هي أسماء وأصحاب الكتب الشرعية الدينية الإسلامية الصحيحة المعتمدة النافعة المفيدة السهلة التي يجوز اقتناؤها ، والعمل بها في العقائد والمبادئ والمعاملات وغيرها ؟

أجاب :

عن السؤال الأول : كان التطير والتشاؤم في الجاهلية فجاء الإسلام برفع ذلك . ففي الحديث (لا علوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر) وفيه (لا علوى ولا طيرة ويحبني القائل الحسن) وفيه أيضاً (من تكهن

(*) الملقى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٧٤ - م ٥٩٤ - ص ٢٩٤ - ١٤ رجب ١٣٧٥ هـ - ٢٦ فبراير ١٩٥٦ م .

أو رده عن سفر طير فليس منا) ونحو ذلك من الأحاديث . وذلك إذا اعتقد أن شيئاً مما تشاءم منه من عدد أو وقت أو طير أو غيره موجب لما ظنه ولم يضيف التدبير إلى الله سبحانه وتعالى ، فأما إذا علم أن الله هو المدير ولكنه أشفق من الشر ، لأن التجارب قضت بأن يوماً من الأيام أو وقتاً من الأوقات يرد فيه مكروه ، فإن وطن نفسه على ذلك أساء ، وإن سأل الله الخير واستعاذ به من الشر ومضى متوكلاً ولم يتشاءم لم يضره ما وجد في نفسه من ذلك وإلا فيؤاخذ به ، لأن التشاؤم سوء ظن بالله سبحانه وتعالى بغير سبب محقق - وربما وقع به ذلك المكروه الذي اعتقده بعينه عقوبة له على اعتقاده القاسد ، ولا تنافي بين ما ذكر وبين ما رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه . أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال « الشؤم في المرأة والدار والفرس » وفي رواية عنه أيضاً قال : « ذكروا الشؤم عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس » لأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه يشير بهذا إلى تخصيص الشؤم بمن تحصل منه العداوة والفتنة ، لا كما يفهم بعض الناس من التشاؤم بهذه الأشياء ، أو أن لها تأثيراً وهي ما لا يقول به أحد من العلماء ، ويؤيد هذا ما رواه الطبراني إن من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة - وسوء الدار ضيق ساحتها وخبث جيرانها . وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء طبعها ، وسوء المرأة عقم رحمها وسوء خلقها . ومما سبق بيانه يعلم أن التشاؤم بالأرقام والأيام وغيرها منهي عنه شرعاً ، لأن الأمور تجري بأسبابها وبقدرة الله ولا ارتباط لهذه الأشياء بخير يناله الإنسان أو شر يصبه .

وأما السؤال الثاني : فقد سبق إجابة السائل عليه بالفتوى المسجلة بالدار برقم ٢٣٥ سجل ٦٣ متنوع بتاريخ ٥ من ذى القعدة سنة ١٣٦٩ الموافق ١٩٥٠/٨/١٩ وقد جاء بها (أن الكتب الدينية النافعة المعتمدة في الإسلام لا يحصيها العد . وسنذكر منها ما يسهل تناوله والانتفاع به في العبادات والمعاملات والعقائد .

الحديث :

(أ) الترغيب والترهيب للمحافظ عبد العظيم المنذرى .

(ب) سبل السلام شرح نيل المرام للإمام الصنعاني .

(ج) نيل الأوطار للإمام الشوكاني

التفسير :

(أ) تفسير القرآن الكريم للإمام أبي السعود .

(ب) تفسير القرآن الكريم للإمام التيسابورى ..

الفقه - فقه حنفى :

(أ) مراقى الفلاح شرح نور الإيضاح للشرنبلالى .

(ب) الاختيار شرح تعليل المختار للإمام عبد الله محمود مودود الموصلى .

فقه شافعى :

حاشية البجيرى على شرح الخطيب للشيخ سليمان البجيرى .

فقه مالكى :

أقرب المسالك إلى فقه الإمام مالك للقطب الدردير .

فقه حنبلى :

الإقناع للإمام أبى النجا شرف الدين الحجاوى

العقائد :

(أ) شرح الخريدة للقطب الدردير

(ب) رسالة التوحيد للإمام الشيخ محمد عبده

ونزید علی ما جاء بها

الحديث :

شرح مختصر الزبيدى للشيخ الشرقاوى .

التفسير :

(أ) الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد القرطبي .

(ب) تفسير القرآن للإمام محمد عبده .

فقه حنفى :

بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبى بكر الكاسانى

فقه شافعى :

المجموع شرح المهذب للإمام أبى زكريا محيى الدين النووى .

فقه حنبلى :

المغنى والشرح الكبير لابن قدامة .

الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحمن الجزيرى الذى طبعته
وزارة الأوقاف . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٠٨١) لا يمتنع القاضي من الحكم بالقوانين الوضعية مادامت متفقة مع الشريعة الإسلامية

المبدأ

١ - ليس للقاضي الذي نصبه السلطان للحكم بين الناس طبقاً للشريعة الإسلامية الامتناع عن تطبيق القوانين الوضعية بحجة أنه لا يحكم إلا بالشريعة الإسلامية ولا يعترف بالقوانين الوضعية .

٢ - عليه أن يحضر الجلسات وينظر القضايا التي يناط إليه نظرها مدنية كانت أم جنائية ، ويحكم فيها لا يرى أن حكمها الوضعي مخالف للشريعة الإسلامية . كرد الوديعة والقرض وأداء الدين ونحو ذلك . ويكون مؤاخذاً بالامتناع .

٣ - لا يكون مؤاخذاً إذا امتنع عن تطبيق القانون الوضعي في الأمور الواضحة مخالفتها للشريعة الإسلامية ، كالحكم بالفائدة للدين ونحو ذلك .

٤ - لا يسقط دين الذي الذي صار حربياً بلحقه بدار الحرب مادام لم يظهر على الدار أو يؤسر .

٥ - له حق المطالبة بدينه ويجب تسليم الدين إليه ، أو بعث من يأخذه

٦ - يجوز لولى الأمر منع قضائه من سماع الدعوى من الذي أو وكيله تطبيقاً لقاعدة القضاء بتخصص بالزمان والمكان والخصومة ما دام الذي بدار الحرب .

سئل :

بكتاب السيد الفاضل الأستاذ م . ا . النائب العام بطرابلس والذي يعرض فيه مسألتين :

(*) المفتى : فضيلة الشيخ حسين بليون - م ٧٨ - م ٢١٤ - م ١٩٢ -
٢٦ ربيع الثاني ١٣٧٦ هـ - ٢٩ فبراير ١٩٧٦ م .

الأولى : مستشار امتنع عن حضور الجلسات المدنية والجنائية طالباً أن يقتصر عمله على القضايا الشرعية وعددها في محكمة استئناف طرابلس أربع قضايا . علماً بأن زملاءه الثلاثة من المشايخ يباشرون العمل في دوائر الجنائيات وفي الدوائر المدنية . وحيث أنه لا يحكم إلا بالشرعية الإسلامية ، ولا يعترف بالقوانين الوضعية (الملقى والعقوبات والمرافعات والتجاري) ولا يريد أن يطبقها أو يحكم على مقتضاها ، وهي قوانين تشابه القوانين المصرية تماماً . فما هو الرأي الشرعي في شأن هذا المستشار الممتنع عن أداء واجبه مع قبض مرتبه بانتظام . وهل يؤيده الشرع في ذلك مع إيراد المراجع الفقهية في هذه المسألة ؟

الثانية : أقرض شخص إسرائيلي امرأة ليبية ديناً بعقد رسمي وهنت فيه المدينة منزلاً ، نزع الدائن ملكية المنزل ولم يوف الدين ، لأن البيع كان بالمرزاد الجبري وبشمن بخس ، وقد أردف الدائن ذلك بدعوى نزع ملكية منزل آخر ، وأصدرت كيلاً لولده لمباشرة الإجراءات ، وأما هو فقد نزع إلى إسرائيل ومقيم بها حتى الآن . والمطلوب الإفادة من الناحية الشرعية عما إذا كان يجوز لمراب مقيم بدار الحرب أن يقاضى مسلماً في دار الإسلام ، وهل يجوز للإسرائيلي المتوطن في إسرائيل أن يرفع دعوى بحق له أمام المحاكم الليبية ، وهل تنقطع علاقة الإسرائيلي بليبيا إذا ما انتقل إلى دار الحرب ، أم من حقه أن يعين وكيلاً عنه لمباشرة حقوقه في ليبيا ؟

للإجابة على السؤالين : نبدأ بسرد النصوص الواردة ونستخلص منها الحكم فنقول وبالله التوفيق :

عن المسألة الأولى :

جاء في البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ٢٥٤ في أول باب القضاء نقلاً عن البدائع (وفي البدائع الحكم بين الناس بالحق وهو الثابت عند الله تعالى من حكم الحادثة إما قطعاً بأن كان عليه دليل قطعي

وهو النص المفسر من الكتاب أو السنة المتواترة أو المشهورة أو الإجماع وإما ظاهراً بأن أقام عليه دليلاً ظاهراً يوجب علم غالب الرأى وأكثر الظن ، وهو ظاهر الكتاب والسنة ولو خبر واحد والقياس وذلك فى المسائل الاجتهادية التى اختلف فيها الفقهاء أو التى لا رواية فيها عن السلف فلو قضى بما قام الدليل القطعى على خلافه لم يجوز ، لأنه قضى بالباطل قطعاً ، وكذا لو قضى فى موضع الاختلاف بما هو خارج عن أقاويل الفقهاء لم يجوز ، لأن الحق لم يعلوم ، ولذا لو قضى بالاجتهاد فيما فيه نص ظاهر بخلافه لم يجوز ، لأن القياس فى مقابلة النص باطل ولو ظاهراً (والقضاء يتخصص بزمان ومكان وخصوصية . قال صاحب الدر المختار ج ٤ ص ٥٣٠ فروع) القضاء مظهر لا مثبت ويتخصص بزمان ومكان وخصوصية وعلق عليه ابن عابدين صاحب رد المختار فى الجزء المذكور بقوله عزاه فى الأشباه إلى الخلاصة وقال فى الفتح من أول كتاب القضاء الولاية تقبل التقييد والتعليق بالشرط كقوله إذا وصلت إلى بلدة كذا فأنت قاضيا أو إذا وصلت مكة فأنت أمير الموسم والإضافة كجعلتك قاضياً فى رأس الشهر ، والاستثناء منها كجعلتك قاضياً إلا فى قضية فلان ولا تنظر كذا . وقال صاحب الدر تمة لكلامه السابق حتى لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة فسمعها لم ينفذ . ونقل عن الفتاوى الحامدية فتاوى من المذاهب الأربعة بعدم سماعها بعد النهى المذكور . وطاعة الإمام واجبة فيما يوافق الشرع . قال صاحب الدر المختار : أمر السلطان إنما ينفذ إذا وافق الشرع وإلا فلا . أشباه من القاعدة الخامسة وفوائد شتى . وقد أجاب صاحب تنقيح الحامدية فى السؤال على ما إذا حكم القاضى بخلاف الشرع بقوله : إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة والحالة هذه . قال الله تعالى : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ^(١)) . وقال عليه الصلاة والسلام « قاض فى اللجنة وقاضيان فى النار » أى قاض عرف الحق وحكم به فهو فى اللجنة

(١) من الآية رقم ٤٥ من سورة المائدة .

وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو في النار ، وكذا قاض قضى على جهل .
على أن للسلطان أن يعزل القاضي برية أو بغير رية . نقل ذلك صاحب
البحر عن الخلاصة والبرازية . ومما سبق يتبين أن القاضي الذي ينصبه
السلطان للحكم بين الناس طبقاً للشرعة الإسلامية ثم يطلب منه الحكم
في الجلسات المدنية والجنائية طبقاً للقانون الوضعي لا يكون محقاً في
امتناعه عن حضور تلك الجلسات بحجة أنه لا يحكم إلا بالشرعة الإسلامية
ولا يعترف بالقوانين الوضعية . وذلك لأن القوانين الوضعية لا تخالف
في جملتها الشرعة الإسلامية ، بل منها ما يوافق الشرعة الإسلامية ومنها
ما يخالفها ، وليس للقاضي أن يمتنع عن تطبيق القوانين الوضعية لأنها قوانين
وضعية ولو كانت أحكامها مستمدة من الشرعة الإسلامية ، بل عليه
أن يحضر الجلسات وينظر في القضايا التي يناط إليه نظرها مدنية كانت
أم جنائية ، ويحكم فيما يعرض عليه منها طبقاً للقوانين الوضعية في الأمور
التي لا يرى أن حكمها الوضعي مخالف للشرعة الإسلامية ، كالحكم برد
الوديعة والقرض وأداء الدين ، وكالحكم بقتل القاتل العائد ونحو ذلك
ويكون مؤاخذاً بالامتناع ، ولا يكون مؤاخذاً إذا امتنع عن تطبيق القانون
الوضعي في الأمور الواضحة مخالفتها للشرعة الإسلامية ، كالحكم بالفائدة
للدين وهي ربا محرم ، ونحو ذلك من الأمور التي اتفق الفقهاء على عدم
حلها .

عن المسألة الثانية :

في الهداية في باب المستأمن : ولو أن حربياً دخل دارنا بأمان ثم عاد
إلى دار الحرب وترك وديعة عند مسلم أو ذمي أو ديناً في ذمتهم فقد صار
دمه مباحاً بالعود لأنه أبطل أمانه ، وما في دار الإسلام من ماله على خطر
فإن أسر أو ظهر على الدار قتل سقطت ديونته وصارت الوديعة شيئاً
أما الوديعة فلائها في يده تقديرأ ، لأن يد المدوع كيده فيصير شيئاً تبعاً
لنفسه ، وأما الدين فلائ إثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد
من عليه أسبق إليه من يد العامة فيختص به فيسقط وإن قتل ولم يظهر

على الدار فالقرض والوديعة لورثته . وكذا إذا مات لأن نفسه لم تصر مغنومة فكل ذلك ماله ، وهذا لأن حكم الأمان باق في ماله فيرد عليه أو على ورثته من بعده . وقال صاحب البحر : فإن رجع المستأمن إلى دار الحرب حل دمه وجاز قتله ، لأنه أبطل أمانه بالعود إليها ، وظاهره أنه لا فرق بين كونه قبل الحكم بكونه ذمياً أو بعده لأن الذم إذا لحق بدار الحرب صار حرباً علينا فيعبرى عقد اللزمة عن الفائدة وهو دفع شر الخراب . وقال تعليقاً على قول صاحب الكنز (فإن أسر أو ظهر عليه سقط دينه وصارت وديعته فيناً) وإن قتل ولم يظهر أو مات فقرضه ووديعته لورثته (بيان لحكم أمواله المتروكة في دار الإسلام إذا رجع إلى دار الحرب فإن أمانه بطل في حق نفسه فقط ، وأما في حق أمواله التي في دارنا فباق. ولهذا يرد عليه ماله وعلى ورثته من بعده . وفي السراج لو بعث من يأخذ الوديعة والقرض وجب التسليم إليه . وحاصل المسألة خمسة أوجه : في ثلاثة يسقط دينه وتصير وديعته غنيمة - الأول : أن يظهروا على الدار ويأخذونه - الثاني : أن يظهروا ويقتلوه - الثالث : أن يأخذوه مسبيين غير ظهور ، وإنما صارت وديعته غنيمة لأنها في يده تقديراً ، لأن يد المودع كيده فيصير فيناً تبعاً لنفسه وإنما سقط الدين لأن إثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من عليه أسبق إليه من يد العامة فتختص به فيسقط ، وفي وجهين يبق ماله على حاله فيأخذ إن كان حياً أو ورثته إن مات . الأول : أن يظهروا على الدار فيهرب ، الثاني : أن يقتلوه ولم يظهروا على الدار أو يموت لأن نفسه لم تصر مغنومة فكل ذلك ماله . وبما سبق يتبين أن الذي الذي صار حربياً بلحاظه بدار الحرب لا يسقط دينه مادام أنه لم يظهر على الدار ولم يؤسر ، وله حق المطالبة بدينه ، ويجب تسليم الدين إليه أو بعث من يأخذ - على أنه يجوز لولى الأمر أن يمنع قضائه من سماع الدعوى من الذي أو وكيله مادام الذي بدار الحرب لما سبق بيانه في المسألة الأولى من أن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والخصومة . والله أعلم وهو الهادى إلى الصراط المستقيم .

الموضوع

(١٠٨٢) أملاك غير المسلمين في بلاد المسلمين لا تعتبر فينا أو غنيمة

المبادئ

١- الأملاك المتروكة من غير المسلمين عند هجرتهم من بلاد الإسلام ليست فينا أو غنيمة ، وخاصة إذا أعقب ذلك معاهدة بين الدولتين (المهاجرين منها والمهاجرين إليها) تضمنت الاعتراف بها لهم وتعيين أوصياء لحفظها .

٢- تبقى هذه الأملاك على ملك أصحابها ، وتستغل لمصلحتهم ويحفظ ريعها لهم .

٣- استيلاء شخص على قطعة أرض منها دون إذن من الولي وبنائها مسجداً يكون ذلك غصباً ، وكل تصرف له عليها يقع باطلاً ، ولا يعتبر المسجد مسجداً ، ولصاحب الأرض وولي الأمر نقض بنائه .

سئل :

بكتاب السيد ا. ح . ا . القائم بأعمال سفارة الباكستان بالقاهرة المؤرخ ١٩٥٧/٥/١٦ المقيّد برقم ١٣٠٨ سنة ١٩٥٧ والذي يطلب فيه بيان الحكم الشرعي فيما يأتي :

أولاً : على أثر تقسيم شبه القارة الهندية هاجر ملايين من الناس من باكستان إلى الهند تاركين أملاكاً لهم في باكستان ، وقد أبرمت معاهدات بين الحكومتين اعترفتا فيها بملكية المهاجرين لأموالهم التي

(*) المتن : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٢ - م ٤٣ - ١٠ ذو القعدة ١٣٧٦ هـ - ٩ يونية ١٩٥٧ م .

تركوها وعين أوصياء للمحافظة عليها . فهل يصح اعتبار الأملاك المتروكة في الباكستان من غير المسلمين غنيمة أو فيتاً ، أم تعتبر أمانة ؟

ثانياً : وإذا احتل زيد قطعة من هذه الأملاك التي تركها غير المسلمين في باكستان دون أن يدفع لها ثمناً أو يحصل على إذن من أى إنسان وشيد عليها مبنى مؤقتاً للصلاة لم يوقفه ، فهل يعتبر هذا المصل مسجداً له ما للمساجد الأخرى من الحقوق والمزايا في نظر الشريعة الإسلامية ؟

ثالثاً : متى يعتبر المبنى مسجداً ، وما هي الشروط التي يجب توافرها لاعتباره مسجداً ، أو إذا احتل رجل اسمه بكر جزءاً من أرض ليست ملكه وشيد عليها مبنى للصلاة دون أن يدفع ثمناً لهذه الأرض ، أو يحصل على إذن شرعى لامتلاكها ، أو لبناء مصل عليها . فهل يصح هذا المبنى مسجداً . وهل يصح وقفه ؟

أجاب :

عن السؤال الأول : غير المسلمين الذين كانوا مقيمين في الباكستان قبل تقسيم شبه القارة الهندية ، ثم هاجروا إلى الهند بعد قسمتها إلى دولتي الهند والباكستان - تاركين في الباكستان أملاكاً لهم اعترفت حكومتا الهند وباكستان بمقتضى المعاهدات التي أبرمت بينهما بملكيتهما لهذه الأملاك ، وتعيين أوصياء للمحافظة عليها - هذه الأملاك لا يجوز اعتبارها شرعاً غنيمة أو فيتاً ، وذلك لأن الغنيمة هي المال المأخوذ من غير المسلمين بالقهر والغلبة والحرب قائمة بين المسلمين وغير المسلمين - والى المال الذي يؤخذ من غير المسلمين مقابل الكف عن قتالهم وبناء على طلبهم كانخراج والجزية - وواضح أن الأملاك المستول عنها لا ينطبق عليها شرعاً تعريف الغنيمة أو الفيتا ، فلا يجوز اعتبارها من أحدهما ، وتبقى هذه الأملاك على ملك أصحابها ، وتستغل أيضاً لمصلحتهم ، وذلك طبقاً للأحكام الفقهية التي تطبق على أهل النعمة وعلى المستأمنين في دار الإسلام ومنها :

١ - احترام ملكيتهم لما في أيديهم من مال ما لم ينقضوا العهد أو يجاربوا جماعة المسلمين .

٢ - بقاء عصمة أموالهم الموجودة في دار الإسلام بعد مغادرتهم لها وحفظها لهم حتى يعودوا .

٣ - عدم جواز الاعتداء عليها أو انتهاك حرمتها أو تملكها ويحفظها لهم ولى أمر المسلمين حتى يعودوا ويستغلها لمصلحتهم ، ويحفظ ريعها لهم وهذا كله واضح في حالة ما إذا لم تكن حكومة الباكستان قد أبرمت معاهدة مع حكومة الهند تضمن بها بقاء ملكية المهاجرين لأموالهم وبالطبع هذه المعاهدة قد أكدت الأحكام الشرعية التي أشرنا إليها ، ولذلك يجب اعتبار هذه الأملاك أى أملاك المهاجرين غير المسلمين الموجودة في الباكستان على ذمة أصحابها ، واستغلالها لمصلحتهم وبقائها أمانة هي وريعتها - هذا عن السؤال الأول .

أما عن السؤال الثاني : فإن الظاهر أن زيدا احتل قطعة أرض مملوكة لمهاجر غير مسلم ولم يدفع لها ثمناً ، ولم يحصل على إذن من ولى أمر النولة الإسلامية ، أو أى شخص له شأن في إعطاء هذا الإذن ، وحكم هذا التصرف منه شرعاً أنه اغتصاب لأرض مملوكة للغير ملكاً صحيحاً للأوجه التي بينها في الإجابة عن السؤال الأول . وعليه يكون كل تصرف منه في هذه الأرض بدون إذن صاحبها تصرفاً باطلاً ، فلا يصح له أن ينشئ عليها مبنى مؤقتاً للصلاة فيه سواء وقفه أو لم يوقفه . ونظراً لأنه يفهم من السؤال أنه شيد المبنى على الأرض المنصوبة مؤقتاً للصلاة فيه بصفة مؤقتة فإن هذا المبنى أيضاً لا يعتبر مسجداً لإقامته في أرض منصوبة ولعدم وقفه شرعاً ، ولصاحب الأرض أن ينقض المصل ، وكذلك لولى الأمر الذي يرى هذه الأملاك أن ينقضها .

أما عن السؤال الثالث : فإن المبنى يعتبر مسجداً شرعاً إذا أقامه الباني في أرض مملوكة له ، وأذن بالصلاة فيه وصلى الناس فيه فعلاً .

أو أقامه في أرض للغير بإذنه وصلى الناس فيه - وتطبيقاً لهذه الشروط لا يكون المبنى الذى شيده بكر في أرض غيره من غير أن يدفع ثمنها أو يحصل على إذن صاحبها ، أو من يتولى إدارتها نيابة عنه في امتلاكها ولم يحصل أيضاً على إذن شرعى ببناء المصلى عليها مسجداً ، أى لا يكون هذا المصلى مسجداً شرعاً ، لعدم توفر الشروط التى اشترطها الفقهاء في اعتبار المبنى مسجداً وبيتاً من بيوت الله ، وإذا أراد وقفه بعد بنائه يمنع منه حتى تتوفر فيه هذه الشروط . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٨٣) شراب البيرة والتجارة فيه

المبدأ

لا يجوز شرعاً الاتجار في البيرة لعدم تقومها عند المسلمين كالخمر
ولو كانت مقومة عند غيرهم

سئل :

من السيد / بطلبه المقيد برقم ١٣٤٨ سنة ١٩٥٧ قال إنه تاجر بقالة
الفرنجي وحلويات ، وأن معظم الجمهور يطلب منه شراء شراب البيرة ،
وسأل هل يجوز الاتجار في هذا الصنف أو لا ؟

أجاب :

إن الآثار عن الرسول صلى الله عليه وسلم قد جاءت بتحريم كل
مسكر - فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام) رواه الجماعة إلا البخارى
وابن ماجه . وفي رواية مسلم (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) وعنه أيضاً
أنه صلى الله عليه وسلم قال : (ما أسكر كثيره فقليله حرام) رواه أحمد
وابن ماجه والدارقطنى ومصححه .

فهذه الآثار تدل على أن كل شراب أسكر فهو خمر ، وأن ما أسكر
كثيره فقليله حرام . فالبيرة المشلول عنها من شأنها أن تسكر متعاطيها
فتكون محرمة ، القليل منها والكثير سواء لأنها تعد خمرأ شرعاً . لعموم قوله

(*) المتن : فضيلة الشيخ حسن مابون مس ٨٢ - م ٧٦ - ١٤ من ذى الحجة ١٣٧٦ هـ -
٢٠ يولية ١٩٥٧ م .

عليه السلام (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وما أسكر كثيره
فقليله حرام) وعلى ذلك لا يجوز شرعاً للمسلمين الاتجار فيها ، لأنها غير
متقومة عندهم ، فلا يتعقد بيعها بينهم ، لعدم توفر شرط من شروط البيع
وهو تقوم المبيع وهي وإن كانت متقومة ومالا عند غير المسلمين فهي
ليست كذلك عند المسلمين ، فلا يجوز لهم التعامل أو الاتجار فيها .
والله أعلم .



الموضوع

(١٠٨٤) تحديد النسل خشية الفقر

المبادئ

١- منع النسل أو تحديده يتنافى مع مقاصد النكاح ، ولا يباح شرعاً إلا للضرورة وعند وجود عذر يقتضيه ، كالخوف على حياة الأم إن هي حملت .

٢- خوف الفقر وكثرة الأولاد وتزايد السكان ليست من الأعداد المبيحة لمنع النسل أو تحديده

سئل :

بالطلب المقدم من السيد الأستاذ - ن . م . ا رئيس جمعية النهضة الإسلامية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بميت عمر المقيد برقم ١٤٠٦ لسنة ١٩٥٨ والذي يطلب فيه الإفادة عن حكم الشريعة الإسلامية في تحديد النسل خشية الفقر بصفة عامة ، أو لتزايد السكان وقلة الموارد الغذائية .

أجاب :

إن من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية إيجاد النسل وبقاء النوع الإنساني وحفظه ، ولذلك شرع الزواج للتناسل وتحصين الزوجين من الوقوع في الحرام ، وحث الرسول صلوات الله وسلامه عليه على اختيار الزوجات المنجبات للأولاد . فقد روى الإمام أحمد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالبأة وينهى عن التبطل نهياً شديداً ، ويقول (تزوجوا

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - ٨٨ - م - ٢٠ - من ١٤ - ٢٦ نوالقعدة هـ - ١٤ يونية ١٩٥٨ م .

الودود الولود فإنى مكائز بكم الأمم يوم القيسامة) وروى أبو داود
والنسائي عن معقل بن يسار قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال (إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وأنها لا تلد فأزوجها قال
لا ، ثم أتاه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فقال تزوجوا الودود الولود فإنى
مكائز بكم) كما شرع ما يحفظ النسل من تحريم الزنا والإجهاض ، ومنع
النسل أو تحديده من الأعمال التي تنافي مقاصد النكاح . ولهذا لا تبيحه
الشرعية إلا عند الضرورة وعند وجود عذر يقتضيه كالخوف على حياة
الأم ونحوه ، وليس من الأعذار خوف الفقر وكثرة الأولاد أو تزايد
السكان ، لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بالرزق لكل كائن حي . حيث
قال في كتابه الكريم (وفي السماء رزقكم وما توعلون فو رب السماء
والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون)^(١) وقال سبحانه وتعالى :
(وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها
كل في كتاب مبين)^(٢) وقال سبحانه وتعالى : (ولا تقتلوا
أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم)^(٣) ومن علم أن مال الله
غاد ورائع ، وأن مع العسر يسرا ، وأن الغنى قد يصبح فقيراً معلماً
والفقير المعدم قد يصبح غنياً وافر الغنى ، لم يشك أن الغنى والفقر من
العوارض التي تبدل . وبهذا علم الجواب عن السؤال وأن تحديد النسل خوف
الفقر غير جائز . وفي الحديث - استكثروا من أولادكم فإنكم لا تدرون
بمن ترزقون - وهذا لا ينافي أن هناك ضرورات خاصة بالمرأة تجيز
منع الحمل كما ذكرنا ، ولكل حالة حكمها الخاص . والله أعلم .

(١) الآية ٢٢ ، ٢٣ من سورة الذاريات .

(٢) من الآية رقم ٦ من سورة هود .

(٣) من الآية رقم ٣١ من سورة الاسراء .

الموضوع

(١٠٨٥) التصرف الضار ببعض الورثة

المبادئ

- ١- ترك تفضيل بعض الورثة على الآخر واجب
 - ٢- يجب على كل شخص أن يترك ملكه ميراثاً عنه بعد وفاته طبقاً لقسمة الشارع الحكيم ، إبقاء على صلة القرى ، ومنعاً من إثارة العداوة والبغضاء بين أفراد الأسرة ، وهذا يؤدي إلى قطيعة الرحم وهو حرام وما أفضى إلى الحرام حرام .
 - ٣- إثار البعض ببعض التركة إيذاء للآخرين وإعاش لهم
 - ٤- البيع لأحد الورثة صورياً قصد حرمان الآخرين والتهرب مما في ذمته من حقوق غير جائز شرعاً .
- سئل :

من السيد / . . . بطلبه المقيد برقم ٩٥٩ لسنة ١٩٥٨ المتضمن أنه في الخمسين من عمره وله ثلاث بنات سنهن على التوالي ١٩ ، ٥ ، ٣ ، ويملك منزلاً مكوناً من طابق واحد يسكن فيه هو وزوجته وبناته ، وله أخت شقيقة لها عليه حق كما أن له أبناء أبناء عم وأقارب آخرين وكلهم موسرون ويريد أن يكتب المنزل باسم زوجته لتتنازل عنه بدورها لبناته بعد وفاته ولا يحق لها التصرف إلا بعد أن تبلغ البنات القاصرات سن الرشد ، ويكتب لأخته الشقيقة نصيبها في الميراث كدين عليه بعد وفاته تأخذها نقوداً

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - س ٨٨ - م ٢٢ - ١٦ يولية ١٩٥٨ .

حتى لا يتجزأ المنزل . وطلب السائل الإفادة عن حكم هذا التصرف شرعاً وهل فيه إجحاف بحق أقاربه ؟

أجاب :

إن أحكام الشريعة الإسلامية تقضى بترك تفضيل بعض الورثة عن البعض الآخر ، وأن يترك كل شخص ملكه يورث عنه بعد وفاته طبقاً لقسمة الشارع الحكيم الذى قسم التركات بعد وفاة المالك قسمة عادلة وحسب من تفضيل بعضهم على بعض إبقاء على صلة القرى ومنعاً من إثارة العداوة والبغضاء بين أفراد الأسرة الواحدة ، ولأن إثارة بعض الورثة فيه إيذاء البعض وإعاشهم ، وأنه يؤدى إلى قطع الرحم وهو حرام ، وما أفضى إلى الحرام حرام ، ولذلك قال كثير من الفقهاء بأنه لا تصح الوصية للوارث . لما روى عن أبى قلابة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (إن الله تبارك وتعالى أعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث) وقد قال بعض الفقهاء إنه تصح الوصية للوارث وبرأيهم أخذت المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ وأجازت الوصية بالثلث للوارث وغيره ، وتنفذ فيه من غير إجازة الوثقة . كما نصت المادة ١٣ من قانون الوصية المذكور على صحة الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة بوفاة الموصى ، فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه فى التركة كانت الزيادة وصية . فإذا أراد السائل أن يكون تصرفه جائزاً أوصى لمن يرغب من ورثته بثلث المنزل أو أوصى بجميع تركته لورثته على الوجه المبين فى المادة ١٣ المذكورة وورثته الآن هم زوجته وبناته الثلاث وأخته الشقيقة . أما رغبته فى الخروج عن جميع المنزل وهو جميع ملكه لزوجته بطريق البيع الصورى كما هو الظاهر من السؤال بغية حرمان الورثة من الميراث ، والتهرب مما فى ذمته من حق لأخته فلذلك غير جائز شرعاً . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٨٦) أكل لحم الضب

المبادئ

١- لا يحل عند الحنفية أكل لحم الضب وغيره من كل ماله ناب أو مخلب من سباع أو طير ، كما لا يحل عندهم أكل الحشرات . وما روى من حل أكل الضب محمول على أن ذلك كان في ابتداء الإسلام قبل نزول القرآن بشأنه ، ولأن القاعدة : أنه إذا اجتمع الحاضر والمبني وتعارضهما يرجح الحاضر .

٢- ما استطابه العرب فهو حلال ، وما استخبطوه فهو حرام بالنص

٣- مذهب الأئمة الثلاثة حل أكل لحم الضب .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٨٨٨ سنة ١٩٥٨ عن بيان حكم أكل لحم الضب هل حرام أو حلال بموجب السنة المحمدية ؟

أجاب :

إن المنصوص عليه شرعاً في مذهب الحنفية كما جاء في التنوير وشارحه الدر المختار أنه لا يحل ذو ناب يصيد بنابه أو مخلب يصيد بمخلبه من سباع أو طير ولا الحشرات والضبع والثعلب لأن لهما ناباً والضب وما روى من أكله محمول على ابتداء الإسلام قبل نزول قوله تعالى : « ويحرم عليهم الخبائث »^(١) وقال ابن عابدين في حاشيته رد المختار والدليل

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ حسن ملجون - ٨٨ - م ٦٩ - م ٥٢ - ٢٩ صفر ١٣٧٨ هـ -
١٢ سبتمبر ١٩٥٨ م .
(١) من الآية رقم ١٥٧ من سورة الأعراف .

عليه أنه صلى الله عليه وسلم - نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير - رواه مسلم وأبو داود وجماعة . والسري فيه أن طبيعة هذه الأشياء منعمومة شرعاً ، فيخشى أن يتولد من لحمها شيء من طباعها فيحرم لإكراماً لبني آدم ، كما أنه يحل ما أحل لإكراماً لهم ، وفي الكفاية : والمؤثر في الحرمة الإيذاء ، وهو طوراً يكون بالناب وتارة يكون بالمخلب أو الخبث ، وهو قد يكون خلقة كما في الحشرات والهوام . ثم قال بعد ذلك تعليقاً على قول الدر : والخبث ما تستخيثه الطباع السليمة أجمع العلماء على أن المستخيثات حرام بالنص وهو قوله تعالى « ويحرم عليهم الخبائث » وما استطابه العرب حلال ، لقوله تعالى : « ويحل لهم الطيبات »^(١) وما استخيثه العرب فهو حرام بالنص . والذين يعتبر استطابهم أهل الحجاز من أهل الأمصار ، لأن الكتاب نزل عليهم وخوطبوا به ، ولم يعتبر أهل البوادي لأنهم للضرورة والمخافة يأكلون ما يجلبون . وذكر صاحب مجمع الأنهر الضب من المحرم أكله . وعلل الحرمة بقوله لأنه من السباع خلافاً للأئمة الثلاثة . وقال صاحب درر المنتقى : حرمة لأنه من الخبائث . هذا هو مذهب الحنفية . وأما الأئمة الثلاثة : فقد ذهبوا إلى حل أكله مستدلين بأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم كحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : (إن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لم يكن من طعام قوي فأجده نفسي تعافه فلا أحلله ولا أحرمه) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الآكلين أبو بكر رضي الله عنه - وقد أجاب عنها صاحب العناية وغيره من الحنفية بأن الأصل أن الحاضر والمبيح إذا تعاضدا يرجع الحاضر على أن المبيح في هذا الأمر مؤول بما قبل التحريم والله أعلم .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة الأعراف .

الموضوع

(١٠٨٧) نقل عيون الموتى الى الأحياء

المبادئ

١ - إخراج عين الميت لإخراج عين الحي يعتبر اعتداء ، وهو غير جائز شرعاً ، إلا إذا دعت إليه ضرورة ، وبشرط أن تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذي يصيب الميت .

٢ - أخذ عين الميت لترقيع قرنية عين المكفوف الحي فيه مصلحة ترجح مصلحة المحافظة على الميت ، ويجوز ذلك شرعاً .

٣ - التعدي المنهي عنه إنما يكون إذا كان لغیر مصلحة راجحة أو لغیر حاجة ماسة .

٤ - عند استصدار قانون بإباحة ذلك يجب النص فيه على الإباحة في حالة الضرورة ، أو الحاجة الماسة لذلك فقط ، وبشرط ألا يتعدى ذلك الأموات الذين لا أهل لهم . أما من له أهل فيكون ذلك مشروطاً بإذنتهم فإن أذنوا بذلك جاز وإلا فلا .

سئل :

بالطلب الوارد من جمعية النور والأمل المطلوب به بيان حكم الشريعة الإسلامية في الاستيلاء على عيون الموتى عقب وفاتهم وحفظها في بنك يسمى « بنك العيون » أسوة بحفظ الدم من الأحياء في بنك الدم - هل هو حرام أم حلال ؟ وذلك لاستخدام هذه العيون في ترقيع القرنية لمن تخرقت قرنياتهم حديثاً ، أسوة بما يفعله الأطباء الآن ليعيدوا البصر

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - م ٨٨ - م ٢١٢ - م ١٩٢ -
٦ شوال ١٣٧٨ هـ - ١٤ أبريل ١٩٥٩ م .

إلى المكشوفين ، وبيان ما إذا كان الدين يمنع من صدور قانون يقضى بالاستيلاء على عيون الموتى ، لاستعمالها في تطبيب عيون الأحياء ؟

أجاب :

إننا بحثنا هذا الموضوع ووجدنا أن الإنسان الحر بعد موته يجب المحافظة عليه ، ودفنه وتكريمه وعدم ابتذاله . فقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم النهى عن كسر عظم الميت لأنه ككسره حياً - ومعنى هذا الحديث أن للميت حرمة كحرمة حياً ، فلا يتعدى عليه بكسر أو شق أو غير ذلك ، وإخراج عين الميت كإخراج عين الحي يعتبر اعتداء عليه غير جائز شرعاً ، إلا إذا دعت إليه ضرورة تكون المصلحة فيها أعظم من الضرر الذى يصيب الميت ، وذلك لأن قواعد الدين الإسلامى مبنية على رعاية المصالح الراجحة ، وتحمل الضرر الأخف لجلب مصلحة يكون تفويتها أشد من هذا الضرر ، فإذا كان أخذ عين الميت لترقيع قرنية عين المكشوف الحى يحقق مصلحة ترجح مصلحة المحافظة على الميت جاز ذلك شرعاً ، لأن الضرر الذى يلحق بالحي المضطر لهذا العلاج أشد من الضرر الذى يلحق الميت الذى تؤخذ عينه بعد وفاته ، وليس فى هذا ابتذال للميت ولا اعتداء على حرمة المنهى عنه شرعاً . لأن النهى إنما يكون إذا كان التعدى لغیر مصلحة راجحة أو لغیر حاجة ماسة ، وقد ذهبنا إلى جواز ذلك فى تشريح جثث الموتى ممن لا أهل لهم قبل دفنهم فى مقابر الصدقة ، لتحقيق مصلحة عامة راجحة للناس ، لإحياء لنفوسهم أو علاجاً لأمرائهم ، أو لمعرفة أسباب الحوادث الجنائية التى تقع عليهم مستندياً فى ذلك إلى ما سبق أن أوضحناه . وإلى أن القواعد الأصولية تقضى بإيجاب ما يتوقف عليه أداء الواجب . فإذا أوجب الشارع شيئاً تضمن ذلك إيجاب ما يتوقف عليه ذلك الشيء - وعلى ذلك وتطبيقاً لما ذهبنا إليه فى الإفتاء بجواز تشريح الجثث للموتى الذين لا أهل لهم - نقول إن الاستيلاء على عين الميت عقب وفاته لتحقيق مصلحة للحي الذى حرم نعمة البصر ، وحفظها فى بنك يسمى بنك العيون لاستعمالها

فى ترفيع قرنية المكفوفين الأحياء الذين حرموا نعمة النظر ليس فيه اعتداء على حرمة الميت ، وهو جائز شرعاً ، لأن الضرورة دعت إليه ، ولأن الضرورة شرعاً تقدر بقدرها - نرى قصرها فى هذا الاستفتاء على أخذ عين الميت الذى لا أهل له قبل دفنه ، لاستخدامها فى الغرض المنوه عنه سابقاً وبذلك تتحقق مصلحة للأحياء المكفوفين أعظم بكثير من الضرر الذى يصيب الميت الذى أخذت عينه ، وليس فيه إمتحان لكرامته أو ابتذال له . أما صدور قانون يقضى بالاستيلاء على عيون الموتى ، فإننا نرى الاحتياط فيه بحيث يقتصر فيه على الحاجة الماسة فقط ، وأن لا يتعدى الأموات الذين ليس لهم أهل ، وأما الأموات الذين لهم أهل فإن أمر الاستيلاء على عيون موتاهم يكون بيدهم وبإذنهم وحدهم ، فإن أذنوا جاز ذلك ، وإلا فلا يجوز بدون إذنه . وبهذا علم الجواب عن هذا الاستفتاء . والله أعلم .



الموضوع (١٠٨٨) شرب البيرة

المبادئ

- ١ - كل شراب أسكر فهو خمر ، وما أسكر كثيره فقليله حرام
- ٢ - البيرة مسكرة ، فتكون محرمة شرعاً بالنص .

سئل :

من السيد / بطلبه المقيد برقم ٢٤٩٩ سنة ١٩٥٩
قال إنه لاحظ أن شراب البيرة لا يؤثر على شارها إذا أخذ منها كمية
معقولة ، لأنها بعكس غيرها من المشروبات الروحية . نسبة تركيز الكحول
بها بسيطة جداً ، وتقل عن نسبتها في الكينا البيليري . وسأل هل احتساء
قليل من البيرة بالدرجة التي لا تسكر حلال أو حرام ؟

أجاب :

إن الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت بتحريم كل
مسكر . فقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام) وفي رواية مسلم (كل مسكر
خمر وكل خمر حرام) وعنه أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال : (ما أسكر
كثيره فقليله حرام) رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني ومعه . فهذه
الآثار تدل على أن كل شراب أسكر فهو خمر ، وأن ما أسكر كثيره
فقليله حرام . والبيرة باعتراف السائل شراب من الأشرية المسكرة
فتكون محرمة . القليل منها والكثير سواء ، لأنها تعتبر خمرأ شرعاً . لعموم
قوله عليه السلام (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وما أسكر كثيره
فقليله حرام) والله أعلم .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مامون - م ٨٨ - م ٣٣٢ - ص ٢٨٦ - وبيع الآخر
١٣٧٩ هـ - ٧ أكتوبر ١٩٥٩ م .

الموضوع

شرب التبناك والدخان بالمسجد (١٠٨٩)

المبادئ

١- لا يجوز شرب الدخان بالمسجد شرعاً إلحاقاً بالنهى الوارد فى الثوم

٢- يكره شرب الدخان أثناء قراءة القرآن

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٥٦٦ سنة ١٩٥٩ المتضمن الاستفتاء عن شرب التبناك وتدخينه فى المساجد التى هى مخصصة للعبادة والصلوات وتعليم القرآن الكريم وتعلمه وسماعه . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيها إذا كان يجوز ذلك شرعاً أم لا ؟

أجاب :

إنه لا يجوز ذلك شرعاً لكراهة رائحته . والدليل على ذلك ما رواه البخارى فى صحيحه فى (باب ما جاء فى أكل الثوم النيء والبصل والكرات) عن عمر بن الخطاب أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى غزوة خيبر (من أكل من هذه الشجرة - يعنى الثوم - فلا يقربن مسجداً) وفى رواية فلا يقربن المساجد . وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أكل من هذه الشجرة - يريد الثوم - فلا يفشاناً فى مساجدنا) وقال عبد الملك بن جريج ما يعنى إلا تنته - أى رائحته الكريهة - ويلحق

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن سامون - ص ٨٨ - م ٢٤٧ - ص ٢٩٨ -
٩ جباى الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٠ نوفمبر ١٩٥٦ م .

به كل ما له رائحة كريهة ومنها الدخان - وفي البر وحاشيته قبيل كتاب
الصبيد عن الطحاوى ما نصه (ويؤخذ من إلحاق الدخان بالثوم والبصل
كراهته تحريماً في المسجد للنهي الوارد في الثوم والبصل وهو ملحق بهما)
والظاهر كراهة تعاطيه حال القراءة - أى قراءة القرآن - لما فيه من الإخلال
بتعظيم كتاب الله تعالى . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .



الموضوع

(١٠٩٠) استبدال الهدى والأضحية بالنقود في جازز شرعا

المبادئ

- ١ - قربة الهدى والأضحية لا تقوم إلا بذبح الحيوان وإراقة دمه كما أرادها الشارع
- ٢ - لا يجوز استبدالها بالنقود مطلقاً إقامة للتصدق بالثمن مقامها .
- ٣ - القصد من هذه الشعيرة هو التقرب وليس التصديق
- ٤ - تكديس اللحوم وكثرتها وتعفنها يمكن علاجه بغير الاستبدال النقدي .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٧١٤ سنة ١٩٥٩ المتضمن أن السائل شاهد بالحلجاز أنه يذبح في أيام النحر (جنى) ما يقرب من المليون من الذبائح التي تقدم على أنها هدى أو أضحية ، أو على أنها كفارة بخالفة من المخالفات الدينية حسب القواعد الفقهية الشرعية . والواقع أن هذه الذبائح لا تحقق الغرض الشرعى ، لأن الفقير في هذا اليوم يكون متخماً من كثرة الذبائح ويرتب على ذلك أن كثيراً من هذه الذبائح يطرح في الطرقات حيث يقيم حجاج بيت الله الحرام ، ولشدة الحر تتعفن بسرعة ، وتكون سبباً في انتشار الميكروبات ، مما يؤدي إلى الضرر المحقق الذي لا تسمح به قواعد الشريعة الإسلامية . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيها إذا كان يجوز استبدال النقد بالهدى والأضحية ، لأنه أنفع للفقراء وأبعد عن الضرر والأذى أو لا ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ حسن يكون - ص ٨٨ - م ٣٦٩ - ص ٣١٦ - ٢٢ جادى
الاولى ١٣٧٩ هـ - ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩ م .

أجابه :

إن آيات القرآن الكريم الواردة في سورة البقرة والمائدة والحج التي تضمنت النص على الهدى ، والآحاديث الصحيحة الواردة في الأضحية تقرر أن إراقة الدم نوع من أنواع القرب إلى الله سبحانه وتعالى وأنها شعيرة من شعائر الإسلام تذكر المسلمين بحادث النداء الذي حصل لسيدنا إبراهيم الخليل وابنه عليهما الصلاة والسلام ، وتنبه التمسوس المؤمنة إلى مبدأ التضحية في سبيل الله وطاعته بأعز شيء لديها ، والشعيرة هي العلاقة الواضحة الظاهرة التي اعتبرها الإسلام مظهراً من مظاهره العامة ، وهي لا تتحقق إلا بعمل ظاهر يراه الناس في مناسبات خاصة . ولا شك أن الله سبحانه وتعالى أن يتعبدا بما يشاء بما ندرك حكمته وبما لا ندركها ، كاختلاف الصلوات مثلاً في عدد ركعاتها وكيفيةاتها وتحديد أوقاتها واختلاف مقادير الزكاة وغير ذلك . فيجب علينا اتباع أمر الله الحكيم سواء أفهمنا معنى حكمته في تشريعه أو لم نفهمها . وأننا لو أبحنا لأنفسنا التفكير والتغيير في مثل هذه الأحكام لانفتح باب الشر على مصراعيه ولا يقف ضرره عند حد الهدى والأضاحي ، بل لتعدى إلى كل تشريع شرعه رب العالمين ونخالقهم العالم بأحوالهم وما يناسبهم . ومن هذا يتضح أن هذه القرية لا تقوم إلا بذبح الحيوان وإراقة دمه كما أرادها الشارع ، وأنه لا يجوز مطلقاً للمسلمين أن يفكروا في استبدالها بالنقود وإقامة التصدق بثمنها مقامها ، إذ ليس القصد هو التصدق ، وإنما القصد هو التقرب إلى الله بإراقة الدم . أما على فرض تكديس الخوم في هذه الأيام وكثرتها وزيادتها فإن ههنا أمر يمكن علاجه فلو تضافر المسلمون وعملوا على استخدام الآلات الحديثة لحفظ هذه الخوم ، وادخارها طيبة ، ثم توزع على الفقراء والمساكين في جميع الأقطار الإسلامية إن ضاق عنها القطر الحجازي لكان هذا أحسن علاج ، وأدعى إلى الطمأنينة ، وأحفظ للأموال ، وكان كذلك متمشياً مع روح الشريعة الإسلامية السمحة . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٩١) حرص الشريعة الإسلامية على شرف المرأة ورفع مكانتها
عن مواضع المهانة والابتذال

المبادئ

- ١ - تحرم الشريعة الإسلامية الخلوة بين المرأة وأجنبي عنها ، وإظهار مفاتها ومحاسنها أمامه .
 - ٢ - على المرأة أن تغض بصرها وتكف عن النظر إلى ما يحرم النظر إليه ، وأن تحفظ فرجها عما لا يحل لها من الزنا وتوابعه .
 - ٣ - لا يجوز للمرأة إبداء مواضع الزينة الخفية منها لكل أحد إلا ما استثنى في الآية الكريمة
 - ٤ - الدخول على المرأة المتزوجة منزل الزوجية أثناء غياب زوجها عنه غير جائز شرعاً ، إلا إذا كان الداخل معه رجل أو رجلان .
 - ٥ - دعوة الزوجة رجلاً أجنبياً عنها للغداء معها بفردتها في منزل الزوجية أثناء غياب زوجها تكون به مخطئة شرعاً ، ولزوجها منعها من ذلك .
- سئل :

بالطلب المقيد برقم ٤٤١ سنة ١٩٦٠ المتضمن أن زوجة مسلمة على عصمة زوجها المسلم تقابلت مع رجل أجنبي عنها لا قرابة له بها إطلاقاً وليس برحم محرم لها ، ويقال إنه متزوج إحدى قريباتها ، وهذا الرجل يقيم ببلدة أخرى ، وأرادت استضافته في مسكنها الخاص في غيبة زوجها وبدون إذنه ، وإعداد مأدبة غداء خاصة به وحده ، وليس في المسكن رجل يستقبله بل أرادت الزوجة أن تصاحبه بنفسها - عقب مقابلاتها لها - في مسكنها وأن تشترك معه هي ووالدتها المقيمة معها في تناول طعام الغداء . وذلك

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن محبون - س ٨٨ - م ٤٦٠ - ص ٢٩٩ - ١٠ سوال
١٢٧٩ هـ - ٥ أبريل ١٩٦٠ م .

كله فى غيبة زوجها وبدون إذن منه ، وأن تبقى جالسة مع هذا الضيف على المائدة وهى غير محجبة ، وهو أجنبي ليس رجا محرماً لها كما تقدم .
وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما إذا كان يباح للزوجة المذكورة هذا العمل أو لا يباح ؟

أجاب :

إن الشريعة الإسلامية اهتمت بشرف المرأة المسلمة أيما اهتمام، وحرصت كل الحرص على المحافظة على عرضها ، ورفع كيانها عن المهانة والابتذال وتعرضها لما يشين سمعتها ويهدم كرامتها ، وذلك دفعاً للفتنة ومقالة السوء — فحرمت عليها الاختلاء بأجنبي غير محرم لها ، والاختلاط به مادام لم يوجد معها محرم لها ، كما حرمت عليها أن تبدى له زينتها ، وأن تظهر مفاتها وعاسنها أمامه . لأنه لا يجتمع رجل وامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما . فالعينان تزنيان والنظر سهم مسموم من سهام إبليس . قال الله تعالى فى كتابه الكريم (وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدین زینتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدین زینتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو أبناءهن أو أخواتهن أو بنى إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذین لم یظهروا على عورات النساء ولا یضربن بأرجلهن لیعلم ما یخفين من زینتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أیه المؤمنون لعلکم تفلحون) (١) . وقال تعالى : (إن اتقین فلا تخضعن بالقول فیطمع الذى فی قلبه مرض وقلن قولا معروفاً) (٢) وقال تعالى : (وإذا سألتوهن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبکم وقلوبهن) (٣) وقال تعالى (یا أيها النبی قل لأزواجک وبناتک ونساء المؤمنین یدنین علیهن من جلابیبهن ذلك أدنی أن یعرفن فلا یؤذین وكان الله غفوراً رحیماً) (٤) . وجاء فى صحیح مسلم أن رسول الله صلى الله علیه وسلم قال (إياکم والدخول على النساء

(١) الآية رقم ٢١ من سورة النور .

(٢) من الآية رقم ٢٢ من سورة الاحزاب .

(٣) من الآية رقم ٥٣ من سورة الاحزاب .

(٤) الآية رقم ٥٩ من سورة الاحزاب .

فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرايت الحمى قال الحمى الموت (والحمى هو أحد أقارب الزوج ، أو أقارب الزوجة من غير المحارم - وروى مسلم أيضاً - أن نفرأ دخلوا على أسماء بنت عيسى ، فدخل أبو بكر الصديق وهي تحته يومئذ ، فرآهم فكره ذلك ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لم أر إلا خيراً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قد برأها من ذلك . ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال : (لا يدخلن رجل بعد يومى هذا على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان) والمغيبة هى التى غاب زوجها عن المنزل . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى خطبته يوم حجة الوداع (ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن أطنعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً . ألا إن لكم على نسائكم حقاً ، ولنسائكم عليكم حقاً ، فحقكم عليهن أن لا يوطئن فراشكم من تكرهون ولا يأذن فى بيوتكم لمن تكرهون . وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن فى كسوتهن وطعامهن) هذا وحديث الإفك الذى اهتم فيه السيدة عائشة رضى الله تعالى عنها بمجرد انفرادها برجل غير ذى رحم لها ، وتأخرهما عن القافلة ليس يبعد عن الأذهان ، وزوجها خير البشرية حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم لم يرنى التهمة عنها التى شاعت فى جزيرة العرب ، حتى أنه لم يذكر اسمها على لسانه طول مدة هذه المحنة ، وكان حين يسأل عنها وهى مريضة فى بيت أبيها أبى بكر الصديق يقول كيف حال تيكم ، حتى أنزل الله الوحى ببراءتها . فالمحافظة على عفاف المرأة المسلمة وعرضها وشرفها من الأمور التى حرصت الشريعة الإسلامية على صيانتها . الأمر الذى يتجلى واضحاً من النصوص المذكورة وغيرها فى هذا الباب كثير ومن هذا كله يتعين أن السيدة المستول عن أمرها مخطئة كل الخطأ فى تصرفها المذكور ، ولا يباح لها هذا العمل شرعاً . ولزوجها الحق فى أن يمنعها من هذا التصرف . ومنه يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٠٩٢) الزار أمر منكر وبدعة سيئة

المبادئ

١- الزار نوع من دجل المشعوذين لإيهام ضعاف العقول والإيمان بتخليص المريض من مس الجن . وهو بطريقته المعروفة أمر منكر وبدعة سيئة لا يقرها الدين .

٢- يزداد نكرا إذا اشتملت حفلاته على شرب الخمر وغير ذلك من الأمور غير المشروعة .

سئل :

من السيد /... يطلبه الحفيد برقم ٣٧٨ سنة ١٩٦١ المتضمن أن يجوار منزله جارة تعمل كوديا (أى معلمة زار) تقيم حفلات للزار في منزلها تفرع فيها الطبول بصورة مقلقة وفي أوقات غير مناسبة، ويختلط في هذه الحفلات الرجال بالنساء، ويشربون جميعاً الخمر، وتستمر الحفلات على هذه الصورة ثلاثة أيام من كل أسبوع، وفي ذلك إقلاق لراحة السكان وتعطيل لاطلبة عن استدكار دروسهم . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في هذا الموضوع .

أجاب :

الزار نوع من دجل المشعوذين الذين يوحون إلى ضعاف العقول والإيمان بأن المريض أصابه مس من الجن، وأن لأولئك الدجالين القدرة على علاجه وتخليصه من آثار هذا المس بطرقهم الخاصة، ومنها إقامة الحفلات

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - س ٩٤ - م ٢١٠ - ١١ محرم ١٣٨١ هـ -
٢٤ يونية ١٩٦١ م .

الساخرة المشتعلة على الاختلاط بين الرجال والنساء بصورة مسهجنة والإتيان بحركات وأقوال غير مفهومة . والزوار بطريقته المعروفة أمر منكر وبدعة سيئة لا يقرها الدين ، ويزداد نكراً إذا اشتملت حفلاته على شرب الخمر وغير ذلك من الأمور غير المشروعة التي أشار إليها السائل - وأما ما قد يصاحب حفلات الزوار من إقلاق الراحة والأضرار الأخرى التي ذكرها السائل فهو أمر لا تقره الشريعة ، ويستطيع من لحقه شيء من هذه الأضرار أن يلجأ إلى الجهات المختصة لمنع هذه الأضرار عنه . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .



الموضوع

(١٠٩٣) اسكان الزوجة اقاربها في مسكن الزوجية غير جائز

المبادئ

- ١ - الزوجة الغنية التي تساعد زوجها في المعيشة لا يجوز لها شرعاً أن تسكن في منزل الزوجية أحداً من أقاربها بغير رضا زوجها .
- ٢ - إنفاقها على أقاربها إن كان من ماله فلا يفسد فليس للزوج منعها منه . وإن كان من ماله فلا يجوز لها ذلك شرعاً .

مسئل :

من السيد/ ... بطلبه المقيّد برقم ٩٦٨ سنة ١٩٦٢ والذي يطلب فيه بيان الحكم الشرعي في الآتي :

١ - هل يعطى الشارع الحكم للزوجة الغنية عن زوجها التي تساعد في المعيشة حق عدم اطاعة الزوج، وأن تتصرف في المنزل كما تشاء بسبب هذه المساعدة في المعيشة ؟

٢ - هل يجوز للزوجة أن تقيم في منزل الزوجية بعض أقاربها وتنفق عليهم بسعة ، مخالفة بذلك لإرادة الزوج الذي لا يرغب في وجود أحد معه في منزل الزوجية، لأن هذا يضايقه ويجعله فاقد الحرية مع زوجته، مع ملاحظة أن من تقيمهم أغنياء ولكنهم يستغلونها ؟

أجاب

تقتضى النصوص الشرعية بأن لكل من الزوجين قبل الآخر حقوقاً يجب مراعاتها، والقيام بها، لتدوم رابطة الزوجية ولا تنقسم عراها، وتؤتي ثمراتها

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد حريدي - س ٩٤ - م ٣٩٣ - ٢٢ جلد ١ الأولى ١٣٨٢ هـ - ٢١ أكتوبر ١٩٦٢ م .

التي يريد بها الشرع وتطلبها طبيعة الحياة الزوجية. فمن حق الزوج على زوجته أن تطيعه فيما هو من شئون الزوجية مما ليس فيه معصية لله تعالى . أما شئونها الخاصة بها كأن يمنعها من التصرف في مالها أو يأمرها بأن تنصرف فيه على وجه خاص فلا تجب عليها طاعته فيه، لأنه ليس له ولاية على مالها ومن حقه عليها أن تحفظ بيته وماله وأن تحسن عشرته، ومن حقه عليها أيضاً أن يمنعها من الخروج من بيته إلا لحاجة يقضى بها العرف ولزيارة أبويها ومحارمها ، وأن يمنعها من إدخال أحد في بيته والمكث فيه غير أبويها وأولادها ومحارمها، فليس له منعها من إدخالهم، ولكن له منعهم من المكث في البيت، ومن حق الزوجة على زوجها أن يراعى العدل والإحسان في معاملتها وأن ينفق عليها ولو كانت غنية ، وأن يسكنها في بيت خال عن أهله ، لأنها تنصرف من مشاركة غيرها فيه وتقييد حريتها إلا أن تختار ذلك، لأنها بهذا الاختيار تكون قد رضيت بانقصاص حقها. وكما يجب أن يكون المسكن خالياً عن أهله يجب أيضاً أن يكون خالياً عن أهلها ولولدها من غيره ، لما ذكر من الضرر وتقييد الحرية، وللزوج منع أهلها من السكنى معه في بيته، وطبقاً لهذه النصوص لا يجوز شرعاً للزوجة أن تخرج عن طاعة زوجها ، وأن تنصرف في المنزل بما تشاء مما لا يرضى عنه الزوج متخذة من مساعدته في المعيشة ذريعة لذلك، كما لا يجوز لها شرعاً أن تسكن في منزل الزوجية أحداً من أقاربها أيا كانت درجة قرابتهم بغير رضا الزوج وأما الإنفاقها على أقاربها فإن كان الإنفاق عليهم من مالها الخاص فليس للزوج منعها منه لأنها حرة في التصرف في مالها، وإن كان الإنفاق عليهم من مال الزوج فإنه لا يجوز لها ذلك شرعاً . ومما ذكره علم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

الموضوع

(١٠٩٤) إتيان الزوجة في غير الموضع المشروع حرام

المبادئ

- ١- يحرم على الرجل إتيان زوجته في الموضع غير المشروع، وهذا منكر وحرام، ولكنه لا يوجب تحريمها شرعاً
- ٢- يجب على الزوج الإقلاع عن هذه العادة المرفولة، كما يجب على الزوجة عصيانه إذا طلب ذلك منها، ولها ألا تتمكن من نفسها فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.
- ٣- إصرار الزوج على هذا المنكر، وامتناع الزوجة عنه حتى استحالت العشرة بينهما، يجوز للزوجة طلب التطلاق منه للضرر أمام القضاء

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٧٢ سنة ١٩٦٤ فيمن يأتي امرأته من الخلف وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

إن إتيان الرجل زوجته في دبرها أمر منكر وحرام شرعاً . وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ملعون من أتى امرأته في دبرها) رواه أحمد وأبو داود . وفي لفظ (لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها) رواه أحمد وابن ماجه . وعن خزعة بن ثابت أن النبي

(*) الفتى : مفصلة الشيخ أحمد هريدي - ص ١٠٠ - م ١٥١ - ١٠ مايو ١٩٦٤ م .

صلى الله عليه وسلم (نهى أن يأقى الرجل امرأته فى دبرها) رواه أحمد وابن ماجه . وعن أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى الذى يأقى امرأته فى دبرها (اللوطية الصغرى) رواه أحمد . إلا أن إتيان الرجل زوجته فى دبرها لا يوجب تحريمها شرعا . ويجب على الزوج أن يقلع عن هذه العادة المردولة ، كما يجب على الزوجة أن تعصيه إذا طلب منها ذلك ، ولا تمكنه من نفسها ليفعل بها هذا الأمر المنكر إذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فإذا أصر الزوج على هذا الطلب واستحالت العشرة بسبب امتناع الزوجة عن مجاراته . كان للزوجة أن ترفع أمرها للقضاء ليفرق بينهما بسبب هذا الضرر الذى فيه امتنان لكرامتها . وبهذا علم الجواب عما جاء بالسؤال والله أعلم .



الموضوع (١٠٩٥) قطع أصابع اليد الزائدة المبادئ

١- لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها بزيادة أو نقص قصد
الحسن لا لزوج ولا لغيره .

٢- إذا كان هناك عضو زائد أو طويل في الجسم يحصل منه ضرر
أو أذى يجوز بتره شرعاً ، ويستوى في هذا الحكم الرجل والمرأة ، كما يستوى
فيه كون الضرر مادياً أو معنوياً ، بأن ينظر الناس إليه شلواً بسببه ، أو يضحك
هو من ذلك .

٣- إذا كان للمرأة أسنان طوال فأرادت تقطيع أطرافها للحسن
لا يجوز لها ذلك .

سئل :

من السيد / ... قال : إنه رزق بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٧ بولود له في يده
اليمنى واليسرى ورجله اليمنى ستة أصابع في كل منها . وطلب السائل إفادته
عن حكم بتر الأصابع الزائدة في كل من يديه ورجله .

أجاب :

في صحيح البخاري : عن علقمة قال : لعن عبد الله بن عمر الواشمات
والمتنمصات والمتفلجات^(١) للحسن المغيرات خلق الله . فقالت أم يعقوب .
ما هذا . قال عبد الله ومالي لا ألعن من لعن رسول الله وفي كتاب الله .
قالت : والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته قال : والله لئن قرأته لقد
وجدته « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا »^(٢) وفي نيل الأوطار

(١) المصنف : فضيلة الشيخ أحمد حريدي - ص ١٠٢ - م ٢١١ - ص ١٥٩ -
٢٢ مايو ١٩٦٨ م .
(١) المتفلة : هي التي تبرد ما بين أسنحتها للحسن .
(٢) من الآية رقم ٧ من سورة الحشر .

عن ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن التامصة^(١) والواشرة^(٢) والواصلة^(٣) والواشمة^(٤) إلا من داء . روى الشوكاني هذا الحديث في نيل الأوطار . قال الإمام ابن حجر في فتح الباري شارحاً لحديث البخاري قال الطبري ما ملخصه : لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص التماس الحسن لا للزوج ولا لغيره ، كن تكون لها سن زائدة فتقلعها أو طويلة فتقطع منها ، ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطوله أو تنزعه شعر غيرها . فكل ذلك داخل في النهي ، وهو من تغيير خلق الله . قال : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذية كن يكون لها سن زائدة أو طويلة تعيقها في الأكل أو إصبع زائدة تؤلمها أو تؤذيها فيجوز ذلك والرجل في هذا الأخير كالمرأة . وقال الإمام الشوكاني في نيل الأوطار . ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو إذا كان القصد التحسين لا لداء ولا علة فإنه ليس بمحرم . قال أبو جعفر الطبري في هذا الحديث دليل على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص التماساً للتحسين لزواج أو غيره ، كما لو كان لها سن زائدة أو عصور زائد فلا يجوز لها قطعه ولا نزعها ، لأنه من تغيير خلق الله . وهكذا لو كان لها أسنان طوال فأرادت تقطيع أطرافها وهكذا . قال القاضي عياض وزاد إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة وتتضرر بها فلا بأس بزعها . وقد نص فقهاء الحنفية على أنه لو قطع شخص إصبعاً زائداً لشخص لا يقتص منه وفيها حكومة عدل . وعللوا ذلك بأنه إنما وجبت فيها حكومة العدل تشريفاً للآدمي لأنها جزء منه ، ولكن لا منفعة فيها ولا زينة . ويؤخذ من ذلك : أن الإصبع الزائدة إذا تسبب بقاؤها في ضرر مادي بأن كانت تؤلم أو تعوقه عن بعض الأعمال ولو مستقبلاً أو ضرر معنوي بأن كان يتخرج من بقائها وينظر إليه الناس بتعجب أو ازدراء فإنه يجوز له أن يقطعها منعاً للضرر . وبناء على ما ذكر يجوز لمن كان له إصبع زائدة أن يزيلها إذا كانت هناك ضرورة للملك ، بأن كانت تؤلم أو تعوقه عن العمل أو تسبب له حرجاً أو ضيقاً . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله أعلم .

(١) التامصة : خاتمة الشعر من الوجه .

(٢) الوشر : أن تحدد المرأة أسنحتها وترتفعها .

(٣) الواصلة : هي التي تصل شعر امرأة بشعر امرأة أخرى .

(٤) الواشمة : وشم يده : تزيئها بإبرة ثم ذر عليها الكحل .

الموضوع

(١٠٩٦) تسبيد الرسول صلى الله عليه وسلم في الأذان

المبادئ

- ١ - تسبيد الرسول صلى الله عليه وسلم في الأذان والإقامة غير جائز عند الأئمة الثلاثة مالك وأحمد وأبي حنيفة ، لورود النص خلواً من ذلك
- ٢ - يرى الشافعية جوازه فيهما تأدياً

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦٠٩ سنة ١٩٦٨ المتضمن أن السائل يعمل مؤذناً وأنه كان يقول في أذانه (وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله) فنهه من ذلك عالمان بالبلدة وقالوا له : (إن ترك السيادة في الأذان اتباع والسيادة فيه ابتداء والاتباع خير من الابتداء) ولكن عالماً آخر من أهالي البلدة قال له : (إن السيادة جائزة في مذهب الإمام الشافعي) وأكثر أهل البلدة طلبوا منه أن يسيد الرسول في الأذان . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

الثابت في كتب الفقه وما جاءت به الأحاديث النبوية الصحيحة أن الأذان الذي علمه جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم جاء فيه (وأشهد أن محمداً رسول الله) جاء بهذا النص خالياً من لفظ السيادة .
وذهب إلى هذا الأئمة الثلاثة أبو حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل .

(*) الملقى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - من ١٠٢ - م ٢٠٢ - ١٠ نوفمبر ١٩٦٨ م .

ورأى الشافعية أنه تجوز السيادة في الأذان، لأن التأديب مع الرسول صلى الله عليه وسلم عند ذكره أولى من اتباع السنة (امثال الأمر) عندهم . ومن ذلك يتبين أنه لا تجوز السيادة في الأذان أو الإقامة عند الأئمة الثلاثة وهو ما نرى الإفتاء به . ويجوز في مذهب الشافعية تسييد الرسول صلى الله عليه وسلم في الأذان والإقامة . ولا محل لإثارة خلافات وتعصبات قد تؤدي إلى فتنة بين الناس لا يعلم نتائجها إلا الله . ومن هذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٠٩٧) حكم الاجهاض

المبادئ

١ - اتفق فقهاء المسلمين على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد أن تنفخ فيه الروح وتذب فيه الحياة .

٢ - يعتبر الإسقاط في هذه الحالة جنائية على حي ، وجريمة يعاقب مرتكبها دينياً وأخروياً .

٣ - إذا كان في بقاء الحمل إلى وقت الوضع خطر على حياة الأم بتقرير الأطباء المختصين ذوى الكفاية والأمانة ، فإنه يباح إسقاطه ، بل يجب إذا تعين ذلك لإنقاذ حياة الأم .

٤ - اختلف الفقهاء في حكم إسقاطه قبل نفخ الروح . وظاهر أقوال الحنفية ترجيح القول بعلم جواز الإسقاط إلا لعذر .

سئل :

طلبت جريدة الشباب العربى بالاتحاد الاشتراكى العربى بكتابها رقم ٢١٥٠ المؤرخ ١٩٦٨/٨/١ المقبله برقم ١٩٦٨/٥٥٢ المتضمن أنها تلقت رسالمن المبعوث- نصر الله إيماني- بألمانيا الغربية يستفسر فيها عن الإجهاض في نظر الأديان .

أجاب :

نفيد بأن الفقهاء المسلمين اتفقوا على أنه لا يجوز إسقاط الحمل بعد أن تنفخ فيه الروح، وتذب فيه الحياة العادية الكاملة بعد مائة وعشرين يوما

(*) الفتى : نفيلة الشيخ أحمد هريدى - س ١٠٥ م ٤٢ - ٢٦ أغسطس ١٩٦٨ م .

من تاريخ حصول الحمل كما قالوا . ويعتبر إسقاط الحمل في هذه الحالة جنائية على حى، وجريمة يعاقب مرتكبها بالعقوبة الدنيوية والأخرى، غير أنه إذا كان في بقاء هذا الحمل واستمراره إلى وقت الوضع خطر على حياة الأم بتقرير الأطباء المختصين ذوى الكفاية والأمانة فإنه يباح إسقاطه، بل يجب ذلك إذا تعين طريقاً للإنقاذ من الخطر، أى لإنقاذ حياة أمه من الخطر . أما قبل نفخ الروح فيه فقد اختلف الفقهاء في حكم إسقاطه. وظاهر أقوال فقهاء الحنفية ترجيح القول بعدم جواز الإسقاط إلا لعذر، كأن ينقطع لبن المرأة بعد ظهور الحمل ولها ولد رضيع ولا يقدر أبوه على استئجار مربية ترضعه ويخاف أن يموت الولد. فيجوز في هذه الحالة وفي أمثالها إسقاط الحمل . ويقول الإمام الغزالي في هذا الصدد في كتاب إحياء علوم الدين إن إسقاط الحمل جنائية على موجود حاصل وله مراتب. وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم ويختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة وإفساد ذلك جنائية، فإن صارت النطفة علقة كانت الجنائية أهش، وإن نفخت فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت تفاحشا . وينتهى التفاحش في الجنائية بعد الانفصال حيا .

ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٠٩٨) شراب البوظة

المبدأ

البوظة وما شابهها من المسكرات حرام ، وإن اتخذ الناس لها اسماً غير اسم الخمر .

سئل :

طلبت محافظة الغربية - مكتب السكرير العام المساعد - بكتابها رقم ١٢٤٨ المؤرخ ١٩٧٤/٦/٣٠ المتضمن أن وحدة الاتحاد الاشتراكي العربي لشيخة صندفا بمدينة المحلة الكبرى - قدمت مذكرة إلى السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي ببندر المحلة الكبرى يطلب فيها تغيير نشاط محلات بيع البوظة الموجودة بالمنطقة، وأن هذه المحلات تقع وسط منطقة تضم أربعة مساجد وأربع مدارس . وطلبت المحافظة بيان حكم الشرع في هذا النوع من المشروبات (البوظة) المصنوع من القمح . وهل هذا النوع من المشروب حرام شربه شرعاً أو حلال ؟

أجاب :

نفيد : بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال فيما رواه النعمان بن بشير : (إن من الخنطة خمرا ومن الشعير خمرا ومن الزبيب خمرا ومن التمر خمرا ومن العسل خمرا) رواه أحمد وأصحاب السنة إلا النسائي وزاد أحمد وأبو داود (وأنا أنهى عن كل مسكر) ومناطق التحريم في مثل هذه المشروبات هو الإسكار وعدمه ، فإذا كانت مسكرة أو مفترقة كانت من

(*) المفتي : فضيلة الشيخ محمد خاطر - م ١٠٥ - م ١٩٤ - ٢٢ شعبان ١٣٩٤ هـ - ٩ سبتمبر ١٩٧٤ م .

الأشياء التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تناولها، وكان حكمها حكم الخمر في التحريم، ويحرم قليلها كما يحرم كثيرها، لأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه (نهى عن كل مسكر ومفتّر) وقال الرسول صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه وفي رواية (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) قالبوطة وما شابهها من المسكرات حرام، وإن اتخذ الناس لها إسما غير اسم الخمر . لقوله صلى الله عليه وسلم : (ليستحلن طائفة من أمتي الخمر باسم يسمونها إياه) رواه أحمد وابن ماجه . هذا والقليل في التحريم كالكثير سواء . لقوله صلوات الله وسلامه عليه . (ما أسكر كثيره فقليله حرام) . وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . (كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام) والفرق مكيال يسع ستة عشر رطلا. فيبين مما ذكر أن البوطة حرام، لأنها مسكرة وكل مسكر خمر كما ذكرنا وقد صح عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أعلم بخطابه كما ذكر ابن القيم في زاد المعاد أنهم قالوا : إن الخمر ما خامر العقل . وهذا إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٠٩٩) الجماع في النفاس

المبادئ

- ١ - مجامعة الرجل امرأته وهي نفساء محرم شرعاً
- ٢ - جمهور الفقهاء على أنه يستغفر الله ولا شيء عليه من الصدقة أو غيرها

سئل :

من السيد / ... بطلبه المقيد برقم ٥٧٤ سنة ١٩٧١ المتضمن أنه كان يرقد بالمستشفى لإجراء عملية جراحية في خصيته ، ولما خرج منها وذهب إلى منزله وكانت زوجته قد وضعت ولم تزل نفساء ، ولم يمض على وضعها أكثر من واحد وعشرين يوماً . وتبعاً لرغبته الحاصحة فقد جامع امرأته وهي ماتزال في مدة النفاس . وبعد أن أفاق وجد أنه وقع في المحرم . وبدأ ضميره يؤنبه لإتيانه هذه الفعلة الشنعاء . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي .

أجاب :

يحرم على الرجل أن يجامع امرأته النفساء في الفرج وما دونه ، لأن دم النفاس أذى يجب اعتزال النكاح في مدته . فإذا جامع الرجل امرأته وهي نفساء في مدة النفاس فإنه يكون آثماً . وجمهور الفقهاء على أنه يستغفر الله ولا شيء عليه من الصدقة أو غيرها . ومن ثم فعلى السائل أن يتوب إلى الله ويستغفره ويندم على ارتكابه هذا الفعل المحرم ، ثم لا يعود إلى فعله أبداً والله غفور رحيم يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات . ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) المفتي : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - م ١٠٨ - م ١٩٢ - ٥ يولية ١٩٧٢ م .

الموضوع

(١١٠٠) حكم أكل لحم الخيل والحمر الأهلية

المبادئ

١- الراجح عند أبي حنيفة أنه يحل أكل لحم الخيل مع الكراهة التنزيهية .

٢- يرى الصحاح أبو يوسف ومحمد والشافعية والحنابلة ورواية عند المالكية الإباحة .

٣- يرى بعض المالكية الكراهة والبعض الآخر الحرمة

٤- الحمار الأهلي غير مأكول اللحم عند الحنفية والشافعية والحنابلة وللمالكية قولان أحدهما لا يؤكل وهو الراجح والثاني يؤكل مع الكراهة

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٩٩ سنة ١٩٧٦ المتضمن أنه قد نشأ بين السائل وأحد زملائه حوار حول ظاهرة دينية ، تتعلق في هذا السؤال : هل أكل لحم الخيل والحمر حلال أو حرام . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في هذا ؟

أجاب :

يحل أكل لحم الخيل مع الكراهة التنزيهية عند الإمام أبي حنيفة في ظاهر الرواية وهو الراجح عند الحنفية . وقال الصحاح أبو يوسف ومحمد بإباحة لحم الخيل . وكذلك قال الشافعية والحنابلة ورواية عن المالكية ، كما قال

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدي - م ١٠٨ - م ٤٣٦ - ٢١ أبريل ١٩٧٦ م .

بعض المالكية بالكراهة وبعضهم بالحرمة . فعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل » وعن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت : « نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً فأكلناه ونحن في المدينة » متفق عليهما . أما الحمار الأهلي فغير مأكول اللحم عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، وللمالكية قولان . أحدهما أنه لا يؤكل وهو الراجح عندهم ، والثاني أنه يؤكل مع الكراهة . فعن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر متادياً فنادى إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس . فأكفئت القنود وهي تفور باللحم » . أخرجه البخارى ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٠١) شرب الكينا الحديدية

المبدأ

شراب الكينا الحديدية بمختلف أسمائه من الأشربة المحرمة شرعاً

سئل :

بالطالب المقيد برقم ١٠٧ سنة ١٩٧٥ المتضمن : أن السائل كان قد مرض ثم شفى من مرضه ، إلا أن مرضه سبب له بعد شفائه منه نقصاً في جسمه جعله لا يستطيع مباشرة حقوق زوجته من الناحية الجنسية وقد نصحه صديق له بأن يتناول مشروب الكينا الحديدية فتناوله بكميات قليلة يومياً ، وكان نتيجة لهذا أن استطاع مباشرة حقوق الزوجة مع امرأته وتحسنت صحته ، ثم أدى فريضة الحج وبعد أن أداها امتنع عن شرب هذا المشروب ، لأن أحد العلماء أفناه بأنه حرام فرجع له عجزه الجنسي . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى في شرب الكينا الحديدية .

أجاب :

ثبت من التقرير المؤرخ ١٨/٤/١٩٧٦م الذى أرسلته إلينا الإدارة العامة للمعامل المركزية بوزارة الصحة بعد تحليلها لمشروب الكينا بمختلف أسمائه التجارية الواردة بالتقرير أن هذا المشروب يحتوى على مادة الكحول الموجودة في الخمر المحرمة شرعاً بنسبة تتراوح ما بين ٢٥٪ ، ٣٥,٢٪ - وبناء على هذا : يكون شراب الكينا المتداول بمختلف أسمائه التجارية قد اشتمل

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ محمد خنفر - س١٠٨ - م٤٤١ - ٥ جمادى الأولى ١٣٩٦ هـ -
٤ مايو ١٩٧٦ م .

على الكحول الموجود بالخمر المسكرة المحرمة شرعاً بالنسب السابق ذكرها
والمنصوص عليه شرعاً أن ما أسكر كثيره فقليله حرام - أسكر أو لم يسكر .
وفي الحادثة موضوع السؤال يكون شراب الكينا الحديدية المسئول عنها
من الأشربة المحرمة شرعاً ويحرم تناولها . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الخال
كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



حکیم النافعین فی العبادۃ

الموضوع (١١٠٢) حكم التقليد

المبادئ

١ - التقليد واجب على غير المجتهد المطلق ولا يجب عليه التزام مذهب معين .

٢ - مذهب العاقل فتوى مفتيه المعروف بالعلم والعدالة

٣ - يجوز تتبع رخص المذاهب في المسائل المتعددة .

٤ - التلقيق بمعنى العمل في كل حادثة بمذهب جائز شرعاً

٥ - ليس للمقلد الرجوع بعد العمل بقول أحد المجتهدين في حادثة إلى قول مجتهد آخر فيها

سئل :

من السيد / ع . ب . ا . بيروت - لبنان بسؤال هذا نصه :

هل يجوز للإنسان التقليد أو التلقيق من مذاهب الأئمة الأربعة ولو لغير ضرورة قبل العمل أو بعده في المعاملات أو في العبادات كالصلاة أو التيمم أو الوضوء أو الغسل لمن توضأ وضوءاً واجباً أو اغتسل غسلًا واجباً من ماء قليل مستعمل في رفع حدث مقلداً للمذهب الإمام الشافعي وترك النية مقلداً للمذهب الإمام أبي حنيفة فهل يكون وضوؤه أو غسله صحيحاً أم لا ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسين مهديخلوف - ص ٧١ - م ٧٥٩ - ٤ جلدی الاخره
١٣٧٢ هـ - ٨ فبراير ١٩٥٤ م .

أجاب :

اطلعنا على السؤال ونقول - من رحمة الله تعالى بعباده أن أرسل خاتم رسله محمداً صلى الله عليه وسلم بشريعة هي خاتمة الشرائع عامة وافية كفيلة بما يحتاج إليه البشر في كل زمان ، دستورها الأول القرآن الكريم ، والثاني السنن الصحيحة ، ومنهما يتولد أصلاً آخران - هما إجماع المجتهدين على الحكم الشرعي والقياس الصحيح فيما لم يرد فيه نص وهو باب فسيح يسد حاجة الأمة فيما يجد من الحوادث والشئون على تعاقب الدهور واختلاف الأحوال والعصور ، عني علماء الأصول بتحرير قواعده وضوابطه التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام من هذه الأصول - والأحكام العملية وهي التي يبحث عنها في الفقه منها ما لا يحتاج إلى نظر واجتهاد وهو ما ثبت بالدليل القطعي واستفاض العلم به حتى أصبح معلوماً من الدين بالضرورة كأركان الإسلام الخمسة وتحريم الكبائر . ومنها ما هو محل نظر واجتهاد وهذا النوع متشعب الأطراف ، وهو الذي جرى في حلته فقهاء الإسلام واختلفت فيه أنظارهم واتسع به نطاق الفقه الإسلامي ، والذي قام بعثته هم المجتهدون الذين توافرت لهم وسائل الاجتهاد . أما من عداهم من عامة المسلمين الذين لم تتوافر لهم وسائل النظر في الأدلة والاجتهاد في استنباط الأحكام فهم المقلدون الذين يجب عليهم الأخذ بمذاهب المجتهدين ، إذ كل من جهل حكماً ولم يكن في استطاعته الاجتهاد وجب عليه أن يسأل عنه العلماء به لقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)^(١) وإلا لتعثر العمل عليه وكان تكليفه به مع عدم القدرة على استنباطه تكليفاً بما ليس في الوسع فكان من رحمة الله تعالى بعباده أن شرع لهؤلاء الرجوع إلى العلماء ولم يلزمهم النظر والاجتهاد لعدم تمكنهم منها وعدم توافر وسائلهما لديهم .

« التقليد »

فالتقليد مشروع في الأحكام العملية وهو كما قال الآمدي (العمل بقول الغير من غير حجة ملازمة) وقد ذهب جمهور الأصوليين إلى أن العاى وهو الذى ليس له أهلية الاجتهاد فى الأحكام وإن كان محصلاً لبعض العلوم

(١) من الآية رقم ٧ من سورة الأنبياء .

يجب عليه اتباع قول المجتهدين والأخذ بفتواه للآية السالفة ، وهى عامة لكل
المخاطبين الذين لم تتوافر لهم وسائل العلم بالأحكام، ولأن العامة فى زمن الصحابة
والتابعين كانوا يستفتون المجتهدين منهم ويتبعونهم فيما بينوه لهم من الأحكام
وكان المجتهدون يبادرون إلى إفتائهم والكشف لهم عما جهلوا ولم يتكروا
عليهم استفتاءهم إياهم فكان ذلك إجماعاً على مشروعية التقليد فى الفروع . غير
أن العامى فى الاستفتاء مقيد باستفتاء من عرف بالعلم والعدالة وأهلية النظر
فما يستفتى فيه فلا يجوز له أن يستفتى من لم يعرف بالعلم والعدالة احتياطاً
فى أمر الدين - (لا يجب التزام مذهب مجتهد معين) - إذا تقرر هذا فهل
يجب على العامى التمسك بمذهب مجتهد معين والزام جميع عزائمه ورخصه
بحيث لا يجوز له الخروج عنه - الحق الذى ذهب إليه جمهور العلماء أنه لا يجب
عليه ذلك بل له أن يعمل فى مسألة بقول أبى حنيفة مثلاً ، وفى أخرى بقول
مجتهد آخر للقطع بأن المستفتين فى كل عصر من زمن الصحابة ومن بعدهم كانوا
يستفتون مرة واحداً ومرة غيره غير ملزمين مفتياً واحداً ، وعلى ذلك لو التزم
مذهباً معيناً كمذهب أبى حنيفة أو الشافعى لايلزمه تقليده فى كل مسألة ، وقد
اختار ذلك الأمدى وابن الحاجب والكمال فى تحريره والرافعى وغيره لأن
الزامه غير ملزم ، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولم يوجب الله
ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمسك بمذهب مجتهد رجل معين من الأئمة
فيقلده فى دينه يأخذ كل ما يأتى وينثر غيره ، وقال ابن أمير حاج فى شرحه
على التحرير (ثم فى أصول ابن مفلح - وذكر بعض أصحابنا (يعنى الحنابلة)
والمالكية والشافعية . هل يلزمه التمسك بمذهب والأخذ برخصه وعزائمه . فيه
وجهان : أشهرهما لا - كجمهور العلماء فيتحير . ونقل عن بعض الحنابلة أنه قال
وفى لزوم الأخذ برخصه وعزائمه طاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم فى كل أمره
ونبيه وهو خلاف الإجماع وتوقف فى جوازه ، وقال أيضاً إن خالفه فى زيادة
علم أو تقوى فقد أحسن ولم يقدح فى عدالته بلا نزاع بل يجب فى هذه الحال
وأنه نص أحمد ، وكذا قال القلورى الحنفى ما اظنه أقوى عليه تقليده فيه -
١٨ - ثم قال ابن أمير حاج بعد نقل هذا (وقد انطوت القرون الفاضلة على

عدم القول بذلك - بل لا يصح للعالمى مذهب ولو تمذهب به لأن المذهب إنما يكون لمن له نوع نظر واستدلال وبصر بالمذاهب على حسبه أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى إمامه وأقواله. وأما من لم يتأهل لذلك البتة بل قال أنا حنفي أو شافعي أو غير ذلك لم يصير كذلك بمجرد القول ، كما لو قال أنا فقيه أو نحوي أو كاتب لم يصير كذلك بمجرد قوله يوضحه أن قائله يزعم أنه متبع لذلك الإمام سالك طريقه في العلم والمعرفة والاستدلال ، فأما مع جهله وبعده جداً عن سيرة الإمام وعلمه بطريقه فكيف يصح له الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من المعنى) ١ هـ - ولذلك اشتهر قولهم العالمى لا مذهب له ، ففي البحر في باب قضاء الفوائت (وان كان عامياً ليس له مذهب معين فذهبه فتوى مفتيه وإن لم يستفت أحداً وصادف الصحة على مذهب مجتهد أجزأه) ١ هـ - ومما تقدم يعلم انه لا يجب تقليد مجتهد معين ، وأن التلقيق بمعنى العمل بقول مجتهد في مسألة وبقول آخر في أخرى لضرورة ولغيرها في العبادات والمعاملات جائز تخفيفاً ورحمة بالأمة .

« الرجوع عن التقليد »

وليس للعالمى إذا قلد مجتهداً في مسألة واتصل عمله بها الرجوع عنها وتقليد غيره فيها . لأن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً . لما فيه من إبطال عين فعله وهو غير جائز . لأن إمضاء الفعل كإمضاء القاضي لا ينقض أما قبل العمل كما إذا استفتى مجتهداً وعرف حكم المسألة منه ثم استفتى آخر فيها وعرف الحكم منه فله أن يعمل بقول أى واحد منهما . نص على ذلك الآمدى وابن الهمام في التحرير وصاحب جمع الجوامع ومسلم الثبوت وغيرهم من علماء الأصول .

« جواز تتبع الرخص »

وينبئ على جواز التلقيق في التقليد بالمعنى المتقدم أولاً . جواز اتباعه رخص المذاهب في المسائل المختلفة كما ذهب إليه الجمهور ، فيعمل بأمرين

متضادين في حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالأخرى . كما إذا توضحاً مراعي الشرائط على مذهب الشافعي ثم في وضوء آخر راعى الشرائط على مذهب أبي حنيفة ، لأن للمكلف أن يسلك الأخف عليه إذا كان له إليه سبيل بأن لم يكن قد عمل بقول مجتهد آخر في ذات المسألة التي يريد التقليد فيها لما علمت من أنه ليس للمقلد الرجوع بعد العمل بقول أحد المجتهدين في حادثة إلى قول مجتهد آخر فيها . قال في التحرير في شرحه (ويتخرج منه أى من كونه لم يلتزم مذهباً معيناً جواز اتباعه رخص المذاهب أى أخذه من كل منها ما هو الأهون فيما يقع من المسائل) ومثله في مسلم الثبوت أما ما نقل عن ابن عبد البر من أنه لا يجوز للعالم تتبع الرخص إجماعاً فليس على إطلاقه . إذ قد روى عن الإمام أحمد في هذا روايتان ، وحمل القاضي أبو يعلى الرواية التي تقول بفسق متبوع رخص المذاهب على غير متأول ولا مقلد — فالقصد التيسير على الناس فن توضحاً على مذهب أبي حنيفة له أن يصل بهذا الوضوء على مذهب الشافعي وبالعكس . فالتفريق على هذا الوجه جائز لعدم اتحاد المسألة التي لفق فيها ، ولأنه لا يلزم المقلد استفتاء مفت معين على ما أسلفنا بيانه ، ومن هذا يعلم أن تتبع رخص المذاهب بأن يأخذ المقلد بقول المذاهب في المسائل المتعددة جائز . أما إذا اتحدت المسألة حقيقة أو حكماً فلا يجوز كما حققه الكمال في التحرير وصاحب مسلم الثبوت في باب الإجماع . لأنه لا يترتب على الأخذ برخص المذاهب في المسائل المتعددة وهو التفريق بالمعنى المتقدم خرق الإجماع في مسألة متفق عليها ، وقد اختار ذلك الآمدى والرازي — وعلى ذلك فالتفريق بتتبع الرخص جائز في الصورة التي ذكرها السائل . فإن الماء القليل المستعمل مطهر عند مالك فإذا أخذ المقلد بهذا الحكم مقلداً مذهب مالك أجزأه ثم يقلد مذهب أبي حنيفة في عدم لزوم الدلك والنية في الوضوء والغسل يكون وضوؤه أو غسله صحيحاً . لأنه لم يتتبع الرخص في مسألة واحدة بل في مسائل إذ الحكم على طهورية الماء منفصل عن الحكم على صحة الوضوء أو الغسل مع ترك الدلك والنية .

والخلاصة أن التقليد واجب على غير المجتهد المطلق لضرورة العمل وأنه لا يجب على المقلد التزام مذهب معين، وأنه يجوز له العمل بما يخالف ماعمله على مذهب مقلداً غير إمامه ، وأن مذهب العاصي فتوى مفتيه المعروف بالعلم والعدالة وأن التلقيح بمعنى العمل في كل حادثة بمذهب جائز . ويتخرج على جوازه جواز تتبع رخص المذاهب في المسائل المتعددة - كالوضوء على مذهب الشافعي ثم الصلاة به بعد لمس على مذهب أبي حنيفة . أما التلقيح بمعنى تتبع الرخص في مسألة واحدة فغير جائز . فلا يصح الوضوء إذا ترك الترتيب في غسل الأعضاء ومسح أقل من ربع الرأس على ماسبق تحقيقه ، وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل في حادثة واحدة باطل . فإذا عقد زواجه وفق شروط مذهب أبي حنيفة بأن تولت الزوجة البالغة العقد بنفسها مثلاً وعاشرها زوجها معاشرة الأزواج ثم طلقها ثلاث تطليقات فليس له أن يقلد مذهب الشافعي الذي يرى أن النكاح لا ينعقد بعبارة النساء بل لا بد من الولى - لأن هذا تلقيح للتقليد في مسألة واحدة وهو باطل اتفاقاً ، ولا بد لهذه الزوجة لكي تحل لمطلقها أن تزوج بغيره زواجاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ويطلقها وتنقض عتبتها وما تقدم علم الحكم في هذه المسائل . والله أعلم .



الموضوع (١١٠٣) التلقيق للتقليد في مسألة واحدة باطل

المبادئ

- ١ - الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً .
- ٢ - ليس للمقلد إبطال عين ما فعله بتقليد إمام آخر
- ٣ - بوقوع الطلقة الثالثة تبين الزوجة من زوجها بينونة كبرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . وقول أحد الشافعية بحلها له لبطلان العقد الأول لعدم مباشرة الولي له قول باطل

سئل :

طلق رجل زوجته ثلاث مرات في أوقات متفرقة إثر نزاع بينه وبينها في كل مرة وراجعها في المرتين السابقتين - فما حكم الله في هذه المرة وما رأى فضيلتكم في قول أحد الشافعية إن العقد الأول باطل لأنه لم يتوله الولي الشرعي فيحل الموضوع على أساس عقد ومهر جديدين .

أجاب :

إنه بوقوع الطلقة الثالثة تبين هذه الزوجة من زوجها بينونة كبرى فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ويطلقها وتنقضي عتبتها . وقول بعض الشافعية بعد وقوع الطلاق إن العقد الأول كان باطلا لعدم مباشرة الولي له قول باطل . لأنه قد انعقد صحيحاً على مذهب أبي حنيفة وترتبت عليه آثاره . والمنصوص عليه في كتب الأصول أن الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً . ففي كتاب الأحكام في أصول الأحكام

(*) المصنف : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٧١ - م ٧٧١ - جلد الثاني
١٢٧٢ هـ - ١٠ فبراير ١٩٥٤ م .

للآمدى ص ٣١٨ جزء رابع (إذا اتبع العاى بعض المجتهدين فى حكم حادثة من الحوادث وعمل بقوله فيها اتفقوا على أنه ليس له الرجوع عنه فى ذلك الحكم بعد ذلك إلى غيره) وفى مسلم الثبوت ص ٤٠٥ جزء ثان (لا يرجع المقلد عما عمل به اتفاقاً) وفى جمع الجوامع وشرح الجلال المحلى عليه ص ٢٥٦ جزء ثان (وإذا عمل العاى بقول مجتهد فى حادثة فليس له الرجوع عنه إلى غيره فى مثلها ، لأنه قد التزم القول بالعمل به ، بخلاف ما إذا لم يعمل به ، وقيل يلزمه العمل بمجرد الإفتاء فليس له الرجوع إلى غيره فيه ، وقيل يلزمه العمل به بالشروع فى العمل بخلاف ما إذا لم يشرع ... الخ) وفى الدر المختار ص ٦٩ جزء أول (الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً) وعلق على ذلك العلامة ابن عابدين فى حاشيته رد المحتار بقوله (صرح بذلك المحقق ابن الهمام فى تحريره ، ومثله فى أصول الآمدى وابن الحاجب وجمع الجوامع) ثم قال (فتحصل مما ذكرناه أنه ليس على الإنسان التزام مذهب معين ، وأنه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله على مذهبه مقلداً غير إمامه مستجمعا شروطه ، ويعمل بأمرين متضادين فى حادثتين لا تعلق لواحدة منهما بالأخرى ، وليس له إبطال عين ما فعله بتقليد إمام آخر لأن امضاء الفعل كإمضاء القاضى لا ينقض) وفى الدر وحاشيته جزء ثان ص ٧٤٥ (حتى لو كان بلا ولى بل بعارة المرأة أو بلفظ هبة أو بحضرة فاسقين ثم طلقها ثلاثاً وأراد حلها بلا زوج يرفع الأمر لشافعى فيقضى به ويبطلان النكاح أى فى القائم والآتى لافى المنقضى - بزايه -) وعلق ابن عابدين على قوله (فيقضى) بقوله (فإن قضاه يبطلان النكاح الأول سبب لحلها بلا زوج وإنما ذكر القضاء لتصير الحادثة الخلافية كالجمع عليها) فالتفريق للتقليد فى مسألة واحدة ممنوع قطعاً . وقد نص على ذلك أيضاً العلامة ابن حجر فى كتابه التحفة فى باب النكاح بلا ولى ص ٢٤٠ جزء سابع وهو من علماء الشافعية المعتد بأقوالهم حيث جاء به (أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لأنه يريد بذلك رفع التحليل الذى لزمه باعتبار ظاهر فعله ، وأيضاً ففعل المكلف يصان عن

الإلغاء لاسيما إن وقع منه ما يصرح بالاعتداد به كالتطليق ثلاثاً (١ هـ) وفي
التحفة أيضاً (فمن نكح مختلفاً فيه فإن قلد القائل بصحته أو حكم بها من يراها
ثم طلق ثلاثاً تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لأنه تلفيق للتقليد
في مسألة واحدة وهو ممتنع قطعاً) .

ومن هذا يعلم أن الإفتاء بأن عقد زواج هذين الزوجين وقع باطلاً غير
صحيح ، ولا يوافق مذهباً من المذاهب المعتبرة ، وعلى هؤلاء الذين
يتعرضون للفتوى في مثل هذه الموضوعات الخطيرة المتصلة اتصالاً وثيقاً
بالأعراض والأنساب بغير علم بفقهاء المذاهب أن يكفوا عن الإفتاء فيها
حتى لا يقعوا في الإثم . والله أعلم .



تفاسط دريانيه و ابرصادات

الموضوع

(١١٠٤) تقسيط من مال الدولة

المبادئ

١ - يجوز لولي الأمر أن يعطى بعض الأفراد أو الجهات بعض الأراضى المملوكة لبيت المال تمليكاً دائماً مع إعفائهم من ضريبة الخراج بشرط أن يكون المعطى له ذلك من مصارف بيت المال كالمساجد والمجاهدين والعلماء والقضاة والعمال والمفتين والأرامل الخ . . .

٢ - الأتبان التى ملكها لى الأمر لفقراء الأرمن بعصر وسلمها إلى رئيسهم ليست وقفاً عليهم ولا إقطاعاً ولا إرصاداً صحيحاً حيث كان المعطى لهم وهم الفقراء من الأرمن ليسوا من مصارف بيت المال .

٣ - لا شىء لى فى بيت المال إلا أن يهلك لضغفه فيعطى ما يسد به جوعته .

٤ - لا يجوز إعطاء مطلق فقراء الطائفة عامة أرضاً من بيت مال المسلمين على سبيل النوام والاستمرار ، وإنما يكون ذلك بالنسبة لكل فرد على حدة وبشرط تحقق الهلاك له جوعاً إذا لم تسد جوعته .

٥ - لمن يلى الأمر بعد هذا الوالى مخالفة ما أمر به الوالى السابق إذا لم يصادف الإعطاء محله الشرعى .

سئل :

من فضيلة الأستاذ الشيخ ح . م قال :

تحررت وثيقة رسمية هذا نصها (تقسيط أبعاديات انعام من لدى المرحم العلية تمغه ثلاثة غروش تقسيط ديوانى محور من ديوان الرزنامجة العامرة) قد صار إعطاء وتمليك شرعى رزقة بلا مال إلى ما شاء الله تعالى من أطيان متروكة بناحية أقفهص التابعة لمديرية المنيا وبني مزار إحسان إلى فقراء ملة

(*) الملقى : فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٦٨ - م ١٠٤ - م ٢٠٥ -
١٧ ديسمبر ١٩٥٢ م .

الأمرن بمصر من لدن المرحم العلية بناء على التماس بطريق الملة المذكورة بمقتضى أمر كريم عال صاخر لنظارة المالية تركى رقم ٤ رجب سنة ٢٧٧ نمرة ٤ عرض وعلى موجب أمر المالية للرزناجة تركى رقم ٩ ش سنة ٢٧٧ نمرة ٢٨ بإخراج التسيط اللازم بذلك وتسليمه إلى الطريق المرسوم وجرى قيد وثيقة ذلك بدفاتر الرزق بديوان الرزناجة بتاريخ ٢٠ ش سنة ٢٧٧ مع ملاحظة أن الأرض التى تناوها هذا التسيط كانت من أملاك الدولة عند تحرير هذه الإنعامية فهل هذه الأقطان تعتبر وفقاً أم ملكاً أم إرصاداً ؟

أجاب :

اطلعنا على السؤال المشتمل على نص التسيط المطلوب الاستفتاء عنه والجواب : إن هذه التماسيط عبارة عن وثائق تتضمن تمليك ولى الأمر بعض الأراضي المملوكة لبيت المال لبعض الأفراد أو الجهات تمليكاً دائماً مع إعفائهم من الخراج - والأصل الفقهى أن ذلك جائز لولى الأمر إذا كان المعطى له من مصارف بيت المال كالمساجد والمجاهدين والعلم والعلماء والقضاة والمفتين والأرامل والفقراء وطلاب العلم وذريعتهم ، وذلك لأن بيت المال من المصالح العامة للمسلمين ، والتصرف فيه من ولى الأمر منوط بهذه المصالح ومقيد بها ، بحيث لا ينفذ إذا جاء بخلافها ويجب مخالفته إذا كان مخالفاً للشرع . والأقطان التى ملكها ولى الأمر لفقراء الأمرن بمصر وسلمها لرئيسهم ليست وفقاً عليهم كما هو واضح من عبارة التسيط ، كما أنها ليست اقطاعاً ولا إرصاداً صحيحين حيث كان المعطى له وهم هؤلاء الفقراء من الأمرن ليس من مصارف بيت المال . فقد نص الفقهاء كما فى شرح الدرر فى باب مصرف بيت المال أنه (لا شيء لذى فى بيت المال إلا أن يهلك لضعفه فيعطيه ما يسد جوعته) ١ هـ - وظاهر أن ذلك لا يكون بإعطاء مطلق فقراء الطائفة عامة أرضاً من بيت مال المسلمين على سبيل الدوام ، وإنما يكون بالنسبة لكل فرد على حدة يتحقق فيه الهلاك إذا لم يعط ما يسد جوعته . ولمن يلى الأمر بعد هذا الوالى أن يخالف ما أمر به الوالى السابق إذا لم يصادف الإعطاء محله الشرعى والله تعالى أعلم .

قسمه المال السائ

الموضوع

(١١٠٥) الشيوع قائم في الأرض المملوكة ماعدا الزراعة

المبادئ

- ١ - القسمة بالتراضي للاستغلال جائزة ولا تأثير لها على الشيوع .
- ٢ - ما يكشف هذه الأرض من ذهب وفضة وكل ما ينطبع بالنار يكون خمسة للإمام يضعه في مصالح المسلمين والباقي ملك لهم بالسوية عند أبي حنيفة وصاحبيه - وفي رواية عنه أن جميع ما يوجد ملك لهم بالسوية . ويرى المالكية ترك الأمر فيه للإمام مطلقاً .
- ٣ - قسمة المهايأة بالتراضي مانعة من طلب الزيادة
- ٤ - يجوز لكل شريك نقض هذه القسمة في أى وقت شاء وإجراؤها على الوجه الذى تتعادل فيه الأقسام

مسئل :

من السيد / من بنى غازى - ليبيا بالسؤال الوارد إلينا المتضمن أن ثلاثة من الناس يمتلكون قطعة أرض زراعية على الشيوع بسند رسمى ولم يقسموها بينهم قسمة نهائية إلى الآن ، وإنما تراضوا فيما بينهم على أن يختص كل واحد منهم بقسم يزرعه بصفة مؤقتة ، ولم تكن الأقسام متساوية في المساحة . فهل يحق لصاحب القسم الأصغر أن يطلب إجباراً من صاحب القسم الأكبر عن مقدار الزيادة في قسمه - وهل حكم الشيوع قائم بالأرض كلها في حق ما عدا الزراعة - فإذا بيعت قطعة منها كان ثمنها لجميع وإذا كشف في قطعة منها معدن كان للجميع ، وما بقى من الأرض يكون للثلاثة بالسوية أو لا ؟

(*) الفتاوى : لمشيلة الشيخ حسين محمد مخلوف - ص ٦٩ - م ٤٧٥ - ١ جلدى الثانية ١٣٧٢ هـ - ١٥ فبراير ١٩٥٢ م .

أجاب :

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم :

اعلم أن هذه الأرض إذا كانت مملوكة للشركاء الثلاثة بالسوية فقسمها بينهم قسمة وقتية بالتراضي لمجرد الاستغلال والاستثمار لا يزول بها ملك كل واحد منهم لتخصيه فيها شائعاً، فيبقى أثر الملكية الشائعة قائماً فيما بينهم في حق ما يباع منها ، فيقسم ثمنه بينهم بالسوية . وفي حق ما يكشف فيها من الذهب أو الفضة وكل معدن ينطبع بالنار فتكون أربعة أخماسها مملوكة لهم بالسوية اتفاقاً بين أى حنيفة وصاحبه في رواية الجامع الصغير ، والخمس للإمام يضعه في مصالح المسلمين . وفي رواية الأصل عن الإمام أن جميع ما يوجد بهذه الأرض من المعادن المذكورة ملك لهم بالسوية ، واختارها صاحب الكنز وصاحب التنوير . والراجع من مذهب الإمام مالك أن ما يوجد في مثل هذه الأرض من المعادن يكون التصرف فيه إلى الإمام، فإن شاء أعطاه لهم وإن شاء جعله لمصالح المسلمين – فإن كان ذهباً أو فضة بلغ النصاب وجبت فيه الزكاة بشروطها وإن لم يحل عليه الخول . وأما في حق الاستغلال فحيث كانت القسمة مهيأة بالتراضي على الوجه الذى اختص به كل واحد من الثلاثة بقسم من الأرض فليس لصاحب القسم الأصغر مطالبة صاحب القسم الأكبر بإيجار القدر الزائد في قسمه ماداموا متراضين على القسمة بهذه الكيفية ويجوز لكل منهم نقض هذه القسمة في أى وقت شاء وإجراؤها على الوجه الذى تتعادل به الأقسام الثلاثة أو الاشتراك في استغلالها على الشيوع بأى طريق من طرق الاستغلال . والله تعالى أعلم .

الشيعية ومبادئها في نظر الإسلام

الموضوع

(١١٠٦) حكم الاسلام في مبادئ الشيوعية

المبادئ

- ١- الملكية الفردية محترمة في الإسلام وتحميها أحكامه
- ٢- الشيوعية إلحاد وإشاعة للفاحشة في المجتمع ، وتقويض لنظام الأسرة ، وقضاء على الحريات وعلى الملكية الفردية
- ٣- الإسلام وسط بين الشيوعية والرأسمالية فوق أنه دين الله
- ٤- معتق الشيوعية كافر لتكذيبه ما أجمعت عليه الرسالات السماوية .

مثل :

من السيد رئيس نيابة أمن الدولة

أجاب :

ورد إلينا كتاب النيابة رقم ٩١٧/٤٩ المؤرخ ١٩٥٣/٨/١١ المتضمن أن محامى المتهم الحادى عشر فى قضية الجناية العسكرية رقم ٤٩٠ عليا سنة ١٩٥٢ شيوعية طلب من المحكمة ضم الفتاوى الصادرة من دار الإفتاء بشأن (تحديد الملكية) من سنة ١٩٤٤ فطلبت منا المحكمة موافقتها بها قبل جلسة ١٩٥٣/٩/٥ ونفيذ :

أولا - بأننا قد بينا فيما أدلينا به أمام المحكمة العسكرية العليا -
بجلسة ١٩٥٣/٨/٩ أن من أخطر المبادئ التى قامت عليها الشيوعية

(*) الفتى : بصفة الشيخ حسين محمد مخلوف - م ٧٠ - م ٥٧٩ - ٢١ ذو الحجة ١٣٧٢ هـ - ٢١ أغسطس ١٩٥٢ م .

إحلال الإلحاد واللاذينية محل الأديان السماوية - وإشاعة الإباحية الفاحشة في المجتمع وتقويض نظام الأسرة وقصم روابطها والتقصاء على الحريات الإنسانية في كل مظاهرها - وإلغاء الملكيات الفردية للمقار إلغاء تاماً - وانتزاع جميع الأرض من ملاكها وجعلها ملكاً للدولة وإلجاء الشعوب إلى نوع من الحياة لا يمتاز عن حياة سوائهم الأنعام - وتطبيق كل ذلك بالقهر والجبروت - فكانت الشيوعية هادمة لا بانية - باغية لا عادلة - عذاباً لا رحمة - نعمة لا نعمة - ثم هي بعد ذلك كذب ومخادعة واستغلال وإذلال . والشريعة الحنيفة السمحة التي من أصولها وجوب المحافظة على الدين والعقل والنفس والمال والعرض - ومن مبادئها احترام الحقوق وتقرير الحريات العامة للإنسان تنكر كل ذلك أشد الإنكار - وترى اعتناقه كفراً بواحاً لتكذيبه ما أجمعت عليه الرسالات السماوية وأخصها الرسالة المحمدية الجامعة بين خيرى الدين والدنيا ، ولأفضل منهاج للاجتماع وال عمران ، وهي أعم رسالة وأشملها وأوفاهها وأكملها .

ثانياً - إن الشيوعية وقد ألغت الملكية الفردية وحرمتها على الشعوب في بلادها وفيما اجتاحتها من البلاد ظلماً وعدواناً لا يمكن بداهة أن تقر مبدأ تحديد الملكية الفردية على أية صورة وفي أى نطاق ، إذ فيه إثبات ووجود للملكية أما الإلغاء فهو نقي ومخولها .

ثالثاً - ونحن مع وضوح ما شرحناه أمام المحكمة من أنه لا شأن لنا بوقائع القضية ولا بأشخاص المتهمين ولا بالشهادة لهم أو عليهم ، وأن مهمتنا بيان حكم الإسلام في مبادئ الشيوعية - لا نرى بدا من الإشارة إلى التباين الظاهر بين إلغاء الملكية وتحديد الملكية ولا يسوغ لإقحام موضوع تحديد الملكية في هذه القضية لبعده عنها كل البعد .

رابعاً - في أوائل سنة ١٩٤٨ وزعت منشورات في طول البلاد وعرضها جاء بها أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد وضع العلاج لما تعانيه مصر من التباين الشاسع في توزيع الملكيات ، فأوجب تحديد الملكية الفردية بطاقة

الإنسان على زرع أرضه بحيث لا يجوز له أن يمتلك سوى القدر الذى يكفيه ليعيش الكفاف وما زاد عن ذلك يجب أن يعطيه مجاناً للمعلمين ، ويحرم عليه استغلاله بالإيجار أو المزارعة. وجاء فيها أن الإسلام يحارب الشيوعية اللادينية والرأسمالية الإقطاعية، وأن ما وضعه الرسول هو العلاج الوسط لهذه المشكلة . وقد طلبت وزارة الداخلية فى ٩ مارس سنة ١٩٤٨ منا بيان حكم الشريعة الإسلامية فى ذلك فأفتينا فى ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ بما خلاصته :

١ - إن المبادئ الشيوعية المعروفة لا شك أن الإسلام ينكرها كل الإنكار وأن الرأسمالية إذا احتكرت الملكية ببطقة معينة وحصرتها فيها مع تحريمها على سائر أفراد الأمة فالإسلام لا يقرها - وأما إذا لم تحتكر الملكية وأبيح التملك لكل فرد فى الأمة فمن المحازفة القول بأن الإسلام يحاربها .

٢ - إن الإسلام وقد أباح الملكية الفردية واحترمها مسايرة لسنن الوجود ومقتضيات العمران أوجب بجانب ذلك على الأغنياء فى أموالهم ومنها ما تشره أراضيههم حقوقاً معلومة للفقراء والمساكين وذوى الحاجة لينعم الكل فى ظل هذا النظام بطيب العيش والهناء ، وحث على المزيد من ذلك فى القرآن والسنة - وبدهى أن هذا ضد ما قامت عليه الشيوعية من إلغاء الملكية الفردية إلغاء تاماً، وانتزاع الأراضى من أهلها بالقوة وجعلها ملكاً للدولة ، وهو فى الوقت نفسه ضد الرأسمالية التى تحتكر الملكية .

٣ - إن الإسلام قد ترك الناس أحراراً فى البيع والشراء والتأجير والمزارعة وسائر التصرفات الناشئة عن الملكية بصورها المختلفة ، ولم يقيدهم فى ذلك إلا بما يكفل صحة العقود ويدفع التنازع والتخاصم وأكمل الأموال بالباطل مع وجوب أداء حقوق المال لمستحقها أخذاً بالسنن الاجتماعية والنواميس الطبيعية ، وعلا بكتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين .

٤ - فمن الكذب على الإسلام وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم أن ينسب إليه أنه أوجب تحديد الملكية الفردية بطاقة الإنسان الزراعية بحيث لا يجوز له أن يملك إلا ما يزرعه بنفسه بقدر عيش الكفاف - وأنه يوجب

عليه أن يمنح ما زاد عن طاقته للمعلمين مجاناً - ومن الكذب على الإسلام ورسوله أن ينسب إليه أن الإسلام يجبر على الإنسان أن يستغل أرضه بالتأجير أو المزارعة - وقد بينا الأسانيد في ذلك والخطأ الواضح في تفسير بعض الأحاديث الواردة في هذا الشأن وحملها على غير ما أريد منها .

٥ - وأشرنا في ثانيا الفتوى إلى أن وجود طبقة غنية وطبقة فقيرة في كل أمة أمر طبيعي لا منلوحة عنه قضى به تفاوت الناس في القوى والمدارك والآمال والعمل والإنتاج والنشاط والحمول . وقد قال تعالى (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق)^(١) وقال (الله ييسر الرزق لمن يشاء ويقدر)^(٢) وقال (إنما الصدقات للفقراء والمساكين)^(٣) وقال (إن تبذلوا الصدقات فنعمنا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم)^(٤) ففي إيجاب الزكاة على الأغنياء للفقراء وفي الحث على الصدق والإنفاق والبر والإحسان والمعونة والمواساة في القرآن والسنة دليل واضح على تفاوت الناس بالغنى والفقر - وتلك سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً - والتفكير في تسوية الناس في المال ضرب من الوهم والخيال، بل نوع من الخداع والتضليل ينادى به دعاة الشيوعية لاجتذاب الدهماء والتأثير في عقول البلهاء .

٦ - وخلاصة الفتوى أن النظام المالى في الإسلام يحترم حق الملكية الفردية ويبيع للمالك حق التصرف في ملكه بما يشاء من أنواع التصرف ولا يوجب عليه أن يمنح ما زاد عن ذلك مجاناً للناس. وأن ما نسب في هذه المنشورات للإسلام ورسوله كذب صراح وهو ليس بعلاج كما ظنوا وإنما علاج مشاكلنا كلها في اتباع صريح القرآن والسنة وتعاليم الإسلام الخفيف، لا بمبادئ الشيوعية المادمة ولا بالتمكين للرأسمالية الظالمة، ولا بما جاء بمثل هذه المنشورات الكاذبة . وفي التشريع الإسلامى من الوسائل لسعادة الفرد والأمة اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً وسياسياً ما يغنى المسلمين إذا أخذوا

(١) من الآية رقم ٧١ من سورة النمل .

(٢) من الآية رقم ٢٦ من سورة الرعد .

(٣) من الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة .

(٤) من الآية رقم ٢٧١ من سورة البقرة .

به جملة وتفصيلا عن مذاهب وآراء استحدثها الغرباء عنه ، وأولع بها الجاهلاء به وهى بعيلة كل البعد عن عقائدنا وتقاليدينا وتراثنا الإسلامى الخالد والإسلام يمتاز بأنه دين فطرى، ونظام اجتماعى، وتشريع مدنى صنع الله الذى أتقن كل شيء ، يهدف إلى بناء دولة وإقامة أمة لها من مقومات الحياة القوية ما يكفل البقاء أمد الدهر- ويقر كل نظام صالح ولا ينكر إلا ما فيه مفسدة ظاهرة للفرد أو الجماعة - وقد وضع الحدود وأقام العالم للمصالح والمفاسد بما أمر به ونهى عنه قطعاً لعنر الجاهل أو المتجاهل، قال جل شأنه (وأن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)^(١) وقال تعالى (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون)^(٢).

٧- هذه خلاصة الفتوى التى طبعت ونشرت فى أواخر أبريل سنة ١٩٤٨ فى موضوع هذا الاستفتاء . ومنها يبين أنها لم تتعرض إلا (١) لمبدأ إلغاء الملكية رأساً وهو المبدأ الشيوعى - (٢) لتحديد الملكية بحيث لا يملك الإنسان إلا ما ينى بعيش الكفاف فقط - مع وجوب تنازله بالهجان عما زاد عن ذلك للمعلمين، وهو ما ألصق بالإسلام كذباً فى هذه المنشورات وبينت الفتوى أن كليهما ليس من الإسلام فى شيء - ومرفق بهذا البيان سبع نسخ مطبوعة من هذه الفتوى الصادرة من دار الإفتاء فى ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ هـ الموافق ٣ أبريل سنة ١٩٤٨ م برقم ١٠٩ سجل ٥٩ لسنة ١٩٤٨ .

وفيا ذكرنا خلاصة وافية لها .
والسلام عليكم ورحمة الله .

(١) الآية رقم ١٥٣ من سورة الأنعام .
(٢) الآية رقم ٢٢٩ من سورة البقرة .

حكم الاحكام المستوردة من الخارج

الموضوع

(١١٠٧) اللحوم المستوردة من الخارج

المبدأ

يحل أكل اللحوم المستوردة من الخارج متى ثبتت ذكاتها بآلة ذبيح شرعية ، وكان الذابح من أهل الكتب السماوية وإلا فلا

سئل :

هل من الجائز شرعاً أكل اللحوم المستوردة من الخارج ؟

أجاب :

بأن فتوانا التي أشرتم إليها فيه خاصة بماشية ذكيت بآلة ذبيح شرعية (سكين) بواسطة أهل كتاب كما جاء في تقرير وزارة التموين المرافق بطلب هذه الفتوى والمرفق به شهادة رسمية مصدق عليها من الجهات التي لها حق التصديق بأن الذبيح كان بسكين بهذا النص. فهي فتوى عن حكم الشريعة في حيوان يحل أكله للمسلمين وذكي بآلة ذبيح شرعية بمعرفة أهل الكتاب وليست الفتوى عامة لكل ما يذبح بواسطتهم وبأى آلة ولو لم تكن آلة ذبيح شرعية ، فهي خاصة بما ذكرنا فلا تشمل غيرها من الذبائح التي يذبحونها بطرائق أخرى قد لا تكون شرعية ولعل منها الطريقة التي شاهدها بنفسك فهذه لا تتناولها فتوانا هداانا الله وإياكم سواء السبيل .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن ملبون - م ٧٤ - م ٨٦ - م ٥٢ - ١٠ ذو القعدة ١٣٧٤ هـ - ٢٠ يونية ١٩٥٥ م .

الموضوع

(١١٠٨) الذبح بالكهرباء

المبادئ

١- اشترط الفقهاء في حل الذبيحة شروطاً منها ما يتعلق بآلة الذبح ، ومنها ما يتعلق بالذابح نفسه ، ومنها ما يتعلق بموضع الذبح . كما اشترطوا في الآلة : أن تكون حادة تقطع بحدها لا بقلها ، وألا تكون سناً ولا ظفراً ، ويسن الذبح بسكين حاد ، كما اشترطوا في الذابح القدرة عليه وأن يكون مسلماً أو من أهل الكتب السماوية ، والتسمية عند الذبح ، لكن إن نسي التسمية عنده فإنها محل .

٢- إذا لم تعلم حال الذابح عند الذبح بالنسبة للتسمية وعدمها وذكر الله سبحانه أو غيره فالذبيحة حلال .

٣- ما ذكر اسم غير الله تعالى عليه عند ذبحه كانت ذبيحته محرمة شرعاً عند الجمهور إذا علم ذلك أو شوهه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الذابح مسلماً أو كفاً .

٤- السكين المتحركة بآلة كهربائية إذا كانت تقطع العروق الواجب قطعها في موضع الذبح وكان مدير الآلة الكهربائية ممن توافرت فيه شروط الذابح حلت الذبيحة .

٥- إذا كانت الآلة الكهربائية تصعق أو تنحق أو تبت بأي طريقة أخرى غير مستوفية للشروط الواجبة فلا تحمل ذبيحتها .

(ج) المتن : تفسيلاً الشيخ حسن سامون - ص ٧٤ - م ٣٦١ - ص ١٥٢ -
٢٨ ذو الحجة ١٣٧٤ هـ - ١٧ أغسطس ١٩٥٥ م .

سئل :

من الجمعية العربية ص . ب . (٩١) كامولي أوغندة . الأفريقية الشرقية قالت : هل الذبح بالآلة الكهربائية المستعملة في كثير من البلاد اليوم جائز شرعاً ، وهل فيه تذكية شرعية يترتب عليها جواز أكل المذبوح وبيعه للمسلمين ؟

أجاب :

بأن الله تعالى جعل الذكاة (الذبح) شرطاً لحل أكل الحيوان إذا كان مما يحل أكله شرعاً ، وقد اشترط الفقهاء لحل الذبيحة عدة شروط : منها ما يتعلق بآلة الذبح ، ومنها ما يتعلق بمن يتولى الذبح ، ومنها ما يتعلق بموضع الذبح ، أما الآلة التي تذبح بها فقد اشترط الفقهاء فيها شرطين - الأول : أن تكون محددة تقطع أو تنزق بحدّها لا بتقلها - الثاني : ألا تكون سناً ولا ظفراً فإذا اجتمع هذان الشرطان في شيء حل الذبح به سواء أكان حديداً أو حجراً أو خشباً . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً) وإن كان يسن الذبح بسكين حاد .

أما من يتولى الذبح فقد نص الفقهاء على أن ذبيحة من أطاق الذبح من المسلمين وأهل الكتاب حلال إذا سموا أو نسوا التسمية ، فكل من أمكنه الذبح من المسلمين وأهل الكتاب إذا ذبح حل أكل ذبيحته رجلاً كان أو امرأة بالغاً أو صبيّاً ولا يعلم في هذا خلاف - لقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم)^(١) أي ذبائحهم . ولا فرق بين العدل والفاسق من المسلمين وأهل الكتاب . واختلف الفقهاء في اشتراط التسمية باسم الله على الذبيحة عند ذبحها . فعن الإمام أحمد أنها تسمية غير واجبة في عهد ولا سهو وبه قال الإمام الشافعي . والمشهور من مذهب الإمام أحمد وغيره من أئمة المذاهب أنها شرط مع التذكر وتسقط بالسهو ، وإذا لم تعلم حال الذابح إن كان سمى باسم الله أو لم يسم أو ذكر اسم غير الله أولاً فذبيحته حلال . لأن الله تعالى أباح لنا أكل الذبيحة التي يذبحها المسلم والكتابي

(١) من الآية رقم ٥ من سورة المائدة .

وقد علم أننا لا نغف على كل ذابح ، وقد روى عن عائشة رضى الله عنها أنهم قالوا : يا رسول الله إن القوم حديثو عهد بشرك يأتوننا بلحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أو لم يذكروا - فقال (سموا أنتم وكلوا) أخرجه البخارى .

أما ما ذكر عليه اسم غير الله فقد روى عن بعض الفقهاء حل أكله إذا كان الذابح كتابيا، لأنه ذبح لدينه وكانت هذه ديانتهم قبل نزول القرآن وأحلها في كتابه . وذهب جمهور العلماء إلى حرمة ما ذبح على غير اسم الله إذا شوهذ ذلك أو علم به - لقوله تعالى (إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله)^(١) سواء كان الذابح مسلماً أو كتابياً - أما موضع الذبح فقد شرطوا أن يكون بين الحلق والصلر مع قطع الحلقوم والمرئ وأحد الودجين عند الحنفية . وقال المالكية لا بد من قطع الحلقوم والودجين ولا يشترط قطع المرئ . وقال الشافعية والحنابلة لا بد من قطع الحلقوم والمرئ . ولما كان السائل لم يذكر بالسؤال طريقة الذبح بالآلة الكهربية التي يريد معرفة الحكم الشرعى في تذكيته، وهل تحل أو لا تحل فنفيد : بأنه إذا توافرت الشروط المذكورة في الذابح وهو يدير الآلة وكانت الآلة بها سكين تقطع العروق الواجب قطعها في موضع الذبح المبين اعتبرت الآلة كالسكين في يد الذابح وحل أكل ذبيحتها . وإذا لم تتوافر تلك الشروط فلا تحل ذبيحتها، وذلك بأن كانت الآلة تصحق أو تمنق أو تميت بأى طريقة أخرى غير مستوفية للشروط السابق ذكرها فلا تحل ذبيحتها . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله تعالى أعلم .

(١) من الآية رقم ١٧٢ من سورة البقرة .

الموضوع (١١٠٩) نبيحة أهل الكتاب

المبادئ

١ - نص الفقهاء على أن ذبيحة من أطاق الذبح من المسلمين وأهل الكتاب حلال إذا سموا أو نسوا التسمية

٢ - اختلف الفقهاء في اشتراط التسمية باسم الله على الذبيحة عند ذبحها .

(أ) عن الإمام أحمد أنها غير واجبة لا في حالة التذكر ولا في حالة السهو . وبه قال الإمام الشافعي .

(ب) المشهور من مذهب الإمام أحمد وغيره من أئمة المذاهب أنها شرط مع التذكر وتسقط بالسهو .

٣ - إذا لم تعلم حال الذابح هل سمي باسم الله أو لم يسم أو ذكر اسم غير الله أو لا فذبيحته حلال .

٤ - ما ذكر عليه اسم غير الله روى عن بعض الفقهاء حل أكله إذا كان الذابح كتابياً . وذهب جمهور العلماء إلى تحرجه .

٥ - اشترط الفقهاء في أداة الذبح أن تكون معدة تقطع أو تخزق بحدها لا بقلها وألا تكون سنأ ولا ظفراً .

٦ - موضع الذبح اشترط الفقهاء في الحالات الاختيارية أن يكون بين الحلقوم والصدر . ويرى الحنفية قطع الحلقوم والمري وأحد الودجين ويرى المالكية ضرورة قطع الحلقوم والودجين ولا بشرط قطع المري وقال الشافعية والحنابلة لا بد من قطع الحلقوم والمري .

(هـ) المتن : فضيلة الشيخ أحمد حريدي - ١٤م - ٣٩٨م - ١ جلدی الثقیة ١٣٨٢هـ -
٦ نومبر ١٩٦٢ م .

مثل :

بالطلب المقدم من السيد / م . م . ع . من متشيجان جنوب
شيكاجو ولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية المقيد برقم ٧٨٧
سنة ١٩٩٢ المتضمن أن معظم المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية
في حيرة بشأن أكل اللحم وأن الناس هناك لا يذبحون باسم الله وأن
للبيهود مذبحة (سلخانة) ويذبحون كما يذبح المسلمون . وطلب السائل بيان
الحكم الشرعي في ذلك ؟

أجاب :

جعل الله تعالى الذكاة (الذبيح) لحل أكل الحيوان إذا كان مما يحل أكله
شريعاً - وقد اشترط الفقهاء لحل الذبيحة عدة شروط . منها ما يتعلق بمن
يتولى الذبيح . ومنها ما يتعلق بموضع الذبيح . ومنها ما يتعلق بأداة الذبيح .

١ - أما من يتولى الذبيح : فقد نص الفقهاء على أن ذبيحة من أطاق
الذبيح من المسلمين وأهل الكتاب حلال إذا سموا أو نسوا التسمية ، فكل من
أمكنه الذبيح من المسلمين وأهل الكتاب إذا ذبح حل أكل ذبيحته رجلاً
كان أو امرأة بالغاً أو صبيّاً - ولا يعلم في هذا خلاف . لقوله تعالى (وطعام
الذين أوتوا الكتاب حل لكم) أى ذبائحهم . ولا فرق بين العدل والفاسق
من المسلمين وأهل الكتاب .

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط التسمية باسم الله على الذبيحة عند
ذبحها . فمن الإمام أحمد أنها تسمية غير واجبة لا في حالة التذكر
ولا في حالة السهو . وبه قال الإمام الشافعي . والمشهور من مذهب الإمام أحمد
وغيره من أئمة المذاهب أنها شرط مع التذكر وتسقط بالسهو . وإذا لم تعلم
حال الذابح إن كان قد سمى باسم الله أو لم يسم أو ذكر اسم غير الله أولاً
فذبيحته حلال . لأن الله تعالى أباح لنا أكل الذبيحة التي . ينبجها المسلم
والكتابي . وقد علم أننا لا نقف على كل ذابح . وقد روى عن السيدة عائشة

أم المؤمنين رضى الله عنها أنهم قالوا يا رسول الله إن القوم حديثو عهد بشرك يأتوننا بلحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أو لم يذكر فقال صلى الله عليه وسلم (سموا أنتم وكلوا) أخرجه البخارى . أما ما ذكر عليه اسم غير الله فقد روى عن بعض الفقهاء حل أكله إذا كان الذابح كتابياً . لأنه ذبح لدينه وكانت هذه ديانته قبل نزول القرآن وأحلها في كتابه . وذهب جمهور العلماء إلى تحريم ما ذبح على غير اسم الله إذا شوه ذلك أو علم به لقوله تعالى : (إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله) سواء أكان الذابح مسلماً أو كتابياً .

٢ - أما الأداة التي يذبح بها : فقد اشترط الفقهاء فيها شرطين :

الأول : أن تكون محددة تقطع أو تخزق بمحدها لا بشقلها .

الثاني : ألا تكون سناً ولا ظفراً . . فلذا اجتمع هذان الشرطان في شيء حل الذبوح به سواء أكان حديداً أو حجراً أو خشباً . لقول الرسول صلى الله عليه وسلم (ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً أو ظفراً) وإن كان يسن الذبوح بسكين حاد . وإن كان الذبوح بآلة كهربائية فإنه إذا توافرت الشروط المذكورة وهو يدير الآلة وكانت الآلة سكيناً تقطع العروق الواجب قطعها في موضع الذبوح المبين اعتبرت الآلة كالسكين في يد الذابح وحل أكل ذبيحتها ، وإذا لم تتوافر تلك الشروط بأن كانت الآلة تصعق أو تميت أو تخنق بأى طريقة أخرى غير مستوفية للشروط السابق ذكرها فلا تحمل ذبيحتها .

٣ - أما موضع الذبوح : فقد اشترطوا في الحالات الاختيارية أن يكون بين الحلقوم والصدر مع قطع الحلقوم والمرئى وأحد الودجين عند الخنفيه وقال المالكية لا بد من قطع الحلقوم والودجين ولا يشترط قطع المرئى وقال الشافعية والحنابلة لا بد من قطع الحلقوم والمرئى .

ومما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أمكان جمع المال وإدخاله

الموضوع (١١١٠) جمع المال وادخاره

المبادئ

- ١ - جمع المال من وجوه الحل على وجه لا يقسوه القلب ولا يوجب الطفيان مع أداء الواجبات فيه مندوب إليه شرعاً .
- ٢ - أخذ الزكاة من الرأسمالين لإنفاقها على الفقراء والمحتاجين اشتراكية منظمة .
- ٣ - تبذير المال وإنفاق كل ما جمع ولو كان ذلك في سبيل الله منهي عنه ، رعاية لحق الورثة ولتعطيل شرعية الزكاة .
- ٤ - لا يعارض هنا ما ذهب إليه أبو ذر الغفاري رضي الله عنه من وجوب إنفاق جميع المال الفاضل عن الحاجة عملاً بظاهر الآية الكريمة . لأن المراد بالكنز فيها هو المال الذي لم يخرج منه ما وجب إخراجه .

سئل :

من الأستاذ / هـ . ١ المتروك بكلية الآداب بطلبة المقيد برقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٥٦ قال : إنه يريد بيان حكم جمع المال وادخاره في الإسلام مع بيان حقيقة مذهب أبي ذر الغفاري بالنسبة لجمع المال وادخاره .

أجاب :

إن الإسلام لم يحرم جمع المال وادخاره، بل ندب إلى جمعه من وجوه الحق مع المحافظة على مواساة أرباب الحاجات، وإخراج الواجبات والصدقات

(*) الفتى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٨ - م ٨١ - ص ٦٢ - ١٥ ذو القعدة ١٣٧٥ هـ - ٢٤ يونيو ١٩٥٦ م .

وتفريغ الكروب والتيسير على المعسرین ، وإطعام الیتیم والبائس والمسکین كما أمر بإخراج الزكاة بأخذها الإمام قهراً من الرأسمالین لينفقها على الفقراء والمحتاجين، وتلك هي الاشتراكية المنظمة التي تسير جنباً إلى جنب مع مبدأ العدالة ونظام التعاون ، والتي ترمي إلى حفظ النظام وعدم إثارة القروضي بين أفراد الإنسانية ، وعدم التبرم والامتناع من أى ناحية فيها - كما ترمي إلى مقصد واحد هو الإبقاء على النوع الإنساني صحيح الحياة هائى العيش - وإن الناظر فى القرآن الكريم يجد جميع آياته فى هذا الصدد تدعو فى رفق ولين إلى التعاطف والتراحم ، وتشرح للناس مبدأ الأخوة وما يستوجبه فى تأثير وبلاغة . فهو تعالى يقول : (من ذا الذى يقرض الله قرصاً حسناً^(١)) ويقول جلّت قدرته (قد أفلح المؤمنون . الذين هم فى صلاتهم خاشعون . والذين هم عن اللغو معرضون . والذين هم للزكاة فاعلون)^(٢) ويقول لئيبه عليه الصلاة والسلام (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّهم بها)^(٣) وإن الإنسان لو وقف على ما فى الزكاة من نظام لتأكد له أن مشروعاتها قد لوحظ فيها عدم تبرم الغنى وسد حاجة الفقير . فإن إشتراك الفقير فى مال الغنى محدد بمقدار مشروط . إذن ففرضية الزكاة على النظام الشرعى اشتراكية مهندبة معقولة يستسيغها العقل، وتهدأ إليها نفس صاحب المال، وتطيب بها روح الفقير الطامع الطامح الذى يريد أن يدمر كل شئ يعترضه فى سبيل الوصول إلى رزقه - ومن هذا يتبين أنه لا بد من تفاوت الناس وتفاضلهم فى الرزق ، وأن جمع المال قد حث عليه الإسلام بشرط أن يكون ذلك من وجوه الحل، وأن يكون على وجه لا يقسو به القلب ولا يوجب الطغيان والتجبر والكبرياء والترف عن أداء ما وجب فيه من الحقوق والواجبات التى لوحظ فى مشروعاتها المحافظة على حق الفقير وصاحب المال - فبينما نجد الإسلام قد حث صاحب المال على أداء الواجبات نهائياً عن الإسراف وتبذير المال إلى حد يجعله فقيراً ويترك ورثته عالة يتكففون الناس

(١) من الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٠٤ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة .

قال الله تعالى (ولا تبذر تبذيرا . إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا) ^(١) وكذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى أصحابه عن تبذير أموالهم وإنفاق كل ما جمعه ولو كان ذلك في سبيل الطاعات رعاية لحق ورثتهم . فقد روى (أن سعد بن أبي وقاص مرض بمكة فعاده الرسول بعد ثلاث فقال يا رسول الله إني لا أخلف إلا بنتاً أفأوصي بجميع مالى قال لا قال أفأوصي بثلثي مالى قال لا قال فبنصفه قال لا قال فيثلثه قال الثلث والثلث كثير لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس) أى يسألون الناس كفايتهم — فقد أفاد هذا الحديث احترام جمع المال كما أفاد المحافظة عليه وعدم تبذيره وعدم إنفاقه كله ولا يعارض هذا كله ما ذهب إليه أبو ذر الغفارى رضى الله عنه من وجوب إنفاق جميع المال الفاضل عن الحاجة عملاً بظاهر قول الله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشربهم بعذاب أليم) ^(٢) لأنه ليس المراد بالكنز في هذه الآية جمع المال مطلقاً . بل المراد بالكنز فيها هو المال الذى لم يخرج منه ما وجب إخراجه كالزكاة والكفارات ونفقات الحج والأهل والعيال وغير ذلك من الحقوق والواجبات التى بينها الله سبحانه وتعالى في قوله (ولا ينفقونها في سبيل الله) فكل شخص لم يخرج من ماله ما وجب إخراجه شرعاً فهو داخل في الوعيد ويفسر هذا ما أخرجه الطبرانى والبيهقى في سننه وغيرهما عن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما أدى زكاته فليس بكنز) أى بكنز أوعده عليه فإن الوعيد عليه مع عدم الإنفاق فيما أمر الله تعالى أن ينفق فيه — ولعل سيدنا أبا ذر رضى الله عنه كان قد غلبت عليه في آخر أيامه نزعة الزهد في الدنيا، وعاطفة الإيثار إلى حد جعله يذهب إلى وجوب إنفاق ما فضل من المال في سبيل الله رغبة في الثواب الأخرى وإن كان ذلك لا يبرر له ما رآه من بقاء الآية على ظاهرها، فإن في ذلك تعطيلاً لشرعية الزكاة والمواثيق وغير ذلك من الواجبات التى ترمى إلى

(١) من الآية ٢٦ والآية ٢٧ من سورة الاسراء .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

حفظ النظام والإبقاء على النوع الإنساني صحيح الحياة . ومهما يكن من قول
في مذهب أبي ذر الغفاري فإنه مذهب فردى لم يتابعه عليه أحد من المسلمين
ولم يستند إلى دليل من كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام — ولهذا
كثير المعترضون على مذهبه، وكان الناس يقرؤون له آية المواريث ويقولون
له لو وجب إناق كل المال لم يكن للآية وجه ، وكانوا يجتمعون عليه
مزدحمين حيث حل مستغربين منه ذلك . فاختار العزلة واستشار خليفة
المسلمين سيدنا عثمان رضي الله عنه فأشار عليه بالذهاب إلى الربرة وهي
مكان قريب من المدينة فسكن فيها حتى لا يتأثر الناس بمذهبه .
ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الشهادة في الإسلام

الموضوع

(١١١١) صفة الشهيد

المبادئ

١ - الشهيد الكامل - شهيد الدنيا والآخرة - هو المسلم المكلف الطاهر الذى قتله أهل الحرب أو البغى أو قطاع الطرق أو وجد فى المعركة وبه أثر القتل ، أو قتله مسلم أو ذى ظلماً بآلة جارحة ولم نجب بقتله دية وكان موته فور الإصابة .

٢ - حكمه : أنه يكفن ويصلى عليه ولا يغسل ويلبغ بدمه وثيابه فيما عدا ما ليس من جنس الكفن .

٣ - شهداء الآخرة فقط هم نحو الثلاثين منهم الفريق والحريق والغريب ومن مات فى سبيل طلب العلم . وحكمهم : أنهم يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم .

٤ - تخليد اسم الشهيد أمر دنيوى محض لا دخل له فى الشهادة ولا فى ثوابها عند الله ، بل الأفضل ترك ذلك .

سئل :

من السيد / م. ر - أن ابنه البالغ من العمر عشرين عاماً كان طالباً بكلية التجارة بجامعة القاهرة ، ووقع عليه الاختيار ليكون عضواً فى رحلة علمية رسمية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم والجامعة لزيارة مخزان أسوان ومشروعات الكهرباء ، وفى أثناء قيامه بهذه الدراسة حصلت له الوفاة فى حادث اصطدام مخزان أسوان وأصل محل إقامته بالقاهرة -

(ج) المفتى : فضيلة الشيخ حسن مأمون - م ٧٤ - م ٤٥٦ - ص ٢٧٨ - ٢٩ صفر ١٣٧٥ هـ - ١٦ أكتوبر ١٩٥٥ م .

وطلب السائل معرفة ما إذا كانت تنطبق عليه صفة الشهادة باعتبار أنه مات في سبيل طلب العلم وفي غربته ، وهل يعتبر شهيداً مثل شهادة المسلم الذي يموت في الحرب دفاعاً عن الوطن ؟ وهل يستحق شهيد العلم ما يستحقه شهيد الحرب من تكريم لذكراه كإطلاق اسمه على أحد الشوارع أو المؤسسات العلمية أو الحرية أولاً ؟ مع الإحاطة بأنه كان مستقيماً وصالحاً .

أجاب :

أولاً : إن الفقهاء نصوا على أن الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة هو المسلم المكلف الطاهر الذي قتله أهل الحرب ، أو أهل البغي أو قطاع الطريق ، أو وجد في المعركة وبه أثر دال على قتله ، أو قتله مسلم أو ذمى ظلماً بآلة جارحة ولم تجب بقتله دية ، وكان موته فور إصابته بأن لم يباشر أمراً من أمور الدنيا بعدها — وحكمه : أنه يكفن ويصلى عليه ولا يغسل ، ويدفن بدمه وثيابه إلا ما ليس من جنس الكفن ، كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد — هذا هو شهيد الدنيا والآخرة وحكمه — أما شهيد الآخرة فقط فقد قال السيوطي كما نقله عنه ابن عابدين أنهم نحو الثلاثين وزادهم بعض الفقهاء إلى نحو الأربعين منهم الغريق والحريق والغريب ومن مات في سبيل طلب العلم . وهؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم — ومن هذا يتبين أن ابن السائل إذا كانت رحلته هذه في سبيل طلب العلم ودراسته فإنه يعتبر من شهداء الآخرة فقط ، لموته غريباً وفي سبيل طلب العلم ، ولا ينطبق عليه حكم شهادة الدنيا والآخرة كما هو ظاهر .

ثانياً : أما مسألة تخليد اسمه وذكره فهذا أمر دنيوي محض ، لا دخل له في الشهادة ولا في ثوابها عند الله ، بل الأفضل تركها لمن يريد زيادة الأجر من الله ، حيث لم يثبت مثل ذلك عن السلف . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال بشقيه والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١١١٢) الشهداء شرعاً

المبادئ

١ - من قتله أهل البغي أو قطاع الطريق أو وجد في المعركة وبه أثر القتل أو قتله مسلم ظلماً ولم تجب الدية بقتله فهو شهيد شرعاً .

٢ - إذا رى مسلم سهماً إلى الكفار فأصاب مسلماً فمات فليس بشهيد لأن قتله ليس مضافاً إلى العدو .

٣ - إصابة الشخص بعبار نارى من أحد زملائه في المعركة خطأ فمات بسببه لا يعتبر شهيداً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٧٦٦ سنة ١٩٦٨ المتضمن . أن أحمد الجنود أصيب أثناء العمليات الحربية في شهر يونيو سنة ١٩٦٧ بطلقة خطأ ، ودون قصد من أحد زملائه أدت إلى وفاته . وطلب السائل الإفادة عما إذا كان هذا المتوفى يعتبر شهيداً أم قتيلاً ؟

أجاب :

الشهيد شرعاً : « هو من قتله أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق أو وجد في المعركة وبه أثر أو قتله مسلم ظلماً ولم يجب بقتله دية » . وفرع الفقهاء على ذلك قولهم : فلو رى مسلم إلى الكفار فأصاب مسلماً فمات

(*) الفتى : فضيلة الشيخ أحمد هريدى - ص ١٠٢ - م ٢١٩ - ١٠ ديسمبر ١٩٦٨ م .

لم يكن شهيداً خلافاً لأبي يوسف . لأن فعل الرأى يقطع النسبة إليهم
ولأنه ما صار مقتولاً بفعل مضاف إلى العدو- وفي حادثة السؤال : المستول
عنه أصيب أثناء العمليات الحربية في شهر يونيو سنة ١٩٦٧ - بطلقة من
أحد زملائه خطأ أودت بحياته - وطبقاً للنص الفقهي لا يعتبر شهيداً
ولا تجرى عليه أحكام الشهداء . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال .
والله سبحانه وتعالى أعلم . . .



من أمكلام التجسد في الإسلام

الموضوع

(١١١٢) التجسس في الاسلام

المبادئ

- ١ - الجاسوسية واقعة مادية تثبت بالإقرار وبالبيئة كما تثبت بالأوراق القاطعة في ذلك .
- ٢ - مذهب الأئمة الثلاثة الشافعي وأحمد وأبي حنيفة : عدم جواز قتل الجاسوس . أما المالكية فإنه يجوز عندهم قتله ولو كان من المسلمين ولا يستتاب ولا دية له عندهم
- ٣ - التجسس على المسلمين لأعدائهم نوع من السعي في الأرض فساداً . وعقابه عقاب المخارب شرعاً .
- ٤ - سد النرائع مناط للتشريع ، وأصل من أصول الأحكام الاجتهادية .
- ٥ - درء المفاسد عن المسلمين واجب ، وعلى ولى الأمر أن يعطيها ما تستحق من العناية

مثال :

عن رأى الإسلام في التجسس :

أجاب :

بناء على القرار الصادر من محكمة جنايات القاهرة في قضية الجناية رقم لسنة ١٩٥٧ - قصر النيل ... كل سنة ١٩٥٧ الموجل النطق بالحكم فيها

(*) القى : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٨٢ - م ٤٦ - ص ٤٦ - ١٤ ذو القعدة ١٣٧٦ هـ - ١٢ يونية ١٩٥٧ م .

جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٥٧ لإبداء رأينا بالنسبة للمتهم الرابع وفقاً لنص
 المادة ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية . قد اطلعنا على أوراق
 القضية وتحقيقات النيابة وعلى محاضر الجلسات أمام محكمة الجنايات وأمام
 غرفة الاتهام وذلك بالنسبة للمتهم المذكور . وتبين أنه ألقى القبض عليه
 وهو في بيت المتهم الأول في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٦، وأن نيابة أمن الدولة
 حققت معه . وأقواله مدونة بالصفحات من ١٥ إلى ٢١ كما أنها استجوبته
 بالصفحات ٢٠٩ ومايلها . وهذه الأقوال واضحة في اعتراف المتهم بأنه كان
 يعطى المتهم الأول معلومات عن القوة المصرية ، وأنه كان يستخدم في ذلك
 ابن شقيقته الذي يعمل في سلاح الصيانة . كما كان يستخدم ابنه وغيرهما
 وكان ينقل كل ما يصل إليه من معلومات نظير الأجر الذي يتقاضاه، وقد
 اعترف أيضاً أمام غرفة الاتهام أنه لم يفعل شيئاً وأن ما ذكره كان من الجرائد
 وأنه ذكر عدة أسماء ليتقاضى نقوداً، واعترافه أمام غرفة الاتهام لا يني شيئاً
 من أقواله أمام النيابة بل يؤكدها، ويحاول التنصل منها ومن تبعاتها بما ذكره
 من أنه كان ينقل ما ينقله من الجرائد. ولما سئل من المحكمة عن التهم المنسوبة إليه
 أنكرها، ولما واجهته المحكمة بأنه اعترف بها في التحقيق أجاب بأنه اعترف
 تحت تأثير التهديد في الأداة الضلمة من المباحث العامة. ولما سئل عن التعذيب
 الذي يفهم من إجابته أجاب بأنه تهديد فقط إلى آخر أقواله التي لا تخرج عن
 محاولة إنكار اعترافاته أو نسبها إلى التهديد الأمر الذي لم يقم عليه دليل فضلاً
 عن أنه قد أكد هذه الاعترافات أمام غرفة الاتهام كما بينا . ولهذا كله نرى
 أن تهمة الجاسوسية ثابتة عليه من اعترافاته التي تأيدت بأقوال غيره من أقاربه
 ومن غيرهم وبما ضبط من أوراق . أما حكم الشريعة فيمن يتجسس على
 المسلمين وينقل أخبارهم وخاصة ما كان منها متعلقاً بالدفاع عن البلاد
 الإسلامية. فقد اختلف فيه الفقهاء فذهب كثير منهم إلى عدم قتل المسلم الجاسوس
 كالشافعي وأبو حنيفة. وذهب الإمام مالك وابن القيم من أصحاب أحمد
 وغيرهما إلى إبادة قتل الجاسوس المسلم. وقد استدلل الفريق الثاني بمحاذنة حاطب
 بن أبي بلتعة . فمن على رضى الله عنه قال « بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنا والزبير والمقداد بن الأسود قال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فإن بها ظعينة

ومعها كتاب فحنوه منها فانطلقنا تتعاضى بناخيلنا حتى انتهينا إلى الروضة فإذا نحن بالظئينة فقلنا أخرجى الكتاب . فقالت مامى من كتاب فقلنا لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب فأخرجته من عقاصها ، فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا فيه من حاطب بن أبى بلتعة إلى ناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما هذا قال يا رسول الله لا تعجل على إني كنت امرأ ملصقاً في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهلهم وأموالهم فأحببت إذ فاتني ذلك من النسب فيهم أن أخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كفراً ولا ارتداداً ولا رضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد صدقكم . فقال عمر يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال : إنه قد شهد بدرأ وما يدريك لعل الله أن يكون قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » فنزلت الآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا لا تتخلفوا عنى وعنكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق^(١)) الآية وقد ورد في هذه الآية النهى عن موالاة غير المسلمين إذا عرفت عداوتهم لهم قال تعالى : (إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم^(٢)) . الآية . وقد جاء في كتاب زاد المعاد لابن القيم بالصفحة ٣٧٧ جزء ٣ المطبوع على هامش القسطلاني مانصه بعد أن أورد الحديث الخاص بتجسس حاطب بن أبى بلتعة (واستدل به من يرى قتله كمالك وابن عقال من أصحاب أحمد رحمه الله وغيرهما قالوا لأنه علل بعلّة مانعة من القتل متنفية في غيره ، ولو كان الإسلام مانعاً من قتله لم يعلل بأخص منه ، لأن الحكم إذا علل بالأعم كان الأخص عديم التأثير وهذا أقوى) وقد جاء في صفحة ١٤٣ من الجزء الثاني من كتاب تبصرة الأحكام لابن فرحون المالكي قال مهنون : في المسلم يكتب لأهل الحرب بأخبارنا يقتل ولا يستتاب ولا دية لورثته كالمخارب — وقد نقل صاحب نيل الأوطار هذا الحديث وقال إنه متفق عليه . وقال في التعليق عليه وفي الحديث دليل على أنه يجوز

(١) من الآية رقم ١ من سورة الممتعة .

(٢) من الآية رقم ٩ من سورة الممتعة .

قتل الجاسوس وأن فيه متمسكاً لمن قالوا إنه يجوز قتل الجاسوس ولو كان من المسلمين. وقد نقل ابن حجر في شرحه المسمى فتح الباري الجزء السابع . منه - أن عمر رضي الله عنه لما قال الرسول صلى الله عليه وسلم - أليس قد شهد بدرأ قال بلى ولكنه نكث وظاهر أعدائك عليك. فقال الرسول صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم - وهذا يؤكد ما ذهب إليه من استدلل بهذا الحديث على جواز قتل الجاسوس المسلم على ما بينا - وأيضاً فإن التجسس على المسلمين لمصالح أعدائهم عمل يعرض مصالح المسلمين وبلادهم للضرر ، وهو نوع من السعي بالفساد وقد نزلت الآية الكريمة في عقاب من يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً وهي قوله تعالى في سورة المائدة (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)^(١) وقد بين ابن جرير الطبري في تفسيره أن سبب نزول هذه الآية قد بينه ابن عباس رضي الله عنه قال : كان قوم من أهل الكتاب بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم عهد وميثاق فنقضوا العهد وأفسدوا في الأرض فخير الله رسوله إن شاء أن يقتل وإن شاء أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف . ونقل مثل ذلك عن غير ابن عباس رضي الله عنه - وقد بين القرطبي في تفسيره أن العلماء اختلفوا فيمن يستحق اسم المحاربة فقال مالك : المحارب عندنا من حمل على الناس في مصر أو بركة أو كاهنهم عن أنفسهم وأموالهم دون نائرة أى هائجة ولا دخل أى ولا نار ولا عداوة . وقال الشافعي وأبو ثور : يجري هذا الحكم سواء أكان في المصر أو في المنازل والطرق وديار أهل البادية والقرى. وقال ابن المنذر : هو كذلك لأن كلا يقع عليه اسم المحاربة والكتاب على العموم وليس لأحد أن يخرج من عموم الآية قوماً بغير حجة . وقالت طائفة لا تكون المحاربة في المصر إنما تكون خارجة عن المصر وهو قول النووي وإسحق والنعمان - واختلفوا في حكم المحارب . فقالت طائفة يقام عليه بقدر فعله وقال أبو ثور ومالك

(١) الآية ٣٢ من سورة المائدة .

وقد روى عن كثير من الصحابة أن الإمام غدير في الحكم على المحاربين .
واستدلوا بظاهر الآية قال ابن عباس ما كان في القرآن - أو - فصاحبه
بالحيار وهذا القول أشهر بظاهر الآية .

ومما تقدم يظهر أن في حكم الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض
فساداً قولين : أحدهما أنه يحكم على كل بقدر فعله . والثاني أن الإمام غدير في الحكم
عليهم بإحدى العقوبات الواردة في الآية ومنها القتل ، وأن القول الثاني هو المتفق
مع ظاهر الآية الكريمة . والحكمة في تشديد العقوبة على المحاربين لله ورسوله
أى لأوليائهم وهم المسلمون - ويسعون في الأرض فساداً هو ضمان أمن
المسلمين في بلادهم .

... ومن يتجسس على المسلمين ويتصل بأعدائهم ويعطيهم علماً بأسرار
عسكرية سرية لينتفعوا بها في البطش بهم ، وإلحاق الأذى والضرر ببلادهم
جدير بأن نعامله معاملة من يحارب الله ورسوله ويسعى في الأرض فساداً
فلكل أمة نظمها العسكرية . والمصلحة العامة تستلزم أن تحتفظ لنفسها بأسرار
تخفيها عن أعدائها ، ولا يعلمها إلا أهلها المتصلون بحكم عملهم بها . فإذا سولت
نفس أحد المواطنين له بأن يستطلع أمر هذه الأسرار بطرقه المختلفة - وينقلها
إلى أعدائه وأعداء بلاده كان جاسوساً وكان ممن يسعى في الأرض بالفساد
ولأن من شأن اطلاع العدو على هذه الأسرار أن يسهل عليه محاربة المسلمين
وتوهين قواهم ، وربما آل الأمر إلى احتلال بلادهم لأقنر الله وبسط سلطانه
ونفوذه عليها . ولا نزاع في أنه يبلو من الاطلاع على أوراق القضية أن المتهم
الرابع هو المستول الأول عن التجسس الذي ثبت ثبوتاً لا مجال للشك فيه
وأنه رضى بأن يبيع بلده وأمته لأعدائهم نظير ما كان يتقاضاه من الأجر
الذي كان يعطى له نظير قيامه بهذه المهمة - بل إننا نرى أن شأنه من ناحية
الخطورة والضرر الذي قد يصيب أمته من عمله أعظم من شأن من يقف
في الطريق ويقطعه على المارة ويهدمهم في أنفسهم وأموالهم . وقد أجاز الخفية
القتل سياسة ، فأجازوا قتل الساحر والزنديق الداعى ، لأن كلا منهما يفسد في
الأرض بسعيه في إفساد عقيدتهم . وقد جاء في تنقيح الحامدية مانسه (سئل في
رجل عدائى مفسد غماز يسعى في الأرض بالفساد ويوقع الشر بين العباد

ويغرى على أخذ الأموال بالباطل وذبح العباد ويؤذى المسلمين بيده ولسانه ولا يرتدع عن تلك الأفعال إلا بالقتل فما حكمه - وأجاب صاحب التنقيح بأنه إذا كان كذلك أو خبر جم من المسلمين بذلك يقتل ويثاب قاتله لما فيه من دفع شره عن عباد الله - وجاء في الجزء الأول من تفسير الإمام محمد عبده أنه جعل سد ذرائع الفساد والشر وتقرير المصالح وإقامة الحق والعدل في تنازع الناس بعضهم مع بعض مناهلاً للتشريع، وأصلاً من أصول الأحكام الاجتهادية وذلك لأن الله علل به شرعه للقتال ومنته على نبيه داود وجنده بالنصر على عدوهم، وما ترتب عليه من إيثائه الحكم والنبوة إذ قال (فهزموم بإذن الله وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه مما يشاء ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين)^(١). وفي معناه تعليل الإذن للمسلمين في القتال أول مرة بقوله تعالى (أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز)^(٢) وما هنا أعم لأنه يشمل درء المفسدة في الدين وغيرها من الفساد الديني والدنيوي وهو المتأخر في النزول - ومن هنا نعرف أن درء المفساد والشرور عن المسلمين من الواجبات التي يجب على ولي الأمر أن يوليها ما تستحق من العناية - ولا نزاع في أن الجاسوسية من أخطر الأعمال التي تعرض البلاد للفساد والشر والضرر إذا لم يضرب بيد قوية على من تسول له نفسه أن يقدم عليها غير مراعاة في عمله حرمة دينه وبلاده وأهله ووطنه، وما لهم عليه من حقوق أقلها أن يكون مواطناً صالحاً يتعاون معهم على البر والخير ، ولا يتعاون على الإثم والعدوان .

ولها كله نرى مطمئنين إلى فتوانا أنه يجوز قتل المهمل المذكور .

والله أعلم . . .

(١) الآية رقم ٢٥١ من سورة البقرة .

(٢) الآية رقم ٢٩ ، ٤٠ من سورة الحج .

حكم الصلح مع اليهود والمعاهدات
مع الدول الاستعمارية

الموضوع

(١١١٤) الصلح مع اليهود في فلسطين .. والمعاهدات مع الدول
الاستعمارية المعادية للعرب والمسلمين المؤيدة لليهود في عدوانهم

المبادئ

- ١ - هجوم العدو على بلد إسلامي يوجب على أهلها الجهاد ضده بالقوة ، وهو في هذه الحالة فرض عين
- ٢ - يتعين الجهاد في ثلاثة أحوال : عند النشأ الزحفين ، وعند نزول الكفار ببلد ، وعند استفزاز الإمام لقوم للجهاد حيث يلزمهم التغيير .
- ٣ - الاستعداد للحروب الدفاعية واجب على كل حكومة إسلامية
- ٤ - ما فعله اليهود بفلسطين اعتداء على بلد إسلامي يوجب على أهله أولاً رده بالقوة ، كما يوجب ذلك ثانياً على كل مسلم في البلاد الإسلامية .
- ٥ - الصلح مع العدو على أساس رد ما اعتدى عليه إلى المسلمين جائز ، أما إن كان على أساس تثبيت الاعتداء فهو باطل شرعاً .
- ٦ - موادعة أهل الحرب أو جماعة منهم جائزة شرعاً ، ولكن بشرط أن تكون لمدة معينة ، وأن يكون فيها مصلحة للمسلمين ، فإن لم تكن فيها مصلحة فهي غير جائزة بالإجماع .
- ٧ - قوله تعالى : « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله » وإن كانت مطلقة لكن إجماع الفقهاء على تقييدها برؤية مصلحة للمسلمين في ذلك أخذاً من قوله تعالى : « ولا تنهوا وتعدوا إلى السلم وأنتم الأعلون » .

(*) المتن : فضيلة الشيخ حسن مكيون - ص ٧٤ - م ٥٤٣ - ص ٢٤٧ -
٢٥ جلد الأول ١٣٧٥ هـ - ٨ يناير ١٩٥٦ م .

٨- المعاهدات التي يقدّمها المسلمون مع دول أخرى غير إسلامية جائزة شرعاً إذا كانت فيها مصلحة للمسلمين ، أما إذا كانت لتأييد دولة معادية على بلد إسلامي فإنها تكون تقوية لمن اعتدى ، وذلك غير جائز شرعاً .

٩- لليهود في فلسطين موقف خاص ، فهم موجودون بها بحكم سياسي هو الهدنة التي فرضتها الدول على الفريقين ، ونزلت الحكومات الإسلامية على حكمها إلى حين وجود حل عادل للمسألة .

١٠- ما فعله المسلمون من منع السلاح والذخيرة عن اليهود بعلم السماح بمرور ناقلاتها في بلادهم جائز ولا شيء فيه ، وإن كان اليهود يعتبرون ذلك اعتداء عليهم .

سئل : من السيد / قال :

ما بيان الحكم الشرعي في الصلح مع دولة اليهود المحتلة . وفي المخالفات مع الدول الاستعمارية والأجنبية المعادية للمسلمين والعرب والمؤيدة لليهود في علوانهم ؟

أجاب :

يظهر من السؤال أن فلسطين أرض فتحتها المسلمون وأقاموا فيها زمناً طويلاً، فصارت جزءاً من البلاد الإسلامية أغلب أهلها مسلمون، وتقيم معهم أقلية من الديانات فصارت دار إسلام تجري عليها أحكامها وأن اليهود اقتطعوا جزءاً من أرض فلسطين وأقاموا فيه حكومة لهم غير إسلامية وأجلوا عن هذا الجزء أكثر أهلها من المسلمين . ولأجل أن نعرف حكم الشريعة الإسلامية في الصلح مع اليهود في فلسطين المحتلة دون نظر إلى الناحية السياسية - يجب أن نعرف حكم هجوم العدو على أي بلد من بلاد المسلمين هل هو جائز أو غير جائز . وإذا كان غير جائز فما الذي يجب على المسلمين عمله إزاء هذا العدوان - إن هجوم العدو على بلد إسلامي لا يجيزه الشريعة الإسلامية مهما

كانت بواعثه وأسبابه، فدار الإسلام يجب أن تبقى بيد أهلها ولا يجوز أن يعتدى عليها أى معتد، وأما ما يجب على المسلمين في حالة العدوان على أى بلد إسلامي فلا خلاف بين المسلمين في أن جهاد العدو بالقوة في هذه الحالة فرض عين على أهلها. يقول صاحب المغني: يتعين الجهاد في ثلاث - الأول: إذا التقى الزحاف وتقابل الصفان - الثاني: إذا نزل الكفار ببلد معين على أهل قتلهم ودفعهم - الثالث: إذا استنصر الإمام قوماً لزمهم النفي: ولهذا أوجب الله على المسلمين أن يكونوا مستعدين لدفع أى اعتداء يمكن أن يقع على بلدهم. قال الله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) ^(١) فالاستعداد للحرب الدفاعية واجب على كل حكومة إسلامية ضد كل من يعتدى عليهم لدينهم، وضد كل من يطمع في بلادهم، فإلزامهم بغير هذا الاستعداد يكونون أمة ضعيفة يسهل على الغير الاعتداء عليها. والخلاف بين العلماء في بقاء الجهاد أو عدم بقائه وفي أنه فرض عين أو فرض كفاية - إنما هو في غير حالة الاعتداء على أى بلد إسلامي، أما إذا حصل الاعتداء فعلاً على أى بلد إسلامي فإن الجهاد يكون فرض عين على أهلها. وقد بحث موضوع الجهاد الحافظ بن حجر وانتهى إلى أن الجهاد فرض كفاية على المشهور، إلا أن تدعو الحاجة إليه كأن يدهم العدو، وإلى أن التحقيق أن جنس جهاد الكفار متعين على كل مسلم إماميده وإما بلسانه وإما بماله وإما بقلبه. وعلى ضوء هذه الأحكام يحكم على ما فعله اليهود في فلسطين بأنه اعتداء على بلد إسلامي يتعين على أهله أن يردوا هذا الاعتداء بالقوة حتى يجلوهم عن بلدهم ويعيدوها إلى حظيرة البلاد الإسلامية وهو فرض عين على كل منهم، وليس فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. ولما كانت البلاد الإسلامية تعتبر كلها داراً لكل مسلم فإن فرضية الجهاد في حالة الاعتداء تكون واقعة على أهلها أولاً، وعلى غيرهم من المسلمين المقيمين في بلاد إسلامية أخرى ثانياً. لأنهم وإن لم يعتد على بلادهم مباشرة إلا أن الاعتداء قد وقع عليهم بالاعتداء على بلد إسلامي هو جزء من البلاد الإسلامية. وبعد أن عرفنا حكم الشريعة في الاعتداء على بلد إسلامي يمكننا أن

(١) من الآية رقم ٦٠ من سورة الأنفال .

نعرف حكم الشريعة في الصلح مع المعتدى هل هو جائز أو غير جائز -
والجواب: إن الصلح إذا كان على أساس رد الجزء الذي اعتدى عليه إلى أهله
كان صلحاً جائزاً، وإن كان على إقرار الاعتداء وتثبيتته فإنه يكون صلحاً باطلاً
لأنه إقرار لاعتداء باطل، وما يترتب على الباطل يكون باطلاً مثله. وقد أجاز
الفقهاء المودعة مدة معينة مع أهل دار الحرب أو مع فريق منهم إذا كان
فيها مصلحة للمسلمين. لقوله تعالى (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على
الله)^(١) وقالوا إن الآية وإن كانت مطلقة لكن إجماع الفقهاء على تقييدها
برؤية مصلحة للمسلمين في ذلك بآية أخرى هو قوله تعالى (فلا تنهاوا وتدعوا
إلى السلم وأنتم الأعلون)^(٢) فأما إذا لم يكن في المودعة مصلحة فلا يجوز
بالإجماع. ونحن نرى أن الصلح على أن تبقى البلاد التي سلبها اليهود من فلسطين
تحت أيديهم وعلى عدم إعادة أهلها إليها لا يحقق إلا مصلحتهم ، وليس فيه
مصلحة للمسلمين . ولذلك لا نجزئه من الوجهة الشرعية إلا بشروط وقيود
تحقق مصلحة للمسلمين . أما هذه الشروط والقيود فلا تعرض لها ، لأن غيرنا
من اشتغل بهذه القضية أقدر على معرفتها وبيانها على وجه التفصيل منا
والجواب عن السؤال الثاني : إن الأحلاف والمعاهدات التي يعقدها المسلمون
مع دول أخرى غير إسلامية جائزة من الناحية الشرعية إذا كانت في مصلحة
المسلمين. أما إذا كانت لتأييد دولة معتدية على بلد إسلامي كاليهود المعتدية
على فلسطين فإنه يكون تقوية لجانب المعتدى يستفيد منه هذا الجانب في
الاستمرار في اعتدائه، وربما في التوسع فيه أيضاً، وذلك غير جائز شرعاً
ونفضل على هذه الأحلاف أن يتعاون المسلمون على رد أي اعتداء يقع على
بلادهم، وأن يعقلوا فيما بينهم عهداً وأحلافاً تظهرهم قولا وعلا بذا واحدة
تبطش بكل من تحدته نفسه بأن يهاجم أي بلد إسلامي. وإذا أضيف إلى هذه
العهود والمواثيق التي لا يراود منها الاعتداء على أحد وإنما يراود منها منع الاعتداء
السعي الحثيث - بكل وسيلة ممكنة في شراء الأسلحة من جميع الجهات التي

(١) من الآية رقم ٦١ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية رقم ٢٥ من سورة محمد .

تصنع الأسلحة، والمبادرة بصنع الأسلحة في بلادهم لتقوية الجيوش الإسلامية المتحالفة. فإن ذلك كله يكون أمراً واجباً وضرورياً لضمان السلام الذي يسعى إليه المسلم، ويتمناه لبلده ولسائر البلاد الإسلامية بل ولغيرها من البلاد غير الإسلامية. ويظهر أن لليهود موقفاً خاصاً فلم يعقد مع أهل فلسطين ولا أية حكومة إسلامية صلحاً ولم تجل بعد عن الأرض المحتلة وهي موجودة بحكم سياسي. هو الهدنة التي فرضتها الدول على الفريقين، ونزلت على حكومات الحكومات الإسلامية إلى أن يجدوا حلاً عادلاً للمسألة، ولم يرض بها اليهود ونقضوها باعتداءاتهم المتكررة التي لم تعد تنحى على أحد. وكل ما فعله المسلمون واعتبره اليهود اعتداء على حقوقهم هو محاصرتهم ومنع السلاح والذخيرة التي تمر ببلادهم عنهم. ولأجل أن نعرف حكم الشريعة في هذه المسألة نذكر أن ما يرسل إلى أهل الحرب نوعان. النوع الأول: السلاح وما هو في حكمه. الثاني: الطعام ونحوه وقد منع الفقهاء أن يرسل إليهم عن طريق البيع السلاح، لأن فيه تقويتهم على قتال المسلمين، وكذا الكراع والحديد والخشب وكل ما يستفاد به في صنع الأسلحة سواء حصل ذلك قبل المودعة أو بعدها، لأنها على شرف النقص والانتقضاء فكانوا حرباً علينا، ولا شك أن حال اليهود أقل شأنًا من حال من وادعهم المسلمون مدة معينة على ترك القتال، وعلى فرض تسمية الهدنة مودعة فقد نقضها اليهود باعتداءاتهم ونقض المودعة من جانب يبطلها ويحل الجانب الآخر منها - وأما النوع الثاني: فقد قالوا إن القياس يقضي في الطعام والثوب ونحوهما بمنعها عنهم إلا أنا عرفنا بالنص حكمه وهو أنه صلى الله عليه وسلم أمر ثمانية أن يبيع أهل مكة وهم حرب عليه - وقد ورد النص فيمن تربطه بالنبي صلة الرحم ولذلك أجابهم إلى طلبهم بعد أن ساءت حالتهم. وليس هذا حال اليهود في فلسطين. ولذلك نختار عدم جواز إرسال أي شيء إليهم أخذاً بالقياس، فإن إرسال غير الأسلحة إليهم يقويهم ويغريهم على التثبت بموقفهم الذي لا تبرره الشريعة. والله تعالى أعلم.

سنے اُہکام مرضی الموتے

الموضوع

(١١١٥) مرض الموت ومعياره

المبادئ

- ١ - مرض الموت هو الذى تزداد علته على المريض باستمرار إلى الوفاة وكان الغالب فيه الوفاة
- ٢ - يكون معياره بعجز المريض عن الخروج لمصلحة نفسه إذا لم يعلم أنه مهلك غالباً
- ٣ - المقعد والمفلوج يعتبر مريضاً مرض موت مادام يزداد به، وإلا فهو كالصحيح .
- ٤ - مرض الروماتزم إذا ازداد غالباً مع ملازمته للمريض والزامه له الفراش ومنعه من الخروج لمصلحة نفسه يعتبر مرض موت وإن لم يعلم أنه من الأمراض المميتة غالباً . ويعتبر بطلانه لزوجه فيه فاراً ، وتورثه زوجته إذا توفى وهي فى العلة .

سئل : من السيد /

بالطلب المقيد برقم ٢٥٢١ لسنة ١٩٥٨ أن والده كان مريضاً بروماتزم مفصل قبل وفاته بست سنوات ، وازدادت علته عليه قبل وفاته بحوالى ستة أشهر ، ثم توفى فجأةً بذبحه صدرية أصيب بها قبل وفاته بستة أيام تقريباً ، وانحبس فيه البول حوالى أربعة أيام ، وكانت وفاته بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٨ عن (زوجته والدة الطالب) وإخوته وعن زوجة أخرى لم تنجب منه ذرية ، وكان قد طلقها قبل وفاته الطلاق المكمل للثلاث

(هـ) الفتى : تفسيلة الشيخ حسن بكون - ص ٨٨ - م ١٢٨ - ص ١٢١ -
{ جادى الثانية ١٣٧٨ هـ - ١٥ ديسمبر ١٩٥٨ م .

بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بمقتضى الإشهاد المرفق ، وأن المدة بين تاريخ الطلاق والوفاة ٤٦ يوماً والمطلقة في العدة . وسأل هل هذه الزوجة المطلقة طلاقاً بآثاً ميراث في تركته أولاً ؟

أجاب :

إن فقهاء الحنفية اختلفوا في تعريف مرض الموت . والذي نختاره : أنه المرض الذي تزداد علته على المريض باستمرار إلى الوفاة ، وكان الغالب فيه الهلاك ، فإن لم يعلم أنه مهلك كان المعلوم عليه في اعتباره مرض موت عجز المريض به عن الخروج لمصلحة نفسه ، وهو ما اختاره ابن عابدين في حاشيته رد المحتار للتوفيق بين آراء الفقهاء — حيث قال : وقد يوفق بين القولين بأنه إن علم أن به مرضاً مهلكاً غالباً وهو يزداد إلى الموت فهو المعتبر ، وإن لم يعلم أنه مهلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح ، ثم قال بعد ذلك وفي الهندية أيضاً المقعد والمفلوج مادام يزداد مابه كالمريض فإن صار قديماً ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي ، ثم قال وحاصله أنه إن صار قديماً بأن تطاول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح ، أما لو مات حالة الازدياد الواقع قبل التطاول أو بعده فهو مريض . وعلى صاحب العناية لذلك بقوله . لأنه مادام يزداد في علته فالغالب أن آخره الموت . والمنصوص عليه شرعاً أنه يشترط للإثبات بسبب الزوجية أن تكون الزوجية قائمة بين الزوجين حقيقة حين وفاة أحدهما بأن تكون الزوجية غير مطلقة أو حكماً بأن تكون الزوجة في العدة من طلاق رجعي أو طلاق بائن في حالة فرار زوجها من ميراثها بأن طلقها وهو مريض مرض الموت طلاقاً بآثاً من غير أن تطلب منه الطلاق أو ترضى به . وتطبيقاً لما سبق من النصوص يكون هذا المتوفى فاراً من ميراث مطلقة هذه ، لأن طلاقه إياها الطلاق المكمل للثلاث في ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٨ كان وهو مريض مرض الموت ، لأن مرض الروماتزم وإن لم يعلم أنه من الأمراض المميتة غالباً إلا أنه قد لازم هذا المطلق ، وازدادت علته عليه في الستة الأشهر الأخيرة من حياته وألزمه الفراش ، ومنعه من الخروج لمصالحه

بنفسه فينطبق على حالته تعريف مرض الموت الذي اخترناه سابقاً . ويتطابق
هذا المتوفى زوجته هذه في حالة ازدياد مرضه عليه ووفاته في هذه الحالة
وهي لا تزال في العدة من هذا الطلاق تكون من ضمن ورثته بصفتها زوجة له
وتستحق من تركته نصف الثمن فرضاً، لوجود زوجة أخرى له وفرع وارث
والله أعلم . . .



رأي الافئدة في بعض المؤلفات العامية

الموضوع

(١١١٦) رأى الاقتناء في كتاب (الله والانس)

المبادئ

١ - لا ينكر الدين الإسلامى تعجيد العقل والعلم والحرية ، وإظهار أثر ذلك في تقدم الفرد والجماعة

٢ - ما جاء بالكتاب من أن (الطريقة المصرية في بلوغ الفضيلة ليست الصلاة ، وإنما هي الطعام الجيد والكساء الجيد والمسكن الجيد والمدرسة والمحب وصالة الموسيقى) خطأ ، لأنه جعلها من العوائق المانعة من بلوغ الفضيلة ، وقد حط المؤلف من قدر الصلاة ونسى أثرها في تقويم النفوس .

٣ - الصلاة لا تتعارض مع مطالب الحياة ولا تنافى ، بل هي رأس الفضائل كلها .

٤ - الصلاة شرعت بأمر الله سبحانه وتعالى ، وليست من صنع الناس كما يقول المؤلف .

٥ - تحريم الخمر إنما جاء ليحفظ على الناس عقولهم

٦ - تحريم الزنا إنما جاء لحمل الناس على الزواج الصحيح ، والتنازل بسببه حفظاً للولد والنوع الإنسانى على أكل وجه .

٧ - ليست الأديان صيماً من أسباب الخلط في معنى السعادة ، بل هي موضحة لها كل الوضوح مقررة أنها ليست تحرراً مطلقاً من كل قيد ولا لأرقعت صاحبها في الهلاك .

(*) المبنى : نسخة الشيخ حسن بكرون - من ٨٢ - م ٢٥ - ٢٢ شوال ١٣٧٦ هـ - ٢٢ مايو ١٩٥٧ م .

٨- ذات الله سبحانه وتعالى منزهة عن صفات الحوادث ومتصفة بجميع صفات الكمال ، وليس الله سبحانه وتعالى فكرة مطبوعة كما يقول المؤلف .

٩- ليست الأديان قصة من القصص التي لا أصل لها ، وإنما الأديان السماوية حقيقة أيدها الله سبحانه وتعالى بالمعجزات وآخرها القرآن الكريم .

١٠- الحياة الثانية حقيقة اتفقت عليها الأديان السماوية كلها .

١١- ما جاء بالكتاب من أن (الله ليس فوق الجدل وليس فوق العقل وليس فوق الواقع بل هو العقل والواقع إلخ) إن أريد به أن الكون خلق بلا خالق ، أو أن العقل هو الذى أوجده ، فهذا مردود بتفاوت العقول ذاتها ، وإن أريد به التفكير فى الكون فهذا لا يقتضى إنكار ذات الله الذى أوجد الكون وخلق العقل للإنسان للتفكير والتدبير .

١٢- معرفة أسرار الكون كافية وحدها للإيمان بوجود الله وقدرته وعظمته .

سئل :

من الأستاذ م . ح . أ بطلب قيد برقم ١٣٥٧ سنة ١٩٥٧ يرغب فيه منا أن نطلع على كتاب « الله والإنسان » ونبدى رأينا فيه .

أجاب :

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده . وبعد : فقد اطلعنا على هذا الكتاب الذى ألفه الدكتور م . م وأخرجه فى مارس سنة ١٩٥٧ بعد أن نشر بعض فصوله فى مجلة روز اليوسف . ونظرا لأن هذا الكتاب قد أثار ضجة كبيرة . وطلب منى الطالب بصفته ممثلا لجمعية البحوث العلمية وجماعة البر والتقوى إبداء رأى فيما نشر بمجلة روز اليوسف من الكتاب ، وفى الكتاب نفسه بعد طبعه وتوزيعه على القراء - وقد قرأت هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة هادئة غير

متأثر بما أثير حوله ، لأننى لا أحب أن يصلح حكمى عليه فى جو عدائى له أو جو يسيطر عليه فكرة سيئة عنه . ولذلك أجد من الإنصاف أن أقول : إن الكاتب عنى فى كتابه بتمجيد العقل والعلم والحرية ، وإظهار أثرها فى تقدم الفرد والأمة . ولا جدال فى أن الدين الإسلامى قد سبقه إلى ذلك فقد عرف للعقل قيمته وقدره . وطالب الناس بالتفكير فى خلق الله وبالنظر والاعتبار ونجد آيات القرآن الكريم حافلة بذلك — كما أنه دعا إلى العلم بكل ما يحتاج إليه الإنسان فى حياته وبعد مماته ، وكل ما يرفع شأن البشرية ويحقق على الوجه الأكمل معنى خلافة الإنسان عن الله فى أرضه بعمرها ويستخرج كنوزها وبقيده من كل ما أودع الله فيها — وأيضاً فإن الإيمان الذى فرضه الإسلام وسائر الأديان السماوية ، وهو الإيمان بأن للعالم إلهاً واحداً هو الله سبحانه وتعالى ، وهو المستحق وحده للعبادة والذى يستعان به، ولا يستعان بغيره فى كل شئون الحياة، يحقق معنى حرية الإنسان فى أسبى صورها وأعلى مراتبها .

فالمؤمن إيماناً صادقاً لا يكون عبداً لغيره ، ولا عبداً لشهوته ، ولا لأى شيء آخر سوى الله سبحانه وتعالى الذى خلقه وخلق كل شيء — فدعوة الكتاب إلى تمجيد العلم والعقل ، وإلى أن يفكر الإنسان تفكيراً حراً مستقيماً دعوة لا ننكرها عليه ، ولا ينكرها عليه الدين الإسلامى. فما جاء فى آخر الكتاب من الدعوة إلى أن يتكاتف المسلم المفكر الحر والسياسى البقظ ورجل الدين العصرى إلى أن يكونوا فى توثب دائم ليكسروا الدروع السميكة حول أعدائنا ، ويمزقوا عن وجوههم القبيحة النقاب لا شيء فيه وهو مما نوافقه عليه . غير أن الكتاب لم يخل من أخطاء لا نستطيع أن نمر عليها بدون إبداء رأينا فيها . وقبل أن نبين هذه الأخطاء نقول : إننا قد خرجنا من قراءة الكتاب بحقيقة لمسناها، وهى أن الكاتب قد عاش فى وسطنا المصرى الشرقى وشاهد بعض تصرفات ممن لا يفهمون الدين الإسلامى أو لا يفهمون منه إلا بعض رسومه وأشكاله ، والذين يحاولون أن يقتنعوا بهذه الصور الشكلية التى لا روح فيها ولا غناء متناسين روح الدين وتعاليمه التى ترفع من شأن الإنسان وتدفعه إلى العمل الحر الكريم لنفسه ولأمرته ولوطنه بل وللإنسانية

كلها ، ولعل الكاتب قد ظن أن ما يراه يمثل حقيقة الدين الإسلامى فازدرى هؤلاء وكتب ما كتب متأثراً بهم وبأحوالهم ، ولو أنصف لعالج هذه العيوب من طريق آخر غير طريق الهجوم على الدين الإسلامى وعلى الأديان كلها هجوماً واضحاً فلمسه فى كتابه فى كثير من المواطن - واعتقد أن هذا الكاتب وأمثاله لم يقعوا فيها وقعوا فيه من خطأ إلا لأنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء دراسة الأحكام التى دعا الإسلام الناس إلى اتباعها ، بدليل أننى لم أجد فى كتابه شيئاً منسوباً إلى الدين يستحق أن ينتقد أو أن يزدرى . وسنذكر بعض أمثلة من خطئه الذى لا نقره عليه . بل إننا نعتقد أنه لو راجع نفسه لا يقر هذا الخطأ . من ذلك قوله فى ص ٢٤ (والطريقة العصرية فى بلوغ الفضيلة ليست الصلاة ، وإنما هى الطعام الجيد والكساء الجيد والمسكن الجيد والمدرسة والملاعب وصالة الموسيقى) فإنه إذ يمجّد الطريقة العصرية يخطئ الطريق . فيظن أن الصلاة من العوائق التى تمنع من بلوغ الفضيلة ، ولذلك حط من قدرها ، ونسى أو تناسى أثرها فى تقويم الخلق وتهذيب النفس ولا يفهم معنى للربط بين الصلاة وبين ما يتطلبه الجسم والعقل ، فقد أمر الله الناس بالصلاة وفرضها عليهم ، ونهاهم عن الزهد فى الحياة وأباح لهم الطيبات من الرزق وكل ما يحتاج إليه الجسم ليكون قوياً والعقل ليؤدى واجبه فى فائدة صاحبه . فالصلاة لا تتعارض مع مطالب الحياة ولا تنافيها . فلا وجه لقوله إن الفضيلة ليست الصلاة بل الصلاة تجيء على رأس الفضائل كلها . وإذا كان هذا هو ما قد يفهمه بعض المتصوفة من الدين ، فلا يجوز بحال من الأحوال أن يفهمه كاتب متحرر يحاول أن يحل مشكلته مع نفسه ومشاكل الناس مع أنفسهم بتأليفه هذا الكتاب . ومن أمثلة خطئه أيضاً ما كتبه فى ص ٢٦ (لقد صنعنا الصلاة وحددناها إلى هكسلى وأجداده . وجربناها على المذاهب الأربعة ولم يبق إلا أن نجرب الطعام الجيد) . وفى هذه العبارة خطأ فاضح ، فليس من الإنصاف أن يقول كاتب إننا صنعنا الصلاة ، فالصلاة لم يصنعها الإنسان وإنما أمر بها الله ، ولا أدرى ما الذى دعاه إلى مثل هذا التهميم على أوامر الله بإنكار فائدتها أولاً ، وبنسبة صدورها لا إلى الله بل

إلى الناس ثانياً . ولو قال بدل هذه العبارة إننا امتثلنا أمر الله بالصلاة
وذاقنا أثرها وحلاوتها في صلواتنا ، فلنضيف إليها أيضاً ما تحتاج إليه أجسامنا
ومقومات حياتنا ، لنكون أقوياء بإيماننا وبأجسامنا وأرواحنا ، حتى نستطيع
أن نواجه عدونا بهذه الأسلحة مجتمعة . ومن ذلك أيضاً قوله في ص ٤٥
(والأديان سبب من أسباب الخلط في معنى السعادة ، لأنها هي التي قالت
عن الزنا والخمر لذات وحرمتها ، فتحولت هذه المحرمات إلى أهداف يجري
وراءها البسطاء والسذج على أنها سعادة وهي ليست بسعادة على الإطلاق)
ولا أدري هل ذكر الحقائق أمر معيب ؟ فإذا قرر الدين الإسلامي أن الخمر
والزنا لذات كما يقول الكاتب ، أي مشتهيات تشتهبها النفوس وتميل إليها
الحيوانية التي هي جزء من الإنسان ثم حرمها ، فهل يكون ذلك دعوة للناس
إليها أو يكون إيماء للناس بأن السعادة فيها ؟ الواقع أن الدين وهو يحرم
بعض ما يشبهه الإنسان ويلذ له إنما يحرمه للضرر الذي يعود عليه من الجري
وراء لذاته ، فقد حرم الخمر ليحفظ على الناس عقولهم ، وحرم الزنا ليحفظهم
على الزواج والتناسل ، فيحفظ بذلك النوع الإنساني على أكل الوجوه ، ويقيه
شر الانحلال والانهيار والانقراض — هذه هي الحقيقة التي ما أظن أن
الكاتب غفل عنها ، ولكنه مع هذا يخطئ في التعبير فيقول : إن الأديان سبب
من أسباب الخلط في معنى السعادة ، ولو أنصف لقرر أن الأديان واضحة
كل الوضوح في إفهام الناس معنى السعادة ، وأن السعادة ليست تحمراً بحيث
يفعل الإنسان كل ما يريد ، وكل ما تشبه نفسه ولو كبه ذلك على وجهه
وأوقعه في الهلاك . ثم يستمر الكاتب في خطئه ويتجاوز هذا الخطأ إلى الطعن
في الذات العلية . فيتحدث عن الله تعالى حديثاً ما كان يليق من كاتب مثله
أن يتحدث عنه بهذه العبارات التي لا تليق . ومن ذلك قوله في ص ١١١
(إن الله فكرة . إنه فكرة في تطور مستمر كما تدل على ذلك قصة
الأديان) ثم ينتهي إلى قوله : وشريعة هذا الدين (أي الذي يدعو إليه)
بسيطة جميلة إنها الولاء للحياة — لا أيها الكاتب المتعلم تعليماً جامعياً . ليس
الله فكرة كما تقول . وإنما الله سبحانه وتعالى ذات منزّهة عن صفات الحوادث

ومتصفة بجميع صفات الكمال، وهو الذى خلقك وخلق كل ما تراه حولك فليس الله فكرة متطورة كما تقول . وليست الأديان قصة كباقي القصص التى لا أصل لها . وإنما الأديان السماوية حقيقة أبدى الله سبحانه وتعالى بالمعجزات التى أجراها على أيدى رسله ، ومن هذه المعجزات المعجزة الباقية الخالدة التى أعجزت العرب وغير العرب عن أن يأتوا بمثلها وهى القرآن الكريم الذى قلت فى ص ١٨ إنك فتحت عينيك فى يوم لتجد نفسك وحيدا وإلى جوارك مصحف وحجاب لمنع الفقر . فالمصحف الذى وجدته والذى لا يمكن أن يكون مثلك بعيدا عنه هو المعجزة التى يكفيك أن تقرأه وتمعن النظر فيه ، لتعرف الأسس التى تضمنها ، والتى لو عمل بها القرد وعملت بها الأمة لتحقق الفرد الصالح والأمة الصالحة ، ولما صار الشرق كما تراه الآن بعبوبه وبضعفه، فإن الإسلام لا يعرف الضعف والضعفاء ، ولا يعرف السعادة التى يحققها حجاب أو دعاء ، كما تريد أن تلمز به الإسلام بحملك الحجاب مع المصحف - فلا يوجد فى الشريعة الإسلامية حجاب يمنع الفقر أو يجلب السعادة ، وإنما يوجد عمل دائم مستمر لتحقيق معنى السعادة الحقيقية - السعادة المؤسسة على قوة المادة وقوة الروح معاً ، ولعلك لو تحدثت عن الشرق وقد استحال أمره إلى أن يكون له جيوش ومصانع وطائرات وغير ذلك مما يوجد فى الغرب، والذى لا يحول الإسلام بينه وبين أن يبلغه لما كان حديثك عن الإسلام هذا الحديث المتأثر بحالة الشرق الآن تأثراً دعا إلى أن تمجد المادة التى وصل إليها الغربيون والتى لم يصل إليها الشرق بعد. لا لأن الدين قد حال بينه وبين بلوغه، ولكن الاستعمار الذى رزح على صدر الشرق والشرقيين فى القرون الأخيرة هو السبب الأكبر فى ذلك كله. ثم يتابع بعد أفكاره الله فى صورته الحقيقية إنكار الحياة الثانية التى اتفقت عليها الأديان السماوية كلها ، والتى يدعو إليها العقل والعدل فليس من العدل أن يتحارب الناس بعضهم مع بعض، وأن يغلب قوهم ضعيفهم، ويظلم بعضهم البعض من غير أن يكون هناك حياة ثانية يأخذ فيها الله سبحانه وتعالى بيد المظلوم من الظالم . ومن ذلك قوله عن الحياة الآخرة

بعبارة فيها سخرية فى ص ١١٩ وما بعدها (فلا محل لافتراض بقاء آخر روحانى لهذا الترابط المادى البحث . . . وإنها لنهاية طبيعية إذن أن يبعث الإنسان حيا بعد الموت هو واللودة التى فى بطنه والقملة التى فى رأسه فهكذا تنهى روحية الأديان . وقوله إن دعوى الخلود الشخصى لا يسندها العلم ولم تمد تسندها الضرورات الاجتماعية القديمة) فإن هذه الدعوى العريضة التى يدعيها الكاتب فى كتابه ويقول عنها إن دعوى الخلود الشخصى لا يسندها العلم . لم يقل لنا اسم العلم الذى ينكر الحياة الآخرة . . . اللهم إلا أن يكون قولاً لبعض العلماء المتطرفين الذين يدعون إلى الوجودية والذين مجدهم الكاتب فى أثناء كتابته . أما العلماء الذين بحثوا فى أصل الإنسان وعرفوا عظمة الله وقدرته فيما كشفوه عن بعض آثارها فى الأرض أو السماء فما أظن أنهم ينكرون الحياة الثانية — أو ينكرون وجود الله وقدرته وعظمته — ثم يعود الكاتب مرة أخرى إلى إنكار الله فى تعبيرات ضعيفة لا يسندها منطق ولا دليل ولا شبه عليه . كقوله فى ص ١٣١ (إن الله ليس فوق الجدل ، وليس فوق العقل ، وليس فوق الواقع . إن الله هو العقل وهو الواقع وهو مجموع القوى الكونية التى تعمل لخبرنا فى كل وقت ، وهى قوى تقبل المراجعة والتفكير والبحث والتطور) ما الذى يريد به الكاتب من هذه العبارات هل يريد أن يوحى إلى قارئيه بأن الكون الذى يعيش فيه ويعيش فيه الناس خلق هكذا بدون خالق . وهل العقل الذى مجده ويقول إنه هو الله هو الذى أوجد هذه المخلوقات كلها ، وإذا كان العقل هو الموجد كما يقول . فلماذا وجد عند قوم وكان ضعيفاً أو معلوماً عند آخرين ؟ وإذا كان يريد أن يوحى إلى القراء بأن الكون محتاج دائماً إلى التفكير والبحث والتطور ، فإن هذه الدعوى لا تتطلب بحال من الأحوال إنكار الله سبحانه وتعالى الذى أوجد هذا المخلوق ، وخلق للإنسان العقل الذى يفكر ويبحث ويتدبر فى كل مخلوقات الله ليصل أولاً إلى الإيمان بالله سبحانه وتعالى وبألوهيته وربوبيته وليحقق للناس السعادة . ولعله قال ما قال ليضفى على نفسه الكاتب المتحرر الذى لا يؤمن بالله ولا يقر بوجوده، ولا بأن لهذا العالم إلهاً واحداً خلقه ونظمه

وأبدعه على هذه الصورة التي عجز الإنسان عن فهمها وعن فهم ما فيها من أسرار تدل على عظمة الله وقدرته . ولو أنصف لمجد الله سبحانه وتعالى مادام قد تعلم وعرف قيمة العلم وآثاره في نهضة الأمم وقوتها . وجدير بمن يمجّد العقل ويمجّد العلم أن ينصف فيمجّد من تخلق العقل ومن خلق الأرض والسماء ، وأودع فيها من الأسرار ما دأب الإنسان على كشفه منذ أزمان طويلة، ولا يزال للآن أمامه شوط بعيد أو شوط لا يعلمه إلا الله ليستكمل معرفة هذه الأسرار الكونية التي تكفى وحدها للإيمان بوجود الله وبقدرته وعظمته هذا ما وصلنا إليه من قراءتنا لهذا الكتاب ، ولا يفوتنا أننا قد تجاوزنا عن كثير من العبارات اللاذعة والتي تعرض فيها للأديان كلها وحكم عليها بأن فكرتها صعدت من الأرض ولم تنزل من السماء : صعدت من احتياجات الإنسان ورغباته وضروراته أنظر ص ١١٣ . وغير ذلك من العبارات التي لا يراد منها إلا أن ينكر الناس عقائدهم وأديانهم لمجرد فكرة ملأت رأس الكاتب لم يقم عليها دليل ولا برهان. ولو كانت الأديان تعالج بكتاب يسلك فيه الكاتب مسلك الرواى الخيالى لما بقيت هذه الأديان صامدة آلاف السنين تتادى بمحود كل من ينكرها .

نسأل الله لهذا الكاتب وأمثاله الهداية والرجوع إلى الحق فإن الرجوع إلى الحق فضيلة والله أعلم .

تنويه

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
سينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين . أما بعد :

فهذه كلمات موجزة ، نقدم بها اصحاب الفضيلة المفتين الذين تولوا
منصب افتاء الديار المصرية منذ ٧ من جمادى الآخرة ١٣١٢ هـ الموافق
٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥م حتى ٩ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٤ يناير سنة ١٩٨٢م .

وقد نشرت الفتاوى ذات الجادى ، مما اصدره من الفتاوى التى
وجدت بسجلات دار الافتاء المصرية فى كتاب الفتاوى الاسلامية ، الذى تولى
اصداره المجلس الاعلى للشئون الاسلامية منذ شهر رمضان ١٤٠٠ هـ
الموافق يوليو ١٩٨٠ م . فى اجزاء تصدر كل اول شهر ميلادى ، وصدر منها
حتى الآن اثنان وعشرون جزءا فى سبعة مجلدات ، والامل معقود ان يتوالى
صدورها ان شاء الله على هذا المنوال باعتبارها تراثا فقهيا اسلاميا ، يرشد
المسلم ويواجه اسئلة كل مستفسر ، ويمنع من يقرأها ويعيها من الوقوع
فى التبهات والمحظورات .

هذا : وقد كان من المفروض ان تكون الترجمة لحياة هؤلاء الاعلام
الافاضل تالية لاسمائهم بالجزء الاول من كتاب الفتاوى الاسلامية ، حتى
يتعرف القارئ على هؤلاء العلماء الاجلاء ، الذين احيوا السنة واماتوا
البدعة بذلك الفقه المتجدد ، ليس فى مصر وحدها بل وفى العالم الاسلامى .

لكن هلة ما كتب للتعريف بهؤلاء المفتين ، ووفاة معظمهم منذ ازمان
بعيدة ، كان هو السبب الرئيسى فى تأخير نشر هذه التبعة عن كل منهم الى هذا
الموضع . وهى وان كانت غير معبرة عن حياتهم العلمية تعبيرا وافيا
لكنها بالاجمال معرفة بهم وبمكانتهم العلمية كما بدت فى فتاويهم .

وانا ندعو الاخوة اساتذة التاريخ والحضارة الاسلامية ان يعنوا
بالتاريخ ان تصدوا او تولوا الافتاء ، كما عنى الجهادة السابقون بالتاريخ
للقضاء ، فان الفتوى والقضاء صنوان فى بيان حكم شرع الله للناس
والله الموفق والمستعان ، ومن يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين .

تراجم من أصحاب الفضيلة
المفتين السابقين

فضيلة الشيخ حسونة النواوى



مولده ونشأته :

ولد فضيلة الشيخ حسونة بن عبد الله النواوى « الحنفى » بقرية
نواى مركز ملوى بمحافظة اسيوط — سنة ١٨٣٩ م .

حفظ القرآن الكريم ، ثم التحق بالأزهر ، وتلقى دروسه على كبار
مشايخه امثال الشيخ الامام الانبأى ، والشيخ عبد الرحمن البهراوى ،
والشيخ على خليل الاسيوطى وغيرهم .

وامتاز فضيلته بقوة الحفظ وجودة التحصيل ، وشدة الزكاء ، واستمر
فى دراسته حتى حصل على شهادة العالمية .

مناصبه :

اشتغل فى بداية حياته بالتدريس ونظرا لعلمه الواسع الغزير عين
استاذاً للفقه بكلية دار العلوم ، وكلية الحقوق والتي كانت تسمى حينئذ
« بمدرسة الحقوق » .

(*) كتاب مشيخة الأزهر ج ١ ص ٢٧٢ وما بعدها والأزهر فى ١٢ علما ومجلة الأزهر .

وفي عام ١٣١٢ هـ (١٨٩٤ م) انتدب وكيلا للأزهر ، ثم صدر قرار بتعيين لجنة لمعاونته في اصلاح شئون الأزهر مكونة من خمسة من كبار العلماء هم :

- ١ - الشيخ محمد عبده .
- ٢ - الشيخ عبد الكريم سلمان .
- ٣ - الشيخ سلمان العبد .
- ٤ - الشيخ محمد ابو الفضل الجيزاوى (الذى عين شيخا للأزهر فيما بعد) .
- ٥ - السيد احمد البسيونى الحنبلى .

مشيخة الأزهر :

بعد ان قدم فضيلة الشيخ الانبأى استقالته من مشيخة الأزهر صدر قرار بتعيين الامام الشيخ حسونة شيخا للأزهر في ٨ من محرم ١٣١٣ هـ (١٨٩٦ م) ، كما صدر قرار بتعيين فضيلته عضوا في المجلس العالى بالمحكمة الشرعية في العام نفسه مع بقاءه شيخا للأزهر . وظل يواصل عمله في اصلاح شئون الأزهر والنهوض به بمساعدة اللجنة سالفة الذكر ، حتى اصدر الخديو قرارا بتنحيته في ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) بسبب معارضة فضيلته لندب قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاة المحكمة الشرعية في الحكم . عندما اريد اصلاح المحاكم الشرعية .

وفي ٢٦ من ذى الحجة ١٣٢٤ هـ (١٩٠٧ م) أعيد الشيخ حسونة الى مشيخة الأزهر مرة ثانية ولكنه أثر ترك المنصب بعد قليل فاستقال في ١٣٢٧ هـ .

تقلده منصب الافتاء :

بعد وفاة الشيخ المهدي تولى فضيلة الشيخ حسونة منصب الافتاء بالإضافة الى مشيخة الأزهر واستمر يشغل هذا المنصب في الفترة من ١٠ جمادى الآخرة ١٣١٣ هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر ١٨٩٥ م . وحتى ١١ من المحرم ١٣١٧ هـ ، واصدر خلال هذه الفترة حوالي ٢٨٧ فتوى .

مؤلفاته :

على الرغم مما قلناه فضيلته من محن وشدائد الا انه استطاع ان يؤلف بعض الكتب والرسائل منها :

« سلم المسترشدين في احكام الفقه والدين » وهو كتاب من جزعين
جميع الاصول الشرعية مع الدقائق الفقهية .

ونظرا لاهمية هذا الكتاب قررت نظارة المعارف « وزارة التربية
والتعليم » تدريسه على طلبتها .

اصلاحياته :

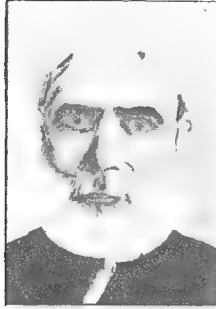
استطاع ان يقوم بمدة اصلاحات في نظام التعليم بالازهر منها :

- سن قانون للازهر كان مما تضمنه ان يكون للازهر مجلس ادارة .
- منع قراءة الحواشي والتقارير للطلبة في السنوات الاربع الاولى ،
وبعدها يكون للطلبة والاساتذة الخيار في النظر في الحواشي ، اما التقارير
فلا تقرأ الا بقرار من مجلس الادارة .
- جمع مكاتب الازهر في مكتبة واحدة بعد تنظيمها وتنسيقها
وصيانتها — هي مكتبة الجامع الازهر الحالية .
- انشاء الرواق العباسي .

وملأته :

لزم فضيلة الشيخ الامام منزله بعد استقالته يلتقى باصحابه وطلاب
العلم والمعرفة الى ان انتقل الى رحمة الله تعالى في صباح الاحد ٢٤ من
شوال ١٣٤٣ هـ (١٩٢٤ م) .

فضيلة الامام الشيخ محمد عبده



مولده ونشأته :

ولد فضيلة الامام — رحمه الله — بقرية محلة نصر (بحيرة) سنة ١٨٤٩ م ، حفظ القرآن الكريم وجوده ، ثم التحق بالازهر ١٨٦٦م ، ونال درجة العالمية ١٨٧٧ م .

تتلذذ على كبار العلماء المشهود لهم بسعة العلم والاطلاع في عصره، وكان منهم ثلاثة رجال لهم تأثير عميق في حياته :

اولهم : الشيخ درويش خضر خال ابيه — وله المام كبير بالمعلوم والسلوك — وهو الذي رد الامام الشيخ الى التعليم بعد ان هجره وترك المعهد الاحمدى بطنطا ، وكانت الرسائل التي امده بها الشيخ درويش هي التي اجتذبتة الى القراءة والاطلاع .. واما ثانيهم : فهو الشيخ حسن الطويل وقد درس عليه الامام الشيخ محمد عبده الفلسفة وعلوم الرياضة .. واما ثالثهم : فهو استاذة ومعلمه جمال الدين الافصاني الناصر المصلح

(*) بن مقال للدكتور احمد الحوفي بجريدة الاهرام ، ومجلة الازهر .

السياسي والاجتماعي ، وهو الذي رافقه الامام وصاحبه في رجولته ،
وشاركه في جهاده ، وتأثر به ، ونشر آراؤه من بعده .

مناصبه :

عمل بالأزهر ، وبمدرسة دار العلوم ، ومدرسة اللسان ، ورأس
تحرير جريدة الوقائع المصرية .. ورحل الى سوريا سنة ١٨٨٢ م ، ثم
لحق بجمال الدين الأفغاني في باريس ١٨٨٤ م ، واصدرا معا صحيفة
العروة الوثقى ، ثم غادر باريس الى بيروت ١٨٨٥ م ، وألف هناك
رسائلته المشهورة في التوحيد ، ثم عاد الى مصر ١٨٨٨ م ، فعين قاضيا
بالمحاكم الشرعية ، ثم مستشارا لمحكمة الاستئناف ، ثم عضوا بمجلس
ادارة الأزهر .

تقلده منصب الإفتاء :

في يونية ١٨٨٩ م عين عضوا بمجلس شورى القوانين . ثم عين مفتيا
للمدارس المصرية سنة ١٨٩٩ م .

واليه يرجع الفضل في انشاء مدرسة القضاء الشرعي .

مؤلفاته :

من مؤلفات فضيلة الامام :

- رسالة التوحيد .
- الرد على هانوتو .
- شرح نهج البلاغة .
- الاسلام والانصرافية .
- شرح مقامات بدیع الزمان الهمداني .
- تفسير الجزء الأخير من القرآن الكريم ، وغیر ذلك من الآراء
والإبحاث ، وله جهد كبير وآراء عظيمة في تفسير القرآن .

اصلاحاته :

يرجع الفضل الى فضيلة الامام في اصلاح الأزهر ، وتجديد مناهج
دراسته ، وطرق التدريس فيه ، واساليب الامتحان وغيرها ، وكذلك
اصلاح المحاكم الشرعية ، والقضاء الشرعي والأوقاف ، وانهلص الجمعيات
الخيرية ومدارسها ، فضلا عن الجهاد السياسي والديني والأخلاقي ، وتربية
الامة لتنهض من كبوتها .

وفاته : انتقل الى رحمة الله تعالى في ١١ اغسطس ١٩٠٥ م .

فضيلة الشيخ بكرى الصدفى



مولده ونشأته :

ولد رحمه الله بصدفا محافظة اسيوط ، وشب في اسر قريمة مشهورة بالتقوى والصلاح والعلم ، فكان أبوه الشيخ محمد عائشور الصدفى من خيرة العلماء المشهود لهم بسعة العلم والاطلاع ، فتأثر فضيلة الشيخ بكرى بابيه ، واخذ عنه الكثير من علمه وفضله ، كما تلقى منه بعض مبادئ العلوم الدينية والعربية ، وبعد ان حفظ القرآن الكريم واتقن تجويده التحق بالأزهر الشريف ، واناخت له الظروف ان درس على اساتذة اجلاء انتفع بعلمهم وشمالهم ، حتى اصبح موضع ثنائهم واعجابهم ، خصوصا انه كان متفتح الذهن ، حاضر البديهة ، متمدد المواهب ، واسنبر يدرس حتى نال الشهادة العالية من الدرجة الاولى في ١٤ من ربيع الاول ١٢٨٩ هـ .

المناصب التى شغلها :

كلف فضيلته بالتدريس في الأزهر من فضيلة الامام الاكبر الشيخ محمد المهدي العباسى شيخ الأزهر وقتها ، بالاضافة الى حلقات الدروس التى كان يلقيها على تلاميذه في منزله المجاور للجامع الأزهر ، ثم عين موظفا بالقضاء واخذ يتدرج في المناصب القضائية حتى شغل معظمها .

تقلده لمنصب الافتاء :

وفي ١٨ رمضان ١٣٢٣ هـ عين فضيلته مفتيا للديار المصرية بعد
فضيلة الامام الشيخ محمد عبده ، واستمر يشغل هذا المنصب حتى ٤ صفر
١٣٣٣ هـ اى ما يقرب من ١٠ سنوات ، اصدر خلالها ١١٨٠ فتوى مسجلة
بمجلات دار الافتاء .

اخلاقه :

كان — رحمه الله — يتمتع بجانب العفة والنزاهة بخلق كريم بالإضافة
الى علمه الفزير ، كما كان شديد التمسك بالشعائر الاسلامية والفضائل
الدينية علما وعملا .

مؤلفاته :

لعل انشغال فضيلته بالتدريس والقضاء اخذ كل وقته وجهده فلم
يترك الا العديد من الابحاث التى لم تنشر حتى الآن . فوق هذا العدد الوفير
من الفتاوى التى تدل على غيرة الاطلاع .

وفاته :

ولقد انتقل الى رحمة الله تعالى في شهر مارس ١٩١٩ م .

فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي



مولده ونشأته :

ولد رحمه الله تعالى — ببلدة المطيعة مركز ومديرية اسيوط ١٢٧١ هـ
الموافق ١٨٥٦ م .

نهب الى كتاب بلنته ، وتعلم القراءة والكتابة ، وحفظ القرآن
الكريم كله وجوده ، ثم التحق بالأزهر الشريف في عام ١٢٨٢ هـ ، وأخذ
في تلقى العلوم الشرعية والعربية ، — وكان حنفى المذهب — وتتلمذ على
كبار الشيوخ في الأزهر وخارجه وكان منهم السيد جمال الدين الأفغاني ،
والشيخ حسن الطويل وغيرهم .

نال شهادة العالمية من الدرجة الاولى في اواخر عام ١٢٩٢ هـ .

انعم عليه بكسوة التشرية مكافاة له على نبوغه وفضله ، واستقر في
تلقى العلوم على شيوخه الكبار من علماء الأزهر .

(هـ) الكثر الذين لفرج سلمان داود ص ١٢٠ ، الامام لخير الدين الزركلى الطبعة
الثانية ج ٦ ص ٢٧٤ .

مناصبه :

في سنة ١٢٩٥ هـ اشتهل بتدريس علوم الفقه والتوحيد والمنطق الى ان عين قاضيا في ١٢٩٧ هـ واستمر يترقى في سلك القضاء الى ان عين مفتشا شرعيا بنظارة الحقانية - وزارة العدل - في ١٣١٠ هـ ، ثم قاضيا للاسكندرية ورئيسا لمجلسها الشرعي في ١٣١١ هـ ، ثم عين عضوا بمحكمة مصر الشرعية ورئيسا لمجلسها العلمي ، ثم عضوا اول بمحكمة مصر العليا الشرعية ، وفي هذه الاثناء ناب عن قاضي مصر الشيخ عبد الله جمال الدين لمدة ستة اشهر ، ثم عين بدله .

ونقل الى اغناء نظارة الحقانية - وزارة العدل - في اوائل ١٩١٢ م ، واحيل عليه قضاء مصر نيابة عن القاضي نسيب افندي .

تقلده لمنصب الافتاء :

وفي ٩ صفر ١٣٢٣ هـ عين مفتيا للديار المصرية واستمر يشغل هذا المنصب حتى ١٦ شوال ١٣٣٨ هـ اصغر خلالها حوالي ٢٠٢٨ فتوى ، وكانت له فتاوى جريئة . ومن مزايا فضله انه في اي بلد حل فيه لم ينقطع عن تدريس العلوم الشرعية النظرية والعقنية وغيرها لطلبة العلم ومريدي المعرفة .

مؤلفاته :

وفضلا عن كل هذا ، ومع كثرة مشاغله بأعماله الرسمية فانه الى الكثير من الكتب والتي منها على سبيل المثال :

- ارشاد الأمة الى احكام اهل الذمة .
- حسن البيان في دفع ما ورد من السنة على القرآن .
- الكلمات الحسان في الاحرف السبعة وجمع القرآن .
- الاجوبة المصرية عن الاسئلة التونسية .
- حقيقة الاسلام واصول الحكم .
- ارشاد العباد في الوقف على الاولاد .
- الكلمات الطيبات في الاسراء والمعراج .
- حسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدع والاحكام .
- ازالة الوهم في مسالتي الفوتوغراف والسكورتاه .
- القول المفيد في علم التوحيد .

- البدر الساطع على جمع الجوامع في اصول الفقه .
- المراهنات اليمينية في الوقف على الذرية .
- القول الجامع في الطلاق .
- رفع الاغلاق عن مشروع الزواج والطلاق .
- وغير ذلك من المؤلفات التي زادت عن العشرين مؤلفا .

هذا بجانب وقته الكبير الذي خصصه للافتاء حتى اشتهر عنه انه صاحب الاختصاص الأشهر في استنباط الأحكام الشرعية واسنادها الى اصولها وتطبيقها على مختلف حوادث الزمان .

فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسي



مولده ونشأته :

ولد رحمه الله تعالى - في برديس بجرجا - وهو من عائلة الانتصار المشهورة بالعلم والفضيلة والتقوى والخلق الكريم ، فاثرت هذه الصفات الحميدة في فضيلته ، واكسبته تلك الورثة الصالحة والبيئة الطيبة التواضع والحياء حتى اشتهر بالفضيلة عن الناس .

حفظ القرآن الكريم وجوده ، وتطلع الى العلم والمعرفة فالتحق بالأزهر حيث درس على كثير من اعلام علمائه المشهورين في ذلك الوقت ، كما حضر على السيد جمال الدين الأفغاني وتعلم منه ، ووعى عنه ، وتأثر به ، واستمر يحفظ ويتعلم ويدرس حتى نال شهادة العالمية .. ويعدها أخذ يتبحر ويبحث حتى اصبح من العلماء المرموقين .

المناصب التي شغلها :

عين موظفا قضائيا واخذ يتدرج في السلم القضائي حيث عين قاضيا

ثم مفتشاً بالقضاء الشرعى ، ومازال يتدرج فى المناصب حتى اختير نائبا
لحكمة مصر الشرعية العليا .

تقلده لمنصب الافتاء :

لما خلت وظيفة الافتاء بالديار المصرية بعد فضيلة الشيخ محمد بخيت
المطيعى عين فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسى مفتيا للديار المصرية فى
٢٥ شوال ١٣٣٨ هـ الموافق ١٢ يوليو ١٩٢٠ م واستمر فى وظيفة الافتاء
حوالى ستة اشهر ، وأصدر فضيلته خلال تلك الفترة الموجزة حوالى
٢٠٦ فتوى مسجلة بسجلات دار الافتاء .

صفاته :

كان — رحمه الله — مشهورا بالحلم والتزاهة والعفة ، أما احكامه
فكانت خير شاهد على كفايته وقدرته العلمية حتى اشتهر بحجبه فى المسائل
الشرعية وخصوصا مسائل الأوقاف ، واشتهر عن فضيلته كذلك اتقائه
للغة الفرنسية ، والمسامحة بالثقافة الفرنسية .

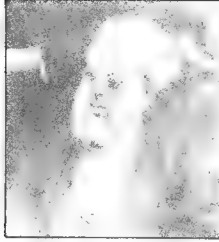
مؤلفاته :

لم يعثر على مؤلفات لفضيلته ، ولعل عمله بالقضاء قد شغله عن
التأليف .

وفاته :

انتقل رحمه الله تعالى . الى جوار ربه فى ٢ يناير ١٩٢٨ م .

فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراة



مولده ونشأته :

ولد - رحمه الله تعالى - في بندر اسيوط عام ١٢٧٩هـ ، وهو ابن العلامة الشيخ محمود قراة قاضى محيرية اسيوط - وهو من اسرة لها القدح المملى فى العلم بالشرعية الاسلامية . نشأ وترعرع فى احضان ابويه ، فرباه على التقوى والصلاح والفضيلة ، حفظ القرآن الكريم وجوده على يد والده ولم يتجاوز التاسعة من عمره ، ثم اخذ يتلقى مبادئ العلوم عن والده حتى بلغ الثانية عشرة فظهرت عليه علامات النكاء والتبوغ . .

ارسله والده الى الأزهر فاعترف من بحر علوم الاجلاء من علمائه ، فقد تتلمذ على المشايخ ابراهيم السقا ، وعليش ، ومحمد الأشمونى ، والامام الاكبر محمد المهدي المباسى شيخ الأزهر ، وفضيلة الامام الاكبر محمد الانبايى شيخ الأزهر وغيرهم من فطاحل العلماء .

لم تقتصر اطلاعاته على كتب الأزهر . بل كان يطلع على كتب الانب وكتب المعاجم اللغوية . فكان رحمه الله - من السابقين الاولين العاملين على النهوض باللغة العربية ، واصبح من كبار الكتّاب ، وافراده الثمراء .

(*) الكثر الثمين للاستاذ مرج سليمان مؤاده ص ١٢١ .

مناصبه :

اشتغل بالتدريس في الجامع الأزهر الشريف وأصبح من المشتهرين بالتدريس ، ثم حانت له فرصة مكنته من العناية برواية الأحاديث بالأسانيد العالية ومعرفة الرجال وطبقاتهم ، ثم انكب على كتب التفسير يقرؤها ويحصل منها مبلغ ما أراد ، وانتفع بعلمه العدد الكبير من الطلبة في الجامع الأزهر وغيرهم .

وفي سنة ١٨٩٧ م قلد وظيفة الافتاء بمديرية جرجا ، فأقام دستور العدل ، وعمل على نشر الفضيلة ، فمهرت فضله وزارة الحقانية — العدل — ورقته الى وظيفة قاضى مديرية أسوان في عام ١٩٠٦ ، فاشتهر بالثزاهة والعفة والكرامة والراى الناقد في فصل الخصومات ، والبعد عن مواطن الشبهات ، فأعلنت الحكومة ترقيته الى درجة قاضى مديرية الدقهلية ١٩٠٨ م .

ولما عدل ترتيب المحاكم الشرعية عين رئيسا لمحكمة بنى سويف الشرعية ١٩١١ م . وأخذ يترقى في سلك القضاء حتى عين عضوا بالمحكمة الشرعية العليا ثم نائبا لها . ثم عين مديرا للجامع الأزهر الشريف في ١٩١٤ م .

وقد نهض بالتعليم الدينى الى الفاية التى تسبو اليها أنظار الأمة الاسلامية .

تقلده لمنصب الافتاء :

وفي ٣٠ من ربيع الآخر ١٣٣٩ هـ الموافق ٩ من يناير ١٩٢١ عين مفتيا للديار المصرية وظل يشغل منصب الافتاء حتى ٧ شعبان ١٣٤٦ هـ الموافق ٣٠ يناير ١٩٢٨ م وأصدر خلال هذه الفترة ما يزيد على ٣٠٦٥ فتوى شملت كل ما يهم المسلمين .

ولقد نبغ — رحمه الله — في المعقول والمنقول ، وهو شاعر مجيد ، وكاتب عظيم ، وخطيب موه .

وفاته :

وانتقل الى رحمة الله تعالى في عام ١٩٣٩ .

فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم



مولده ونشأته :

ولد - رحمه الله تعالى - في قرية ميت شهبالة وهي من احياء مدينة الشهداء منوفية في ١٢ اكتوبر ١٨٨٢ م . حفظ القرآن الكريم وجوده ، ثم التحق بالأزهر ، وكان متوقفاً الذكاء مشغولاً بفنون العلم منتظماً الى استيعاب جميع المعارف ، فلم يكتف بدراسة العلوم المألوفة بالأزهر . بل درس الى جانبها الفلسفة حتى اشتهر بين زملائه من الطلبة باسم « ابن سينا » .

كان يختار اعلام الاساتذة والمشايخ ليتلمذ عليهم . فحضر دروس الامام محمد عبده ، وظل مواظباً عليها لمدة خمس سنوات ، كما حضر على الشيخ حسن الطويل ، والعالم الجليل احمد ابى خطوة وغيرهم من كبار الائمة والمحدثين . ونال شهادة العالمية من الدرجة الاولى سنة ١٩٠٨ م .

(*) كتاب مخيطة الأزهر للاستاذ على عبد العظيم ج ٢ ص ١٠٧ .

مناصبه :

تقلد العديد من المناصب . غدرس بالمعاهد الدينية ، ثم بمدرسة القضاء الشرعى ، كما ولى القضاء وتدرج فيه حتى وصل الى عدة مناصب .

تقلده منصب الافتاء :

فى ٢ من ذى الحجة ١٢٤٦ هـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٢٨ م عين فضيلته مفتيا للديار المصرية ، وظل يباشر شئون الافتاء قرابة العشرين عاما .

ومن خلال هذه الفترة الطويلة فى منصب الافتاء ترك فضيلته لنا ثروة ضخمة من فتاويه الفقهية التى تناولت مشكلات الحياة وماجد فيها من احداث من وجهة النظر الاسلامية ، وبلغت فتاويه اكثر من ١٥ الف فتوى .

وكم كانت رغبة الكثيرين فى ان تدون هذه الثروة الهائلة من الفتاوى وتطبع وتنتشر حتى يستفيد منها المسلمون فى جميع انحاء العالم . لكن لم يتيسر ذلك الا عندما تقلد فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق منصب الافتاء فعمل جاهدا على جمع هذا التراث الاسلامى الكبير الذى تركه اعلام المفتين فى مصر وطبعه ونشره ومنه فتاوى الشيخ عبد الجيد سليم .

ويرجع الفضل فى اخراج هذا العمل النافع واستمراره الى فضيلة الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر وفضيلة الشيخ ابراهيم الدسوقي وزير الدولة للادواقف والمستشار الدكتور جمال الدين محمود امين عام المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، والمشاركين من دار الافتاء والمجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

مشيخة الأزهر :

تولى فضيلته مشيخة الأزهر اول مرة فى ٢٦ من ذى الحجة ١٣٦٩ هـ الموافق ٨ اكتوبر ١٩٥٠ م . ثم أعفى من منصبه فى ٤ من سبتمبر ١٩٥١ م لاعتراضه على الحكومة عندما خفضت من ميزانية الأزهر . ثم ولى المشيخة للمرة الثانية فى ١٠ من فبراير ١٩٥٢ م ، واستقال منها فى ١٧ من سبتمبر ١٩٥٢ م .

منهجه فى الإصلاح :

يتلخص منهجه فى الإصلاح بعد ولايته مشيخة الأزهر فى الآتى :

- اعادة النظر فى المفاهيم الدراسية ، وابقاء الصالح منها ، لتوجيه الطلاب الى تحصيل العلم النافع .
- تشجيع حركة التأليف والتجديد عن طريق الحوافز .

- تشجيع حركة البعث التي يرسلها الأزهر الى جامعات العالم .
- المبل على نشر الثقافة الاسلامية في جميع انحاء العالم .

وفاته :

انتقل فضيلته الى رحمة الله تعالى صباح الخميس ١٠ من صفر
١٣٧٤ هـ الموافق ٧ من أكتوبر ١٩٥٤ م .

فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف



مولده ونشأته :

ولد في يوم السبت ٦ مايو ١٨٩٠ م بباب الفتوح بالقاهرة ، وحفظ القرآن الكريم بصحن الأزهر الشريف ثم جود قراءته في الأزهر على شيخ القراء الشيخ محمد علي خلف الحسيني .

التحق بالأزهر طالبا وهو في الحادية عشرة من عمره ، وتلقى دروسه في مختلف العلوم على كبار الشيوخ . وكان منهم والده الشيخ محمد حسين مخلوف العدوي وكيل الأزهر سابقا ، والمشايخ عبد الله دراز ، وعبد الهادي مخلوف ، وعلى ادريس العدوي ، وعبد الفتاح المكاوي ، ومحمد الطوخي ، ويوسف الدجوي ، وعبد الحكم الدجوي ، ومحمد راضي البهراوي ، ومحمد بضيت المطيعي وغيرهم من المشايخ الاعلام .

ولما اكمل دراسته في العلوم الأزهرية التحق بالقسم العالي بمدرسة القضاء الشرعي وحصل على شهادة العالمية بتفوق في يونيو ١٩١٤ م ولم يجاوز الرابعة والعشرين من عمره .

مناصبه :

وعلى اثر تخرجه اخذ يلقى دروسه في الأزهر متبرعا الى ان عين قاضيا بالمحاكم الشرعية في يونية ١٩١٦ م ، وما زال يرقى من درجة الى درجة ومن منصب الى منصب في القضاء حتى عين رئيسا لمحكمة الاستكدرية الكلية في اواخر سنة ١٩٤١ م ، ثم عين رئيسا للتفتيش الشرعى بوزارة العدل « الحقانية » ونهض باعباء التفتيش واشترك في المشروعات الإصلاحية الهامة في وزارة الحقانية ومنها « اصلاح قانون المحاكم الشرعية » وقوانين المجالس الحسينية ، وقوانين الطوائف المالية .

ثم انتدب للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعى لمدة ثلاث سنوات ، ثم صدر مرسوم ملكى بتعيينه نائبا للمحكمة العليا الشرعية، وعين عضوا بجامعة كبار العلماء بالأزهر ١٩٤٨ م .

تقلده لمنصب الافتاء :

ولما خلا منصب الافتاء بانتهاء مدة الشيخ عبد المجيد سليم صدر قرار تعيينه مفتيا للديار المصرية في ٣ ربيع الاول ١٣٦٥ هـ الموافق ٥ يناير ١٩٤٦ م وحتى ٢٠ رجب ١٣٦٩ هـ الموافق ٧ مايو ١٩٥٠ م ومنذ انتهت مدة خدمته القانونية لم يركن الى الدعوى والراحة بل اخذ يلقى دروسه بالمشهد الحسيني يوميا ويصدر الفتاوى والبحوث الهامة الى ان اعيد مفتيا للديار مرة ثانية في مارس ١٩٥٢ م وحتى ١٩ ديسمبر ١٩٥٤ م وبعدما عمل رئيسا للجنة الفتوى بالأزهر الشريف مدة طويلة . ولقد منح كسوة التشريف العلمية من الدرجة الثانية ثم من الدرجة الاولى .

مؤلفاته : كثيرة ، منها على سبيل المثال :

- كتاب « كلمات القرآن تفسير وبيان » .
- صفوة البيان لمعاني القرآن « جزيان » .
- آداب تلاوة القرآن وسماحه .
- شرح عدة الحصن الحصين للإمام ابن الجزري .
- شرح نصيحة الاخوان للإمام ابن طاهر الحضرمي .
- شرح الحكم للإمام عبد الله بن علوى الحداد الحضرمي .
- رسالة الرفق بالحيوان في الشريعة الإسلامية .

- رسالة ، التفسير والمفسرون .
- احكام الشريعة الاسلامية في بدع الماتم وما ينفع الموتى من اعمال الاحياء .
- رسالة الاخلاق الاسلامية .
- شفاء الصدور الحرجة شرح قصيدة المفردة .
- وغير ذلك كثير وكثير من المؤلفات والمشروح والتعليق والرسائل القصيرة المفيدة .
- ومن كتبه ايضا :

- شرح جالية الكثر لنظم اسماء اهل بدر .
- شرح المحجة القبوية للاستاذ ابو الوفاء .
- شرح عقيدة الاسلام للامام الحداد .
- رسالة في تعليم الشيعة الاسماعيلية .
- شرح لمة الاسرار للامام الشيخ احمد ابو الوفاء الشرقاوى .
- شرح تشطير البردة للامام الشيخ ابن الشرقاوى .
- شرح مشكاة الانوار في اوصاف المختار .
- شرح البيقونية في مصطلح الحديث .
- ورسائل اخرى كثيرة حديثة . امد الله في عمره ونفعنا بعلمه .

فضيلة الشيخ علام نصار



مولده ونشأته :

ولد — رحمه الله تعالى — بقرية بيت العز من أعمال مركز قويسنا
مديرية المنوفية في ٢٠ فبراير ١٨٩١ م .

دخل كتاب القرية فتعلم القراءة والكتابة ، ثم حفظ القرآن الكريم
وجوده ، ثم التحق بالجامع الاحمدى في طنطا حيث تلقى تعليمه الابتدائى
والثانوى ، وبعد ذلك اتجه الى مدرسة القضاء الشرعى وواصل دراسته
بها حتى تخرج منها في ١٩١٧ م .

المناصب التى تقلدها :

عين فور تخرجه موظفا قضائيا بالمحاكم الشرعية ثم قاضيا شرعيا —
وقد ضرب المثل الاعلى في النزاهة والعفة والمدالة . وكان له مواقف مشهورة
— وظل يترقى في سلك القضاء الشرعى حتى حصل على معظم المناصب
القضائية .

وفي سنة ١٩٤٧ م عين رئيسا للتفتيش القضائى الشرعى ، ثم عين
عضوا بالمحكمة الشرعية العليا .

وبجانب عمله بالقضاء كان يقوم بتدريس مواد التنظيم القضائي الشرعى
والسياسة الشرعية لقسم تخصص القضاء الشرعى بكلية الشريعة ..

نقله لمنصب الافتاء :

ظل فضيلته يمارس عمله بالقضاء والتدريس بقسم القضاء الشرعى
الى ان تم اختياره مفتيا للديار المصرية في ٤ شعبان ١٣٦٩ هـ الموافق ٢١ مايو
١٩٥٠م ومكث يشغل هذا المنصب حتى ٢٧ من جمادى الاولى ١٣٧١ هـ الموافق
٢٣ فبراير ١٩٥٢ م . واصدر خلال تلك الفترة الوجيزة حوالى ٢١٨٩ فتوى .

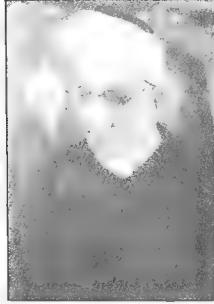
مؤلفاته : لقد كرس — رحمه الله — كل وقته وجهده للقضاء والفتوى
والتدريس ، وبالرغم من ذلك كانت له ابحاث عديدة في شتى المجالات
الفقهية الا انها لم تطبع حتى الآن .

اما عن محاضراته التى القاها في قسم تخصص القضاء الشرعى بكلية
الشريعة فقد طبعت ووزعت على الطلبة الدارسين فاستفادوا منها .

وفاته :

وقد انتقل الى رحمة الله تعالى في اكتوبر ١٩٦٦ م .

فضيلة الشيخ حسن مامون



مولده ونشأته :

ولد - رحمه الله تعالى - يوم ١٢ من يونية ١٨٩٤ م ، وقد عنى والده - امام مسجد الفتح بقصر عابدين - بتربيته منذ صغره التربية العينية القوية ، فحفظ القرآن الكريم وجوده ، ثم التحق بالأزهر ، ولما انتهى دراسته اتجه الى مدرسة القضاء الشرعى وتخرج منها ١٩١٨ م ، وجمع بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية .

مناصبه :

في الرابع من اكتوبر ١٩١٩ م عين موظفا قضائيا بمحكمة الزقازيق الشرعية ، وفي اول يوليو ١٩٢٠ م ، نقل الى محكمة القاهرة الشرعية ، وظل يترقى في القضاء الشرعى حتى صدر مرسوم ملكى بتعيينه قاضيا لقضاة السودان في ٣ من يناير ١٩٤١ م ، فقام بواجبه خير قيام وايضا في هذا المنصب قرابة ٦ سنوات .

(*) كتاب بشيخة الأزهر للاستاذ على عبد العظيم ج ٢ ص ٢٤٧ الى ص ٢٥٠ .

وكانت له مواقف وطنية رائعة احفزت المستميرين عليه لانهم كانوا يخشون الثورات الوطنية .. ثم عاد الى القاهرة وتم تعيينه رئيسا لمحكمة القاهرة الشرعية الابتدائية في ١٧ فبراير ١٩٤٧ م . ثم اخذ يتدرج في المناصب القضائية حتى قمتها فقد عين رئيسا للمحكمة العليا الشرعية .

تقلده منصب القضاء :

في ١٦ فبراير ١٩٥٥ م اقترح وزير العدل على مجلس الوزراء اسناد منصب المفتي الى فضيلة الشيخ حسن ملبون « للارتفاع بعلمه الفيزي وكفائته الممتازة وواسع خبرته » فوافق مجلس الوزراء على تعيين فضيلته مفتيا للديار المصرية اعتبارا من اول مارس ١٩٥٥ م .

مشيخة الأزهر :

استمر فضيلته يشغل منصب مفتي الديار المصرية حتى ٢٦ من شهر يوليو ١٩٦٤ م حتى صدر القرار الجمهوري رقم ٢٤٤٤ بتعيين فضيلته شيخا للأزهر .

اعماله :

في اثناء توليه مشيخة الأزهر نال الكثير من العقبات التي كانت تعترض الأزهر .. ومع المناصب العليا التي شغلها فضيلته فإنه كان حريصا على لقاء الدروس على طلبة قسم القضاء بكلية الشريعة .

وظل يباشر عمله في ثبات واتزان بضمير القاضي التزيه ، والمسلم الخير ، والفقير الرشيد ، محفوا بالمحبة والتقدير حتى انقلته اعباء المشيخة، وتناوشته الامراض ، واحس المسئولون حاجته الى الراحة فاستجابوا لرغبته ، وصدر قرار جمهوري بتعيين فضيلة الدكتور محمد محمد الفحام شيخا للأزهر .

وبعد ان ترك مشيخة الأزهر تفرغ فضيلته للبحث والدراسة والتدوين ، كما ظل يواصل الاشراف على الهيئة العلمية القائمة على تصنيف الموسوعة الفقهية الكبرى التي يصدرها المجلس الاعلى للشئون الاسلامية .

وللإمام فضل كبير في تنظيم هذه الموسوعة ، وكتابة ومراجعة بعض موادها الفقهية . وقد اصدر المجلس الاعلى للشئون الاسلامية الجزء الاول من كتابه .

وفاته :

وظل فضيلته متفرغا للعبادة والدراسة حتى انتقل الى رحمة الله تعالى في ١٩ مايو ١٩٧٣ م .

فضيلة الشيخ أحمد محمد عبد المال هريدى



مولده ونشأته :

ولد بناحية الفقاعى مركز ببا محافظة بنى سويف فى ١٥ مايو ١٩٠٦ م
حفظ القرآن الكريم بكتاب القرية ثم جوده وعرف أحكامه .

ولما ظهرت عليه علامات النجابة الحقه والده بالأزهر الشريف ليكمل
تعليمه فيه ، فتلقى العلوم على كبار مشايخه حتى حصل على الإجازة العالية
ثم تخصص فى القضاء الشرعى سنة ١٩٣٦ م .

مناصبه :

عين بالقضاء الشرعى منذ تخرجه ، وتقلد معظم المناصب القضائية
بالقاهرة ، وأخذ يتدرج فى المناصب حتى وصل الى رئيس محكمة ، وبعد
ضم المحاكم الشرعية الى المحاكم الوطنية الحق بها .

وهو متفتح الذهن ، متمدد المواهب ، قوى الحجة ، سريع البديهة ،
ادى واجبه فى القضاء خير اداء من حيث البحث والدراسة ، وتحرى العدالة
المطلقة .

أصدر كثيرا من الأحكام الجريئة التي تدل على نزاهته وعفته وعمله
وخلقه .

تقلده لمنصب الافتاء :

وظل فضيلته يعمل بالقضاء حتى تم اختياره مفتيا للديار المصرية في
٢ من المحرم سنة ١٣٨٠ هـ الموافق ٢٦ يونيه ١٩٦٠ م ومكث بدار الافتاء
حتى بلغ سن التقاعد في ١٩٦٦ ، الا انه نظرا لنجابته وعلمه وفضله استبقى
مفتيا للديار المصرية حتى ١١ من ربيع الأول ١٣٩٠ هـ الموافق ١٧ من
مايو ١٩٧٠ م .

اسفاره خارج مصر :

ولشهره فضيلته العلمية حرصت بعض الدول العربية على الاستفادة
من علمه الواسع وخبرته الطويلة في القضاء في سن قوانينها ونظمها التي
تسير عليها . فانتدب للعمل في كل من جمهورية ليبيا ، ودولة الكويت .

وقد عين فضيلته عضوا بجميع البحوث الاسلامية ، وعضوا بجميع
اللغة العربية ، وعضوا بالمجلس الاعلى للثئون الاسلامية .

مؤلفاته :

له مؤلفات عديدة منها :

- القضاء في الاسلام — من ثلاثة اجزاء .
- نظام الحكم في الاسلام .
- الولاية على النفس والمال .
- الخلافة في الاسلام — الا ان هذه المؤلفات وتلك الابحاث لم تطبع
حتى الآن .

أمد الله في عمره والبسه ثياب الصحة ورداء العافية .

فضيلة الشيخ محمد خاطر محمد الشيخ



مولده ونشأته :

ولد في قرية الصهير - وهي الآن تتبع مركز المنزلة محافظة الدقهلية في أغسطس ١٩١٣ م ، والتحق بكتاب القرية ، وحفظ القرآن الكريم وقراء بالأحكام والتجويد على أحد كبار الفقهاء بالبلدية .

ثم التحق بالأزهر الشريف ، وتخرج من كلية الشريعة سنة ١٩٣٩ م وبعد ذلك حصل على شهادة التخصص في القضاء الشرعي ١٩٤١ م .

مناصبه :

عين موظفا قضائيا ١٩٤٣ فقاضيا بالمحاكم الشرعية ١٩٤٥ ، وكانت أول محكمة تولى القضاء بها هي محكمة قويسنا الشرعية - ثم نقل منها الى محكمة القاهرة الكلية الشرعية سنة ١٩٤٦ ، وظل يترقى في المناصب القضائية حتى اختير مفتيا قضائيا بوزارة العدل .

وقد انتدب للجلوس بالمحكمة الشرعية العليا وقت ان كان يعمل بالتفتيش - وهذه أول مرة ينتدب للجلوس والقضاء فيها من هو بدرجة

قاضى — حيث جرت التقاليد على أن ينتدب لهذا المنصب نائب أو رئيس محكمة شرعية . وبعد أن ضم القضاء الشرعى الى القضاء الوطنى عين رئيسا لنيابة الاحوال الشخصية ، ثم مستشارا بالاستئناف العالى ، ثم محليها عاما بالنقض .

تقلده لمنصب الإفتاء :

وفى اول رمضان ١٣٩٠ هـ الموافق ٣١ أكتوبر ١٩٧٠ تم اختيار فضيلته مفتيا للديار المصرية . وظل يشغل هذا المنصب حتى بلغ سن التقاعد .

ولقد اختير فضيلته عضوا بجميع البحوث الاسلامية ، وعضوا بالمجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، وعضوا بالمجلس الاعلى للثقافة « لجنة الشريعة » .

ثم اختير بعد اقالته الى التقاعد ليكون رئيس هيئة الرقابة الشرعية بينك فيصل الاسلامى ، والشركة الاسلامية للاستثمار .

مؤلفاته : منها :

- نظرية الدعوى فى الفقه الاسلامى .
- كتاب الحدود واحكامها فى الشريعة الاسلامية .
- احكام الاسرة فى الاسلام .
- تاريخ القضاء .

وله احكام ذات مبادئ هامة نشرت بمجلة المحاماة الشرعية ، وله محاضرات فى الاقتصاد الاسلامى — وهو منهج متكامل — قام بتدريسه .

أمد الله فى عمره واتم عليه نعمة العافية ..

الفهارس

فهرس الآيات لقآنية - المجلد السابع

رقم الآية	رقم السورة	الآية	الآيات
٢٣٤٩ ٢٣٥٢	البراءة	٣٣	(وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) (وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا يُجْزَأُ مِنْهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)
٢٣٥٠	النساء	٩٣	(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً)
٢٣٥٢	~	٩٤	(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا يُجْزَأُ مِنْهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)
٢٣٥٣	~	٩٥	(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى)
٢٣٥٣	البقرة	١٧٨	(وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ)
٢٣٥٣	~	١٧٩	(إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا)
٢٣٥٦ ٢٣٥٧	النساء	١٨٦	(وَلَيْسَ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَنْ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا)
٢٣٥٦	التورى	٢٥	(وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ)
٢٣٥٦	طه	٨٢	(وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ)

فهرس الآيات لقرآنية - المجلد السابع

الآية	رقم	الاسم	رقم
(إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُثَعِّنُ النَّبَاتِ)	١١٤	لهود	٢٣٥٧
(فَعَلَّتُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ)	٤	الطه	٢٣٨٠
(إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)	٩٣	الأنبياء	٢٤٥٧
(وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾ وَأَقْتُلُوا حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ)	١٩٠ ١٩٣	البقرة	٢٤٥٨
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَخْرُجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ	٢٤١	الممتحنة	٢٤٥٨

فهرس الآيات لقراءة - المجلد السابع

رقم الآية	اسم السورة	رقم الآية	الآية
٢٤٥٨	المحذرة	٢٥١	يَا مَوَدَّةَ وَانَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ وَمَا أَعْلَنْتُمْ وَمَنْ يَقْعَلْهُ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ① إِنْ يَشْفُقُواكَ يُكُونُوا لَكَ أَعْدَاءُ وَيَسْطُوا إِلَيْكَ أَيْدِيَهُمْ وَالسَّيِّئَةُ بِالسَّوَةِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ)
٢٤٦٣	المائدة	٢	(وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)
٢٤٦٣	المرسل	٢٠	(وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا)
٢٤٧١	النساء	١٤١	(وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا)
٢٤٧٦	الحج	٧٨	(وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)
٢٤٩٠	النور	٣٠	(قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعُلُوا مِنْ أَبْصَرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ)
٢٤٩٠	النور	٣١	(وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْعُلْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ)
٢٤٩٠	الحج	٧٨	(وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)
٢٤٩٠	البقرة	٢٨٦	(لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)
٢٤٩٥	البقرة	١٧٣	(مَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ)

فهرس الآيات لقراءة - المجلد السابع

رقم الآية	الاسم	الصفحة
٩١٤٩	المائدة	٢٥٠٣
٧٠	البقرة	٢٥١٧
٣٤	الأنعام	٢٥٢١
٢٩	النساء	٢٥٢٨
٩٢	النساء	٢٥٢٨
٩٣	النساء	٢٥٢٨
١٥١	الأنعام	٢٥٢٨ ٢٥٢٩

(إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩١﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)

(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ)

(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ)

(يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِإِتِّبَاطٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا)

(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً)

(وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَبِئْسَ جَزَاءُ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا)

(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ الْأَشْرَاطُ بِهِ شِيعًا ۖ وَاللَّوَالِدِينَ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ ءَامَنُوا ۖ

فهرس الآيات القرآنية - المجلد السابع

الآية	رقم الآية	اسم السورة	الصفحة
تَحْنُ رِزْقُكَ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنٌ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَ وَصَلَّيْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ	١٥١	الأنعام	٢٥٤٨ ٢٥٤٩
(وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا بُرْفَ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا)	٢٣	اليسراء	٢٥٤٩
(وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)	٤٥	الحائدة	٢٥٣٧
(وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ قُورَبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ)	٢٣٦	النارجات	٢٥٤٧
(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ)	٦	هود	٢٥٤٧
(وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَمُوتُوا تَحْنُ رِزْقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ)	٣١	اليسراء	٢٥٤٧
(وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)	١٥٧	الأعراف	٢٥٥١
(وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ	٣١	النور	٢٥٦١

فهرس الآيات لقرآنية - المجلد السابع

الآية	الاسم	الصفحة	الآية
٣١	النور	٢٥٦١	أَوْ آبَاءُ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَاءُ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانُ أَوْ بَنَاتُ إِخْوَانِهِمْ أَوْ نِسَاءُ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ الَّذِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَلَدُ الَّذِينَ لَا يُظْهَرُونَ عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا إِنَّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)
٣٢	النصاريه	٢٥٦١	(إِنِ اتَّقَيْتُمْ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا)
٥٢	النصاريه	٢٥٦١	(وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقَوْلِكُمْ وَقُلُوبِكُمْ)
٥٩	النصاريه	٢٥٦١	(يَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكُمْ أَذْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)
٧	الحشر	٢٥٦٩	(وَمَا أَتَيْنَاكَ بِالرُّسُولِ فَخُذْهُ وَمَا نَهَيْكَ عَنْهُ فَأَنْتَهُوَ)
٧	النصاريه	٢٥٨٦	(فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)
٧١	الحج	٢٦٠٨	(وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ)

فهرس الآيات لقراءة - المجلد السابع

الآية	رقم الآية	الاسم	رقم الصفحة
(اللَّهُ يَسِّطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ)	٢٦	الرعد	٢٦٠٨
(إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ)	٦٠	التوبة	٢٦٠٨
(إِن تَبْدُوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)	٢٧١	البقرة	٢٦٠٨
(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)	١٥٣	الأنعام	٢٦٠٩
(وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)	٢٢٩	البقرة	٢٦٠٩
(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ)	٥	المائدة	٢٦١٥
(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَيْزِرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ)	١٧٣	البقرة	٢٦١١
(مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)	٢٤٥	البقرة	٢٦٢٤
(قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝)	٤-١	المؤمنون	٢٦٢٤
(وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ)	١٠٣	التوبة	٢٦٢٤

فهرس الآيات لقآنية - المجلد السابع

الآية	رقم	اسم	صفحة
(وَلَا تَبْدُرْ تَبْدِيرًا ۝ إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)	٢٧٢٦	اليسراء	٢٦٢٥
(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)	٣٤	التوبة	٢٦٢٥
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ)	١	الممتحنة	٢٦٣٧
(إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُواكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَلَظَهَرُوا عَلَىٰ إِتْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ)	٩	الممتحنة	٢٦٣٧
(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ نِزَاةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝)	٣٣	المائدة	٢٦٣٨
(فَهَزَمُوهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَءَاتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ)	٢٥١	البقرة	٢٦٤٠

فهرس الآيات لقراءة - المجلد السابع

رقم الآية	اسم ال سورة	رقم الجزء	الآية
٤٦٩	الحج	٢٦٤٥	(أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتْلُونَ بِإِثْمِهِمْ فَلْيُبَاحُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ الَّذِينَ أُتْرِجُوا مِنْ دِينِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ) (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ انْحِلَالِ تَرْهَبُونَ بِهِ عُدُّوا لِلَّهِ وَعُدُّوْكُمْ)
٦٠	الأنفال	٢٦٤٥	(وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ)
٦١	التكوير	٢٦٤٦	(فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ)

فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد السابع

الصفحة	الحديث
٢٣٤٦	(كل قرض جر نفعا فهو ربا)
.	(لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله
.	الا باحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك
٢٣٥٣،٢٣٤٩	لدينه المفاقر للجماعة)
.	(التوبة النصوح الندم على الذنب حين يفرط منك فتستغفر
٢٣٥٦	الله تعالى ثم لا تعود اليه ابدا)
٢٣٥٧	(اتبع السيئة الحسنة تحبها)
٢٤١٧	(العجباء جرحها جبار)
٢٤١٧	(الرجل جبار)
٢٤٤٧	(العجباء جبار)
٢٤٥٢	(ليس لمارق ظالم حقيق)
٢٤٦٣	(ما من مسلم يقرض قرضا مرتين الا كان كصدقتها مرة)
.	(عن عائشة رضى الله عنها قالت . قلت يا رسول الله هل على
٢٤٦٩	النساء جهاد ؟ فقال الرسول : (جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة)
.	فى صحيح مسلم والبخارى واحيد) أن الربيع بنت معوذ قالت :
.	كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسقى القوم
٢٤٧٠	ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى الى المدينة)
.	عن أم عطية الأنصارية قالت (غزوت مع رسول الله صلى الله
.	عليه وسلم سبع غزوات أخلفهم فى رحالهم وأصنع لهم الطعام
٢٤٧٠	وأداوى الجرحى وأقوم على الزمنى)
.	فى صحيح مسلم : (أن أم سليم اتخذت خنجرا يوم حنين فقالت
٢٤٧٠	اتخذته أن دنأ منى أحد من المشركين بقرت بطنه)
.	عن عبد الله بن بريدة عن أبيه أن رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه
.	وسلم وعليه خاتم من شبه (نحاس أصفر) فقال (مالى أجد منكم
.	ريح الا منام فطرحة ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال مالى أرى
.	عليك حلية أهل النار فطرحة فقال يا رسول الله من أى شيء
٢٤٨١	أخذته - قال : من ورق ولا تميمه مثقالا)
٢٤٨١	(التمس ولو خاتما من حديد)

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد السابع

الصفحة	الحديث
٢٤٩٧	روى البخارى عن أبى زرعة قال: دخلت مع أبى هريرة دارا بالمدينة فرأى في أعلاها مصورا يصور فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا حبة وليخلقوا ذرة)
٢٤٩٧	عن عائشة رضى الله عنها قالت (قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من سفر وقد سترت بقرام لى على سهوة لى فيها تماثيل . فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم هتكه وقال : أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله . قالت فجعلناه وسادة أو وسافتين)
٢٤٩٧	عن أبى طلحة قال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة الا رقما في ثوب)
٢٥١٦	(كل مسكر خمر وكل خمر حرام)
٢٥١٦	(كل شراب أسكر فهو حرام)
٢٥٢١	عن على رضى الله عنه قال (رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ حريرا فجعله في يمينه وذهبا فجعله في شماله . ثم قال ان هذين حرام على ذكوراتى) وفي رواية بزيادة (حل لئنساكنم)
٢٥٢١	(حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتى وأهل لاناتهم)
٢٥٢١	عن البراء بن عازب قال (نهانا النبى صلى الله عليه وسلم عن سبع عن خاتم الذهب أو قسال حلقة الذهب) . روى أبو داود (ان مرثجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ورق فأتته عليه فأمره النبى صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنفا من ذهب)
٢٥٢٥	(ان الله تعالى كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة . واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته)
٢٥٢٩	(من حلف بلمة غير الاسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال ومن قتل نفسه بحديدة فذهب به في نار جهنم)
٢٥٢٩	عن جندب عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال (كان برجل جراح قتل نفسه فقال الله عز وجل بدرنى عيسى بنفسه فحرمت عليه الجنة)
٢٥٢٩	(الذى يخلق نفسه يخنقها في النار والذى يطعمها يطعمها في النار)
٢٥٣١	(لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر)
٢٥٣١	وفيه (لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل الحسن)

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد السابع

الصفحة	الحديث
٢٥٣١	وفيه (من تكهن أو رده عن سفر طبر غليس منا)
٢٥٣٢	(الشؤم في المرأة والدار والفرس)
	وفي رواية (ذكروا الشؤم عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال : (ان كان الشؤم في شيء غفى الدار والمرأة والفرس ان من شقاء المرء في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة)
٢٥٣٢	(قاض في الجنة وقاضيان في النار)
٢٥٣٧	(كل مسكر خمر وكل مسكر حرام) (كل مسكر خمر وكل خمر حرام)
٢٥٤٤	(ما أسكر كثيره فقليله حرام)
٢٥٤٤	روى الامام احمد عن انس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالباءة وينهى عن التبتل نهيا شديدا ويقول (تزوجوا الودود الولود فاني مكثر بكم الامم يوم القيامة) .
٢٥٤٦	عن معقل بن يسار قال (جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انى اصبحت امرأة ذات حسب وجبال وانها لا تلد فأتزوجها قال : لا . ثم (اتاه الثانية فنهاه ثم اتاه الثالثة فقال : تزوجوا الودود الولود فاني مكثر بكم) (استكثروا من اولادكم فساتكم لا تدرون بمن ترزقون)
٢٥٤٧	روى عن ابي قلابة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال (ان الله تبارك وتعالى اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث)
٢٥٤٩	(نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير)
٢٥٥١	عن ابن عمر (ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال : لم يكن من طعام قومى فاجد نفسى تعافه فلا احله ولا احرمه) .
٢٥٥١	عن ابن عباس قال (اكل الضب على ملأثة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاكلين أبو بكر)
٢٥٥١	(من اكل من هذه الشجرة — يعنى (الثوم) — فلا يقربن مسجدنا وفي رواية (فلا يقربن المساجد) وفي رواية (فلا يفشانا في مساجدنا)
٢٥٥٦	(ايحكم والدخول على النساء . فقال رجل من الانصار يا رسول الله افرايت الحمو قال الحمو الموت)

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد السابع

الصفحة	الحديث
	روى مسلم : ان نفرا دخلوا على أسماء بنت عميس فدخل أبو بكر الصديق وهي تحته يومئذ فرأهم فكره ذلك . فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لم أر الا خيرا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد براها من ذلك ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال (لا يدخلن رجل بعد يومى هذا على مفئية الا ومعه رجل او اثنان)
	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته يوم حجة الوداع (الا واستوصوا بالنساء خيرا فانما هن عوان عندكم ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك الا أن يأتين بفاحشة مبينة) الحديث . . .
٢٥٦٢	(ملعون من أتى امراته في دبرها)
٢٥٦٧	وفي رواية (لا ينظر الله الى رجل جامع امراته في دبرها وعن خزيمة ابن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يأتى الرجل امراته في دبرها)
٢٥٦٨	عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يأتى امراته في دبرها اللوطية الصفرى) . . .
٢٥٦٨	عن علقمة قال : لعن عبد الله بن عمر الواشبات والمتنصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله . فقالت أم يعقوب ما هذا قال عبد الله ومالي لا لعن من لعن رسول الله وفي كتاب الله . قالت والله لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدته قال : والله لأن قرأته لقد وجدته (وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)
٢٥٦٩	عن ابن مسعود رضى الله عنه قال (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن النامصة والواشرة والواصلة والواشمة الا من داء)
٢٥٧٠	(ان من الحنطة خيرا ومن الشعير خيرا ومن الزبيب خيرا ومن التمر خيرا ومن العسل خيرا) وفي رواية بزيادة (وأنا أنهى عن كل مسكر)
٢٥٧٥	(ليستحل طائفة من أمتى الخمر باسم يسمونها إياه)
٢٥٧٦	(كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه فملاء الكف منه حرام)
٢٥٧٦	(نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وإنن في لحوم الخيل
٢٥٧٩	

تابع فهرس الأحاديث الواردة بالمجلد السابع

الصفحة	الحديث
٢٥٧٩	(عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنها قالت (نحرننا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فاكلناه ونحن في المدينة عن انس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر مناديا فنادى أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس فأكفئت القسور وهي تنور باللحم)
٢٥٧٩	(ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا) .
٢٦١٥	عن عائشة رضى الله عنها أنهم قالوا : يا رسول الله ان القسوم حديثوا عهد بشرك يأتوننا بلحم لا ندرى أفكروا اسم الله عليه أو لم يفكروا فقال : سموا أنتم واكلوا)
٢٦١٦	(روى أن سعد بن أبي وقاص مرض بمكة فعاده الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ثلاث فقال : يا رسول الله انى لا اخلف الا بنتا أفأوصى بجميع مالى . قال : لا . قال : أفأوصى بثلاثى مالى قال : لا . قال فبنصفه . قال : لا . قال فبثلثه . قال : (الثلث والثلث كثير . لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم غالة يتكفون الناس)
٢٦٢٥	عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما أدى زكاته فليس بكثر)
٢٦٢٥	عن علي رضى الله عنه قال (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والزبير والمقداد بن الأسود قال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طفينة وبها كتاب فخذوه منها فانطلقنا تتعادي بنا خيلنا حتى انتهينا الى الروضة فاذا نحن بالطفينة فقلنا أخرجى الكتاب فقالت ما معى من كتاب فقلنا لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب ، فأخرجته من عقاصها ، فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه : من حاطب بن أبى بلتعة الى ناس من المشركين من أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما هذا ؟ قال يا رسول الله لا تعجل على أنى كنت أمرا ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات بمكة يحمون بها أهليهم وأموالهم فأحببت إذ فاتنى ذلك من النسب فيهم أن أتخذ عندهم يدا يحمون بها قرابتي وما فعلت ذلك كبرا ، ولا ارتدادا ولا رضا بالكفر بعد الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لقد صدقكم ، فقال عمر يا رسول الله (دعنى أضرب عنق هذا المنافق ، فقال : انه قد شهد بدرا ، وما يدريك لعل الله أن يكون قد أطلع على أهل بدر فقال : أعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم) متفق عليه

مراجع الكتب التي وردت في المجلد السابع

١ — من كتب التفسير :

تفسير القرطبي
تفسير الشيخ محمد عبده
تفسير الألوسي

٢ — من كتب الحديث :

فتح الباري شرح صحيح البخاري
نيل الأوطار للشوكاني

٣ — من كتب أصول الفقه :

التحرير — للكمال بن الهمام
الاحكام في اصول الاحكام — للأمدى
جمع الجوامع
مسلم الثبوت

٤ — فقه عام :

احياء علوم الدين — للفرالي

٥ — من كتب المذهب الحنفي :

الفتاوى الخيرية
البحر الرائق — شرح كثر الفتاوى
مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر
الفتاوى الحامدية
السكافية
درر المنتقى
الجامع الصغير — للإمام محمد
جواهر الفتاوى
رد المحتار على الدر المختار — لابن عابدين
بدائع الصنائع — للكاساني
أحكام الأوقاف للخصاف
الفتاوى البزازية
الفتاوى الهندية

(تابع) مراجع الكتب التي وردت في المجلد السابع

تفتيح الفتاوى الحامدية — لابن عابدين
الإسماع في أحكام الأوقاف
فتح القدير على الهداية

٦ — من كتب المذهب الشافعي :

تحفة المحتاج وحواشيه
الإقناع
المنهج
المجموع للتووي
الشرح الوجيز — للرافعي
النخبة — لابن حجر

٧ — من كتب المذهب المالكي :

شرح متن خليل
مواهب الجليل
حاشية السوسقي على الشرح الكبير
تبصرة الحكام — لابن فرحون

٨ — من كتب المذهب الحنبلي :

المغنى لابن قدامة
كشاف القناع
الشرح الكبير — لابن قدامة
زاد المحاد — لابن القيم

٩ — من كتب القانون :

القانون ٤٨ سنة ١٩٤٦
القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣
القانون ٢٥ سنة ١٩٢٩
القانون ٧٧ سنة ١٩٤٣ الخاص بالمواريث
القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية
القانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ بتعديل المصارف الخيرية
القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات
القانون المدني

فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية المجلد السابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٠١٠)	الهبة بموض مجهول فاسدة	٢٢٢٩
(١٠١١)	هبة المين مع حبس منفعتها وقف	٢٢٣١
من احكام الرهن		
(١٠١٢)	الانتفاع بالرهن	٢٢٣٧
(١٠١٣)	الانتفاع بالرهن والبيع بشن مؤجل مع الزيادة في الثمن	٢٢٤١
(١٠١٤)	حكم رهن الأرض والنخيل	٢٢٤٥
من احكام القصاص		
(١٠١٥)	حكم التحريض على القتل	٢٢٤٩
(١٠١٦)	القصاص وشروطه	٢٣٥٢
(١٠١٧)	توبة المحكوم عليه بالاعدام عند تنفيذ الحكم	٢٣٥٥
من احكام الوصية بنوعيتها		
(١٠١٨)	الوقف على من يستحق وصية واجبة	٢٣٦٣
(١٠١٩)	وقف ووصية	٢٣٦٤
(١٠٢٠)	الوقف المعلق على الموت وصية	٢٣٦٥
(١٠٢١)	وصية اختيارية	٢٣٦٨
(١٠٢٢)	الوصية بشرط عودة الموصى به بعد وفاة الموصي له الى آخر	٢٣٦٩
(١٠٢٣)	الوصية تخرج من الزكاة اولا	٢٣٧١
(١٠٢٤)	وصية من توفي مرتدا باطله	٢٣٧٣
(١٠٢٥)	النزول المضاف الى ما بعد الموت وصية	٢٣٧٦
(١٠٢٦)	زوال العقل واثره بعد الوصية	٢٣٧٨
(١٠٢٧)	وصية بهرمان	٢٣٨٢
من احكام الميراث والتخارج		
(١٠٢٨)	وقف استحقاقى وميراث	٢٣٨٧
(١٠٢٩)	اختلاف اشهادين بالوراثة	٢٣٩١
(١٠٣٠)	القاتل المجنون لا يهرم من الميراث	٢٣٩٢
(١٠٣١)	وفاة المطلقة بحكم قضائى قبل الفصل فى استئنافه	٢٣٩٤
(١٠٣٢)	حكم المفقود	٢٣٩٦
(١٠٣٣)	زوجة المفقود وتركته	٢٣٩٨
(١٠٣٤)	تخارج من الزكاة بموض	٢٤٠٠
(١٠٣٥)	اعتبار المفقود ميئا بمىد أربع سنوات	٢٤٠٢
من احكام الضمان		
(١٠٣٦)	التعويض عن زيادة السعر وقت العقد	٢٤٠٧

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية - المجلد السابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٠٣٧)	التمويض من الضرر	٢٤١١
(١٠٣٨)	غسلان الطبيب	٢٤١٢
(١٠٣٩)	جنلية الدابة	٢٤١٦
من أحكام الجبائات والمقابر ونقل الموتى بعد غسلهم وتكفينهم		
(١٠٤٠)	صرورة المقبرة وتقسما	٢٤٢١
(١٠٤١)	المقابر المنعدثة	٢٤٢٢
(١٠٤٢)	جبانة المسلمين وقف لا يجوز التصرف في جزء منها	٢٤٢٥
(١٠٤٣)	دفن الرجال مع النساء في مقبرة واحدة	٢٤٢٦
(١٠٤٤)	تحصيل رسم على دفن موتى المسلمين	٢٤٢٧
(١٠٤٥)	دفن المسلم مع غير المسلم في مقبرة واحدة غير جائز شرعا	٢٤٣٠
(١٠٤٦)	الانتفاع بأرض الجبائات المنعدثة	٢٤٣١
(١٠٤٧)	كيفية غسل الميت قاصرا أو بالغا	٢٤٣٣
من أحكام درجات القرابة		
(١٠٤٨)	درجة القرابة والمصاهرة	٢٤٣٩
من أحكام الفصم والضرر		
(١٠٤٩)	بناء صاحب العلو على علوه جائز ما لم يضر بالسفل	٢٤٤٥
(١٠٥٠)	لا تعويض عن الضرر الناتج من الدابة المنفلته	٢٤٤٧
(١٠٥١)	التمويض عن الضرر الأدبي ليس تركة	٢٤٤٩
(١٠٥٢)	الزروع في أرض الضرر	٢٤٥١
من أحكام الخيطة		
(١٠٥٣)	خيانة الوطن	٢٤٥٧
من أحكام التلدين		
(١٠٥٤)	تأمين واخضرار واستثمار	٢٤٦١
(١٠٥٥)	ما يستحق من الجمعيات الخيرية والهيئات للمتوفى بعد وفاته ليس تركة	٢٤٦٤
من أحكام الاستعانة بغير المؤمنين		
(١٠٥٦)	دور المرأة في الجهاد والاستعانة بغير المسلمين في الحروب	٢٤٦٩
من أحكام المجاهدات		
(١٠٥٧)	حكم لبس الذهب والحريز والنظارة والبنطلون والبرنيطة والسلسلة للرجال والنساء	٢٤٧٥
(١٠٥٨)	وقف جميع المال على النفس ثم على الخيرات بعد الوفاة جائز	٢٤٧٨
(١٠٥٩)	لباس الرجل والمرأة في الإسلام	٢٤٨٠

تابع فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية - المجلد السابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٠٦٠)	وقف خيرى	٢٤٨٢
(١٠٦١)	وقف خيرى واستحقاقى	٢٤٨٦
(١٠٦٢)	الولادة بواسطة الطبيب	٢٤٨٩
(١٠٦٣)	الحمل بين الأولاد	٢٤٩١
(١٠٦٤)	المسح على الخنثى وجمع الصلاة جمع تلخير	٢٤٩٣
(١٠٦٥)	نقل الدم من انسان الى آخر	٢٤٩٥
(١٠٦٦)	حكم التصوير	٢٤٩٦
(١٠٦٧)	اقتناء الكلاب فى المنازل	٢٤٩٩
(١٠٦٨)	الدعاية للتجارة بتعيين هدايا لمن يشتري اكثر من مقابل بشروعة	٢٥٠١
(١٠٦٩)	سلخ جلد الميت لمعالجة حروق الأحياء	٢٥٠٥
(١٠٧٠)	حكم رضاع الكباش من انثى الحمار	٢٥٠٨

من احكام المنوعات

(١٠٧١)	وقف الموقوف باطل	٢٥١١
(١٠٧٢)	خوض معركة الانتخابات للبراة غير جائز	٢٥١٣
(١٠٧٣)	حكم شرب النبيذ والتداوى به	٢٥١٦
(١٠٧٤)	حرق جثث موتى المسلمين غير جائز شرعا	٢٥١٧
(١٠٧٥)	الاستمتاع الخارجى بأجنبية	٢٥١٨
(١٠٧٦)	التحلى بالذهب والفضة للرجال والنساء	٢٥٢٠
(١٠٧٧)	حرق السقط حرام	٢٥٢٤
(١٠٧٨)	تعليق الحيوان قبل نبحه مكروه شرعا	٢٥٢٥
(١٠٧٩)	قتل الرجل نفسه أو امره غيره بذلك	٢٥٢٧
(١٠٨٠)	التشاؤم بالأرقام وغيرها	٢٥٣١
(١٠٨١)	لا يتمتع القاضى من الحكم بالقوانين الوضعية مادامت متفقة مع الشريعة الإسلامية	٢٥٣٥
(١٠٨٢)	أملك غير المسلمين فى بلاد المسلمين لا تعتبر غنيما أو غنمية	٢٥٤٠
(١٠٨٣)	شراب البيرة والاتجار فيها	٢٥٤٤
(١٠٨٤)	تحديد النسل خشية الفقر	٢٥٤٦
(١٠٨٥)	التصرف الضار ببعض الورثة	٢٥٤٨
(١٠٨٦)	اكل لحم الضب	٢٥٥٠
(١٠٨٧)	نقل عيون الموتى الى الأحياء	٢٥٥٢
(١٠٨٨)	شرب البيرة	٢٥٥٥
(١٠٨٩)	شرب التبناك والدخان بالمسجد	٢٥٥٦
(١٠٩٠)	استبدال الهدى والأضحية بالنقود غير جائز شرعا	٢٥٥٨
(١٠٩١)	حرص الشريعة الإسلامية على شرف المرأة ورفع مكانتها من مواضع المهانة والابتذال	٢٥٦٠
(١٠٩٢)	الزار أمر منكر وبدعة سيئة	٢٥٦٣
(١٠٩٣)	امساك الزوجة اقاربها فى مسكن الزوجية غير جائز	٢٥٦٥

تأليف فهرس موضوعات كتب الفتاوى الإسلامية — المجلد السابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٠٩٤)	اتيان الزوجة في غير الموضع المشروع حرام	٢٥٦٧ . . .
(١٠٩٥)	قطع أصابع اليد الزائدة	٢٥٦٩ . . .
(١٠٩٦)	تسييد الرسول (صلم) في الاذان	٢٥٧١ . . .
(١٠٩٧)	حكم الاجهاض	٢٥٧٣ . . .
(١٠٩٨)	شراب البوطة	٢٥٧٥ . . .
(١٠٩٩)	الجماع في النفاس	٢٥٧٧ . . .
(١١٠٠)	حكم اكل لحم الخيل والحمر الاهلية	٢٥٧٨ . . .
(١١٠١)	شرب السكينا الحديدية	٢٥٨٠ . . .

حكم التلقيح في العبادة

(١١٠٢)	حكم التلقيح	٢٥٨٥ . . .
(١١٠٣)	التلقيح للتقيد في مسألة واحدة باطل	٢٥٩١ . . .

تقاسيط ديوانية وارصادات

(١١٠٤)	تقسيم من مال الدولة	٢٥٩٧ . . .
--------	---------------------	------------

قسمة المال الثنائى

(١١٠٥)	الشيوع قائم في الأرض المملوكة ما عدا الزراعة	٢٦٠١ . . .
--------	--	------------

الشيوعية ومبادئها في نظر الاسلام

(١١٠٦)	حكم الاسلام في مبادئ الشيوعية	٢٦٠٥ . . .
--------	-------------------------------	------------

حكم اللحوم المستوردة من الخارج

(١١٠٧)	للحوم المستوردة من الخارج	٢٦١٣ . . .
(١١٠٨)	الذبح بالكهرباء	٢٦١٤ . . .
(١١٠٩)	ذبيحة أهل الكتاب	٢٦١٧ . . .

من احكام جمع المال وانخاره

(١١١٠)	جمع المال وانخاره	٢٦٢٣ . . .
--------	-------------------	------------

من احكام الشهداء في الاسلام

(١١١١)	صفة الشهيد	٢٦٢٩ . . .
(١١١٢)	لشهداء شرعا	٢٦٣١ . . .

من احكام التجسس في الاسلام

(١١١٣)	التجسس في الاسلام	٢٦٣٥ . . .
--------	-------------------	------------

حكم الصلح مع اليهود والمعاهدات مع الدول الاستعمارية

(١١١٤)	الصلح مع اليهود في فلسطين والمعاهدات مع الدول الاستعمارية	٢٦٤٣ . . .
--------	---	------------

تأليف فهرس موضوعات كتاب الفتاوى الإسلامية - المجلد السابع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١١٠٥)	مرض الموت ومعياره	٢٦٥١
(١١١٦)	رأى الإنشاء في بعض المؤلفات العلمية	٢٦٥٧
	تواهم عن أصحاب الفضيلة المفتين السابقين	
٢٦٦٥	تنسويه	٢٦٦٥
٢٦٦٦	فضيلة الشيخ حسونة النواوى	٢٦٦٦
٢٦٧٢	فضيلة الشيخ محمد عبده	٢٦٧٢
٢٦٧٤	فضيلة الشيخ بكرى الصمدى	٢٦٧٤
٢٦٧٦	فضيلة الشيخ محمد بخيت	٢٦٧٦
٢٦٧٩	فضيلة الشيخ محمد اسماعيل البرديسى	٢٦٧٩
٢٦٨١	فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراعة	٢٦٨١
٢٦٨٣	فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم	٢٦٨٣
٢٦٨٦	فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف	٢٦٨٦
٢٦٨٩	فضيلة الشيخ علام نصار	٢٦٨٩
٢٦٩١	فضيلة الشيخ حسن ملبون	٢٦٩١
٢٦٩٣	فضيلة الشيخ أحمد هريدى	٢٦٩٣
٢٦٩٥	فضيلة الشيخ أحمد خاطر	٢٦٩٥

رقم الايداع ١٩٨٢/٤٨٤٨

ISBN ٩٧٧-٠٢-٠٠٠٦-٢ الترميم الدولي

مطابق الاصل من التجارة



Biblioteca Alexandrina



0598240